حا

صاحب ومالك اسمعيل افندى سنة ١٢٥٩

الحمد لله

فتح الاسرار
شرح اظهار فتح الاسرار
تملكه الفقير الحقير المختار
المحتاج الى الله الغفار
١٤
٧٠
وقف سيد نظيف
SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ
Kısmı : Seyyid Nazif ef.
Yeni Kayıt No.
Eski Kayıt No. 70
Tasnif No. 492.7-1

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الشاكرين والصلوة على سيد الاولين والآخرين محمد النبي
النبيه الامين وعلى اله الطيبين الطاهرين اما بعد فيقول العبد
المفتقر الى لطف ربه المقتدر شيخ بن محمد بن احمد عفوا بالطاف
ربهم الصمد لما كان كتاب اظهار الاسرار للفاضل البركي فخر الابرار
رفع الله قدره الى حضيرة قدسه وسقاه الله شراب بره وانسه
مشتملا على عبارات معجبة فائقة الالفاظ مونقة واقعة ومنطوية
على فوائد لطيفة حقائق فرائد مرتبة دقائق حتى صار كمشكاة فيها
المصباح بل كافق يطلع منه الصباح طوبى لمن استنشق من روائح
انواره واستنشق بين فروع ثماره وازهاره وكنت في اوان طلابي
ووقت حداثة شبابي ابذل جهدي للاهتداء الى مرامه ومراده
ووجدان ابكار معانيه ومواده ووقفت لاجتناء اثماره بركض
مطيتي في مضمار الشتى فقوى ان ازيل عن وجوه الفاظه حجابه واكشف
عن وجوه معانيه نقابه على طرز يشتمل على فوائد تقر بها العيون وفرائد
يتعجب منها الناظرون فيها الحمد لله تعالى على وجه ينتفع منه الاسرار وينتفع
ابرار واحبار كبار وسميته فتح الاسرار في كتاب الاظهار جعله الله تعالى
وسيلة لرضوانه في دار الغفران

2

وينفع به الطالبين من اصحاب التحصيل انه نعم المولى ونعم الوكيل
وانه قريب مجيب ومن يدعوه نعم المجيب قال بعد التيمن بالتسمية
بحمد الله تعالى اقتداء باسلوب الكتاب المجيد واداء لحق ما يجب عليه
من شكر نعم الله تعالى التي تاليف اثر منها وصونا لكتابه عن الاقطعين على
ما قال عليه الصلوة والسلام كل امر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم
الله الرحمن الرحيم فهو اقطع وفي رواية بحمد الله ثم بالصلوة على النبي
عليه السلام تبركا وعملا بقوله عليه السلام كل كلام لا يذكر الله فيه
فيبدأ به وبالصلوة علي فهو اقطع ممحوق من كل بركة بسم الله الرحمن الرحيم
والباء فيه للمصاحبة والظرف المستقر حال من ضمير عامله المقدر
او للاستعانة والظرف لغو والمختار الاول صاحب الكشف في لانه ادخل
في التعظيم لان فيه جعل اسم الله تعالى من جملة كالآلة والثاني البيضاوي
لانه يشعر ان الفعل لا يتم ولا يعتد به ما لم يصدر باسمه تعالى وتقدير متعلقه
موخرا للاهتمام والتخصيص ولما كان الاهم في قوله تعالى اقرأ باسم
ربك الامر بالقراءة قدم المتعلق واضافة اسم الله ان كانت لامية
لاختصاص الاسم به تعالى وضعا فهو لفظة الله وفي التبرك بالاسم او الا
ستعانة به كمال التعظيم للمسمى لان التبرك او الاستعانة به لما كان لكونه
اسماله يكون ابلغ في التعظيم المسمى والمعنى متلبسا ومتبركا بالاسم
تعالى او مستعانا باسمه لا بغيره ابتدا او اصنف لان كل فعل قرن التسمية
به فمتعلق الباء ذلك الفعل منه اقوم واقعد واكل واشرب لك رب

والاكل والقاعد والقائم والله علم للذات الواجب الوجود على ما اختاره الاكثر
والاله في سعد المتة والنبي التفت ذاتي اصله الاله بمعنى معبود
وحذف همزته على خلاف القياس ثم ادخل عليه الالف واللام او
وادغم اللام في اللام او ادخل لام التعريف قبل حذف الهمزة ثم
خففت الهمزة بنقل حركتها الى اللام ثم ادغم بحذف حركة اللام
الاولى فحذف الهمزة في الوجه الاول خلاف قياس لا الادغام
وفي الثاني حذف الهمزة قياس والادغام شاذ لان ما حذف قياسا
كالباقي فكان الادغام كان مع الفاصل بين المتجانسين وجوز
سيبويه كونه من لاه يليه اي تستر والظاهر ان مراده انه
اليه فقلبت الياء الفا على خلاف القياس وعلى كل وجه فهو خارج
عن القياس كما ان نداءه خارج عنه حيث قالوا يا الله بلا توسط
شيء والرحمن فعلان من رحم بكسر العين بعد جعله رحم بضمها ليكون
لازما بمنزلة الغرائز والرحيم فعيل منه ايضا بعد الجعل المذكور لكن
الرحمن ابلغ من المبالغة ما ليس في الرحيم ولذا يقال رحمن الدنيا والآخرة
ويقال رحيم الآخرة ولدلالته على المبالغة قدم على الرحيم ويقال لاختصاصه
به تعالى صار حقيقيا بان يكون قريبا للاسم الجليل وهما صفتان للجلالة
وعلى ان الرحمن علم يكون بدلا منها او عطف بيان وكذا الرحيم واذا
كان صفة والرحمن علم يكون صفة للرحمن ولا يجوز ان يكون صفة الجلالة
لعدم جواز تقديم البدل والعطف على الصفة ويجوز ان يكون

مرفوعين

مرفوعين على المدح اي هو الرحمن الرحيم او منصوبين كذلك اي اعني الرحمن
وجملة بسم الله الرحمن الرحيم خبرية او انشائية الحمد لله والحمد
مصدر حمدت او احمد الله حمدا او حمد الله نفسه حمدا ثم حذف
الفعل مع متعلقاته لدلالة المصدر عليه فبقي حمدا فوقع الابهام
في المفعول او الفاعل فاتى باللام الجارة لتبيين المفعول
والفاعل كما في قوله تعالى فبعدا للقوم الظالمين واي بعدا
القوم الظالمين بعدا اعلم ان الفعل اذا حذف مع المتعلق
فاعلا او مفعولا ثم اضيف المصدر الى ذلك المتعلق
نحو سنة الله اي سن الله سنة فضرب الرقاب اي فاضربوا
الرقاب ضربا او بين بادخال اللام الجارة عليه كما في المثال
المذكور اي بعدا كائنا للقوم الظالمين بان قام بهم قولهم
خلافا للكوفيين وغير ذلك اي خالفهم الكوفيون خلافا
فذلك الحذف واجب قياسي صرح به الفاضل العصام
فمعنى حمد لله حمد الله الحامدون حمدا او حمد الله نفسه حمدا
ثم عدل من النصب الى الرفع ليدل على الدوام اذ الفعلية
للحدوث والاسمية للدوام وادخل لام التعريف الجنسي
فافاد دوام جنس الحمد لله تعالى المستلزم دوام افراده له تعالى
او الاستغراقي المفيد دوام اهالة تعالى فعلى التقدير كون المعنى حمده
الحامدون ويجوز ان يكون الحمد مبنيا للفاعل اي كل حامدية

متعلق به تعالى وان يكون مبنيا للمفعول اى كل محمودية له
تعالى ويجوز ان يراد كلا معنييه على طريق عموم المجاز اى ما
يطلق عليه لفظ الحمد فيكون مفيدا ثبوت معنييه له تعالى
فيترقى الى درجة الكمال وعلى تقدير كون المعنى حمده تعالى نفسه يكون
مبنيا للفاعل لا غير فيكون المعنى كل حامدية له تعالى لا لغيره
مختصة به تعالى لا تتأتى من غيره تعالى فيكون حمد الله تعالى باظهار
العجز عنه كانه قال لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على
نفسك وهذا الحمد اعلى واجل كما لا يخفى ثم الحمد هو الثناء
على الجميل الاختياري نعمة او غيرها والشكر ما يفيد تعظيم
المنعم فبينهما عموم من وجه فمورد الحمد هو اللسان والمتعلق
يجوز ان يكون نعمة وغيرها ومورد الشكر اللسان وغيره
من الاركان ومتعلقه نعمة لا غير وكل ثناء على النعمة
حمد وشكر وكل ثناء على غيرها من الجميل الاختياري حمد
لا غير وكل تعظيم غير لساني على النعمة شكر لا حمد واللام في
قوله لله للاستحقاق وقصر كل حمد على كونه لله تعالى مستفاد
من تعريفه باللام الجنسي والاستغراق لان تعريف
المسند اليه يكون لتخصيصه بالمسند فجملة الحمد لله اسمية
انشائية كتب الله تعالى بلا ميم وان كان التلفظ بثلث
لامات لان كل لفظ اوله لام ودخله لام التعريف ولا

آخر

ولا آخر جاره او غيرها تحذف منه لام التعريف خطا رب
العالمين مجرور صفة للجلالة فان كان اضافة معنوية مفيدة
للتعريف او مرفوع على المدح او منصوب عليه او بما دل
عليه الحمد الت بقه كان فيه نحمد رب العالمين ولا يجوز
نصبه بالحمد لضعف اعمال المصدر المحلى باللام ولزوم
الفصل بين العامل والمعمول بالخبر ولكون لله مفعولا معنى
في بعض وجوههم والرب في الاصل مصدر بمعنى التربية
وهو تبليغ الشيء الى كماله شيئا فشيئا وصف به الفاعل
للمبالغة كالعدل في رجل وفيه صفة مشبهة من ربه يربه
بعد جعله لازما بنقله الى باب فعل بالضم كما هو المشهور
سمي به المالك لانه يحفظ ما يملكه ويربيه وبهذا
الاعتبار اضافته الى العالمين من قبيل اضافة الصفة
لا لغيره معمولها كحسن التدبير ولا يطلق على غيره
تعالى الا مقيدا كرب الدار ورب الدابة ويمكن ان يكون
رب مفتوح الآخر على ان يكون ماضيا والعالمين مفعول
وفيه ضمير لله تعالى والجملة استئنافية وجعله حالا ينقصه فقد
يأباه المقام والعالم اسم لما يعلم به كالخاتم لما يختم به والقالب
لما يقلب به غلب فيما يعلم به الصانع من المصنوعات يطلق
على كل جنس منها كما يقال عالم الحيوان وعالم النبات

وعالم الاشجار ونحو ذلك ويطلق على المجموع ايضا كما يقال
العالم بجميع اجزائه حادث وقيل هو اسم لاولي العلم من
من الملائكة والثقلين وتناوله لما سواه بطريق الاستتباع
وقيل اريد به الناس لانه لاشتماله على العجائب يعلم به الصانع
كما يعلم بما سواه والاول هو الحق واختير لفظ الجمع ليبين
شمول ربوبيته تعالى لجميع الاجناس وتعريفه للاستغراق
افراد كل منها ولو افرد لتوهم ان المقصود بالتعريف
هو الحقيقة من حيث هي او استغراق افراد جنس واحد
منها ثم جمعه بالواو والنون مع اختصاص هذا الجمع بالذكور
العقلاء لكن هذا الشذوذ مما يقدح الفصاحة لوروده
من الواضع وقالوا على اعتبار دلالته على العلم مع اعتبار
تغليب العقلاء على غيرهم فجمع جمعهم والصلوة على محمد
الصلوة في اللغة الدعاء او التعظيم ثم هو اذا صدر
من الاعلى يكون نوعا منه واذا صدر ممن الساوي يكون
نوعا آخر واذا صدر من الادنى يكون نوعا مغايرا
لهما فلذلك قيل تتنوع بالاضافة الى محالها الى ثلثة
انواع تنوع الاجناس بفصولها فمن الله تعالى الرحمة
ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء وكل تعظيم
من محله ثم نقلت في عرف الشرع الى العبادة المعروفة لوجود

التعظيم

التعظيم والدعاء فيها ثم اللام فيها للعهد الذهني اي بعض
فرد من افراد الصلوة كائن على محمد ولا مساغ لجعلها للعهد
الخارجي لعدم الفرد المعهود ولا لجعلها للجنس من حيث
هو المستلزم لكون جميع الافراد له عليه الصلوة والسلام
ولا لجعلها للاستغراق الذي معناه كل فرد من افراد مدخوله
لانه ليس كل فرد من افراد الصلوة على نبينا صلى الله تعالى
عليه وسلم لا حقيقة فظاهر واما الادعاء فلانه اما بتنزيل
غيرها من الصلوة على غيره صلى الله تعالى عليه وسلم من الانبياء
والملائكة وغيرهم منزلة العدم وفساده ظاهر واما بان
يراد بها افراد متبادرة بحسب التفاهم في العرف وليس
لها افراد متفاهمة حتى تكون مرادة بها ثم في قوله على محمد في
الاصل صلة للفظ الصلوة مستدعية للنزول قال الله
تعالى صلوا عليه ثم فصل عنه وجعل خبرا لافادة الدوام
على ما عرفت وفصل القصد عن المصادر قياس على افادة
الشيخ الرضي نحو المرور بزيد والبعد عنه وغير ذلك في تقدير
المتعلق من الافعال العامة اي الصلوة كائنة على محمد
المرور كائن بزيد ولا حاجة الى تقديره نازلة فالحمد لله
ملهم الصواب واليه المرجع والمآب ومحمد اسم مفعول من
حمده بمعنى كثر حمده فمحمد من كثر له الحمد وتكثير الحمد له لكثرة

لي افعاله المحمودة ثم جعل علماً لاعظم الانبياء عليهم
الصلوة والسلام لكثرتها فيه قال عصام الدين في
شرح الشمائل سماه به جده عبد المطلب لما اخبرته امه بما
شاهدت ليلة مولده من الغرائب فعلم ان له شانا
فسماه بهذا الاسم العظيم انتهى وقال ابن حجر سماه
به بالهام من الله تعالى بذلك انتهى ثم جعل علماً لافراد
امته تفاؤلاً ولم يذكر السلام اما لان الصلوة متضمنة له
واما لانه في الابتداء التبرك فيه والاختصار من الاقطعية
في الكلام وذا الاقتصار على الصلوة والآل معطوف
على محمد واتى بعطفه صيانة للصلوة عن البتراوية قال
عليه السلام لا تصلوا علي الصلوة البتراء قالوا وما الصلوة
البتراء يا رسول الله قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
تمسكون بها قالوا اللهم صل على محمد او على آله وترك ذكر على
اشارة الى جواز ورداً على من ادعى التزام اهل السنة
ذكر على رداً للشيعة فيما زعموا ان ذكرها بين محمد وآله غير
جائز ونقلوا فيه حديثاً موضوعاً قال في شرح التثبيت
فيها اقوال زائدة على خمسين وذكر ما هو المشهور منها لكن
المختار منه عند المعظم انه اتباعه صحابة او غيرهم وقد اختار
هذا الازهري وغيره من المحققين كذا في الفاسي فلذا ترك

العطف

عطف الصحابة عليه او ترك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
عند تعليم كيفية الصلوة عليه عليه السلام حيث قال قولوا
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الحديث بعد ما قالوا كيف نصلي
عليك واشار باضافته الى الضمير الى رد من قال لا يجوز
اضافته الى الضمير بل يضاف الا الى الاسم الظاهر قال الفاسي
في شرح دلائل واحسن الصلوة اللهم صل على محمد وآله ثم
الاكثر اضافته الى الاسم الظاهر صرح به ابن امير الحاج وممن
صحح اضافته الى الضمير ابن حجر في شرح الاربعين ثم انه لا يضاف
الآل الا الى من له خطر دينا كآل محمد او دنيوي كآل فرعون فلا
يقال آل الحجام اجمعين تأكيد للآل لدفع توهم ان يراد
بعضهم بجعل اضافته للجنس وللتنبيه على انها للا
ستغراق هذا هو المشهور ويجوز كونه حالاً منه لكونه مفعولا
به غير صريح بواسطة العطف ومنعه الفراء وقال لم يعرف اجمعين
ولا جمع الا للتوكيد واجازه ابن درستويه قال في القاموس
وهو الصحيح وبالوجهين يروى فصلوا جلوساً اجمعين واجمعون
انتهى واشار القاضي الى جوازه في تفسير قوله تعالى
وان جهنم لموعدهم اجمعين واما جمع وجمعاء فقد حكى
الفراء الجمع القصر اجمع والدار جمعاء بالنصب على الحال وبعد
الواو اما قائمة مقام اما ليست للعطف كما افيمت

مقام ربّ في وبلده ليس بها   وليست امّا
مقدرة كي انّ ربّ ليست بمقدرة على ما هو راى الكوفيين
او للعطف وانّ موهومة بكثرة وقوعها في مثل هذا
الموضع فالفاء فهذه جوابيّة ولا يجوز ان يكون امّا
مقدّرة في الكلام على ما هو مذكور في السنة المعربين
لعدم شرط تقديرها في هذا الموضع وهو كون ما بعدها
حينئذ منصوبًا بامر او نهي بعده مثل قوله تعالى وثيابك
فطهّر ونحوه وعلامة ذلك ولا تنجزم صرح به الفاضل العصام
حتى قال فما وقع في توجيه ما في اوائل الكتب من قولهم وبعد
فانّ الحمد من انّه بتقدير امّا فمن عدم تقدير التقدير كي
ينبغي انتهى وبعد مبني على الضمّ لانّه اقوى الحركات فيكون
جابرًا للمحذوف المنوي منصوب محلًّا على انّه مفعول فيه
للواو او لامّا الموهومة لانّه قائم مقام مهما يكن من شيء
ففيه معنى الفعل محلًّا ولا يجوز تعلّقه بمعنى الاشارة المفهوم
من فهذه لا لانّ الفاء في مثل هذا المقام مانع من تقديم
معمول ما بعدها على ما قبلها بل لانّ الظرف لا يتقدّم على العامل
المعنوي اذا لم يكن ظرفًا صرح به الرضي ويمكن ان لا يعتبر قيام
الواو مقام امّا ولا توهّم امّا فح بعد مفعول فيه لما بعده
والفاء مثلها في وعلى الله فليتوكل المتوكلون بمعنى انّه شبيه

المتعلق على المتعلق بتقديم الشرط على الجزاء في التعلق المعنوي
فادخل الفاء في المتعلق كي في الجزاء على ما قدره ثعلب اخرج فلا
فكانّه قال اخرج بعد الحمد لله والصلوة على محمد الى الغرض
المقصود وكذا في الفاسي فح يكون الواو ابتدائية او لعطف
فالجملة بعدها معطوفة عطف جملة خبرية على جملة انشائية
على قول من جوزه او على خبريّة على قول من جعل الحمد لله الخ وبعد
قوله هذا فاقول هذه رسالة او واخرج بعد قولي هذا او
على تقدير اخرج فالفاء في فهذه رسالة لتفصيل الغرض
فهذه اي الامور الموجودة في الكواكب والمستحضرة في الذهن
المستحضرة الامور التي سيذكرها في كتابه بجملة واستعمل فيها اسم
الاشارة وان كان وضعه للامر المحسوس بمرأى المخاطب اشارة
الى اتقانه تلك الامور المعقولة حتى كانّها لكمال علمه بها مبصرة عنده
وقادر على الاشارة اليها او الى كمال فطنة الطالب بحيث صارت
المعقولات عنده كالمحسوسات حتى استحق ان يشار له
الى المعقولات بالاشارة الحسيّة وفي ذلك مبالغة حث
للطالب على تحصيل المراد رسالة قال في القاموس الارسال التسليط
والاسم الرسالة بالفتح والكسر انتهى ثم نقلت في العرف ابتداء
او بعد نقله الى معنى المرسل الى طائفة من الفاظ او معاني
مخصوصة مشتملة على مباحث علمية لوجود معنى الارسال والايصال

ما ولا يصلح فيها في الامور التي اشير اليها بهذه اما الفاظ
او معان وعلى كل تقدير يجوز ان يراد بالرسالة الفاظ المعاني
فانه اريد بالامور الالفاظ وبالرسالة كذلك او اريد بها المعاني فالحمل
فالحمل ظاهر وان اريد باحدهما الالفاظ وبالاخر المعاني فلا
بد من تقدير مضاف في جانب المبتدا او الخبر والثاني اولى
لكونه بعد الاحتياج او من حمل الاسناد على المجاز العقلي بين
الدال والمدلول من نسبة تامة يمكن بها ادعاء اتحادهما فالوجوه
جوه ثمانية فهذه الالفاظ مختصرة او فهذه الفاظ معان
مختصرة او فهذه الالفاظ دوال معان مختصرة او فمعاني هذه
الالفاظ معان مختصرة او فهذه المعاني مدلولات الفاظ مختصرة
او هذه دوال هذه المعاني الفاظ مختصرة او فهذه الفاظ معان
مختصرة او فهذه المعاني الفاظ مختصرة قوله فيما اي في الاشياء

[illegible]

والتذكير باعتبار لفظ ما كل معرب اي كل من يريد اعراب
الكلام على القانون النحوي والجمهوري ان جعل في فيه بمعنى
اللام فلا يحتاج الى تكلف كما في الظرفية لكن يقدر متعلق
خاص اي رسالة مؤلفة او موضوعة لبيان الاشياء والظرف لغو
على اختيار الجمهور منهم المصنف على ما يأتي وان كان بمعناه فان
الرسالة عبارة عن طائفة من الفاظ فالظرفية مجازية اي رسالة
كائنة في بيان الاشياء ككينونة المظروف في ظرفه بيان يحيط

ذلك البيان بتلك الالفاظ ولا يشذ شيء منها عن ذلك البيان
وان كانت عبارة عن طائفة من المعاني فكذلك اي معان
كائنة في تحصيل معرفة تلك الاشياء فلا يلزم ظرفية الشيء
لنفسه اشد الاحتياج اي الاحتياج اشد الاحتياجات
منصوب مفعول مطلق لقيامه مقام موصوفه او لاضافته للمصدر
من المضاف اليه لانه اسم التفضيل جزء من المضاف اليه ولهذا
يراد به العموم اذا كان مفردا كما في قوله ولا تكونوا اول
كافر به بمعنى اول كافر به وهو اي ما يحتاج اليه كل معرب اشد
الاحتياج ثلثة اشياء وهذه الجملة ابتدائية ليس معطوفة
على قبلها والجملة الابتدائية في عرف النحاة كل جملة وقعت في ابتداء
الكلام او بعد جملة مستقلة لا يصح عطفها عليها مصدرة بحرف
العطف او لا بعد انه لا يكون لها اعراب ويسمى هذه الجملة
الاستئنافية ايضا فالابتدائية والاستئنافية واحد عندهم
عند اهل التفسير ايضا قال المولى ابو السعود في تفسير قوله
تعالى وما يشعركم انها اذا جاءت لا يؤمنون كلام مستأنف
وقال في تفسير قوله تعالى وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا الكلام
مبتدا ونحو ذلك مما لا يحصى واما الاستئنافية عند اهل البديع
فجملة ليس لها اعراب ولم تتصدر بالواو جواب لسؤال
اقتضته الاولى فبين الاستئنافية عندهم والاستئنافية

عند النحاة معلوم فلنا ما وفي اشياء ثلاثة مذاهب مذهب
الخليل وسيبويه انها في الاصل شيئاء على وزن فعلاء
فقدم الهمزة الاولى الى موضع الفاء فصار اشياء على
وزن لفعاء ومذهب الفراء اصلها اشياء على وزن
افعلاء جمع شيء المخفف فصار اشياء فحذف الهمزة فصار
اشياء على وزن افعاء فعلى هذين المذهبين غير منصرف
لالف التأنيث ومذهب الكسائي انها افعال جمع شيء
كفرخ وافراخ فهمزته لام وليست بالف التأنيث ومع
هذا غير منصرف لتوهم ان همزته الف التأنيث فهو غير
منصرف بالاجماع العامل والمعمول والعمل كل واحد خبر لمبتدأ
محذوف تقديره الاول العامل والثاني المعمول والثالث
العمل او مجموعها بعد التعاطف خبر لمبتدأ هو هي او بدل من ثلثة
اشياء بدل الكل ولا يسوغ لجعله بدل البعض لانتفاء
العائد لانه لا بد فيه وفي بدل الاشتمال من الى المبدل منه ويجوز
ان يكون منصوبا بمفعول اعني ولما كان المراد بالعمل الحاصل
بالمصدر اثر العامل في المعمول لا المعنى المصدري الذي هو تأثير
العامل في المعمول ذلك الاثر احتاج الى بيان المراد فقال اي
الاعراب ولم يجعل اولا العامل والمعمول والاعراب لمراعاة الا
الاشتقاق الاصح ان ما بعد اي المفسرة عطف بيان لما قبله

قال بعضهم انها حرف عطف فموضوع هذا الكتاب الذي بحث
عن احوال العامل والمعمول والاعراب لان كل كلام لا يخلو عنها
فمست الحاجة الى معرفة العامل وكيفية عمله وشرطه ان وجد
وما عمل فيه حتى يمكن اجراء الاعراب عليه واما الحاجة الى
هذا اي معرفة غير هذا فليست بهذه المثابة ولهذا بحث عنها بحسب
اقتضاء المقام كتعريف الكلمة وتقسيمها الى اقسامها الثلثة
ونحو فيها ونحو ذلك وبيان كون بعض الالفاظ معربة وبعضها غير
اصلا او في بعض المواضع وما يتعلق بها والاصطلاحات النحوية
كالمذكر والمؤنث والتثنية والجمع والمعرفة والنكرة والمبني وغير
ذلك على ما يأتي تفصيلها في محالها اللائق بها ان شاء الله تعالى واو
واذا كان الشدة الاحتياج اليها مقتضية لكمال الاعتناء بها
المقتضي لبيانه كل في باب على حدة فوجب ترتيبها على ثلثة
ابواب الترتيب مصدر رتبه بمعنى ثبت من الرتوب بمعنى
الثبوت اي جعلها ثابتة على ثلثة ابواب ثبوت الكل على
الاجزاء كالبيت على الجدران والسقف فمعنى يتعلق به بلا
تكلف وانه مجاز على معناه العرفي وهو جعل كل من المتعدد
في مرتبة اللائقة به فلا بد من اعتبار النسبة بالاجزاء اي
وجب جعل كل من اجزاء النسبة في مرتبة اللائقة به من اعتبار
مع اخر بهيئة يتعلق بها بحكم التقدم والاستتار ويسمى

هذا في اصطلاحهم التضمين اي جعل ذلك المعنى في ضمن
الاسم وفيه مذهبان جعل الاسم ثابتا والمضمن قيدا في المعنى
والسكاكي اوجب ترتيب اجزائها مقصودة او مشتملة على
ثمنة ابواب او قصدها او اشتمالها على ثلثة ابواب مرتبة
لا موضوعة كيف ما اتفقت بلا اعتبار ترتيبها قال
في شرح التسهيل قال السيد الشريف في حاشية الكشاف
وحقيقة التضمين ان يقصد بلفظ معناه الحقيقي ويلا
حظ معه معنى اخر يناسبه ويدل عليه بذكر شيء من متعلقاته
كقولك احمد اليك فلانا فانك لاحظت فيه مع الحمد معنى الانهاء
ودللت عليه بذكر صلته اعني كلمة الى كانك قلت انهي حمده اليك
وفائدة التضمين اعطاء مجموع المعنيين فالفعلان مقصودان
معا قصدا او تبعا انتهى وفيه زيادة بيان فيه وهو كثير في الكلام
العربي حتى قال ابن جني لو جمعت تضمينات العرب لاجتمعت
مجلدات ولما كان شرف العامل لكونه مؤثرا في المعمول والتوقف
اكثر الاول في العامل والاصل في الباب للعهد فالانسب له ان
اعتبرت معنى فالباب كذلك لما ذكر اي اللفظ الذي مرتبته
الاولية او المعنى الذي كذلك مدون لبيان احوال العامل
او كائن في بيان احوال العامل او في تحصيل معرفتها والتفصيل
يطلب مما سبق ولما كان اكثر العوامل لفظية وذلك

فقال الباب المعهود قرينة تعينه يقتضي عليه المعمول تعريفه

اللفظ

وذلك اللفظ واما فعل او اسم او حرف وتوقف معرفته على
معرفتها الموقوفة على معرفة الكلمة اراد ان يبينها اولا فقال الكلمة
تنبيها على ان للبحث الآتي تمامه بعث ته ويصغي اليه ويحفظ
ويحفظ وينبغي محاطبا لكل من شانه العلم اولا اي قبل الشروع
في المقصود في الصحاح اذا جعلت اولا نعتا تقول لقيته
عاما اولا اذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا انتهى
وههنا ليس بصفة بل منون منصوب على الظرفية ان الكلمة قد
كثرت ههنا كلمات الكاملة لكن اخترنا كلام المصنف ظنا بانه الحق
وبالقبول احق لان غيره لا يسلم عن شيء فاللام اما للجنس
الجنس من حيث هو هو ولا مساغ للعهد للزوم كونه حصة
من الجنس وههنا ليس كذلك وتاؤها للوحدة الشخصية
الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة ولا تنافي بينها وبين الجنس
ولا من حيث هو هو ولا من حيث وجوده في ضمن البعض
او الكل واما التنافي بينها وبين المركب او بين الوحدة ال
الشخصية الجزئية والجنس والواحدة الجنسية ليست معنى
التاء والتوعية احد معنييها في نحو اكرامه وخرجة ومعنى
صيغة فعلة بالكسر وقولهم التاء في نحو تمرة للفرق بين الجنس
والواحدة لا يقتضي التنافي بل التغاير لانه التمر اعم من ان يكون
واحدا او اكثر والتمرة خاصة بالواحد واما جعل اللام للاس

الاستغراق يتوهم ان المقصود الاصلي هنا هو
التقسيم والتعريف تبعي فمناسبة حينئذ لان لام الاستغراق
بمعنى كل فرد من افراد الحقيقة فيكون المعنى هذا كل فرد
من افراد الكلمة ثلثة وهذا بين الفساد وايضا تعريفهم
التقسيم بضم قيود الى كلي ليحصل اقسام يقتضي كون ال
المقسم امرا كليا نعم يفيد رعاية في احد الظرفين اي
اقسام الكلمة او منحصر اوقسام ثلثة في الكلمة والكلام
بسكون اللام بمعنى الجرح لانه يؤثر في القلوب رعي اللفظ جملة
اعتراضية بين اسم ان وخبرها مصدرة بالواو دفعا للتوهم
كونها خبرا لانه ولم يقل اللفظية مع ان المبتدا مؤنث لانه لم
يقصد التانيث مع استواء التذكير والتانيث محصل التثنية
والجمع في المصدر وان اريد به معنى المشتق صرح به الفاضل الهندي
نقلا عن الكاشي في شرح الكافية وصرح الرضي انه اذا اريد به
معنى المشتق يجوز مطابقته للمراد انتهى وعليه قولهم الا
صطلاحات النحوية ونحوها اي المصطلحات واللفظ في اللغة
الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل
في العرف منه نقلا الى معنى الملفوظ وبعده الى ما يتلفظ به
الانسان حقيقة او حكما موضوعا او مهملا مفردا او مركبا فال
فالمتلفظ به الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد

ضرب

في زيد ضرب واضرب والمراد بكونه حكميا انه يقع مسندا اليه
ومؤكدا ومعطوفا عليه وغير ذلك من احكام الحقيقي وانه
ليس بموجود اصلا بل اعتباري محض اخترعوه صونا لقاعد
لقاعدتهم ان كل فعل وشبهه لابد لهما من فاعل لفظي كما اعتبروا
معدولية عمر وعلمية اسامة وهذا هو المراد من قول
من قال انه ليس من مقولة الحرف والصوت وكلمات الله تعالى
لفظ حقيقة اذ هي مما يتلفظ به الانسان وكذا كلمات ال
الملائكة مثل ما عبدناك حق عبادتك وكلمات الجن مثل
قبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر ذكر في عجائب
المخلوقات ان من الجن نوع يقال له الهاتف صاح واحد منهم
على حرب ابن امية فمات فقال ذلك والمحذوف ايضا لفظ
حقيقة لانه مما يتلفظ به والدوال الاربع كالخطوط
والعقود والنصب والاشارة غير داخلة في اللفظ
فلا حاجة الى قيد يخرجها وقال الرضي يجوز الاحتراز بالجنس
كما بالفصل اذا بينهما عموم من وجه كما هنا لان اللفظ يكون
موضوعا وغير موضوع والموضوع ايضا يكون لفظا وغيره
لا يكون واللام في اللفظ للجنس والماهية لان التعريف
للماهية وبالماهية الموضوع صفة اللفظ ولو اعترض على قولهم
وضع الوضع المطلق تعيين شيء الشيء متى ادرك

الاول فهم الثاني للعالم به والوضع اللفظي نوعان شخصي وهو
تعيين لفظ معين بنفسه للمعنى وجعله بازائه ونوعي وهو
تعيين هيئة افرادية كصيغ الفعل والمشتقات او تركيبية
كهيئة المركبات كلامية كزيد قائم وقام زيد وغيره كلامية كغلام
زيد المعنى والمتبادر عند الاطلاق وهو الشخصي وهو المراد
هنا والاستعمال ذكر اللفظ ليدل على المراد سواء كان ذلك
المراد موضوعا له او متعلقه فهو فرع الوضع وخرج بهذا القيد
المهملات كالديز والمحرفات عن الوضع غلطا كالمشوم
المحرف من المشؤم ومقتضيات الطبع كاخ وبقي الحرف لان
اعتباره لا متعلقه في الدلالة وفهم معناه لا في التعيين
والجعل المذكورين فيحتاج اليه المستعمل لا الواضع واما لفظ المجاز
فقد قال السيد الشريف في حاشية المطول انه لا وضع فيه لا تحقيقا
ولا نوعية نعم يقال ان المجاز موضوع لمعنى يجوز استعماله في متعلقه
لكن هذا استعمال لا وضع ولو قيل تسميته وضعا فهو اصطلاح
لا مشاحة فيه فظهر ان الوضع يختص الحقيقة والاستعمال
يعمها والمجاز والكناية لمعنى هو في الاصل مصدر ميمي بمعنى
القصد فنقل ابتداء او بعد جعله بمعنى المفعول الى ما يقصد شيئ
او اسم زمان او مكان نقل اليه او اسم مفعول مخفف معنى و
وقال العصام الدين هذا اقرب الوجوه منه لكن لانظر المخفف

لتخفيف

لتخفيف لما كان اللفظ والمعنى ماخوذين في الوضع فذكرهما
معه التنبيه على تجريده عنهما كما هو رأي الجامي قال الشيخ
الفاضل عبد الغفور وامر التجريد شايع في امثاله او
تصريح بما علم التزاما على ما قاله الفاضل العصام وفائدة
تصريح اللفظ صحة اسناد الوضع الى ضميره وكونه كالجنس
للكل وفائدة تصريح المعنى كونه قيدا مخرجا ان يرجع حروف
الهجاء لانها موضوعة لان يركب منها كلمات والفاظ لا لافادة
معنى والتوسل الى التوصيف بالافراد مفرد مجرور صفة معنى
ويجوز ان يكون مرفوعا حالا من ضمير الموضوع الراجع الى
اللفظ بتقدير مبتداء او مركب منصوبا بالاعجاض عن زعم
المعترض يكون صفة للفظ في المعنى هو وان كان نكرة محضة الا
انه يجوز وروده لا يجوز لعدم تقديم الحال عليها والمعنى المفرد
ما لا يدل جزء اللفظ على جزئه واللفظ المفرد ما لا يدل جزؤه
معناه ولما كان للوضع تقدم ذاتي على معنوية المعنى وافراده
كتقديم العلة على معلولها لزم ان يكون معنوية وافراده
بهذا الوضع فكان تحصيل الحاصل بهذا التحصيل وذا جائز
لمحال تحصيل الحاصل بغير هذا التحصيل فلا يحتاج الى
ارتكاب المجاز بما يؤول اليه لانه زمان الوضع ومعنوية
المعنى وافراده واحد ولو كان حصول المعنوية والافراد

بعد الوضع لا يحتاج اليه وليس فليس كما انه ذو معان القسم
والمفعولية واحد في ضمن قسم قسيد فلا يسلبه لان القسم يقع
على القبيل بذلك القسم لا على الحي وهو حي وهذا الاخراج المركبات
كلها او غيرها فيخرج منه الرجل وقائمة ويصدق مما يدل جزؤه
على جزء معناه ويعرب باعراب ولعدم شدة امتزاجه والايخرج
منه عبد الله علما مركب من المضاف والمضاف اليه ودخل
عالم علما مركب من الموصوف والصفة وكذا كل ما تابع مع متبوعه
علما نحو زيد الطرم وكل اسم عامل مع معموله نحو ضارب زيدا وحسن
وجهه لكن في التابع مع المتبوع يجري اعراب واحد على الجزئين
معا لدفع التحكم وفي الثاني يجري على الاول فقط والثاني مشغول
بالحكاية اقسام ثلثة منحصرة فيها حصرا استقرائيا وهو
الذي لم يوجد معه الاستقراء وقسم آخر اهمها كذلك لا
لا يعقب وهو الذي يمكن ان قسم آخر في العقل على ما اختاره
الرضي واختار قسم آخر هو ما دل على معنى بسبب غيره لا يكون
لفظا شيء آخر من الاشارة الحسية او غيرها بل يكون عقلا
بفعل الاستقراء كذا ذكره الفاضل العصام ولا جعلي وهو الذي
يجعل الجاعل منحصرا مع احتمال آخر كجعله المعتبر اجزاء الترتيب في
الابواب الثلثة وبيانهم الانحصار بدليل دائر بين النفي
والاثبات ليس لانه يقتضي التقريب الى الفهم ولكونه ثلثة

مذكر

مذكر ثبتت تاؤه ويجوز حذفه اذا حذف المعدود للتخفيف
لا كما ذكروا في حديث الناس شركاء في ثلثة الماء والكلأ
وان رجعتم قال في الامتحان سمي باسم مدلوله التضمني فقدم على
الاسم على عكس ما في الكافية لان كلامه في العامل وخواصه
في الفعل وكله عامل بخلاف الاسم فانه يتبع والعامل بعضه ولما كان
المقصود تمييز كل قسم عن الاخر ابلغ ببيان جنس مشترك
بينه وبينه وفصول تميزها وذلك سمي حدا عند الادباء
لان الحد عندهم ليس الا المعرف الجامع المانع وكان تمييز
الفعل بدلالته على احد الازمنة الثلثة وكان عبارة القوم
غير ظاهرة فيه محتاجة الى تاويل ذكره الشارح عدل عنها
فقال وهو اي الفعل ما اي كلمة ذكره تذكير الضمير باعتبار
لفظ ما لان الشيء اذا كان ذا اعتبارين يجوز اعتبار كل
منهما وههنا كذلك اذ لفظه مذكر ومعناه وهي الكلمة
مؤنثة لفظي يعتبر تانيثه وفي آخر الضمير وان كان معـ
ـناها مذكرا او هو اللفظ الموضوع لمعنى مفرد كلفظ
العين يعتبر تانيثه لفظه وتذكيره معناه فلا يرد رد الفاضل
العصام عليه رحمة الملك العلام على الفاضل الجامي عليه
رحمة الملك الباري وان كان ما قاله ممكن في ذاته قال اي
الفاضل العصام جميع ما في التعاريف عبارة عن المفهوم

كالسنة المؤكدة وجعلها موصوفة او السهولة امتزاج
الشرح بالمتن وقال الفاضل الهندي عليه رحمة المالك لئلا
يلزم الاقتصار على الفعل بدون الموصولة تمامها بالصلة
ثم جعلت موصولة صارت مع صلتها كشيء واحد في المعنى
فاذا وقع الفعل بالصلة صار كانه ركبت وذلك فعل ماض اريد
به الاستمرار لان الافعال الواقعة في التعاريف يراد بها الاكثار
والدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر بعد العلم به
بالعلاقة العقلية او الوضعية او الطبيعية فالاول هي الد
الدلالة العقلية والثانية هي الوضعية والثالثة هي الطبيعية ويسمى
الشيء الاول دالا والثاني مدلولا والمراد بالهيئة الهيئة والبناء والصيغة
بمعنى وهو الحروف المرتبة مع حركاتها وسكونها فضرب هيئة فعل
وهيئة يضرب يفعل وضعا اي دلالة وضع او زمان وضع
دلالة وضعية او حال كونه موضوعا او وضعيا على احد
الازمنة الثلثة الماضي والحال والاستقبال بان دل بهيئته
او ادته عليه بوضع نوعي كما دل بمادته وهي الحروف على الحدوث
بوضع شخصي ولم يذكر هذه الدلالة كما ذكرها القوم لانه لا
حاجة اليه في التمييز المذكور فالفعل موضوع لحدث مقيد
بالزمان واما النسبة فمعناه ايضا عند الجمهور فمعناه
المطابقي مجموع هذه الثلثة والتضمن كل واحد منها وقال

ككونه وضع بالموصول مع القصد ويجوز ان يكون موصولا للاطلاق
الى ذلك وذل

وقال الفاضل العصام ان النسبة التي جاءت من الهيئة
التركيب مثل ضرب زيد كما في الجملة الاسمية اذ لا يخفى على
المصنف انه لا يناسب جعل هيئة زيد قائم لا نسبة الحكم
وجعل هيئة ضرب زيد لغوا فالفعل يدل على الحدث الزماني
مستقلا لانه ينسب الى شيء فيلزم اسناده الى شيء
لئلا يكون اسناده على هذا الوجه لغوا ويخرج من هذا الحرف
لانه لا يدل على الزمان والاسم ايضا لانه بعضه لا يدل على
الزمان اصلا كرجل وضرب وبعضه بمادته لا هيئته
كامس وغدا والان وكذا امس والافعال واسم الفاعل
والمفعول لان هيئتهما لم توضع للزمان حتى تدل عليه
بل دلالتهما عليه اما بقرينة الاستعمال وان عقلا ولا الاعا
وكذا الاعلام المنقولة عن صيغ الافعال كزيد ويشكر لانه
بالوضع لم يوضع صيغها للزمان ولا يخرج الافعال المنسلخة
عن الزمان كعسى وكاد والمستعملة في العقود لان صيغها
صيغها وضعت للزمان وصيغة الاستقبال والمضارع لانه
لو سلم اشتراكه بين الحال والاستقبال فيتضمن الاثنين والحد
فما يدل على الاثنين يدل على الواحد ولما كان تمييز افراد المحدود
بالحد مما سواها من يدل خواص الخواص وكان اصعب
على المتعلم لم يكتف بذكر الحد وعقبه بذكر عدة من الخواص

التي لها مزيد شهرة وفي الاختصاص تتميز به بسهولة
عنه غيره فقال ومن خواصه اي من تلك الامور الثمانية وبلا
ولا حاجة لجعل الجموع بعض الخواص بطريق عطف الجزء قبل
الحكم لانه المقصود كما عرفت تميز افراد الفعل عن افراد
الاسم وذا يحصل بكل واحد منها وليس المقصود بيان
الخواص لذاتها حتى يتجه ان بعضه كما من اوضح الواضح
لحصولها بالمشاهدات وحاجة الشيء ما يوجد فيه
ولا يوجد في غيره اما ثلث منه بجميع افراده لولا والحد
ما يكون الاث منها والمبتدئ ينتفع بالخاصة اكثر من
الحد لان انه اشرف وانفع في نفسه فلذا قدم عليها ثم انه
الخواص جمع كثرة لخاصة كالخصائص للخصيصة اختير
على الخصائص مع انهما بمعنى لكونه اكثر استعمالا بين
المصنفين وشبه بصيغة الكثرة على كثرتها وتمالم يذكرها هنا
تاء التانيث الساكنة والضمير المرفوع البارز المتصل ونون
التاكيد ولو وحرف التخصيص ثم ان قوله من خواصه ظرف مستقر
خبر مقدم على المبتدا وهو قوله دخول قد ويجوز انه يكون
من اسما بمعنى البعض مضاف الى الخواص فيكون مبتدا اولا
والدخول خبره ذكره السيد سند في شرح حاشية المطول
واي اختصت به لانه لتحقيق الحدث النفع او تقليله او

او توقفه

او توقفه او تقريب الحدث الماضي الى الحال وشيء منها
لا يتحقق الا في الفعل وذلك معلوم بالاستقراء والسين
اي سين الاستقبال بقرينة سوف ولذا عرفه بلام العهد
وسوف فالة في معنى التنبيه مرادف للسين او اوسع منها
على الخلاف كانه نظر عند التعادل الى كثرة حروفه لكنه غير مطرد
ويقال فيها سف وسو بالحذف وسي بالقلب حكاها
حكاها صاحب المحكم ويدخل اللام عليه دون السين
نحو ولسوف يعطيك وجه اختصاصهما كونهما لتخصيص
الفعل المضارع بالاستقبال بالاستقراء وان كانت لتعليق له
تعليق مضمون الجملة بمضمون جملة فعلية وذلك بالاصول على ولم
ولما لانهما لنفي الحدث الفعلي ولام الامر لانه لطلب الفعل ولا
النهي لانه لطلب ترك شيء منها يوجد الا في الفعل او لان اثره
هو الجزم مختص بالفعل فلو دخل على غير الفعل لزم تخلف
الاثر عن المؤثر ثم ان هنا اتحادا بالاضافة بتنكير المضاف
بارادة واحد من افراده بلا تعيين او بتجويزه نحو حاتم
الجود باضافة اسم الذات المعينة الى ما يقوم بها واتحاد
بالوصف والبيان بتاويل الذات على النهي كذا في الا
في الامتحان وقال الفاضل العصام لا يجوز عطف بيانه لما
يحتمل كونه صفة وفي حاشية الكشاف للسيد الشريف

ان امثالها اذا اريد بها انفسها قد يزاد في آخرها
الهمزة كما تزاد اذا جعلت اسماء وقد لا تزاد ويحكم
عليها باعتبار وضعه فلا يرد مثل فعلنا وعلى ما يرد على الوجه
ما سيجيء في بحث العامل القياسي والاسم من السمو وهو
العلو سمي به لعلوه على اخويه بكونه مسندا اليه وتركيب الكلام
منه وحده نحو زيد قائم بخلاف الفعل فانه لكونه مسندا دائما
لا يتركب منه وحده الكلام بانه ومن الاسم المسند اليه
والحرف لا يكون مسندا ولا مسندا اليه وهو ما اي
كلمة او الكلمة التي دل على معنى وضعا بقرينة كونه
قسما من الكلمة التي اخذ الوضع في تعريفها او اكتفى بما
ذكره في تعريف الفعل والمراد بالمعنى المطابقي لانه المتبادر
عند الاطلاق والتعيين بالارادة عند عدم صارف
عنه ولما كان المراد بكون معنى في نفسه او في نفس الكلمة
استقلاله بالمفهومية وكان ذلك غير ظاهر من قولهم
في نفسه عدل عنه فقال مستقل بالفهم اي بالمفهومية
من تلك الكلمة تصريحا بالمقصود وايضا حاصل المراد
يعني يفهم منها ذلك المعنى بلا حاجة الى انضمام شيء
اليه وخرج بهذا القيد الحرف فان معناه غير مستقل
وسيجيء والاسماء اللازمة الاضافة معناها مستقل

بالمفهومية

بالمفهومية مثلا ذو معناه مستقل لكن الغرض من وضعه لزوم
التوصل به الى جعل الجنس صفة لشيء فلا يحصل ذلك الغرض
الا بذكره بعده فذكره ليحصل الغرض لا لحصول الدلالة
غير مقترن ذلك المعنى وضعا فيه اي في الفهم من اللفظ الدال
عليه باحد الازمنة الثلثة اي بزمانه اي لا يفهم منه معه وان
كان واقعا فيه في نفس الامر فالاسم اما دل بمادته على معنى الزمان
فقط مثل امس او على معنى غيره كالضرب وليس منه
ما دل بمادته على معنى وبهيئته على الزمان فخرج به الفعل ومن
خواصه دخول التنوين وهو نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا
لتأكيد الفعل والمراد ما سوى الترنم والغالي يقال ترنم
بكذا اي دفع صوته به مطربا مغنيا والمشهور ان تنوين
الترنم ما يلحق القافية المطلقة اي المتحركة التي تولد من اشباع
حركتها احدى حروف المد المذكورة كما في قول الشاعر اقلي
اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن وله
والتنوين الغالي ما يلحق القافية المقيدة اي الساكنة كقوله
الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام لماع
الخفقن والقافية في نصف البيت القاف الساكنة سمي
بالغالي لخروج الشاعر به عن الوزن والغلو التجاوز عن الحد
وهما يدخلان على الفعل والاسم قال الفاضل العصام

والقياس ان تدخلا على الحرف وان لم يوجد ولم يستثنهما
المصنف لكونهما في غاية الندرة حتى انهما لا يدار ان عند
الاطلاق وما سواها اربعة انواع تنوين التمكن وهو
ما يدل على امكنية مدخوله في الاعراب اى افرينته وهي
في الاسم وتنوين التنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة
وقال الرضي وانا لا ادري منعا من ان يكون تنوين واحد
للتمكن والتنكير معا فيكون تنوين رجل لهما فاذا سمي به
حصر بالتمكن والمعرفة والنكرة اسم والفارق بينهما لا
يكون الا فيه وتنوين العوض وهو ما لحق الاسم
عوضا من المضاف اليه كيومئذ وحينئذ اى يوم اذ كان
كذا او حين اذ كان كذا والمضاف لا يكون الا اسماء
وكذا ما فيه عوض عن المضاف اليه وما في نحو جوار نحو اذ
عليه هو ذا للباب وتنوين المقابلة وهو ما يقابل نون
جمع المذكرات لم كتنوين مسلمات والجمع الت لم في الاسم
وكذا ما يوجد فيه وهذا عند ابن الحاجب لانه جعل
نحو عرفات ومسلمات علما غير منصرف التأنيث والعلمية
مع وجود التنوين فيه فلم يكن للتمكن لانه لا يوجد في غير
المنصرف وعند الزمخشري نحو مسلمات علما منصرف
وتنوينه للتمكن ولا وجود عنده لتنوين المقابلة

لانه

لان كاوه غير متمحض للتأنيث لدلالته على الجمعية ايضا
فلذا يكتب بالتاء وحرف الجر لان اثره الجر مخصوص بالاسم
لان لا اصالة في الاعراب اعطوه الحركات الثلث التي هي
الاصل في الاعراب على ما سنبين ان شاء الله ونقصوا
من المضارع لكونه فرعه في الاعراب حطا لمرتبته فلو لم
يدخل حرف الجر على الاسم لتخلف المؤثر عن اثره ولام التعريف
وهذا اظهر من قولهم اللام لانهم فسروا بلام التعريف
اعتمادا على اشتهاره وقرينة المعنى انه لا يكون قرينة لمبتدى
ولو قال حرف التعريف لكان اشمل لدخول الميم فيه في مثل قول
عليه الصلوة والسلام ليس من امبر امصيام في امسفر
لكنه لعدم شهرته لم يتعرض له او لان ه من اللات لم تذكر
هنا او لانه يظهر اختصاصه به من بيان وجه اختصاص اللام
ووجه اختصاصه به انه لتعيين المعنى المطابقي المستقل
بالاستقراء وهو في الاسم لا غير ثم ان فيه اشارة الى
ان ما ذهب اليه سيبويه من ان حرف التعريف هو
اللام زيد عليه همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن
او للفرق بينه وبين لام الابتداء في بعض المواضع هو
المختار عنده لا ما ذهب اليه المبرد من انه الهمزة زيد
بعدها اللام للفرق بينه وبين همزة الاستفهام ثم عوملا

مع ملاحظة الوصل لكثرة الاستعمال كما في ايمن عند الكوفيين
ولاما ذهب اليه الخليل من ان ال كهل وكونه مبتدأ او فاعلا
خصهما بالذكر ولم يقل وكونه مسندا اليه مع كونه اخصر واشمل
تنبيها على انهما الاصل في المسند اليه والبواقي فروع وقد اورد
اشارة الى ان حقه التقديم وحق الثاني التأخير وعدل
عن قولهم الاسناد اليه لان المراد به كونه مسندا اليه وهو معنى
الثاني لو الحقيقة اولا اظهر وجه الاختصاص ان الا
فادة لا تكون الا بالكلام وهو يتضمن مسندا اليه والفعل لا يكون
الا مسندا بالوضع والحرف لا يكون واحدا منهما فلزم اختصاصه
بالاسم ثم ان الظاهر ان ضمير كونه راجع الى الاسم باعتبار جنسه الا
عم كما اشار اليه الفاضل العصام بقوله اي كون الشيء
مسندا اليه لا باعتبار خصوصه النوعي فلا يرد ان الا
ختصاص يفهم من الاضافة الى الضمير فلا يفيد الحجة
ومعنى اي كون الشيء ومعنى فاما معنى ولفظا اما
اختصاص المعنوية فلانها مفيدة للتعريف او التخصيص
وشيء منهما لا يكون الا في الاسم لاقتضائهما استقلال المعنى
المطابقي وذا لا يوجد الا في الاسم واما اللفظية فنوع للمعنوية
فتختص بما يختص به الاسم وبعضها عام كاسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة على ما سيجيء في العامل القياسي

في العامل القياسي وبعضها غيرها عام كالفاء وانت والذي
فان شيئا منها لا يكون عاملا في شيء من المعمولات وحرف
وهو في اللغة الطرف والجانب سمي به لانه في جانب مقابل
للفعل والاسم حيث يقعان عمدة في الكلام وبعض ولا يقع عمدة فيه
كما سيتبين وفي الاصطلاح ما اي كلمة او لفظة الخ دل على
معنى شامل للفعل والاسم ويخرج عنه بقوله غير مستقل بالفهم
اي بالمفهومية عن الدال عليه بل يحتاج في انفهامه منه الى
ضم ضميمة آخر اليه هو المتعلق فذكر المتعلق في الحرف ليحصل
الدلالة لا واليه اشار بقوله الخ وتابع لتحصيل الغرض من
وضعه في الاسماء اللازمة الاضافة كسبق واليه اشار بقوله
بل او تابع يفهم حال معنى غيره وهو المتعلق بيان ان وضع
الحرف على المذهب المنصور من قبيل الوضع العام والموضوع له
الخاص وذلك بان يلاحظ ويتعقل امر عام مشترك بين
المتشخصات ثم يوضع اللفظ لكل واحد من هذه المتشخصات
بخصوصه مثلا اذا وضع لفظ ان لاحظ اولا معنى التحقيق
الكلي العام لكل واحد واحد من افراده من تحقيق قيام زيد
في ان زيدا قائم وعالمية زيد في ان زيدا عالم وغير ذلك ثم
وضع ذلك اللفظ بازاء كل واحد بخصوصه وتشخصه و
بوقوعه في تراكيب مخصوصة وكونه في هذا التركيب فدلالته

ان على تحقيق قيام زيد مثلا لا على التحقيق الكلي الذي لو اريد به ذلك
الكلي معنى لفظ التحقيق مصدر حقق فملاحظة ذلك الكلي عند الوضع
ليكون آلة للموضوع للجزئيات لا لانه الموضوع له وكذا لفظ من وضعه
الواضع بملاحظة للابتداء الكلي لكل واحد من جزئياته المشخصة
مثل ابتداء السير من البصرة في سرت من البصرة وابتداء الدرس من
اول الكتاب في درست من اول الكتاب فمعنى ان تحقيق مضمون
جملة دخلت عليها فهو غير مستقل بالفهم منه بل يحتاج في افهامه
عنه الى ضم ذلك المضمون اليه بضم تلك الجملة اليه والى لفهم حال ذلك المضمون
من كونه محققا ثابتا عند المتكلم وكذا معنى من الذي هو
الابتداء الجزئي لا يفهم منه ما لم ينضم اليه المتعلق مثل البصرة فهو
آلة لفهم حال البصرة وهو المبتدئية فملاحظته بعد ملاحظة البصرة
وتابعة لملاحظتها والابتداء الكلي معنى لفظ الابتداء ملحوظ
قصدا والمتعلق تابع لملاحظته فمعنى الاسم ملحوظ اصالة و
ومعنى الحرف تبعا فيقع الاول محكوما عليه وبه دون الثاني وبعضه
عامل كحرف الجر وبعضه غير عامل كهل وقد ولما كان المقصود
بيان احوال العامل وبيانها موقوفا على بيان ذاته لان
الشيء ما لم يعرف لا يبحث عن احواله اراد ان يبينه فقال
ثم العامل بثم الدالة على الترقي الذكري او الرتبي لان بيان الكلمة
واقسامها موقوف عليه قال الفاضل العصام في شرح

في شرح الكافية فمجيء ثم لمجرد الترتيب في الذكر والتدريج في
درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى في الذكر ثم الاولى من غير
اعتبار التراخي والبعد بين ذلك الدرج كقولك الي من ساد
ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده ثم الظاهر ان هذه الجملة
جملة معترضة ومع كل جملة مستقلة الاعراب لها متوسطة بين
متصلتين واجاز الرضي وقوعها في الآخر ويجوز ان تكون الجملة
استئنافية وقد صرح التفتازاني في شرح المغني بان ثم تكون حرف
ابتداء او معطوفة على جملة الباب الاول في العامل او على جملة
اعلم عطف خبرية على انشائية او على معمولي ان عطف شيئين
على معمولي عامل واحد اي بعدما علمت الكلمة واقسامها وما
وما يتعلق بها اعلم ان مفهوم العامل ظهر في مقام الاضمار لسبق
مرجعه اما لبعده وتعيين المراد وللتنبيه على مغايرته لما سبق اذا
المراد به هناك ما صدق وهنا المفهوم وما قيل الشيء اذا اعيد
معرفة فهو عين الاول المراد منه اذا لم يوجد صارف وهنا كون
المقام مقام التعريف صارف هو ما اي شيء لفظا او غيره او
او به اي فيه بواسطته بالتنوين سببي المراد بها اي بسبب واسطة
كون آخر الكلمة مفعول او به اسم او فعلا حقيقة او حكما فمثل
زيد قائم ابوه او ابوه قائم اي قائم الاب معربة او مبنية
على وجه اي طرز وطريق لفظي او تقديري او محلي مخصوص مشخص

معيا بن كائن من الاعراب فمن بيانية والتقدير من و
جوه الاعراب رفع ونصب وجر وجزم فمن تبعيضية عدل عن
تعريف ابن الحاجب لانه كما صرح به الفاضل العصام تعريف
عام الاسم والمصرح في بيان مطلق العامل فاحتاج الى تعريف
شامل لما يحصل المقتضى به ولما يحصل به قوله بواسطة لئلا
ينتقض التعريف بها لانها موجبة ايضا لكنها قريبة والعامل
موجب بعيد وسيظهر ان شاء الله تعالى ويخرج بالمتكلم لانها
وان اقتضت كسر ما قبلها الا انه ليس بمقتضى للاعراب
بالمجانسة ولما كان المراد بها غير ظاهر خصوصا للمبتدى الذي
التعريف له اراد ان يبينه فقال والمراد بالواسطة مقتضى
الاعراب لكن لزم ان يخرج من تعريف العامل ما هو عامل بالجملة
على الاصح كالحروف الجارة الزائدة والمضاف بالاضافة اللفظية
وان وان الداخلتين على المبتدأ فلزم ان لا يختص التعريف
بالعامل الاصلي ويكون البحث عنها استطراديا مع انه اصح
ولو زيد بعد قوله من الاعراب اوجرا عليه لا يسبب ويمكن ان
يختار اخراجها عن التعريف وادخالها في البحث اشار
الى انحطاط رتبتها وهو اي مقتضى الاعراب في الاسماء حال من
المبتدأ او بعد على ما ذهب اليه ابن مالك من جواز الحال عن
المبتدأ او بعد تأويل بما هو مفهوم من الكلام اي حكمنا على المقتضى

حال

حال كونه في الاسماء بانه تواردت المعاني المختلفة اي الفاعلية
والمفعولية والاضافة عليها اي على الاسماء ثم لفظ المصدر
انما يعني اسم الفاعل واضافته من قبيل جرد قطيفة لان
المقتضي هو المعاني لا توارده كما سيظهر او بمعناه والنسبة
مجاز باعتبار ان اقتضاء المعاني الاعراب عند توارده عليها
ومعنى تواردها عليها مجيئها عليها متعاقبة على طريق البدلية
والظاهر ان هذه العبارة ليست من قبيل انتقال حاد
الجمع الى حاد الجمع كما في وامسحوا برؤسكم اي يمسح كل واحد
برأسه على انه يكون لكل من المخاطبين رأس واحد من الرؤس وله
وليس المعاني في الاسماء كذلك حتى يكون لكل اسم من الاسماء معنى
واحد من المعاني بل يكون للاسم الواحد معان مختلفة متعاقبة مثل ضرب
زيد وضربت زيدا او ضرب غلام زيد والاسماء كثيرة
معنى واحد منها نحو ضرب زيد واكرم عمرو ودواهان بكسر
فانها اي المعاني المختلفة امور خفية لانها لا تدرك الا
بالفكر تستدعي علامة اي يقتضي كل واحد منها علامة على
حدة من العلامات التي هي انواع الاعراب على ما سيجيء
وهذا مبني على انقسام الآحاد الى الآحاد وهو ظاهر
اذا لم يمنع مانع من ظهورها فان منع فان كان المانع حالة في
الآخر فالاعراب الحقيقي فتلك العلامة تقديرية وان في نفس

الكلام او الاعراب المذكور فتحقيقه كما يجيء في الباب الثالث
لتعرف تلك الامور لان الخفيات تعرف بعلاماتها ثم اراد ايضاح
ما ذكر فقال مثلا بمعنى مثالا مفعول به لفعل مقدر اى اذكر مثالا
او مفعول مطلق لامثل اى امثل مثالا اى تمثيلا لان الاسم
بمعنى التمثيل في الاول جامد بمعنى المفعول وفي الثاني بمعناه اذا اعلم
قلت ضرب زيد غلام عمرو فضرب عامل لانه اوجب كون آخر
زيد بمنزلة الكلمة في التعريف مضموما بمنزلة وجه مخصوص فيه
ايضا واخر غلام باعرابه الحكمي مفتوحا بواسطة ورود الفاعلية
اى بالفاعلية الواردة التي هي الواسطة على ان يكون اضافة الواسطة
بيانية من قبيل شجر الاراك واضافة ورود من قبيل اجرد
قطيفة وله وجه آخر كما مر على زيد وبواسطة ورود المفعولية
على غلام هما معطوفان على الفاعلية وزيد عطف شيئين
على معمولى عاملين مختلفين وعلى زائدة كما هو مذهب الفراء اولى
والمضاف مقدر وعلى متعلق بالورود تعلقه به وهو معطوف
على ما قبله بسبب تعلق ضرب بهما متعلق بالورود تعلق القيم
بزيد الوقوع على غلام واوجب غلام جملة معطوفة على
جملة ضرب اوجب الاعلى اوجب لعدم صحة ايضا مصدر
اصل الواجب المحذوف سماعا بمعنى على ذلك الحكم المذكور
الذي هو الايجاب ههنا هو ذكون اخر مضموما ومكسورا

بواسطة

بواسطة وبوده الاضافة عليه اى على عمرو لما كان للاضافة
معنيان كونه مضافا وكونه مضافا اليه وكان المراد هنا
الثاني اراد ان ينبه عليه فقال اى كونه منسوبا اليه
لقدمه بسبب تعلق به في العامل يحصل ويوجد المعاني
المختلفة في الاسماء بسبب تعلقه بها هذه الجملة
فذلكة ما سبق كلامه وهي اى المعاني المختلفة تقتضي
نصب علامة هي الاعراب الذي هو اثر العامل في
المعمول لا المعنى المصدري الذي هو كون الشيء معربا
وههنا هو منتسب ايضا كما سيظهر في العامل ما يحصل الاعر
الاعراب بواسطة تلك الامور قال الفاضل العصام المحقق
التحقيق ان العامل المؤثر هو المتكلم والعامل هو الآلة هي
اللسان لكن النحاة جعلوا الآلة التي هي العامل كانها هي
الموجودة للمعاني وعلاماتها وهو كائن في الافعال
التي بهذه الثلاثة فقول الشارح بهذه خبر المبتدا المحذوف
بقرينة السباق والجملة معطوفة على الجملة وهو في الاسماء
تواردها الخ وليس من عطف معمولين على معمولى عاملين
لعدم شرطه وهو عدم اعادة الجار في المعطوف مع
تقدم الجار في المعطوف عليه صرح به الفاضل الهندي
في بحث المصدر في شرحه هذه العبارة ويشهد له مورد

مورد السماعي ممن ثور اكرم امرئ فحسبن امرءا وثار توقف
بالقياس نارًا وغيره ويمكن ان يحمل الكلام على مذهب الفراء
فانه جوّزه مطلقا للاسم اى اسم الفاعل كما سيصرح به ومن
اى المشابهة التامة القابلة بقوله في الاسماء فال اولًا
كائنة في المضارع فقط لا في سائر الافعال وليحسن المقابلة
بقوله في الاسماء فال اوّلا في الافعال بصيغة الجمع واحتاج الى
بيان المراد ثانيا الفاء في فقط جزائية وقط اسم فعل بمعنى
انته ويسمى بسط اعرابه ان شاء الله تعالى فانه مشابه للاسم
الفاعل مفعول به لك به واللام زائدة لتقوية عمله لفظا
مصدر من باب من جهة لفظا او من جهة او تمييز
من نسبة او ظرف تنزيل وكذا قوله معنى والتشبيه لا اما الشبه
الاول وهو الشبه لفظا فلان لموازنته اى لموافقة المضارع
له اى لاسم الفاعل واللام في الاسم الفاعل في الحركات اى مطلقها
واتفق في نوعها اولا والسكنات في عددها وترتيبها
وصيغة الجمع اما بالنظر الى الافراد او لكل كلمة او لتعدد
السكون في بعضها وارادة ما فوق الواحد بالجمع لمستغفر
ويستغفر نحو ضارب ويضرب ومدحرج ويدحرج ثم
بعد لين المجردين ولو مثالين احدهما من الثلاثي والآخر
من الثلاثي اشارة الى ما ذكر لكان له وجه وانت

البند

واما الشبه الثاني وهو الشبه المعنوي فلقبول كل منهما اى المضارع
واسم الفاعل الشيوع اى الابهام والاحتمال لما يصدق
عليه على سبيل البدل ولعدم العموم فيهما اذ العموم احاطة الافراد
وليس فيهما تلك الاحاطة عدل عن التعبير بالعموم مع انه
شائع في كلامهم ولعلهم ارادوا به معنى الشيوع والخصوص
بعضها فان الاسم اى اسم الفاعل عند تجرده من اللام
الموصول يشير بتعبيره باللام الى ان الاختلاف في الجاري
في حرف التعريف جار فيه ايضا كما صرح به الفاضل العصام
وان المختار مذهب سيبويه يصلح للشيوع بين الافراد و
عند دخول حرف التعريف عليه يتخصص التعبير جاء
للبعض الآخر الذي اقتضاه المقام وعند دخوله بالتعبير
العائد الى اللام لعله اشار الى انه يجوز التعبير عنه به لكونه صورة
صورته ولذا لم يقل اولا عن حرف التعريف ويمكن ان يقال انه اشارة
الى مذهب من يجعله حرف التعريف لان المقام مقام بيان
المشابهة بين المضارع واسم الفاعل والفاعل الذي دخله اللام
فعل في الحقيقة عند غيره كما يجيء نحو ضارب فانه يحتمل
زيدًا وعمرًا وغيرهما والضارب فانه يختص بمعين لان اللام
اسم موصول او حرف لانهما يستويان في افادة التعيين ولو
كذلك المضارع خبره ومبتدأ وقوله عند تجرده من حرف

من حروف الاستقبال كالسين وسوف ولن والى آخره
ولام الابتداء عند الكوفيين والزمخشري وابن مالك
وغيرهم وفي التنزيل انى ليحزننى ان تذهبوا به فهذا اذا
لم تدخل على سوف واذا دخلت عليها تمحضت للتأكيد
مثل ولسوف يعطيك متعلق بقوله يحتمل الحال والاسم
والاستقبال فهو وما عطف عليه بدل او عطف بيان
للجملة كذلك المضارع ويحتمل ان يكون السين في قدم الحال
عن لمبادرة عند التجرد فكان السبق نحو يضرب وعند دخو
دخولهما وما يضرب ولمبادرة الفهم معطوف على القبول اى
والشبه المعنوى لمبادرة الفهم فيهما اى في اسم الفاعل وللمضارع
عند التجرد عن القرائن الدالة على احد الازمنة حالية
نحو تذهب او انت ذاهب الى مكة لمن يتهيأ له
او مقالية كحرف الاستقبال والحال في المضارع وامس
والآن وغدا في اسم الفاعل الى الحال لانتفاء مفهومهما
الوقوع واما الشبه الثالث وهو الشبه الاستعمالى
فلوقوع كل منهما صفة لنكرة بحسب الظاهر واما
في التحقيق فالصفة الفعل فاعله وكذا اسم الفاعل
وفاعله فاطلاق الصفة عليهما على المسامحة او التجوز
باطلاق اسم الكل على الجزء نحو جاءني رجل ضارب او يضرب

اى دخول اللام [illegible] الا الاستقبال او الحال [illegible]

ولدخول

ولدخول لام الابتداء عليهما نحو ان زيدا لضارب او
او ليضرب ولوجود تلك المشابهة الثالثة في الماضي بنى
على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون ولم يعرب
لعدم المشابهة التامة ولقد احسن المصنف في اعتباره
المشابهة التامة بين المضارع واسم الفاعل والقوم
اكتفوا والمشابهة الثانية بينه وبين اسم الجنس كلفظ
العين فلم يتم المشابهة والجانبين فلما اشبهه من جانبى
ثم المشابهة من الجانبين معنى المشابهة يعني المشابهة
لفظا واستعمالا لا تقتضي تطفل المضارع اى تبعيته للاسم
اى لاسم الفاعل فيما اى في شيء هو اى الاسم اصل فيه
اى في ذلك الشيء وهو الاعراب والمراد المعنى المصدرى
بمعنى كونه معربا فاما الحركات والحروف العاملة
لفظا او تقديرا وبقابلة البناء والاسم في البناء متطفل
وتابع للفعل والحرف ليس باصل فيه لا انه الاصل كما
فيما سبق كما تقتضي تطفل اسم الفاعل للمضارع فيما هو
اصل فيه وهو العمل ولذا الابهام في المفعول اذا كان
بمعنى الماضي فلهذا ليس كائنا بالاصالة اى لا يكون
المضارع اصلا فيه فاذا قلت لن يضرب وكذا لم يضرب
ويضرب فلن وكذا لم والعامل المعنوى اوجب

كالعاملة

كون آخر يعرب بمنزلة الكلمة في التعريف مفتوحاً او مجروراً
او مرفوعاً بمنزلته على وجه مخصوص من الاعراب فيه بواسطة
تلك جهة لاسم العامل اي بالملك جهة التي هي الواسطة
فالاضافة بيانية لما وسم التوبة الى بيان ما هو
المقصود من الباب وهو احوال افراد العامل قال
ثم العامل اي بعد بيان مفهوم العامل وما يتعلق به
والمراد به هنا ايضاً المفهوم لان التقسيم للماهية كما عرفت
وصرح به المص في بعض تصانيفه اظهر لبعد المرجع
على ضربين لفظي اي منسوب الى اللفظ لكونه لفظاً
ومعنوي اي منسوب الى المعنى لكونه امراً عقلياً فاللفظي
ما يكون للسان ظرف مستقر خبر ليكون قدم على الاسم
او حال منه قدم عليه لنكارته فالمجرور في فيه ولا يجوز
ان يكون حالاً من الضمير المستكن فيه لعدم جواز تقديم
الحال على العامل الظرف مطلقاً على ما هو مذهب
سيبويه او بلا تقديم المبتدأ كما هو مذهب الاخفش
او ظرف ليكون او لحظ على تقدير كون الخبر للسان
فقوله فيه حال من المستكن فيه او من حظ قدم عليه
لنكارته او ظرف للخبر او ليكون او لحظ وقوله حظ اسم
يكون او يكون تامة وحظ فاعله والظرفان حالان

منه

منه او الثاني حال من ضمير الاول ولا يجوز عكسه
او متعلقان بيكون وجعلهما من التنازع يجوز عند
المص لانه لم يشترط تاخير المعمول عن العاملين وابن
الحاجب ومن تبعه شرط فلا يكون مما تنازعه يكون
وحظ وهو اي اللفظي على ضربين عامل سماعي
وعامل قياسي فالعامل من السماعي في اصطلاح
النحاة وهو العامل الذي يتوقف اعماله بخصوصه
على السماع من العرب ولا يمكن ان يذكر في عمله قاعدة
كلية مشتملة على افراد غير محصورة قدمه على القياسي
لسهولة ضبط افراده المقصودة منها لاجراء
الاحكام عليها لقلتها والمص رحمه يحدد في القياسي
ولان بعض القياسي يتوقف على معرفة حرف الجر
منه كالظرف المستقر وبعض اسماء الافعال ولان الفعل
وشبهه ومعناه قد تحتاج في العمل في بعض المعمولات
الى حرف الجر وهو اي العامل السماعي ايضاً كاللفظي
على نوعين الاول عامل في الاسم والثاني عامل في الفعل
المضارع والعامل في الاسم ايضاً كالسماعي على
قسمين احدهما عامل في اسم واحد وثانيهما عامل
في اسمين اعني بالاسمين المبتدأ والخبر ملحوظين

في الاحصر اي باعتبار الاصل اي قبل دخول العامل عليهما و
ويسمى ن واسمى وخبرا له اي سمي للمبتدا اسما والخبر خبر
العامل والعامل في اسم واحد من السماعي فقدمه لكون
معموله واحدا ولكونه اكثر استعمالا حروف الجر اي الاسم
الواحد ليناسب الاثر اللفظي اثرها المعنوي الذي هو
جر معنى التعلق وافضاؤه الى مدخوله ويحمل عليه ما لا يكون
الجر فيه فتسمى حروف الجر وحروف الاضافة لوجودها في
مفهومها وهو وضع لافضا الفعل او معناه الى الاسم
او المؤول به ولكون اثرها الجر وهي عشرون الباء قدمه
لبساطته ولكونه اكثر استعمالا هو للالصاق وهو الاصل
في معانيه ولذا خصه بالذكر وان ليس مراده تعداد
معانيه بل بيان عامليته نحو بزيد داء ومررت به وله
معان آخر ومن قدمه ليوافق معناه ولكثرة الاستعمال
هي للابتداء في المكان عند البصريين ومطلقا زمانا
كان او مكانا او غيرهما عند الكوفيين والمرجح المؤيد لما
باستعمال العرب مذهبهم وعلامة صحة وضع الى او ما
يفيد فائدتها في مقابلتها كذا قالوا وله معان غيره
والى عقب من به لجنسه في مقابلته هو الانتهاء في الزمان
والمكان وغيرهما نحو سرت الى المسجد و الى نحو الصيام

الى الليل واتيت الى زيد وعن قدمه على لمناسبته من
من حيث انه يجوز ان يستعمل كل منهما في محل باعتبار انه مبتدا
ومبعد نحو سقاه من العطش وسقاه عن العطش هو
للبعد اي بعد الشيء عن مجروره نحو اتيت عنه الدين ذكر
الدماميني انه لم يذكر البصريون له الا هذا المعنى والمجاوزة
الشيء عن مجروره بعد عنه كما في المثال المذكور اولا ك
في اخذت عن استاذي العلم وسارا وصار الى الثالث
نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او لا كما في المثال
الاول وعلى قدمه على اللام لمناسبتها لعن في جواز كونهما
اسمين هو للاستعلاء او توهما نحو عليه دين كانه ركبه
الدين وهو يتحمله اي للاستعلاء شيء حقيقة نحو زيد على
السطح او توهما نحو عليه دين كانه ركب الدين وهو
يتحمل ثقله واللام قدمه لبساطته هي للتعليل اي لبيانه
كون مجروره علة ذهنية نحو ضربت للتأديب او خارجية
نحو خرجت لمخافتك والعلة الذهنية ما يكون علة في الذهن
معلولا في الخارج كالتأديب مع الضرب والخارجية علة
في الذهن والخارج والتخصيص هو ههنا بمعنى ارتباط
شيء بالمجرور اما باعتبار الملكية نحو المال لزيد او التمليك
نحو وهبت لزيد او الاستحقاق نحو الجل للفرس او النسب

نحو الابن لزيد فيه نظر في هذا اللام للملك والتمليك وللاستحقاق
والنسب وليس معنى التخصيص المعتبر كما ظن فضيم الحمد لله
مشتمل على معنى الحمد فيه بناء على لام الاختصاص ذكره الفاضل
العصام وفي قدمه لكثرة استعماله حرف جر لدخوله على المظهر
والمضمر هي للظرف اي للظرفية وهي كون الشيء قابلا للحلول
فيه حقيقة نحو المال في الكيس والماء في الكوز او تشبيها ونحو بيانا
نحو نظرت في الكتاب لتنزيل احاطة الكتاب بالنظر منزلة
احاطة الظرف بالمظروف ونحو النجاة في الصدق والكاف
قدمه لبساطته ولكثرة استعماله هي للتشبيه اي دلالته بشبه
شيء بمجروره نحو زيد كالاسد وحتى قدمه لاصالته في الجارية
وجاء حتى بالابدال في هذيل وقرأ ابن مسعود ليسجننه
حتى حين هي للغاية اي لكونه مجروره غاية للحكم بمعنى انه لا
يتجاوزه نحو اكلت السمكة حتى رأسها فالرأس ماكول
او ينتهي عنده ولا يصل اليه نحو نمت البارحة حتى الصباح
فالنوم ينتهي عند الصباح ولا يصل اليه والاصل فيه ان
مدخولها جزء اخير مما قبلها او شيء يلاقي الجزء
الاخير فهو الاول بعض المجرور في الحكم وفي الثاني لا
هذا هو الحق وقال عبد القاهر ومن تبعه يدخل المجرور
مطلقا وعند الاكثر لا يدخل مطلقا فلا يجوز كون مدخولها

الجزء

الجزء الوسط بخلاف الى فان المجرور بها يجوز ان يكون
جزءا وغيره والجزء يجوز ان يكون الوسط وغيره وفيها
لا يدخل المجرور في الحكم الا بالقرينة ورب قدمه
لعدم بدليته عن شيء بخلاف الواو والتاء فانهما بدلان
عن الباء هي للتقليل اي لانشائه وشاع استعمالها في التكثير
الى ان صارت حقيقة عرفية فيه ومجازا في التقليل قال
الفاضل العصام لو قيل ورب للتأنيث لكان انسب
من قوله للتقليل والابعد ان يجعل قوله للتقليل اعم من
التقليل الحقيقي والتنزيلي فيستوفي معنى رب انتهى ويقع
في صدر الكلام لانشائيته واكثر دخولها على النكرة المو
الموصوفة عند المبرد وابن السراج والى على خلافه خلافا للاخفش
وقد يدخل على الضمير المبهم المفرد المذكر مميزا بنكرة منصوبة
والكوفيون جعلوه ضميرا راجعا مطابقا لمرجع ويلحقها
ما فان كانت كافة يجب دخولها على الجمل وان كانت زائدة
تدخل على الاسم ايضا وتجره نحو قول ربما ضربة بسيف
صيقل والجملة التي تدخل عليها فعلية ماضية بنية الاكثر
والجزولي يقول تدخل على مطلق الجمل قال الرضي تحذف
رب قياسا مع بقاء عملها في ضرورة الشعر وبعد الواو
او الفاء او بل وفي غيرها شاذ ولو في الشعر نحو رسم

داروقعت في ظلاله وواو القسم وتاؤه وقد مرّ بيانهما لعدم
خروجهما عن الجارية ولم يذكر باء القسم ههنا لذكره مطلق
الباء فيما سبق ويجب حذف فعلهما ولا يكون
للسؤال فلا يقال والله اجلس ويدخل الواو على الاسم
الظاهر والتاء على لفظة الله والباء اتم لتمكنها في الجميع
وفي وحاشا قدمه لعدم خروجه عن الجارية وان
خرج عن الجارية هو للاستثناء اي عن سوء لا مطلقا
بمدح فيه وعدا يقال اساء القوم حاشا زيد ولا
يقال احسن القوم حاشا زيد ذكره الرضي ذهب سيبويه
واكثر البصريين الى ان حاشا للاستثناء حرف جر دائما و
انكروا فعليته لامتناع مفعول عليه والاخفش
والمازني والمبرد الى انها تستعمل كثيرا حرف جر
وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى الا وسمع
اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا
الاصبغ ومذ ومنذ وقد يكسر ميمهما قدم مذ لخفته و
لكونه لغة عامة العرب ومنذ مختص بالحجاز بني صرح
به الفاضل العصام في بحث الظروف ونقل من قولهم
ان اصله منذ لم يرتضه الرضي وقدم منذ لقلة خروجه
عن الجارية بخلاف خلا فهما للابتداء في الزمان الماضي

مجمعها

يعني

يعني انهما اذا اريد بمجرورهما الزمان الماضي بان يكون
زمانا ماضيا لم يبق منه جزء يكون معناهما ان ذلك
الزمان الماضي مبدأ زمان الفعل الذي قبلهما مثبتا نحو
رأيته مذ او منذ يوم الجمعة اذا كان يوم الجمعة ماضيا
او منفيا نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة ففي الاول ابتداء
الرؤية من يوم الجمعة وفي الثاني ابتداء انتفائها منه ويكون
لظرفية مجرورهما للفعل المذكور اذا اريد به زمان لم يمض
بتمامه وانت في بعض اجزائه نحو رأيته او ما رأيته منذ
شهرنا ومنذ يومنا ومنذ حيوة زيد اي جميع زمان رؤيتي
هو ذلك الشهر او اليوم او زمان الحيوة ولا يستعملان
في الاستقبال نص عليه عصام الدين فمعروف قد يكونان
اسمين استطرادا كما سيجيء تمام بيانهما في المبني ان شاء الله
تعالى وحده قدمه لتقدم المعنى ولم يقدمه لعدم الاختصاص ف
في فعليته في الاستثناء وبعض النحاة لم يجعل خلا مع المجرور
ما بعده حرف جر بل مصدرا الف فافاد ذكره الفاضل العصام
ويكونان فعلين وهو الاكثر وسيجيء تمام تحقيقه في المستثنى
ان شاء الله تعالى ولو اخره لان محله في الفاظ كثيرة وهي
انواع الضمير المجرور وهو لامتناع شيء ما هو جوابه لوجود غيره
موضوعه لا يجيء بهما اذ التصديق بها خبر اي ضمير كان كما سمع قليلا

لولای ولولاک ولولاه ثم قال سیبویه والجمهور هی جارة
للضمیر مختصة به ای اختصت حتی والکاف بالظاهر وقال
الاخفش لیست جارة والضمیر المجرور واقع موقع المرفوع عکس
ما اذا قلت ولا انت کانا فسیبویه والجمهور تصرفوا
فی لولا حیث جعلوا غیر الداخل علی مبتدا لشذوذ یلزم التصرف
فی الفاظ کثیرة من انواع الضمیر والاخفش فی الضمیر حیث
جعله بدلا عن غیره واتبع لولا علی حاله وهو عدم العاملیة
وکی قدره لعدم شذوذ زعمه مجرته اذا دخل علی ما الا
ستفهامیة هو للتعلیل وقال الخلیل والاخفش اذا دخل علی الفعل
یقدر ان وکی جارة ومنه البصریین اذا وقع بعدها ان
فهی جارة وکذا اذا وقع بعدها ما المصدریة یقال کیما تضرب
ای لضربک ولعل وهو لغة من یکون جارة فی لغة عقیل بضم العین
مصغرا ذکر الشاعر مستی کفور فقلت ادع اخری وارفع الصوت
دعوت لعل ابی المغوار منک قریب قال فی مغنی اللبیب هو
مجموع بنقل الاخ ان الجر بلعل لغة قوم انتهی فلا التذاذ
لما قال غیره ان الظاهر ان الجر فی هذه لغات فلیحفظ الاول
والبیت محمول علی الحکایة اذ الاسم الرجل الی المغوار بالیاء فلا یغتر
وصرح المص بالرد علیه فی حاشیة علی المتن ولما فرغ من بیان
حروف الجر شرع فی بیان احکامها من لزوم التعلق وعدم

وجواز

وجواز الحذف وغیر ذلک فقال ولا بد لهذه الحروف ای الاحرف
حاصل حروف الجر من متعلق یتعلق به بعده فیکون معربا فینتظم
نصبه ای لابد وانتظر من بیانه بان قطع الجار من التعلق
به وجعل مع مجروره خبرا لانه لان کما قصد له صدره من الحروف
الجارة یجوز قطعها له وجعلها خبرا لانک فی قوله تعالی
لا تثریب علیکم ولقد ابن ما للاعراب منصوب سقط
تنوینه فتشبیها بالمضاف ومن متعلق بالضمیر المستتر فی الظرف
المستقر لان الضمیر الراجع الی المصدر یجوز تعلق الجار به
لدلالته علی معنی الفعل وهو المحدث صرح به الفاضل العصام
فی شرح التلخیص ویجوز تعلقه بالظرف المستقر
نفسه وما حکی عن بعض النحاة دعوی منع جواز تعلق
الظرف بالمنفی البسیط لم یستحسن الرضی لوجوب الرابط
بالمضاف والجملة ابتدائیة او اعتراضیة او معطوفة
علی جملة وهی عشرون فعل او شبهه وهو الاسم المتصل
بالفعل بالاشتقاق او معناه وهو کل لفظ یفهم منه
معنی فعل کاسماء الافعال الا الزائد منها مجرور بدل من
قوله هذه الحروف او منصوب مستثنی منه نحو کفی بالله فاعل
کفی وبحسبک درهم مزید فی المبتدا والزائد من الحروف
الجارة الباء ومن واللام والکاف وصرح فی المغنی بزیادة

[illegible]

سن وعلى والزائد ما لا يخل اسقاطه باصل المعنى والا رب
وحاشا وخلا وعدا ولولا ولعل فانه لا بد لها من المتعلق فانها
اي هذه المستثنيات لا تتعلق اصلا بشيء من الفعل وشبهه ومعناه
اما الزائد فلانه تعلق حرف الجر بشيء معناها لكونه يقتضي معنى
الى مجروره حيث لا يكون بدونه نحو مررت بزيد وسرت من البصرة
الى الكوفة او الزائد لم يكن له معنى وكان متعلق يتعدى الى مجروره
بلا توسطه نحو كفى الله وكفى بالله وحسبك درهم والتقييد في التح
بيده لم يتعلق بشيء وكذا رب في رب تال يلعنه القرآن يقال يلعن
القرآن تاليه وكذا رب رجل كريم لقيته يقال رجل كريم لقيته وكذا
ان فيه التقدير رب رجل كريم لقيته حصل ففيه انه رجل في المعنى
فاعل حصل فلو لم يتوسط رب بينه وبين رجل الافادة معنى
التقليل فلم تقرر لك من العرف انه لا وجه لاختيار الفاضل
المصنف لما ذهب اليه الكوفيون من كون رب اسما مضافا
الى ما بعده مفيدا لمعنى التقليل نقيض كم التكثيرية والوجه
المذكور في الزوائد ورب لم يتعلق لولا ولعل واما حروف
الاستثناء فقد اختلف فيها اختار المص عدم تعلقها وتبع
فيه ابن هشام قال في مغني اللبيب انها لا توصل معناه الى
المجرور بل تنزيله عنه كذا ولم يتعلق فلم تتعلق وفيه مناقشة
ورجح العلامة الفاضل في شرحه قال معنى التعدية يجعل المجرور

مفعولا به لذلك الفعل ولا يلزم منه اثبات ذلك المعنى
للمجرور بل الفصل اليه وجه متعلق الحرف وهو مفيد لا
استفادة عنه ولا يلزم من عدم حساوليه تعلق الا عدم
تعلقها لانه كون حرف بمعنى حرف لا يستلزم مساواته
له في جميع الاحكام الا ترى انه الا لا بمعنى الجر وهذه تعد
انتهى قال المص فيما علق على المتن اعلم ان معنى تعلق الجار
بعامل كونه آلة ووسيلة في وصول معناه وتعديته الى ما لم
لا يتعدى اليه بنفسه والاصل في حروف الجر هذا ولذا عرفوها
بانها ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى ما يليه وعملت الجر
ليناسب عملها اللفظي عملها المعنوي وليس في شيء من حروف
هذا الجر والافضاء وان الجر بحروف لا تتعلق بعامل فغير
اصلي بل عارض اما الحروف الزائدة فلمشابهتها الحروف
الجارة في الصورة والحرفية وتصور معانيها فيها بسبب
من التعدي واما حاشا وعدا وخلا فللفرق بين كونها افعالا
وكونها حروفا واما رب ولولا ولعل فللتنبيه على ان الاصل
في الحروف المختصة بالاسم ان تعمل الاعراب المختص به وان
الدليل على ان هذه الحروف لا تتعلق بعامل فهو ان العامل
في الحروف الزائدة ورب يتعدى بنفسه الى مجرورها وشرط
التعلق عدم التعدي بنفسه كما مر ولولا ولعل معناهما

جارين كمن هي غير جارين ولم يقل احد بالتعلق بالمعنى المذكور
وهو المعنى الاصطلاحي بين النحاة في غير حروف الجر واما حروف الا
الاستثناء فلانها تؤدي معنى العامل من الجر ورفعه وهي ضد معنى التعلق
والايصال ولو صح ان يقال انها متعلقة لصح ذلك في
الا والحاصل ان هذه الحروف سوى الزائد دالة على معان
غير الايصال كلام التعريف والابتداء وهل وقد فكما لا يقال
لهذه انها متعلقة لا يسمى كذلك الحروف واما التعلق
بمعنى ان معانيها غير مقصودة بالملاحظة بل هي روابط
وادوات لمعاني الاسماء والافعال فسائر الاحرف فلا كلام
فيه اذ الكلام في المعنى الاصطلاحي من التعلق لا اللغوي وبما
ذكرنا ظهر الجواب عن اشكال ايورد على تعريف المبتدا بمثل
بحسبك درهم ولولاك لكان كذا ولعل زيد قائم بان يقال
المراد التجرد بحسب اللفظ عن عامل لفظي يعمل لذاته بان يقوم ح
المعنى المقتضي للاعراب لا لأمر عارض ولام الابتداء قد قطعت
زيدا اذا علمت بحسب اللفظ لاقتضائه صدر الكلام انتهى
مجرور الزائد ورب في تفصيل الاحوال مجرورات المستثنيات
باق على ما اي حال كان المجرور عليه اي على ذلك الحال
قبل دخولها اي الزائد ورب مذكورة مرفوع فاعلا
ومبتدا كما مر ونحو ما من رجل في الدار وخبرا نحو هل زيد

بقائم

بقائم او منصوب بالمفعول نحو ولا تلقوا بايديكم او خبرا نحو ما زيد
بقائم وفائدته اما تحسين اللفظ او التأكيد وفي مدخول رب رجل
كريم لقيته مرفوع مبتدا او منصوب مفعول لفعل مقدر بعده
لوجوب صدارته ولذا لا يجوز انه يكون فاعلا وفائدة
التقليل او التكثير ومجرور حروف الاستثناء وهي حاشا
وخلا وعدا كالمستثنى بالا على ما يجيء من وجوب النصب
في كلام موجب تام نحو هلك الناس حاشا العالم او جوازه
واختيار البدل نحو ما جاءني القوم حاشا زيد او اعرابه
على حسب العوامل وفائدتها تنزيه المجرور ومجرور لولا ولعل
مبتدا مرفوع المحل فاذا عطف على مجرور لولا اسم ظاهر نحو
لولاك وزيد وجب رفعه لانه لا يخفض الظاهر ومابعده
لفظا نحو لولاك بالخير يؤتى لكثرت او تقديرا خبره نحو
لولاك موجود هلك زيد ولعل زيد قائم ومجرور ما اي حرف
جر بلا دخل الحرف عند التبعية منصوب المحل على انه مفعول فيه
لمتعلقه اي ما عداه ان كان الجار مفيدا للظرفية ومما
كان مفيدا في افادة الظرفية كالباء نحو صليت في المسجد
او بالمسجد هذا رأي ابن الحاجب وتبعه المص واما رأي
الجمهور فكلما دخله حرف جر يتعلق بشيء وليس مرفوعا على
انه نائب الفاعل نحو مر بزيد فهو مفعول به غير صريح سواء

كان الجار فيه او اللام او غيرهما ركنا لانه مفعول له لتعلقه انه
كان الجار زائدا بالنسبة او ما يجري مجراه كلمة في والباء نحو ضربت
زيدا للتأديب وكيمه غضبت وضربت امرأت في هرة ونحو فبظلم
من الذين هادوا حرمنا او مفعول به غير صريح انه كان الجار متعلقا
بما نحو مررت بزيد وعن الكل اذا لم يسند المتعلق الى الجار والمجرور
وقد يسند المتعلق الى الجار والمجرور ~~كما عند الجار والمجرور~~
عند ما هو الثاني وغيرها كفى بالله خارج عنه هذا البحث ثم ان هذه العبارة
تدل على ان الاسناد الى مجموع الجار والمجرور باعتبار ان الجار
الاول منه للمجرور فيكون منه تتمة وباعتبار انه يجعل المتعلق
لا يتعدى الى المجرور الا به يكون من تتمته كالهمزة والتضعيف ففي هذا
الجار فائدتان ايصال المتعلق الى المجرور والدلالة على ان الاسناد
الى مجموع الجار والمجرور حتى يجب تذكير الفعل وان كان المجرور مونثا
او مثنى او مفردا نحو مر بهند وسيجي زيادة بيان ان شاء الله
تعالى وانكر بعضهم اسناد المتعلق الى الجار والمجرور وقال في نحو مر
بزيد انه مسند الى ضمير مصدره المعرف كانه قيل هو اي مررت بزيد
فجعلت مر بزيد اي مر المرور المسنود عنه لانه يلزم في المصدر النائب
عن الفاعل زيادة يدل عليه الفعل والا يكون عبثا وكذا الزمان
والمكان فلا يقال ذهب ذهاب او زمان ما او مكان بل
يقال ذهب ذهابا شديدا او الذهاب الموعود او يوم الجمعة

الجمعة

او يوم الجمعة او فرسخ او امام المسجد او بمجرد الفعل من الدلالة
على المصدر كما اذا قلت ذهب بمعنى اوقع ذهابا والمفعول في كل
موضع يجوز فيه اسناد الفعل الى المصدر والى المجرور وجواز
الامرين فيكون الى المجموع كما هو الظاهر او المجرور على الاكثر
ما هو المراد مرفوع المحل على انه نائب الفاعل نحو مر بزيد ورمي
عن القوس وضرب للتأديب وذهب في يوم الجمعة ولا يجوز تقديم
ما اي الجار والمجرور الذي هو اعني نائب الفاعل من الجار
والمجرور على متعلقه نحو بزيد مررت وفي يوم الجمعة سرت وللتأديب
ضربت لانه حينئذ ولم يمنع من تقديمه مانع واما نائب الفاعل
فقد اخذ حكم الفاعل فامتنع تقديمه كالفاعل وما وقع في الكتب في
في تفسيره فورد وانه كان منه مسنولا انه فاعل مسنولا
عليه مؤول بانه كان هكذا في اصل المعنى وقدم عليه فكان فاعلا
لمسره وقد يحذف المتعلق وذكره الكشف ولذا يتعد فان كان
المتعلق المحذوف فعلا او شبهه خاصا وتخصيصه به اتى اشارة
لا اختيار مذهب الاكثر فيه هم البصريون وقال الفاضل
العصام اكثر النحاة من البصريين والكوفيين في الظرف
المستقر من ان المقدر فيه فعل لكونه اصلا في العمل وذهب الا
اقل وهو الكوفيون او اكثرهم منهم الى انه المقدر صفة مشتقة
لكون المفرد اصلا في الخبر وغيره والكل الحق و

لا انه

وبالقبول احق انه يقدر فعلا انه اريد الدلالة على الزمان
والا فغيره والاختلاف في الصلة وجواب القسم انه فعل لانهما
لا يكونان الا جملتين ولا في ما بعد اما واذا انه صفة لاختصاصها
بالمفرد نحو اما عندك فزيد وخرجت فاذا بالباب زيد واما
الاكتفاء به لانه الاصل ويجوز ان يراد بالفعل ما يدل على
الحدث مطلقا ليعم كالكون والوجود والحصول والثبوت
والاستقرار يقال كان الاكل والشرب وغير ذلك متضمن في الجار
والمجرور اي مفهوم معناه منهما والتضمن لازم للعموم يوجد
حيث وجد العموم يسميان اي الجار والمجرور ظرفا مستقرا
اي مستقرا فيه الظرف عند النحاة اسم لظرف الزمان والمكان
ثم توسع النحويون فاطلقوا على الجار والمجرور ايضا فيجوز تسميتهما
ظرفا هذا والقا كون مستقر فيه او استقرار معنى الفعل فيه
وضميره والمراد به باستقرار كل منهما البليغ على ما يأتي ان
شاء الله تعالى نحو زيد في الدار الحصر او حاصل وان لم يكن
المتعلق المحذوف كذلك اي فعلا عاما متضمنا في الجار
والمجرور بل خاصا او لم يحذف متعلقه اي الجار ولو عاما
يسميان ظرفا لغوا او ملغى اي فضلة غير ركن من الكلام
لعدم انتقال شيء مما ذكر نحو زيد في الدار اي اكل او اقام
بقرينة حالية او مقالية كما اذا قيل ابن اكل زيد فقلت

في الدار ومررت بزيد هذا مذهب عامة النحاة وحقق بعضهم
ان المتعلق المحذوف في الظرف المستقر قد يكون من الافعال
الخاصة اذا انساق الذهن اليه ذكره الفاضل العصام
وقال في المغني اللبيب واشتراط النحويين الكون المطلق
الى الفعل العام انما هو لوجوب الحذف المجوزة انتهى واما
قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فالاستقرار فيه بمعنى السكون لا
بمعنى الحصول العام كذا في حاشية العصام وقد يحذف الجار
والاكثر ان يذكره وهو اي حذف الجار على نوعين النوع الاول
حذف قياسي يمكن ان يبين له قاعدة كلية بحيث يرجع اليها
لمعرفة جزئيات من جزئياتها ولا يحتاج الى السماع في كل فرد
منه كل ظرف زمان يجوز ان يحذف في منه نحو سرت يوم
الجمعة وصمت شهرا والنوع الثاني حذف سماعي اي لا ينضبط
بضابط يحتاج في كل جزئي الى السماع وسنبين كلا ان شاء الله
تعالى فالقياسي من الحذف في ثلثة مواضع الموضع الاول المفعول
فيه فانه يحذف في الغالب بمعناه اذا لا يقدر الا ما هو الشائع والله
الشائع في الظرفية في اي انه الشائع في التعليل اللام وجوز
الفاضل العصام تقدير ما هو منزلة منه في قياس اي قياسا
انه كان المفعول فيه ظرف زمان قال الفاضل العصام من
اضافة الدال الى مدلوله فهو لامية لا بيانية كما توهم ونيته

وثبت بعلاقة المقصود فيه يسمى ظرفا ايضا مبهما كان محدودا
يجوز رجوع ضميره كان لنا الظرف فانهما مبهما م مدلول الكل
هو الزمان ولا الزمان بكن في قولهم لكن المراد بمجمل السفار
او المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والوقت
والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليل والشهر والسنة ثم المراد
بظرف الزمان مظهره كما هو المتبادر لا مضمره فانه لا بد فيه من اظهار
في واقعا نحو يوم الجمعة صمت فيه فليس الضمير فيه ظرفا بل هو مفعول به
على سبيل التوسع ووجه حذف في من المبهم كونه جزءا من معنى الفعل كالمصدر
ولكنه فيصح انتصابه به بلا واسطة كالمصدر وشبهه ومعناه
محمول عليه والمحدود محمول على المبهم لاشتراكهما في الزمانية
نحو سرت حينا او زمانا وصمت شهرا او يوما الاول للا
للاول والثاني للثاني وقد يعتبر المصدر زمانا توسعا نحو
رفعا ونصبا وجرا في عبارات القوم اي الرفع الخ او كان
ظرف مكان مبهما لحمله على الزمان المبهم لاشتراكهما
في الابهامية بعضهم فسر المكان المبهم بالنكرة ورد بعدم
بيت ومسجد فيه مع كونهما محدودين وبخروج نحو امامك
وبعضهم بعدم التعرف الجهات الست مثل خير ومثل
وفسره بعضهم كالزمان المبهم ورد بخروج المقادير
الممسوحة مع جواز حذف في منها قياسا وبعضهم الجهات

الست

بالجهات الست فاضطر الى القول بان ما عداها محمول عليها
فعدل المص عن كل منها والى بتعريف جامع ومانع والشنت ما
السنت ولقد اصاب فقال وهو اي المكان المبهم ما اي مكان
نسبته الى ذلك المكان اسم وهو ظرف المكان بسبب امر
وهو ما نسب اليه ذلك المكان غير داخل اي ذلك الامر
في مسماه اي مسمى ذلك الاسم اي غير جزء منه بل خارج عنه
فظرف المكان ذلك الاسم ويجوز رجوع الضمير الى ظرف فيجب
تقدير المضاف اما في جانب الخبر اي اسم ما او في جانب المبتدا
اي ومعنى ظرف الاوضح الاوجز انه يقال وهو اسم نسبت المكان
بسبب امر غير داخل فيه كالجهات الست وفي تسميتها بالست
وهي امام وقدام وخلف ووراء ويمين ويسار وشمال وفوق وتحت
نحو جلست امام زيد فان المكان الذي بعد الامام اسم له
بسبب زيد فكان خارج عنه زيد وقس عليه الخلف وغيره
وكعند اعيد الجار لتبيين المعطوف عليه نحو جلست عنده
اي فيه حوله او ما في جانبه فان عنده غير مختص بالحضرة
بل يعمها وما في المحاذاة كالدار ولدى بمعنى عنده لكن يختص
بالحضرة واللغة ثبتت مع الظاهر وتقلب ياء مع المضمر
كالف على والى وحكى سيبويه عن قوم لدان وعداك والان
ووسطه بسكون السين بمعنى بين في الصحاح كل موضع

فيه بين فهو وسط بالسكون تقول جلست وسط القوم كما تقول
بين القوم وبين واذا ونحوها والمقادير هذه الثلثة بمعنى الجهة
وكالمقادير الممسوحة اى المعلومة بالمساحة المقادير جمع مقدار
وهو القدر وقدر الشيء مبلغه ثم اطلق على ما يدل على ذلك القدر
نحو فرسخ وميل مقدار من الارض يعرف بالمساحة باثنى عشر
الف خطوة وتلك المساحة اخيرا دلغة فيها وميل وهو ثلث الفرسخ
وبريد وهو اربعة فراسخ الاجانب الستة من ظرف المكان المبهم
يعني يحذف فيها من ظرف المكان المبهم الاجانب وجهة ووجها
كلاهما بمعنى ووسط بفتح السين وهو المكان الذي يستوي اليه
المسافة من الجوانب وخارج الدار وداخل الدار وجوف البيت
ونحو كل اسم مكان وهو في العرف اسم مشتق للمكان بزيادة
الميم لا يكون ملتبسا بمعنى الاستقرار باقة لا يدل على القرار
ولو في الجملة نحو المقتل والمضرب والماكل فانها ظرف مكان مبهم
لانه المكان يسمى مقتلا ومضربا وماكلا وغير ذلك بوقوع الحدث
الذي هو القتل والضرب والاكل وغير ذلك فيه وكل واحد منها
غير داخل فيه والحكم كذا ان كان اسم المكان ملتبسا بمعناه
اى بمعنى الاستقرار ولم يكن مستقرا اى عامله ملتبسا بمعناه
اى بمعنى الاستقرار نحو مقام ومكان فان القيام والسكون
يستلزم القرار ولو في الجملة فان هذه المنصوبات

لا يجوز

لا يجوز حذف في منها بالاستقرار ونصب عليه سيبويه مع كونه كل منها
ظرف مكان مبهما لصدق تعريفه عليه لانك اذا قلت اكلت
في جانب زيد فالجانب يثبت للمكان بسبب زيد وهو خارج
عنه وكذا غيره ولعل السر في عدم جواز حذف في نحو الجانب عدم التوافق
في الظرفية لانه يستعمل كثيرا في غيرها فلا بد من في للتنصيص على
الظرفية وفي اسم المكان عدم الدلالة على القرار وظرفية الشيء
كونه مقرا لآخر فمن لم يدل على القرار ضعف الظرفية فاحتيج
الى في وما يدل عليه منه وان ظهر ظرفيته الا ان لما لم يكن متعلقه
بمعناه لم تظهر ظرفيته له لا يقال اكلت جانب الدار وجهة
البيت او غير ذلك مما ذكر او مضرب زيدا او مقامه بل يقال
اكلت في جانب الدار وفي مضرب زيد او في مقامه واما ان كان
عامله القسم الاخير وهو ما يكون بمعنى الاستقرار يجوز حذف
في منه لوضوح ظرفيته مع دلالته على القرار فلا حاجة الى التنصيص
الظرفية بادخال في عليه ماخوذ من حدث واحد او كلا من
حدث نحو قمت مقامه وقعدت مكانه اعلم ان النحاة اختلفوا
في مثل قولهم فاما ان كان من المقربين فروح وريحان فقال
الزمخشري وصاحب التسهيل وصاحب المغني جواب اما دخلت
عليه الفاء وجواب الشرط فاصلة بينهما فيكون جواب الشرط محذوفا
ومدلولا عليه والمعنى مهما يكن من شيء ان كان المتوفى من المقربين

بحذافه سوح الخ وقال اخرون ان الجواب جواب الشرط
والشرط مع جوابه جواب اما والتقدير واما المتوفى فان كان
الاية فلك صون المتوفى حذف الفاء السنة يلزم اجتماع اداتي الشرط
والجزاء واذا عرفت هذا عرفت ان عبارة المص هذه تميل
الى القول الاخير لان لم يوت بالفاء في الجواب والتقدير
واما عام القسم الاخير فان كان الخ فلا حذف اظهر بعده كان
ويمكن ان تحمل على القول الاول بان يقال الفاء محذوف مع مرفوع
اي فاقول له زمه في وان كان المفعول فيه ظرف مكان محدود
وهو ما ثبتت له اسم بسبب امر داخل في مسماه غير خارج
عن جهة هذه العبارة هنا ما سبق نحو دار وبيت وحانوت
وبلد فان هذه الاسماء ثبتت للمواضع بسبب امور داخلة
فيها كالبيت في الدار والجدران في البيت والبيوت في الخان
والدور وغيرها في البلد فلا يجوز حذف في منه محدود اذ لا
يحمل على الزمان لعدم جهة التحمل ولا على المكان المبهم لانه يكون
كالاستعارة من المستعير فلا يقال صليت دارا بل يقال
صليت في دار الامير اي من مكان المحدود وقع بعد دخل
ونزل وسكن فيه فوجهها كان دخل وانزل واسكن انت
ونحوها الجنة والبعدية اثم من ان تكون رتبته نحو الدار
دخلت واني فرسنا الموصول بالمكان لانه لا بد من اظهار

في في غيره نحو دخلت في الامر او في مذهب ابي حنيفة رحمة الله
تعالى واشتعال التفول باظهار في في المكان وان جعله سيبويه
شاذا نحو دخلت في الدار مما يؤيد كونه مفعولا فيه في الاصل ان حذف
في الكثرة الاستعمالها وقال عصام الدين لكن لما شابهت مدخولها
المفعول به حتى ذهب الجرمي الى انه مفعول به واستدل بانه
لا يعقل معناه بدون المتعلق ويدفعه انه لا يعقل بدون التعلق
بواسطة في والمفعول به ما لا يعقل الفعل بدونه بلا واسطة حرف
الجر ومما يؤيد كونه مفعولا فيه كون مصدره على فعول و
هو من الاوزان الغالبة في اللازم وان نقيضه الخروج وهو
ظرف لازم بالاخلاف نحو دخلت الدار ونزلت الخان و
سكنت البلد والموضع الثاني من المواضع الثلثة التي يحذف
حرف الجر فيها قياسا المفعول له يحذف منه اللام وقيل او بمعناه
قياسا اذا كان مدلوله فعلا احترازا عما اذا كان غير فعل مثل
جئتك للسوار وجئتك للعسل كان الفاعل الفعل الا
مطلقا فاكتفي به عن شبه الفعل والمراد الدال على الحدث
فيشمل ايضا مثل انا خارج في الدار خوف المعنى ان المفعول له
بانه فعلهما فاعل واحد وشرط بعضهم كون ذلك الفعل فعل
غير الجوارح وقوله ومقارنا اي ذلك الفعل له اي للفعل المعلل
عطف على الفاعل لا على فعله لانه البعد بانه متحد زمانهما او يكون

زمانا احدهما بعضا من الآخر كقعدت عن الحرب جبنا فان
زمان القعود بعض زمان الجبن وشهدت الحرب ايقاعا
للصلح فان زمان ايقاعا الصلح بعض زمان الشهود ثم
ان المراد بالمقارنة في الوجود دائم مجازه نفس الامر وهما في
نفس المتكلم فقط فيصح المثال الاخير وان لم يوقع الصلح
فان المقارنة الخارجية ليست بشرط بل يكفي المقارنة في القصد
واني اشترط بعض الشرائط لانه بهذه يشبه المصدر فيتعلق بالفعل
بلا واسطة تعلق المصدر بخلاف ما اذا اختل واحد منها ولم
يشترط العكس كما اختاره بعضهم لانه قد يقع موقعه لكن الغالب
في العكس كما ان الغالب في المجرور التعريف نحو ضربت زيدا تأديبا
له اي ايقاعا للادب عليه فاعل الضرب والتأديب هو المتكلم
وزمانهما واحد والضرب وسيلة للتأديب كما انه والنصيحة
وغير ذلك في الرضي يصح ان يقال الضرب هو التأديب وقال
الفاضل العصام فيه نظر لان التأديب تحصيل الادب وما يليق
بان يحصل الضرب هو الوسيلة كما انه وغيره بخلاف اكرمتك
لاكرامك بالاضافة الى الفعل لعدم الاتحاد في الفاعل وجئتك
اليوم لوعدك بذلك امس لعدم المقارنة في الوجود وفي
هذين الموضعين المفعول فيه والمفعول له المذكورين
اذا حذف الجار ينتصب المجرور ويقال انه مفعول فيه او مفعول

او مفعول له لانهما كان منصوبين المحل اصل الجار في لفظ فلما
حذف الجار اظهر النصب الذي في المحل يعني هذا النصب اللفظي
اثره كما في لولاي لانه موجب عند الرضي فنصبه تقديري وحكمي واذا
فنصبها محلي لكن انتقل من المحل البعيد الى المحل القريب
لزوال الجار عنه انه لم يكن نائب الفاعل ويرفع ان كان
نائبه يعني لا يبقى مجرورا لا قياسا ولا شذوذا بالاتفاق
وظاهر عبارته انهما يقعان نائب الفاعل وقد حقق الرضي
ان المفعول له لا يقع مطلقا وعليه ظاهر كلام ابن
الحاجب فعلى هذا في كلام المص فرضي لا وقوعي واما
المفعول فيه فقد اختلف في لازم الظرفية فقال بعضهم لا
لا يقع كالمصدر المؤكد فضرب مع زيد مسندا الى ضمير المصدر
ورجح المص في الامتحان ومنهم من جوزه مع بقاء نصبه
ابقاء علامة عليه في اكثر الاستعمال وعليه قولهم انه سير
فالمفعول معه نائب الفاعل ويرفع وعليه قراءة لقد
تقطع بينكم بالنصب والرفع وتصريحهم بانه فاعل على كل
التقديرين فاطلاق كلام المص في هذا الكتاب محمول عليه ووجه
عدم وقوع المفعول له ووقوع المفعول فيه ان النصب
علامة قصد العلية والظرفية ولو فات النصب في المفعول
له فات علامة العلية فلا يعرف كونه مفعولا له فان

فان عينة وقصدها اتى لم فان بالنصب بحذف المفعول
فيه فان النصب علامة قصد الظرفية فلو فات لم يعرف قصد الظرفية
ولا يا بر لان لم يقصد الظرفية بل كونه مسندا اليه واتى ظرفية
فمعلومة من نفس الكلمة كذا ذكره الفاضل العصام ثم ان في
قوله وفي حين متعلق بنصب المقدر المفسر بالمذكور لان اذا
الثمين يعني الزمان نع لتقدم معمول ما بعده عليه واذا
ظرف لمحذوف بعض المحققين يقولون ان اذا منصوب بشرطه
ثم فيه قولان غير مضاف ومضاف الى ما بعده نظيره من الزمانية
الذي عامله الشرط المعمول له او منتصب على ما عليه الجمهور من
انه خافض لشرطه ومنصوب بجوابه وانه انجر دها عن معنى
الشرط فمتعلقها بنصب المذكور والجملة الشرطية او الجزائية
مستانفة او معترضة والموضع الثالث من المواضع الثلثة
ان المصدرية وان بتشديد النون ولو بعد التخفيف
نحو سرني ان قد اكرمت زيد في الحال اي جار كان يحذف منهما
منهما قياسا اي حذفا قياسا او حذفا قياسيا لانهما حرف
موصول طويل بصلته فاجاز وافيهما التخفيف بحذف حرف الجر
نحو قوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى اي لان جاءه الاعمى
وقوله تعالى وان المساجد لله اي لان المساجد لله ونحو اياك ان
تفعل وقتله اي من ان تفعل واياك ان تفعل وقتله اي من

الك

اي من ان تفعل والحذف السماعي فيما اي في موضع عدا ذلك
الموضع هذه المواضع الثلثة المفعول فيه والمفعول له المذكورين
وان وان كانا مما خلا من موضع سمع من العرب في القرآن او
او غيره اي يلزم في السماعي حفظ ما سمع ولا يقاس عليه اي
لا يجري قياس عليه ثم اي بعد بيان مواضع الحذف ومقتضى القياس
على الاولين بعد الحذف اي حذف الجار في غير الاولين اي المفعول
فيه والمفعول له ونحوهما الثالث من القسمين من السماعي انه
قد عرفت ان ~~الاعراب~~ ان الاعراب المحلي فيهما يظهر والاتفاق
على الجر بالاتفاق انه لو حصر انت منقطعة اي المجار المجرور
اي لم يحذف فيه بدل واسطة وتعطيل الاعراب الذي جاء منه لكي
اشار اليه بقوله فتظهر انت الاعراب المحلي فيه انه لم يمنع
مانع من الظهور كما في انه مع صدر وبعض السماعي لزوال
المانع منه وهو شغل لفظه بالاعراب الحقيقي وهو مذهب
سيبويه لانه تعين في الاولين ذلك فيحمل عليهما غيرهما لابهام
حاله او لقلته وقال الخليل والكسائي يبقى على ما كان عليه
من الجر قال الرضي والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل
مقدرة وقيل الله لافعلن شاذ وهو النصب على المفعولية
او الرفع على الابتدائية والمسمى اي ما ذكر من الحذف في غيره
حذفا وايصالا لايجوز فيه نحو قوله تعالى واختار موسى

نحو ما ادري من قوله ونحو استغفرت الله ذنبا اي من ذنب
او لذنب وتلقاه الخبر اي له ونحو قولهم هذا مشترك وهذا
مستقر اي هذا مشترك فيه وهذا مستقر فيه حذف الجار و
واستتر رفعه من المحل البعيد الى المحل القريب الذي هو محل الجر
قبل حذف الجار وان مع صلته في انه جاء الا انه منصوب
مفعول له لعدم المجرور بدوم مقدرة وفي نحو العجب
ان تضيع وقته اي من ان تضيع مرفوع محلا انه نائب الفاعل
لا العجب وقيل ينبغي مجرور واذا كان القسم بلفظة الله عند البصريين
والكوفيون يجوزون الجر في كل مقسم به حذف جاره وان كان
بدون عوض نحو رب الكعبة لافعلن مجرور على الشذوذ وان كان
بدله تعويض وان كان معه يلزم الجر ويعوض مع لفظة الله
ها التنبيه وهمزة الاستفهام كقول الحجاج للحسن البصري
آلله ليقومن عبد من عبيدي فيقول كذا وكذا وفي تعويض
الهاء اربعة اوجه اثبات الف ها وحذفها وهمزة الله
مع التقاء الساكنين الجائز اجتماعهما وحذف الالف لالتقاء الساكنين
وقطع همزة الله لرفع التقاء الساكنين وقلب الف ها همزة كما
في ولا الضالين في قراءة ايوب السختياني والترتيب
في الحسن كالترتيب المذكور وتمام بحثه في شرح الكافية للرضي
نحو الله لافعلن بالجر اي والله هذا على وفق ما في شرح التسهيل

وقال

وقال الرضي وتبعه عصام الدين لا يحذف من ادوات القسم
الا الباء لاصالتها ولا يجوز تعلق الجارين ملفوظين او مقدرين
او مختلفين لاثنين بمعنى واحد كاثنين بدون العطف
والابدال او متعلق بمتعلق اذ بهما يحصر نوع مغايرة نحو
ضربت بالعصا وبالسوط ومررت بزيد باخيك وعجبت
من زيد من يده ومن كلمه بفعل واحد متعلق اي بفعل
تعلق من فم الكتف من تمره من تفاحه لان عمل العامل
مبني على اقتضائه المعمول فاذا عمل في نوع من المعمول
لم يبق له اقتضاء الى غيره من هذا النوع واما اذا
لم يكونا بمعنى واحد فيجوز تعلقهما بفعل واحد لانهما
ليسا من نوع واحد فيقتضيهما فعل واحد نحو ضربت
بالعصا تاديبا فلهذا يقال مررت بزيد بعمرو وبالظهر
ومثال لكون الجارين ملفوظين والمجرور مفعول له
غير صريح ولا يقال ايضا ضربت يوم الجمعة يوم السبت
بل في يوم السبت والجار فيه مقدر والمجرور مفعول فيه
هذان مثالان بحذفه في ضربت يوم الجمعة امام
المسجد بتقدير الجار واكلت من تمره من تفاحه بذكره
ولان عكس الترتيب يكون لمخالف اقرب لما خالفه
بقدر الامكان وانما جاز هذان لان الجارين لم يكونا

بمعنى واحد في الأول بل الأول للزمان والثاني للمكان بل
صرح به الرضي فمددت في البلد في يوم الجمعة وفي الثاني
وإن كان بمعنى واحد إلا أنهما لم يتعلقا بفعل واحد بل الأول
تتعلق بحين اطلاقه والثاني بعد ما قيد بالأول فكان
المعنى وقع الأكل المبتدأ من الثمر من التفاح بخلاف المثال
المثالين الأولين فإنه لا يصح وقع منه ضربت يوم
الجمعة يوم السبت ولا وقع منه المرور بزيد بعمرو وهكذا الحال
يستفيد من كلام صاحب الكشاف والبيضاوي في قوله تعالى
كلما رزقوا منها من ثمرة الآية ومن كلام العلامة التفتازاني
في شرح التلخيص وصرح به السيد الشريف في حاشيته وعلى
اعتبار هذا في المثال الأول ويمكن أن يجعل من قبيل
بدل البعض بإعادة الجار قال الشيخ الرضي قولك في الدار
في بغداد وفي رمضان في الخامس بدل الجزء من الكل ويستثنى
من الفعل شبهة الزيادة والسالم في تسمية المبتدأ والجزاء
في الأصل تسمى أسماء وأخبارا بعد دخولها كما سبق على التسمية
أيضا أي كما مر في الاسم قسم منها منصوب قبل مرفوعه
رتبة وقسم منها على العكس أي مرفوعه قبل منصوبه القسم
الأول ثمانية أحرف ولقد أحسن في اختيار جمع القلة
ستة منها تسمى حروفا المناسب له فقال المص إنما كان

لهذه

لهذه الحروف مفهومات كمية مثل ما ثبت بالفعل وعمل
الفعل ونحوه وكانت تلك المفهومات أفرادا ذهنية
لو لوحظت إجمالا لعبر عنها بجمع الكثرة وقيل غير ذلك مشبهة
بالفعل لفظا ومعنى واستعمالا أما لفظا فلكونها على
ثلاثة أحرف فصاعدا أي فذهب به عدد حروفها من الثلاثة
صاعدا إلى الفوق لا سافلا إلى التحت فالمعطوف بالفاء
محذوف عامله في الحال أي فذهبت وربانيات وخماسيات مثل الفعل
أو للزوم صدورها كصدر الفعل فإنه كفر وأنه كفر وكأنه كقطعن
ولكن كفر من وليت كليس ولعل في بعض لغاتها وهي لعن
كقطعن وبفتح أواخرها ولحفظ حركات أواخرها بنون الوقاية
الوقاية كالفعل وأما معنى فلحصولها بوجود معنى الفعل وهو الحدث
في كل منها فإن وأن بمعنى حققت وكأنه بمعنى شبهت ولكن
بمعنى استدركت وليت بمعنى تمنيت ولعل بمعنى ترجيت وأما
استعمالا فلدخولها على الأسماء وبالفعل المتعدي خاصة
لوقوع مرفوع ومنصوب بعدها ولذا انحطت عند الفعل وهو
تقديم المنصوب على المرفوع إيذانا بفرعيتها وأيضا بشبهه
بالمتعدي فعملت أولا عمله الخاص به وهو النصب والرفع
عام لكل فعل إن وأنه التي للتخفيف أي تحقيق مضمون جملة

دخلت عليها بعد جعلها في تأويل المفرد في إنه ولذا تستعمل
في مقام التحقيق وكأن حرف برأسه على الصحيح وقال الخليل
إنها مركبة من الكاف وأن للتشبيه أي لتشبيه اسمه
بخبره وقال الزجاج هذا إذا كان الخبر جامدا وإن كان
مشتقا فللظن والحق ما قال العدوة التفتازاني في
شرح التلخيص من أنها تستعمل في التشبيه والظن سواء
كان الخبر جامدا أو مشتقا فإنه إذا أردت تشبيه
زيد مثلا بأسد قلت كأن زيدا أسد وإذا أردت تشبيه
حالة الشخص قائم قلت كأن زيدا قائم أي كأن زيدا في حال
قعوده شخص قائم وإذا رأيت شخصا وظننت قائما قلت
كأن هذا قائم أي الظن فائدة والنص لكونه في مقام تعداد
تعداد العامل في تقسيم المعاني اقتصر على ما هو الأغلب ولكن
موضوعة عند البصريين للاستدراك أي لدفع توهم نشأ من الكلام
السابق فإذا قلت جاءني زيد فلعل السامع توهم أنه جاء عمرو
وأيضا لما بينهما من الألفة التامة بحيث لا يفترقان فدفعته
بقولك لكن عمرو لم يجيء فهذا تقع بين كلامين متغايرين
نفيا وإثباتا لفظا ومعنى كالمثال المذكور أو معنى فقط كما
إذا قلت زيد حاضر لكن عمرو غائب قال الفاضل العصام

في الأربعة لا تخرج الكلمة عن الكذب زيد نقول بهم في تعريف التشبيه
فمعنى كأن أي لأنت التشبيه ليس على ما ينبغي أو بجعل الأنث،
كما معناه التعوق أي للدلالة على التشبيه وليت هو للتمني أي
الإنشاء لمحبة حصول شيء ترقب حصوله أم لا فيدخل على الممكن
نحو ليت لي مالا فأحج وعلى الممتنع نحو ليت الشباب يعود
وأجاز الفراء والكسائي نحو ليت زيدا قائما والفراء يؤول
بأتمنى زيدا قائما والكسائي بليت زيدا كان قائما وتمسكهما
يا ليت أيام الصبا رواجعا والمخففون على أن رواجعا حال من
ضمير الخبر المحذوف أي ليت أيام الصبا لنا رواجعا وقد تدخل
على أن المفتوحة نحو ليت أن زيدا قائم فيقول سيبويه إنه مع
معموليها سد مسد اسم ليت وخبرها والأخفش يقدر الخبر
مثل علمت أن زيدا قائم ولعل للترجي أي لإنشاء وهو توقع
ممكن لا وثوق بحصوله مرجو نحو لعلك تعطيني أو مخوف نحو لعله
يموت الساعة واضطرب أقوالهم في لعل الواقعة في القرآن
العظيم لاستحالة انتظار غير الموثوق بحصوله عليه تعالى عن ذلك
علوا كبيرا والحق ما قاله سيبويه أن الرجاء والإشفاق يتعلقان
بالمخاطبين كقوله تعالى لعله يتذكر أو يخشى فالمعنى اذهبا أنتما
على رجائكما ذلك من فرعون وأجاز الأخفش دخولها على أن
المفتوحة قياسا على ليت كما قيست عليها في جواز نصب المضارع

بان مقدرة بعد الفاء ولا يتقدم معمولها عليها لانها عاملة
ضعيفة فلا تقوى ان تعمل فيما تقدم عليها ولا يجوز تقدم معمولها
لئلا يبطل الصدارة في خبره ان المفتوحة وفيها المصدر تشبيها
لانها مع معمولها في تاويل المصدر ووجب لها اي للحروف
المشبهة بالفعل صدر الكلام اي الجملة التي دخلت عليها من
حيث انها جملة فلا يرد ان لها صدر كلام دخلت عليه
فلا يحتاج الى الاستثناء وهذه الجملة اعم من ان يكون اسنادها
مقصودا لذاته نحو ان زيدا قائم او لا نحو زيد انه قائم وانما وجب دالة
لها الصدر ليعلم من اول الامر ان الكلام من اي نوع تاكيد او
تشبيه او غير ذلك بخلاف ان المفتوحة لما كان الاستثناء
من الوجوب وهو لا يدل الا على عدم الوجوب وهي لا تقع في ال
في الصدر احتيج الى بيان المقصود فقال فلا تقع في صدر
الكلام اصلا اي لا بالنظر الى مدخولها المخروج عن
الكلامية ولا بالنظر الى كلام جعلت مع مدخولها جزءا منه
لالتباسها بالمكسورة وكلما لم تلتبس فيما بعد اما ولولا وقعت
في صدر الكلام جعلت جزءا منه نحو اما انك عالم فحسن ولولا
انك جاهل لاكرمتك لانه لا تقع بعدهما المكسورة وتلحقها
ما الكافة عن العمل فتلغى اي يبطل عملها وتسمع اعمالها ليت
نحو قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه

ونصفه فقد والالغاء اكثر واذا الحقت في زيدة وفيكما في قول
[illegible] فيما رعه ورواه ابو الحسن الاعمال والغى ولم يسمع في لعل وكانما
والكتب ويجوز القياس على ليتما عند الكسائي وقال ابن درستويه
ان ما نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشان فتكون اسما لها والجملة
بعدها خبرها وتخرج اي ويجوز دخولها حين الالغاء على الافعال
لانها لما لم تعمل لم يلزم كون مدخولها صالحا للعمل فيه وهذا
في غير ليت واما ليت فلا يجوز دخولها على الفعل فلا يقال
ليتما قام زيد الا عند ابن الربيع وطاهر القزويني كذا في
مغني اللبيب لا يتغير نحو اني ضرب زيد واني زيد ضارب
فان المكسورة لا تغير معنى الجملة اي لا تجعلها في حكم المفرد
بل تؤكده ولذلك جاز العطف على اسمها بالرفع بشرط تقدم الخبر
على المعطوف لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا نحو فاني
وقيار بها لغريب ودخول لام الابتداء على الخبر او على الاسم
المفصول او على معمول الخبر الذي بين الاسم والخبر كراهة
اجتماع اداتي التوكيد وتمام تحقيقه في شرح الكافية وان
المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها اللذين كانا جملة
قبلها فالتسمية مجاز كونها وقال الفاضل العصام بل
حقيقة عرفية في حكم المصدر اي ان المفتوحة تغير معنى
الجملة وتجعله كالمصدر نحو حق انك قائم اي ثبت [illegible]

ولذلك لا يجوز العطف والدخول المذكور ان فيها خلاف فالمبرد
فانه يجوز دخول اللام قياسا وذلك بان يجعلها كانها مصدر مضاف
الى الاسم في الخبر المشتق او مصدر كذلك بالحاق يا مشددة
في اخره كما في الحديث ان زيدا انسان اى انسانيته او مصدر من
مادته كما في حق ان زيدا اخوك اى اخوته لك وفي الجمود وانه
كان الخبر مركبا يوخذ مصدرا من احدهما مضاف الى الاسم نحو
الحديث انه لا اكرم اى انتفاء اكرامه او من صفة الخبر مصدر
ان كذلك كما في قوله تعالى ذلك بانهم قوم لا يفقهون اى بانتفاء
فقاهتهم او من جزء الجملة الشرطية الواقعة خبرا نحو بلغني ان
زيدا ان تعطه يشكر ابوه مصدر مضاف الى المضاف الى الاسم
لو شكر ابيه وقت العطاء له او الى الاسم نحو بلغني ان زيدا انه
ان تعطه يشكرك اى شكره اياك او مصدر مضاف الى
المضاف الى الاسم ماخوذ من خبر الخبر نحو بلغني ان زيدا ابوه
قائم اى قيام ابيه ومن ثم اى ومن اجل كونه ان المكسورة
لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره وجب الكسر اى كسر همزة
الف نون والكسر بمعنى المكسورة اى ان المكسورة في موضع
الجملة في موضع يحتملها مع جملة الاولى موقع او الجملة بمجمع
المفرد او افراد الجمع كما في قوله والفتح في موضع المفرد يقع
فيه المفرد وما سوى الاجمال الى التفصيل قال فكذلك اى

انه

اى انه خبر موضع الانث اى فانك وهو ابلغ من لفظ الامر
كى تقول في محمد او قرأت بالكسر حال كونها في الابتداء اى في ابتداء
الكلام وذلك بانه لم يكن من تتمة كلام قبله بانه لا يكون لفظ
قبله نحو انه زيد قائم او كان ولكن لم يجعل جزءا منه بل استانف
نحو قوله تعالى واتقوا الله ان الله يحب المتقين وجواز الكسر فيه ظاهر
وفي جواب القسم يعنى اذا كانت جواب القسم لانه
جملة فالكوفيين والمبرد اذا لم يكن في خبرها لام الابتداء
فانهم يجوزون الفتح حينئذ نحو والله انه زيدا قائم وفي
مقام الصلة يعني اذا كانت صلة للاسم الموصول لان
الصلة لا تكون الا جملة وسيأتي نحو قوله تعالى وآتيناه من
الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة وفي موضع الخبر
عن اسم عين اى عن اسم مدلوله ذات علما نحو زيد انه
قائم او غيره نحو الرجل العالم انه كريم لانه يلزم الاتحاد بين
المبتدا والخبر ولو فتحت يلزم التباين بينهما فلا يصح
الحمل ولو كانت خبرا عن اسم حدث انه كان صحة المعنى ما
بالكسر تكسر نحو العلم انه حسن والجهل انه قبيح وانه بالفتح تفتح
نحو ما مولاك انه جواد وفي جملة دخلت فيها خبرها اى
انه لام الابتداء لانها على صدارة تجامع المكسورة لا المفتوحة
نحو علمت انه زيد لقائم ولو لم تدخل اللام وجب فتحها لكونه

مفعولة وحال كونها بعد القول وما يشتق منه فبعد ظرف مستقر
منصوب محلا معطوف على ما سبق من الحال ونصبه اللفظي حكاية
ما جاء من عامله المجرد عن الظن الغير الدال على معنى الظن اي الكائن
بمعنى التلفظ لانه تعلق القول بشيء انما هو الحكاية فلا يتوقف
في مضمون الجملة مع انها مفعول لان المفعول هو اللفظ
والمعنى باق على حاله ولهذا لم يدخل في قوله مفعولة لان المراد به
بوقوعها مفعولة وقوعها باعتبار معناها واني وصف بالمجرد
عن الظن لانه لو لم يجرد عنه لكان في حكم افعال القلوب فيفتح
بعده نحو قال ان الله تعالى واحد وبعد حتى الابتدائية اي المنسوبة
الى الابتداء باعتبار ابتداء الكلام بها لا العاطفة والجارة لانهما
تدخلان على المفرد فيجب الفتح بعدهما نحو اتقول ذلك حتى
ان زيدا يقوله وحتى هذه يجب ان يكون مدخولها مسببا
عما قبله وبعد حروف التصديق وهي نعم وبلى واي واجل وجير وان
لاختصاصها بالجملة سوى اي فانه مختص بالقسم نحو نعم
ان زيدا قائم لمن قال أزيد او أزيد قائم وبعد حروف الافتتاح اي
حروف يفتتح بها الكلام وهي الا واما وها لاختصاص الاولين
بالجملة وها كذلك وقد ~~المجرد عن الظن ولو قال وحرف التنبيه~~
الا انه يدخل على اسماء الاشارة خاصة ايضا نحو الا ان زيدا
قائم وها ان زيدا قائم وبعد واو الحال لانها لا تدخل الا على الجملة

نحو

نحو قوله تعالى وان فريقا من المؤمنين لكارهون وجاءني زيد وامر
غلامه راكب وبعد حيث ان اي ههنا حال كونها مع مدخولها
فاعلة نحو بلغني انك قائم وان ثبت اي دخلت فيها لكونها وحكمها
او في مفعولة لانه في الاصل مفعول ومفعولة نحو علمت ان زيدا
قائم ومبتدأ نحو عندي انك قائم ومضافا اليها نحو اجلس حيث
ان زيدا جالس او وجوب افراد هذه الامور والمضاف اليه حيث
هذا جملة بحسب اللفظ مفرد بحسب المعنى فاذا دخلها ان تفتح
لا محالة ترجيحا للاخص وكذا مثل يوم التي تضاف الى الجملة نحو فرحت
يوم انك دارس لانه ايضا وليجب الفتح ترجيحا للخاص على العام
وقيل انه ما بعد حيث ينبغي ان يكون مما يجوز فيه الامران لجواز
ان يقع بعده جملة ومفرد وحال كونها بعد لو لانه اي ما بعده
فاعل الاخفش لو بالفعل والفاعل مفتوح خبره فالكوفيين حيث
جوزوا دخول حرف الشرط على الاسم فهو ممتنع كونه مبتدأ عندهم
نحو لو انك قائم لكان كذا والجمهور التزموا الفعل في خبر ان بعد لو
اذا كان مشتقا وجوز ابن مالك نحوه وفي المفصل يستدرك على من وجد
لا على مذهبهم اي لو ثبت قيامك وبعد لولا الامتناعية والتحقيق
لا التخصيصية لا بعده قول لانه مبتدأ فقال سيبويه مبتدأ والخبر
محتاج الى الخبر لتضمنه المسند والمسند اليه وقيل مبتدأ محذوف
الخبر فقيل يقدر مقدما وقيل مؤخرا وهو الاظهر وذهب المبرد

والزجاج والكوفيون حتى الى ان ما بعد لولا هذه فاعل الفعل
المقدر كما في المغني نحو لولا انك ذاهب لكان كذا اي لولا
ذهابك موجود وبعد ما المصدرية التوقيتية توقيتية
او لا ولذا اظهر في مقام الاضمار فيه تقييد لها بها او لا
لان ما المصدرية مطلقا لا تقع قبل ان بل تقع التوقيتية خاصة
لا ان ان تقييد المصدرية فلا حاجة الى ما وكان يقع في قلبي
ان كلاهما وان تقييد مصدرية مرفوع فما الغرض فيه ثم رأيت
ان اهل النظر قالوا بمثل قولي في قوله تعالى تود لو ان بينها و
بينه امدا بعيدا وفي كلام المغني ايضا ما يدل عليه فلك الحمد
بالفعل الماضي لفظا او تقديرا مثبت او منفي بلم نحو قوله لا افعله
ما ان نجمي ومعناه الاستقبال عند سيبويه ونقل كون فعلها مضارعا
قال الرضي ويجوز تجرده الاسمية وهو الحق وان كان قليلا
كما في نهج البلاغة بغوائل الدنيا ما الدنيا باقية نحو اجلس
ما ان زيدا قائم اي ما ثبت ان زيدا قائم واشار بقوله
بمعنى مرت قيام زيد الى توقيتية ما ومصدريتها ومصدرية
ان وبعد حروف الجر الا انه كانت نحو عجبت من انك قائم لاختصاص
حرف الجر بالاسم وبعد حتى العاطفة للمفرد هذا قيد تحقيقي لا
احترازي لانها لا تكون الا لعطف المفرد كما صرح به غير واحد
من النحاة وذلك لانه شرط في معطوفها كونه جزءا مما قبلها او كجزء

منه

منه لا يتأتى ذلك الا في المفرد وقال في مغني اللبيب هذا هو الصحيح
وزعم ابن السيد في قول امرئ القيس سريت بهم حتى تكل مطيهم
فيمن رفع تكل ان جملة تكل مطيهم معطوفة على سريت بهم
ويحتمل ان النص اختاره وحيث يكون ما بعد حتى العاطفة مما يجوز
فيه الامران نحو عرفت امورك حتى انك صالح وبعد مذ ومنذ
الاسميين والحرفان داخلان في حرف الجر لانهما مبتدا وان مع
جملتها خبره بتقدير زمان مضاف وقيل بالعكس نحو ما رأيته مذ
انك اي مذ زمان انك قائم وحيث جاز التقديران اي تقدير
الجملة وتقدير المفرد جاز الامران الكسر والفتح في ان الكسر على
تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها جملة والفتح على تقدير جعلها
معهما مفردا كان التي وقعت بعد فاء الجزاء واذا المفاجاة
نحو من يكرمني فاني اكرمه او واذا اني اكرمه فانه كسرت انت
فخبر المفعول محذوف اي كسرتها او الفعل مجهول والضمير
المستتر فيه لانه والكسر اولى لانه لا يحتاج الى تكلف الحذف
ورجحانه لا ينافي جواز الامر فلا يرد انه كيف يجوز الفتح
المحوج الى الحذف مع صحة الكسر المستغني عنه قال الفاضل العصام
فالمعنى فانا اكرمه لانه للكسورة لا تغير المعنى وان فتحت انت
او اذا اي قرأت بالفتح او قرئت به فالمعنى فاكرامي اياه ثابت
فان مع اسمها وخبرها مبتدا محذوف الخبر كذا في الرضي وتقدير

وتقدير الخبر مؤخرا في بيان المعنى لا يوجب تأخيره اذا صرح بان حتى انه
الخبر اذا كان خبرا لها انه يجب تقديمه ويجوز ان يكون معناه فجزاؤه
الى اكرمه بتقدير مبتدا كما ذكره الجامي وارتكاب الحذف في قبح الجار
غير قبيح في كلامهم وايراد لفظ الجزاء بعد فاء الجزاء ثابت في الكلام
المعجز منه قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم وتخفف
ان المكسورة بحذف النون الثانية مع حركتها لكثرة الاستعمال
وثقل التشديد فيلزم اللام اذا لم يكن بعدها نفي او لم يقتض
المقام الاثبات سواء اعملت نحو وان كلا لما ليوفينهم بتخفيف
ان ولما ولا يجوز اعمال المخففة عند اكثر الكوفيين والاية حجة
عليهم او الغيت نحو وان كانت لكبيرة اما مع الالغاء فللفرق
بين هذه وان النافية واما مع الاعمال فللفرق ايضا في غير
اللفظي وفيه للاطراد وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر
النحاة فانهم قالوا مع الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق
بالعمل في خبرها سواء كان خبرا لها او لما دخلت عليه او خرج عن
الخبرية كما عند دخول افعال القلوب عليه لانه وان خرج
عن الخبرية لها لفظا الا ان خبرها معنى لان معنى ان ظننت
زيدا القائم ان زيد القائم في ظننا وكذا اخبره لا في غيره لانه
اللام بعد التخفيف لا يدخل في الاسم ومعمول الخبر وان كان بعدها
نفي يمتنع اللام يقال ان زيد لن يقوم وان اقتضى المقام

الاثبا

الاثبات نحو ان الله واحد يجوز تركه لعدم الالتباس وجوز
الفاء في الفوات بعض الشارحين كما يجوز ادخالها على ما هو
الاصل والغالب الفاء والتصريح به لجاءنه وجوز بعضهم
تقدير ضمير الشان قياسا على المفتوحة وعند ابو علي كذا في الرضي
[illegible] يجوز دخولها فاذا دخلت عليه يلزم ان دخولها على
فعل من افعال المبتدا والخبر كالافعال الناقصة وافعال
القلوب عند البصريين لئلا تخرج من اصلها بالكلية نحو
قوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين وقوله
ان قتلت لمسلما [illegible] والكوفيون تمسكوا به و
بما قال وحكموا بجواز دخولها على الفعل مطلقا وروى
عنهم انهم جعلوا المخففة نافية واللام بمعنى الا ومعنى انه
قتلت لمسلما ما قتلت الا مسلما وتخفف المفتوحة
فتعمل في ضمير شان مقدر وجوبا لانها اكثر مشابهة من
المكسورة مع انها وجد عملها في الاسم الظاهر ولم يوجد
فيها فقدر عملها في الضمير لئلا يلزم ترجيح الاضعف
وهذا هو المشهور وقد اجاز سيبويه الغاءها لفظا
او تقديرا كالمكسورة قال الرضي وهذا ليس ببعيد
وجاء اعمالها في الضرورة قال فلو انك في يوم الرخاء
سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق وروى

في السبعة رواية شاذة ويجوز ان يكون قبلها الاسم
نحو قوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين ويلزم
ان يكون قبلها اى المخففة فعل من افعال التحقيق يعني انه
اذا كان قبلها فعل يلزم ان يكون من هذه الافعال اى من افعال
دالة على التحقيق كالعلم والتبيين والتيقن والانكشاف والظهور
والنظر الفكري ونحو ذلك ليؤكد التحقيق الذي في ان ولا يؤذن
من اول الامر انها هي المخففة لان الناصبة لا تجيء بعد فعل المحض
التحقيق واذا كان قبلها ما يدل على الظن يجوز ان يكون
ناصبة لعدم الدلالة على اليقين وان يكون مخففة لدلالة الظن
على الرجحان فيقرب من العلم نحو علمت ان زيد قائم ونحوها اى و
يجوز دخول المخففة على الفعل مطلقا يعني غير مقيد بكونه
من افعال المبتدا بل يجوز ان يكون منها ومن غيرها مما له
ليس فيه معنى الطلب وضعا كالامر والنهي هذا بالاجماع
وكذا ان المصدرية لا تدخل على نحو الطلب على الاصح واجازه
سيبويه كذا في الرضي والحاصل يجب ان يكون بعد ان المخففة
قاعدة لا يكون تفسير الضمير الشان المقدر جملة فعلية
او اسمية ويجوز ان يكون الفعل متصرفا وشرطا ودعاء وغير
ذلك ويلزمها اى المفتوحة المخففة مع الفعل لا الجملة الاسمية
نحو واخر دعويهم ان الحمد لله المتصرف حال كونه غير الشرط

والدعاء

والدعاء اى مع دخولها عليه حرف النفي ما ولا ولما ولن واذ
نحو علمت ان لا تقوم وقوله تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم
قولا بالرفع وتبينت ان ما تقوم وايحسب الانسان ان لن
نجمع عظامه وعلمت ان لم تقم او لما تقم ان وان تقوم
والسين نحو قوله تعالى علم ان سيكون او سوف نحو واعلم فعلم
المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا او قد نحو علمت
ان قد تقوم ليكون كالعوض عن النون المحذوفة ولذا سميها
النحاة حروف التعويض وللفرق بينها وبين الناصبة فانها
لا تدخل بينها وبين منصوبها سوى لا وفيها يفرق بالعمل
فان كان الفعل منصوبا كما في قراءة ان لا يرجع بالنصب
فهي الناصبة والا فالمخففة ولو كان الفعل الذي دخلت
المخففة عليه غير متصرف فانه لا يجيء منه مضارع ولا غيره من
الامثلة او شرطا فانه دخل عليه واحد من ادوات الشرط
او دعاء فانه استعمل فيه وان كان وضعه لغيره لا يحتاج الى
احد هذه الحروف لعدم الالتباس بالناصبة ح
لعدم دخولها على واحد منها مثال غير المتصرف نحو قوله
تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم ومثال الشرط
قوله تعالى تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب ومثال
الدعاء قوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها في قراءة

في قراءة التخفيف وفعلية نحو غضب وتحقق كان فيلغى على
على الاستعمال الافصح وقد جاء وصدر مشرق اللون كان ثدييه
حقان على الاعمال والمشهور نحو كان ثدياه حقان بالالغاء
وقيل فيها ضمير شان مقدر كما في المفتوحة المخففة وقال
الرضي ويجوز ان لا يقدر لعدم التلجي اليه كما في المفتوحة
لكن لزوم ما لزم في المفتوحة من حروف التعويض للفعلية
بعدها يقوى اعتباره فيها ايضا نحو قوله تعالى كان لم تغن
بالامس ونحو كان قد وردت الاظفان وتخفف لكن
فيجب الغاؤها لمشابهتها العاطفة لفظا ومعنى فاجريت
مجراها وليست لسائرها ما يجري مجراها ما لم نعم واجاز
الاخفش ويونس اعمالها مخففة قال الرضي ولا يعرف
به شاهد ويجوز دخول الواو عليها مشددة ومخففة وهي
عاطفة او اعتراضية نحو ما جاءني زيد ولكن عمرو وحاضر
ويجوز ان يجيء اذا خففتا والغيتا دخولهما اي كان
ولكن المخففتين على الفعل لانتفاء المانع عن الالغاء نحو كان قعد
قام زيد ونحو ما قام زيد ولكن قعد والثاني من الاحرف الثمانية
التي منصوبها قبل مرفوعها الا الواقع في المستثنى المنقطع اذا
العامل في النصب الفعل المتقدم او معناه بتوسط الا عند
البصريين وقال المبرد والزجاج العامل فيه القيام معنى الاستثناء

معنى الاستثناء به وهو اي المستثنى الصحيح المنقطع الذي لم يخرج
كلا صيغة الجمهور عن متعدد لعدم دخول معناه في المستثنى
منه بحسب المفهوم كما في مثال المتن او المراد كما في جاءني القوم
الا زيدا عند عدم دخول زيد في القوم قبل الاستثناء بان يراد بهم
جماعة خالية عن زيد والعامل فيه ما قبل الا من الكلام عند سيبويه
كالمستثنى المتصل والكوفيون قالوا انها بمعنى لكن قالوا انها ان
الناصبة بنفسها نصب لكن واليه الاشارة بقوله لكونها
بمعنى لكن اي تنصب الاسم وترفع الخبر لكونها بمعنى لكن وخبره
وخبرها في الاغلب محذوف فيقدر له الخبر نحو جاءني القوم
الا حمارا اي لكن حمارا لم يجيء وقد لا يحذف نحو قوله تعالى الا قوم
يونس لما امنوا كشفنا عنهم والثالث من الثمانية لا التي
لنفي الجنس اي لنفي الحكم عنه ذكره في الامتحان فالاضافة لادنى
ملابسة وعملها لشبهها بان في افادة المبالغة فان تفيد
المبالغة في الاثبات لانها للتحقيق ولا في النفي الجنس وشرط
عملها ان يكون اسمه نكرة لعدم الجنسية التي هي مدار عملها في المعرفة
مضافا او شبيها به لانها لو كانت مفردة تبنى على ما
تنصب به من حال الفتحة والكسرة والياء والمشبه بالمضاف
ما يأتي ما بعده ما يتم معناه به وهو معمول مرفوع نحو لا حسنا
وجهها ونحو لا عشرين درهما او مجرور بحرف من الحروف الجارة

وجهه او منصوب نحو لا طالعا جبلا ونحو لا حسنا صح

نحو لا بعيداً منك ونحو لا خيراً منك ومعطوف الذي لا يفيد بدونه
نحو لا بثلثة وثلثين لانه لو سكت عن ثلثين لا يفيد بخلاف
لا رجل وامرأة غير مفصولٍ عنها لانها لو كانت مفصولة لالغو
للعمل فيها لضعفها نحو لا غلام رجل جالس عندنا ظرف للخبر كما هو
الظاهر وفائدته الاحتراز عن لزوم الكذب بنفي جلوس جنس
الغلام ويجوز ان يكون خبراً بعد الخبر اشارة الى جواز تعدد
الخبر وظرفيته والقسم الثاني وهو ما كان مرفوعاً قبل منصوب
عرفان ما ولا المشبهتان بليس في كونهما للنفي الحالي [illegible]
وعند ابن الحاجب مشابهته هما اكثر لانه لنفي الحال كما ان ليس
كذلك عنده وقال الرضي والحق انهما للنفي المطلق بخلاف لا فانه
لنفي المطلق او للاستقبال ومن الدخول على المبتدأ والخبر نحو قوله تعالى
ما هن امهاتهم بالنصب ونحو قوله تعز فلا شيء على الارض باقيا
ولا وزر مما قضى الله واقيا قال ابو علي و[illegible] بامتناع دخول
الباء على خبر ما عند بني تميم لانهم يعملون عمل ليس واجازه الاخفش
قال الرضي وهو الوجه لانها تدخل بعد ما المكفوفة بان اتفاقا
فيكون دخول الباء في الخبر من وجوه مشابهة ما بليس
وشرط عملهما كون ما ولا ان لا يفصل بينهما وبين اسمهما
بين نائب الفاعل فيجوز ابقاؤه على النصب للزوم ظرفيته
ورفعه لفظاً كما قالوا في قوله تعالى لقد تقطع بينكم ويجوز ان

ان يكون مسنداً الى ضمير مصدره المستتر فيه اي ان لا يقع فصل
بان بان يليهما ان الزائدة عند البصريين والنافية المؤكدة
عند الكوفيين وتسمى عازلة والنحاة لا يذكرون المبطلات
الا لعمل ما وقال الاندلسي ينبغي ان يعتبر هذه الشروط
المعتبرة لعمل ما في لا لانها فيها اولى وانهما اضعف من ما
والمصنف سلك هذا المسلك وجعل الشروط لهما وقد جاء
عملها مع ان بسبيل الشذوذ وجعل المبرد جواز عمله معه قياسا
ولا بخبرهما بان تقدم الخبر على الاسم خلافاً لبعضهم فيه مطلقا
ولبعض في تقديم الخبر الظرف قياسا جائزة ولا بغيرهما اي غير
ان والخبر من معمولات الخبر الا الظرف بان يتقدم ذلك المعمول
على الاسم فلا يجوز ما عمراً زيد ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا
كقوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين وانما اشترط عدم الفصل
لانهما عامل ضعيف لا يقوى العمل مع الفصل وان لا ينتقض النفي
في الخبر ولو انتقض في البدل لا يضر العمل السابق نحو
ما زيد شيء الا شيء بالا او لما بمعناه ولم نذكره لندور استعماله
قيده بالا لانه لو انتقض بغير بمعنى الا لا يبطل العمل بل يعمل
فيه نحو ما زيد غير قائم ولا رجل غير حافظ واجاز يونس الاعمال
مع الانتقاض فجاز تمثيله بقول الشاعر وما الدهر الا منجنونا
باهله وما طالب الحاجات الا معذبا وجعلوه من قبيل ما

ما انت الا سيرا بان جعلوا المنجنيق وهو الدولاب بمعنى الدولان
والمعذب بمعنى التعذيب او كاسمها على ليس وليس بصحيح لانها
عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقضه لبقاء ما لاجله عملت
وما ولا عملت للنفي وقد انتقض وشرطهما لاعمالهما اى مع عدم
الفصل وعدم الانتقاض كون اسمها نكرة لان الاصل في لا كونها
لنفي الجنس وقد شرط فيها كون اسمها نكرة فهذه اولى خلافا
لابن جني وابن الشجري وعلى قولهما ظاهر قوله اذا الجود لم يرزق
خلاصا من الاذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا كذا في المغني
نحو ما زيد قائما ولا رجل حاضرا وان لم يوجد احد الشروط المذكورة
من عدم الفصل وعدم الانتقاض وكون اسم لا نكرة بان فصل
او انتقض النفي او كان اسم لا معرفة لم تعملا وقد تبين وجهه
نحو ما ان زيد قائم ولا ان حاضر رجل مثال للفصل بان وما قائم
زيد ولا حاضر رجل مثال للفصل بغيرها نحو ما اليوم زيد ضارب ولا
بكم رجل ضارب وما زيد الا قائم ولا رجل الا حاضر مثال لانتقاض
النفي بالا ومثال انتفاء نكارة اسم لا زيد حاضر ولا يتقدم معمولهما
عليهما لصدارتهما ولضعفهما والعامل في الفعل المضارع من العامل
اللفظي القياسي على نوعين ناصب وجازم اذ لا جار له والرافع
عامل معنوي كما سيجيء فالناصب اربعة احرف بالاستقراء احدها
ان هي للمصدرية وقد عرفت ان ان بعد فعل التحقيق ليس الا ان

المخففة

ان المخففة فان المصدرية لا تقع بعده ولا بعد ما يؤدي
معنى القول وما بعد ان المفسرة نحو وناديناه ان يا ابرهيم
قد صدقت الرؤيا بل بعد فعل غيرهما او لا يكون فعل نحو
قوله تعالى ولولا ان كتب الله عليهم وان تصوموا خير لكم
وقد تجيء غير عاملة اما للحمل على ما المصدرية او على المخففة كما
تجيء ما ناصبة للحمل على ان نحو كما لا يظلم بالنصب ويسمى هذا
تقارض اللفظين وثانيها لن مذهب سيبويه انه غير متفرع
من اصل بل هو موضوع هكذا اذ لا دليل لرده الى اصل
قال الفاضل العصام ولو رد الى اصل فالظاهر انه لا
فادخل به النون الخفيفة فحذف الالف فصار لن ومذهب
الفراء اصله لا كما ان اصل لم لا ابدل الالف في احدهما
نونا وفي الاخر ميما وقال الخليل اصله لا ان فخفف فصار
لن كما يشعر اى تشعر للنفي المؤكد في الاستقبال لنفي مضمون
الفعل مع تاكيده مستغرقا في زمان الاستقبال وقال
المعتزلة للنفي المؤبد والغاية في قوله تعالى فلن ابرح
الارض حتى يأذن لي ابي حجة عليهم ولا يستعمل للفعل
معها دعاء اذ لم يستعمل في الدعاء من حروف النفي الا ويجوز
تقديم معمول معمولها عليها وثالثها كي للسببية اى
سببية ما قبلها لما بعدها في الخارج بان يكون تحقق ما

ما قبلها في الخارج سببا لتحقق ما بعدها او سببية ما بعدها
لما قبلها في الذهن بان يكون تصور ما بعدها سببا لوجود ما
قبلها او سببية كل منهما للآخر احدهما في الخارج والآخر
في الذهن نحو اسلمت كي ادخل الجنة مذهب الاخفش انه
كي حرف جر دخلت على ما الاستفهامية او على المضارع وانتصاب
الفعل بتقدير ان وكذا مذهب الخليل لانه لا ناصب للفعل الا
ان عنده ومذهب الكوفيين انها ناصبة للمضارع دائما وفي
كيمه بمعنى لمه الفعل المنصوب بكي مقدر وما الاستفهامية منصوب
فالتقدير كي تفعل ماذا ويلزمهم حذف المنصوب مع بقاء الناصب
وحذف الف ما بغير جار وبطلان الصدارة لها ومذهب
البصريين انها ناصبة تارة بنفسها كان وجارة اخرى فمتى
بعدها ان فان تقدمتها اللام فهي ناصبة بنفسها نحو قوله
تعالى لكيلا تأسوا والتعليل مستفاد من اللام وان تأخرت كما
في قوله كي لتقضيني رقية ما وعدتني فاللام بدل او زائدة
فان جاء بعدها ان فهي جارة لا غير بمعنى اللام نحو جئتك
كي ان تكرمني كمجيء كي ولا تجر بها الاسم الصريح الا في كيمه
وقال الفاضل العصام كي هي الناصبة وان بدل منها او
او زائدة وقد يلحقها ما نحو كيما يضرب بالرفع فيقال
ما كافة ويقال مصدرية وكي جارة اي لضربه ولا يتقدم

معمول

معمول معمولها عليها ورابعها اذن هذا مذهب سيبويه
والمروي عن الخليل تقدير ان بعدها قال المازني لا يجوز
الوقف عليها بالالف لكونها حرفا فلا يصح كتبها بالالف
كان وهو المختار عند المحققين حتى اتفقوا على كتبها بالنون
ونقل عن المبرد انه جوز الوقف عليها بالالف والنون
وقال الفراء اذا الغيت تكتب بالنون لئلا
يلتبس باذا الظرفية واذا اعملت تكتب بالالف
لان العمل يميزه الشرط والجزاء في الغالب وقد يجرد
كما في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين اي لافادة كون
ما تقدم لفظا او تقديرا شرطا لمضمون مدخولها ومدخولها جزاء
اي اذا قلت لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة
فالاسلام شرط لدخول الجنة وهو جزاؤه ومنهما في كلامي
متكلمين وقد يكونان في كلام واحد كما يقال اسلمت اذن
تدخل الجنة لمن يرضى بالاسلام صرح به الفاضل العصام وشرط عملها
ان يكون هذا التراخي هو عليه فلا ينتقض بنحو اكرمك اذن بتأخير
اذن فانه مرفوع لعدم دخول ناصب عليه مستقبلا بانه
يدل على حدث مستقبل لا حالا اذ الغالب في الشرط والجزاء
كونهما مستقبلين واذا عامل ضعيف فلا يعمل الا على غالب
الحال ومن قال لكونها جوابا وجزاء وهي لا يمكنان الا في الاستقبال

اراد الحصر بالنظر الى الحال لا بالنظر اليه والى الماضي بقرينة
المقام فلا يرد عليه نحو ان كنت قلته فقد علمته ويعتمد
على ما بعده اى غير متعلق بما قبله ليسلم عن المعارض قال
الرضي الاعتماد منحصر في ثلثة بالاستقراء وهو كون ما بعدها
خبرا لما قبلها وربما ينصب مع ذلك نحو انا اذن اكرمك وكونه
جزاء نحو ان تكرمني اذن اكرمك بالجزم وكونه جواب قسم
نحو والله اذن لاخرجن واذا اعتمد بالواو والفاء فالوجهان
اعتبار مجرد الاعتماد واعتبار ضعفه ويجوز الفصل بينه
وبين منصوبه بالقسم نحو اذن والله اكرمك وبالنداء
نحو اذن يا زيد اكرمك وبالدعاء نحو اذن رحمك الله اكرمك
لكثرة دور هذه الاشياء في الكلام واجاز بعضهم بمعمول
الفعل نحو اذن زيدا اكرم بالنصب وخصه بعضهم بالظرف
وان اريد به اى بفعل الحال واعتمد فعل على ما بعد من الاشياء
الثلثة المذكورة لم تعمل اما في ارادة الحال فلعدم كونه
على غالب الحال واما في الاعتماد فلضعفه ووجوب الرفع
نحو اذن اظنك كاذبا بالرفع لمن قال قلت هذا القول
مثال لما اريد به الحال ونحو اذن اكرمك لمن قال جئتك
مثال للاعتماد ويجوز اضمار ان وتقديره فخصص
خاصة على انه مصدر بمعنى خصوصا او حال كونه مخصوصا

من

من بين النواصب بجواز الاضمار لانه اصل والبواقي فرع له
فينتصب المضارع به اى بان المقدرة ويضمر فيما بعد حتى
بمعنى كي او الى اذا كان فعله مستقبلا بالنظر الى ما قبله مثل
اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد
وبعد لام كي مثل اسلمت لادخل الجنة وبعد لام الجحود التي
لتأكيد نفي كان نحو وما كان الله ليعذبهم لان هذه الحروف
لا يجوز دخولها على الفعل وبعد الفاء السببية اذا كان
قبلها امر نحو زرني فاكرمك سواء اريد به حقيقة الامر والدعاء
والالتماس او نهي لا تذنب فتندم او استفهام نحو هل
عندكم ماء فاشربه او تمن بليت او بلو او بلعل نحو ليت لي
مالا فاحج ونحو لو ياتيني حبيبي فانظر ونحو لعله يزكى او يذكر
فتنفعه الذكرى بالنصب او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا
او نفي صريح نحو ما تاتينا فتحدثنا او غير صريح بان استعمل
اللفظ في معنى النفي بعد ان لم يكن للنفي نحو قلما تكرمني [illegible]
فتشكرني بالنصب ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل
الينا ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي ضده وبعد الواو
الدالة على مقارنة المعطوف للمعطوف عليه اذا كان قبلها
شيء مما ذكر نحو اكرمني واكرمك ونحو لا تنه عن خلق و
وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم وكذا بعده

من الامثلة بابدال الفاء بالواو وانما اشترط ان يكون
قبلها احد هذه الاشياء ليعدّ ابتقدّم الانشاء او ما
بمعناه من النفي المستدعي جوابا عن توهم كونه مابعدها جملة
معطوفة على الجملة السابقة فما بعدها في تاويل مصدر معطوف
على مصدر اخر مفهوم مما قبلها فنحو زرني فاكرمك او و
اكرمك في تاويل ليكن منك زيارة فاكرامي اياك او واكرامي
اياك وهذا هو المشهور بين الجمهور لكن الشيخ الرضي اختار
كون الفاء جوابية والواو حالية بتقدير خبر واجب
الحذف فنحو زرني فاكرمك بتقدير ان تزرني فاكرامي
اياك ثابت وزرني واكرمك بتاويل ان زرني واكرامي لك
ثابت او بعد او بمعنى الى عند الجمهور او بمعنى الا عند سيبويه
نحو لالزمنك او تعطيني حقي في تقدير الى ان تعطيني حقي
او الا وقت ان تعطيني حقي فما بعدها مجرور في الاول
ومنصوب بتقدير مضاف في الثاني هذا هو المشهور
لكن الحق والاقبول احق ما قال الفاضل العصام من انه يمكن
ان يقال لم يرد الجمهور ان او بمعنى الى وسيبويه انه بمعنى الا بل
المراد انه لاحد الامرين وما بعده حين التكلم به غير
متحقق فالحكم بان احد الامرين متحقق لا محالة يستلزم
ان ما قبله متحققا الى ان يتحقق ما بعده او انه ما قبله

متحققا

متحقق الا وقت ان يتحقق ما بعده فلا منافاة على شيء
من المعنيين واو باقٍ على اصله فهذا لم يبعد وهذا الامن حروف
الجر ولا من حروف الاستثناء ومن صرح بالعطف ابن هشام
في مغني اللبيب وبعد الحروف العاطفة مما ذكر او غيره اذا كان
المعطوف عليه اسما والجازم من العامل في المضارع خمسة عشر
لكن اربعة منها كلمة من الخمسة عشرة حروف تجزم فعلا
واحدا وهي لم ولما وهما لنفي الماضي لكن لنفي وجود مفهومه
مدخولها في الزمان الماضي اي يدخلان المضارع ويقلبانه
من الاستقبال الى الماضي وينفيانه فلم يجوز انقطاع نفيها
ولما الاستغراق نفيه الى زمان التكلم ويجوز دخول اداة
الشرط على لم دون لما ويجوز حذف مدخولها في السعة
دون لم في الضرورة والغالب فيهما نفي المتوقع كما ان قد
لثبوت المتوقع غالبا نحو قولك لمن يتوقع ركوب الامير
قد ركب او لما يركب ولام الامر وهي مكسورة وفتحها
لغة وتسكن مع الواو والفاء وثم نحو وليوفوا نذورهم
وفليقاتلوا معك وثم ليقضوا لانه يحصل من اجتماع الواو
او الفاء مع اللام المكسورة وحرف المضارعة مثل كتف
فيخفف بحذف الكسرة كما في كتف واما ثم فحمله محمول
عليهما ويدخل على المضارع الغائب مطلقا وعلى المخاطب

المجهول وعلى المعلوم قليلة نحو فلتفرحوا في قراءة وعلى المتكلم
نحو ولنحمل خطاياكم واجاز الفراء حذفها في السعة
في مثل قوله يفهم ولا الناهية باضافته لا بارادة تسمى بها
ولجاز الوضع مع بقاء التعريف ويدخل في المضارع معلوما
ومجهولا غائبا ومخاطبا على السواء وعلى المتكلم قليلا هما
للطلب اى لطلب الفعل او تركه استعلاء او تفرقا
او التماسا واحد عشر منها اى من تلك الحروف يجزم
فعلين لفظا او تقديرا او محلا نحو ان يضرب وان يقعد
وان يضرب ان كانا مضارعين بلا فاء وسيجيء وبيان ما
لم يكن مضارعا او مع فاء تسمى كلم المجازات قال الفاضل
العصام المجازاة هي الجزاء على ما في القاموس اى كلم تقتضى
الجزاء فاضافة الكلم الى المجازاة كاضافة الادوات
في قولهم ادوات الشرط وهي ان هي للشرط والجزاء اى
لاقتضائها لان كلم المجازاة السببية الاولى للثانية فلاقتضائها
على السببية الاولى اقتضتها وعملت فيها ولاقتضائها على السببية
الثانية اقتضتها وعملت فيها ~~وسيجيء بيان ما لم يكن مضارعا~~
~~يعني اذا كان الشرط والجزاء ماضيين لم يظهر فيهما الجزم~~
~~لعدم استحقاق الماضي للاعراب~~ نحو ان كما علمت ان ان
وغيرها في المسند اليه والمسند لاقتضائها لهما الشرط

الجملة

الجملة الاولى وتسمى سببية لتوقف الثانية عليها والجزاء
للجملة الثانية وتسمى به لترتبها على الاولى ترتب الجزاء على
العمل والمركبة من الجملتين تسمى شرطية تغليبا وقد
جاء ان غير عاملة حملا على لو نحو قراءة فاما ترين
بسكون الياء وفتح النون وفيه حجة لو عليه فيجزم وحيثما
ولا تجزم الا مع ما وهي فيه كافة عن الاضافة لتضمنه مبهمة
فتناسب ان الشرطية المحتملة للوجود والعدم في
الابهام ويحسن تضمنها اياها واين تجزم بها نحو قوله تع
اينما تكونوا يدرككم الموت وبدونها نحو اين تكن اكن فما
ليست بكافة بل زائدة لزيادة الابهام وذكرها بدونها
للدلالة على ان الجزم معها بالطريق الاولى والى كل من هذه
الثلث اشار بالمثال وحيثما لا تجزم بدون ما ذكره في مغني اللبيب
واذ ما ولا تجزم الا مع ما وهي كافة عن طلب الاضافة كما
يفهم من كلام المتن حيث جعله لازمان وهو اختيار مذهب
المبرد وقال السيرافي ما علمت احدا من النحاة اثبت
الا سيبويه واصحابه وهي حرف عنده غير مركبة من اذ
وما فهي فعلى كان مهما فعلى واذا ما لا تجزم بدونها
الا قليلا وطرده ابو حنيفة رحمه الله تعالى لوجوده في بعض
الاشعار نحو قوله واذا تصبك خصاصة فتجمل وقال النحاة

لكونه مبنيا عليه في عدم العمل كما في الحديث انّ ابا بكر
رجل اسيف متى يقوم مقامك لا يسمع الناس وما كافة من
الاضافة كما قول الجمهور لانهم التزموا اضافته الى الشرط
وزائدة عند المحققين لانهم لا يحكمون باضافته ومتى مع ما
الزائدة لتأكيد الابهام وبدونها لوجود اصل الابهام
كل من هذه الثلثة لكن ما بمعنى متى زعم ابن مالك واستدل
عليه بقوله وانك مهما تعط بطنك سؤله وفرجك نالا [فمهما بمعنى متى ذكره مع منتهى ... ليس مثالا لما نحن فيه كما]
منتهى الذم اجمعا قال في مغني اللبيب لا دليل فيه لجواز
كونها للمصدر بمعنى اي اعطاء والزمخشري شدد الانكار
على من قال به في تفسير قوله تعالى مهما تأتنا به من آية قال هذه
الكلمة في عداد الكلمات التي يحرّفها من لا يد له في علم
العربية وما ذكره هنا ايضا يدل على انه غير زماني كما هو
المشهور وذهب الفارسي وابن مالك الى انه زماني كما
هو الظاهر في قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم اي مدة
استقامتهم قال في المغني ليس بقطعي لاحتمال كونه مفعولا
مطلقا فالمعنى اي استقامة استقاموا ومن في ذوي العلم
واي مع ما وبدونها اعلم ان كلم المجازاة قسمان قسم لا يكون
معمولا اصلا وهو ان وقسم معمول دائما وذلك القسم
قسمان قسم ظرف وهو للزمان والمكان وذلك القسم

القسم منصوب مفعول فيه بحكم الاستقراء وقسم لا بد من
فائدة ليعلم حكمه منها وهي انه ان كان قبله جار من حروف او مضاف
فهو مجرور نحو بمن تمرر امرر به وغلام من تضرب اضرب والا
فان كان بعده الذي هو الشرط غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه
كان منصوبا معمولا بحسبه من مفعول به نحو اياما تدعوا ومن
يضلل الله ومفعول مطلق نحو مهما تأتنا بمعنى اي اتيان
تأتنا والا فهو مبتدأ لا خبر له اصلا وقيل الجزء الشرط وحده
لانه مشتمل على ضميره وقيل الجواب وحده لان الفائدة
به تمت ولالتزام عود ضميره اليه على الاصح وقيل مجموعهما
وكان استاذي العلامة رحمه الله تعالى يرجح هذا ويقول
انّ قولك من يسلم عليه يكن ناجيا في تقدير زيد وعمرو او
بكر ان يسلم عليه الخ ونوضح هكذا يكون الجزاء الشرطية
وكذا ما في حكمه ويجوز اضمار ان فقط خاصة لاصالتها في
هذا النوع ولكثرة استعمالها فيجزم المضارع بعدها اي بان
المضمرة وتقديرا اذا كان قبلها شيء مما كان قبل الفاء في انصاب
ان المصدرية سوى النفي فالمنصوب بعد الفاء مجزوم بعد
سقوطه ولذا اذا عطف على المنصوب بعد الفاء مضارع
بلا فاء يجزم نحو زرني فاصدق واكن كالامر نحو زرني
اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تكفر تدخل

تدخل الجنة اي ان لا تكفر وامتنع لا تكفر تدخل النار لان النهي
قرينة النفي خلافا للكسائي والعرف يشهد له ولانك
تقول لا تدن من الاسد يأكلك مع ان التقدير ان تدن
والحق التفسير والحوالة على القرينة فانه دلت على النفي
فذاك وان على الاثبات فذاك والاستفهام نحو هل
عندكم ماء اشربه اي ان يكن والتمني نحو ليت لي مالا
انفقه اي ان يكن والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان
تنزل والجزاء بها اذا كان حالي لان يكون مسببا لما تقدم
وقصد سببية الخ يؤخذ مضارع مما تقدم مجزوم به وانما
خص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على
على الطلب وهو يتعلق غالبا بمطلوب يترتب عليه
فائدة ويكون ذلك المطلوب سببا لها فاذا كان المقصود
تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء
لها قدر ان مع ذلك الفعل وجعل المقصود جزاء فيجزم بها
واذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب الرفع على انه صفة
ان امكن كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني بقراءة
الرفع او حال ان امكن مثل قوله تعالى ثم ذرهم في خوضهم
يلعبون اي لاعبين او استيناف نحو قوله وقال رائدهم
ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار رفع

من السماء شرع في القياسي فقال والعامل اللفظي القياسي
ما اي عامل لا يتوقف اعماله في وضعه بخصوصه على السماع بل
يكفي السماع في نوعه ويمكن ان يذكر في حق عمله او لبيانه
عمله قاعدة كلية اي حكم كلي ينطبق على جزئيات يعرف احكام
صفة كاشفة لانه من يحكم كل
كل جزئي منه بان يجعل ذلك الجزئي موضوعا في الصغرى و
تلك القاعدة كبرى كما اذا اردت بيان عامليه ضرب
قلت انه فعل وكل فعل يعمل فيعلم منه ان ضرب يعمل موضوعها اي
افراد موضوعها والمراد بالموضوع ما كان مسندا اليه فكل فعل
في كل فعل يعمل غير محصور اي تلك الافراد غير محصورة في عدد
كالسماعي ولما كان مذهب الحق في السماعي والقياسي
خلاف ما ذهب اليه البعض من ان القياسي ما لم يكن
وهو عبد القاهر
مختصا ببعض الاحكام والسماعي بخلافه كما اراد ان يبين
ما هو الحق عنده فقال ولا يفرق اي القياسي اي قياسيته
اختصاصه ببعض الاحكام مثل كونه صفة سماعية كالصفة
المشبهة فان صيغها سماعية على ما بين في علم الصرف
واختصاص العامل ببعض الاحكام مثل لزوم شيء غيره بالكلام
وغيره كما في افعال المدح والذم والتعليق كما في علم فعل
قلبي ولو اعتبر مثل هذا لزم ان يرفع القياسي من البين
اذ ما من نوع منه الا وهو مختص ببعض الاحكام كالمتعدي

يمتاز بالنسبة الى المفعول واللازم بعد مهما والصفات
بلزوم الاعتماد والقاعدة المذكورة نحو كل صفة مشبهة ترفع
الفاعل فان افراد موضوعها غير منحصرة بل المنحصرة جنسها
بخلاف السماعي فان افراد كل نوع منه محصورة كحرف الجر
كما عرفت وهو اي القياسي انواع سبعة النوع الاول
الفعل مطلقا فكل فعل متصرف وغير متصرف تام وناقص
لازم ومتعد معلوم ومجهول ماض ومضارع وامر وفعل
تعجب يرفع اي يعمل الرفع في معمول واحد فاعلا او نائبه
او اسما لان النسبة الى المرفوع ماخوذة في مفهومه وضعا
على ما هو المشهور فلا يكون بدونه الا اذا كف بما الكافة
وذلك في ثلثة افعال قل وكثر وطال وذلك لشبهها برب
ولا بد خلوه الا على جهة فعلية صرح بفعلها وقال اندلسي
لا يكف الا حرف وما في هذه الافعال مصدرية مع مدخولها
فاعل وينصب معمولات كثيرة مفاعيل او غيرها كالحال والتمييز
والمستثنى والخبر المنصوب واللازم لا ينصب المفعول به بل غيره
ويصح به ويجوز تقديم منصوبه عليه لقوته في العمل وكون
المنصوب فضلة وما يجيء من عدم جوازه بوجود مانع من
التقديم لا بالنظر الى فعلية وهو اي الفعل على نوعين لازم
ومتعد فاللازم من الفعل قدم لكون مفهومه وجوديا وفعلا

بحثه بالنسبة الى المتعدي ما اي فعل يتم فهمه اي فهم معناه
بغيره اي بشيء هو المفعول به وقع عليه اي على معنى الفعل الاصـ
الاصطلاحي اي معناه او الحدث نحو قعد زيد ونحو قعد على
مكان القعود ليس على ما وقع عليه بل على ما وقع فيه وهو
مشترك بين الافعال سوى فعل الله تعالى ولا ينصب الفعل
اللازم المفعول به بغير حرف الجر والنصب بحرف الجر يعم
اللازم والمتعدي ولا يختص بواحد منهما كما يجيء نحو
مررت بزيد وضربت زيدا بالعصا بحثه اي من الفعل
اللازم افعال المدح والذم لصدق تعريفه عليهما واضافتها
الى المدح والذم لاختصاصها بانشائهما فاذا قلت نعم الرجل
زيد فانما تنشئ المدح به وليس المدح موجودا في الخارج فاخبرت
بكلام يطابقه وكذا بئس نحوه في منشأ مدحت وذممت
فانه للاخبار عنهما لا لانشائهما باللفظ المذكور ويخرج عنهما
بالاضافة سواء اعتبر المعنى التركيبي او اللقبي اي الافعال المشهورة
بهذا اللقب لانه مبني على المعنى التركيبي وانما قصد بقوله
فقط لانها اجماعا ما وضعت كي تستعمل وانما غير متصرفة حتى
عدها بعضهم من السماعي لهذا فافراده غاية لو ذكر اصحابها
لها ونقل اختيار دلالة لمخالفته وانما كان المقدار المفهوم من الاضافة
مغنيا عن التعريف وكان المقصود ضبط افرادها وبيان

56b

اعلامهما بان التعريف وصرح بالمقصود فقال وهي نعم
وما عطف عليه من بئس وساء وحبذا فهي مبتداء ونعم وما عطف
عليه جزء او محذوف الجزاء اي هي اربعة وما بعده بدل منها
بعد التعاطف و تم منها خبر مبتداء محذوف اي احدها وثانيها
اي الموضوعة للمدح او خبر مبتداء محذوف اي هو للمدح وبئس
للذم فنعم من نعم فلان اذا اصاب نعمة وبئس من بئس
فلان اذا اصاب بأسا فنقلا الى المدح والذم فشابها الحروف
فلم يتصرفا فاصلهما فعل بكسر العين وقد اطرد في فعل اذا
كان العين حرف حلق اربع لغات في بني تميم احدها هذه
وهي الاصل واتباع الفاء للعين وكسرها او فتحها مع سكون العين
والاكثر فيهما كسر الفاء مع سكون العين قال سيبويه اتفق عامة
العرب على لغة بني تميم وجاء في نعما فتح الفاء وكسرها مع
كسر العين ولا يجوز اسكانها ولم يات بئس في القران
الا مكسور الفاء ساكن العين وشرطهما اي شرط استعمالهما
لا شرط عملهما لانه يوهم انهما يستعملان بدونه ثم يوجد الشرط
وليس كذلك الامر الاظهر ان يقال وبئس وساء للذم وشرطهما
بارجاع الضمير الى الثلثة ولعله اراد التنبيه اصالتهما
في هذا الباب فخصصهما وأحال حكم ساء على بئس ان يكون الفاعل
اي فاعلهما معرفا باللام قال الفاضل العصام والحق انه

[illegible]

57a

يصح الحمل على الاستغراق بادعاء انه الممدوح او المذموم بمنزلة
جميع افراد الجنس لا مغايرة بينهما اصلا وعلى الجنس في ضمن
فرد ما باعتبار انه الجنس في ضمن اي فرد في ضمن العهد اذ لا فرد له
الا اياه فاي فرد فرض فهو هو والحق اختيار الاخير لان فيه ابهام
ما ثم تفسير ليكون مناسبا للمقام او مضافا اليه اي الى المعرف
باللام بواسطة او بدونها نحو نعم غلام الرجل ونعم غلام غلام
الرجل ولولا اللام لاستغنى عن ذكر المضاف او مضمرا مميزا اي يكون
الفاعل مضمرا مميزا بنكرة ليفسر الاجمال ثم التفصيل والضمير مفرد مذكر
غالبا اتفاقا ويتصرف في تمييزه بالافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث مطابقا للمقصود عند الاكثر وقد يقال
نعمت امراة وحكى الكسائي نعما رجلين ونعموا رجالا وهذا رد
زيد لانه على حكاية لان الثلاثة التاءات كثيرة والضمير البارز المرفوع
المتصل من خواص الفعل ولم يفعل او يجاء كما في الكافية لكونه
نكرة او لذهابه الى مذهب سيبويه من ان ما تامة بمعنى
الشيء المعرف فاعل وضعف بان ما التامة المعرفة لم تثبت
في غير هذا الموضع وجوز المبرد وابو علي الفارسي كونه فاعلا نعم
اسما موصولا جنسيا لا يراد به معين وندر الفصل بين نعم وتمييز
الضمير بالمخصوص وجاز بالظرف نحو قوله تعالى بئس للظالمين بدلا
ولا يجوز بغيرهما وقد تقدم التمييز ومنه قوله عليه السلام

اي غير التعيين بكونه بالواسطة او بدونها في المعرف

وقد يقولون فهو بالفعل بالسنة [illegible] بتعريف الفاعل [illegible]

المذكورة المخصوص بالمدح او الذم لبيانه المراد الفاعل المذكور صح

من قولنا يوم الجمعة فيها ونعمت اى فنعمو بالسنة الحسنة ونعمت
خصلة وجاء زيادة الباء فى المخصوص فى حديث نعما بالمال الصالح
وندر كون الفاعل علما نحو نعم عبد الله زيد ويذكر بعد ذلك الفاعل الموصوف
باحد الاحوال المذكورة فالمناسب ان يذكر بعده ولو جهة اخرى
بيان ما يتعلق به كما سيأتى مطابقا ذلك المخصوص فى الجنس والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث للفاعل اى الذى كان عاما
فاعلا فى المعنى سواء كان فاعلا فى اللفظ ايضا او لا نحو نعم
رجالا الزيدون فالزيدون مطابق للفاعل المعنوى الذى هو
تمييز الفاعل وهو اى المخصوص مبتدأ وما قبله وهو جملة
نعم وبئس خبره والرابط اذ كون الفاعل عين المخصوص
وقيل لام التعريف ولا يستثنى فى الضمير المبهم وقيل
خبر مبتدأ محذوف اى هو وقيل مبتدأ محذوف الخبر اى
ممدوح او مذموم نحو نعم الرجل زيد مثال للفاعل المعرف
بالالف واللام المفرد ونعم غلام الرجل الزيدان مثال للمضاف
المثنى ونعم رجالا زيد مثال للمضمر المميز بنكرة وقد يحذف
المخصوص اذا علم بالقرينة نحو انا وجدناه صابرا نعم
العبد اى ايوب بقرينة ان الكلام فيه وقد يتقدم اى
المخصوص على الفعل وهذا يؤيد كونه مبتدأ لان تقديمه
لكونه مبتدأ ولذا اختاره المص ويدخل عليه النواسخ من

من كان وغيره نحو كنت نعم الرجل وقد يقال نعم الرجل كنت كذا فى
الرضى نحو الزيدون نعم الرجال وساء اصله سوأ بفتح العين
ثم نقل الى فعل بالضم فالرضى يلحق بنعم وبئس كل فعل على
فعل بالضم اصلا نحو ظرف الرجل زيدا او نقلا نحو ركو الرجل زيد
وقضو الرجل عمرو بشرط تضمنه معنى التعجب هو منه بئس فى المذكور
كله نحو ساء الرجل زيد وساء قوم الرجل زيد قوله تعالى ساء
مثلا القوم الذين كذبوا وحبذا هو للمدح من حب كظرف لازم
بمعنى صار حبيبا ويدغم باسكان الباء الاولى او بحذف حركة
او نقلها الى الحاء لكن لا يستعمل مع ذا الا مفتوح الحاء صرح
به فى التسهيل وفاعله ذا من اسماء الاشارة التى هى
من المبهمات ليحصل الابهام ثم التفسير لا المرفوع بعدها
كما ظنه قوم بتوهم ان حبذا اسما فجعلها لشدة الامتزاج
كلمة واحدة وغلب الفعل المقدم على الاسم واذا السجية
ولا يتغير اى ذا عن الفاعل او حبذا بتغير ذا بالافراد وال
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث بسبب كون المخصوص
واحدا منها بل هو مفرد مذكر دائما لجريه مجرى الامثال ويذكر
بعده المخصوص ولا يجوز تقديمه كما فى نعم على ما ذكره الرضى
وفاعله الفعال واعرابه اى مخصوص حبذا كاعراب مخصوص
نعم مرفوع مبتدأ على ما اختاره المص لا كما زعم المبرد وابن

وابن السراج من ان الاسم غلب على الفعل حتى صار المجموع
اسما ابتداء والمنصوب خبرا نحو حبذا زيد وقد يجي قبل المخصوص
او بعده تمييز او حال من الفاعل نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد
رجلا وعلى هذا بطل بقاء المصير للفعل ولما فرغ من اللازم
شرع في المتعدي فقال والفعل المتعدي ما اى فعل لا يتم فهمه
اى فهم معناه بنفسه بل بما اى شيء وقع عليه اى على ذلك الشيء
الفعل اى الحدث الذي يدل عليه المتعدي ولذا اظهر ويجوز
ان يكون المراد به الفعل الاصطلاحي بتقدير مضاف اى معنى
الفعل والمراد بالوقوع عليه تعلقه به بلا واسطة فخرج تعلق
الاسناد فخرج به الفعل المتعدي بواسطة حرف الجر لانه
لا يقال له في الاصطلاح انه متعد والفعل اللازم ايضا والمجهول
من المتعدي الى واحد لانه مسند الى المفعول به لا واقع عليه وهو
اى المتعدي على ثلثة اضرب الضرب الاول فعل متعد الى مفعول
واحد لا غير فقط معناه هكذا نحو ضربت زيدا عمرا ويجوز حذف
مفعوله بقرينة لو منويا كو الذي اكرمت زيدا اى اكرمته وضربت
في جواب هل ضربت زيدا وبدونها اى القرينة لو منسيا وجعل
بجعل المتعدي بالنسبة اليه كاللازم في انه لا يطلب نحو
ضربت اى اوقعت الضرب وثانيهما بادخالها على المفعول
به لتنزيله منزلة هيئة الفعل نحو ضرب في حديد بارد اى

اى اوقع الضرب في حديد والضرب الثاني متعد الى مفعولين وهو
اى المتعدي الى مفعولين على ثلثة اقسام القسم الاول ما كان
متعديا لكان مفعوله الثاني مباينا للاول اى لا يصدق عليه
وهذا القسم يقال له باب اعطيت نحو اعطيت زيدا درهما
وسلب الجزء ويجوز حذفهما اى المفعولين معا وحذف احدهما
الاول والثاني فقط مع قرينة لو منويا نحو سال زيد عمر
وادرهما فاعطى او فاعطى درهما او زيدا او بدونها اى
القرينة لو منسيا نحو فلان يعطى ويمنع اى يفعل الاعطاء
والمنع او يعطى زيدا او درهما والقسم الثاني ما كان
المفعول الثاني عين الاول اى متحدا فانه كما سيظهر والى
واشار الى القسم الاول منها بقوله والقسم الثاني افعال
القلوب اى افعال مشهورة بهذا اللقب وفي افعال اصطلاحا
حبه دالة على ... اى حدث قلبية خرج به غير دال القلبية
داخلة على المبتدا والخبر وخرج به غيرها من الافعال القلبية
ناصبة اياهما لانهما مفعولا كما دل عليه قوله على المفعو
ثم انه قوله ناصبة اياهما ليس على الاستعمال الاكثر لان اتصال
الضمير المنصوب في اللغة اكثر من انفصاله ولا يجوز الانفصال
في الفعل الا لداع صرح به الرضي نحو علمت ليقين اتفاقا وقد يجي
بمعنى عرفت فيتعدى الى واحد ورايت من الرؤية القلبية

للظن واليقين عند صاحب التسهيل وقال الرضي للاعتقاد
الجازم المطابق للواقع اولا والشهرية تنصب مفعولا واحدا
ووجدت جعله صاحب التسهيل لليقين والرضي بمعنى اصابة الشيء
على صفة ويلزمها العلم واذا كان بمعنى اصاب الشيء نحو وجدت الضالة
فهو مما يتعدى الى مفعول واحد وزعمت قيل للظن وقيل للعلم الحق
انه يستعمل فيهما وخلت جعله الرضي للظن والتسهيل للظن واليقين
ويستعمل بمعنى اتهمت فيتعدى الى واحد وخلت وحسبت هما
من ظننت وهب بمعنى احسب تقول هب زيدا عالما
غير متصرف لا يجيء منه ماض ولا غيره وزاد الرضي تعلم امرا بمعنى
اعلم غير متصرف فاذا قيل لك تعلم ان زيدا عالم تقول علمت لا تعلمت
وورى وقال انها لا تنصب المفعولين بل تدخل عليهما ان و
يستعمل ادري مجهول اري بمعنى ظن ولم يستعمل غيره
وان كان اري بمعنى اعلم ولا يثبت ردي غير المتصرف في خصائص
ذكرها المحقق ولا يجوز حذف مفعوليها اي افعال القلوب
معا او حذف احدهما فقط كائنا ذلك الحذف بدون قرينة
لو منويا لانه ان كان منويا وقد حذف بلا قرينة تدل عليه
يفوت المقصود وتخلف فائدتها او احدهما واما لو نسيا فيجوز
حذفهما نحو قوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون
ومقرونا مع قرينة كثر حذفهما معا لانهما كجزئي شيء واحد

لان

لان المفعول الحقيقي مضمونها فحذف احدهما كحذف جزء الكلمة
فاذا اتيا اتيا معا واذا حذفا حذفا معا نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه
صادقا ولهذه العلة ايضا قل حذف احدهما فقط المعطوف
على كثرة قيد قرانه القرينة فمفقود فيه ايضا لان القيد المقدم على
المعطوف عليه يجب اعتباره في المعطوف او يكون اولى اما
حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين
يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة الغيبة اي
بخلهم هو خيرا لهم واما حذف الثاني فكقوله لا تخلنا على غرائك
انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين ومن خصا
ئصها جمع خصيصة بمعنى خاصة جواز الالغاء والمراد ما يقابل
الوجوب والامتناع اي ابطال عملها في المفعولين لاستقلا
لهما كلاهما فاذا الغيت الغيت فيهما لانه اللازم يتصور من مجموعهما
والالغاء لانه في التوسط والتأخر تقديم المنصوب على الفعل و
قد عرفت انه جائز لقوة الفعل اذا توسطت بين معموليها
والتشبيه بالمعمول لكونهما معمولين في بعض الصور نحو زيد
علمت منطلق في بعض شروح الكافية ان الالغاء اولى في هذه
الصورة لانه فصل وفيه نوع تقدم لفظي وفي بعضها انه سواء وان
او تأخرت عنهما نحو زيد منطلق علمت وفي هذه الصورة الالغاء
اولى لعدم التقدم اللفظي قطعا والمعنى في صورة الالغاء كالمعنى

في صورة الالغاء بعينه فمعنى زيد ظننت قائم معنى ظننت زيدا
قائما واما اذا تقدمت عليهما فالجمهور على انه لا يجوز الالغاء
وبعضهم اجاز تمسكا بما وقع في بعض الاشعار والجمهور يؤولونه
بتقدير ضمير الشأن ليكون الجملة مفعول الثاني او بتقدير اللام في
الجملة فيكون تعليقا لا الغاء وحذف لام من ضمير الشأن واللام جائز في الضرورة
وترجح في التوسط الغاء والرفع الغاء ومما يجب ان يتنبه له
ان المتوسطة والمتأخر منهما ان كان مصدرا يجب الالغاء لان معمول
المصدر لا يتقدم عليه على ما سيأتي في ومما يجب فيه الغاء المتوسط
بين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم واسم الفاعل ومعموله
نحو لست بحكم احسب زيدا ونحو لست بحكم احسب زيد عمرا
وبين سوف ومصحوبه نحو سوف احسب يقوم زيد وبين حرف
العطف ومعطوفه نحو جاءني زيد واحسب عمرو وفي التسهيل
ان مذهب المبرد في نحو ضرب احسب زيد جواز الالغاء وعدم [illegible] فيكون
من التنازع فيجوز ان يكون زيد منصوبا بمفعول احسب او مرفوعا فاعل
ضرب وضرب مفعولا ثانيا قدم عليه ومنها اى من خصائصها
جواز ان يكون فاعلها ومفعولها الاول ضميرين ولا يجوز ان يكون
الفاعل ضمير المتصل والمفعول اسما ظاهرا [illegible] بمعنى في غير
من الافعال قد يقال زيد ضرب والا زيدا ظن قائما بارجاع الضمير
الى المفعول المتقدم [illegible] لا بد من هذا القبيل لانه اذا كان احدهما

منفصلا يجوز في غيرها ايضا نحو ما ضربت الا اياي وانما ضربت
اياك واياك ضربت وما ضربك الا انت وانما ضربك انت
صرح به الرضي متحدي المعنى تكلما وخطابا وغيبة وقال الرضي
ويجوز ان يكون احدهما بعضا من الآخر ايضا نحو ما ورد في
الحديث رأيتني مع رسول الله الحديث نحو علمتني او علمتك
او زيد علمه قائما ولا يقال ضربتني بل ضربت نفسي قال المحقق
لان المغايرة في غير افعال القلوب غالبة فاذا اتحدا فذو
النفس تصريحا وتنبيها على ما عسى ان يغفل عنه بسبب الندرة
بخلاف افعال القلوب فان الانسان اعلم بحاله من حال غيره فلا
يحتاج الى زيادة و[illegible] ما هو المشهور عند الجمهور [illegible] زيد
عليه وقال الرضي ويجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ظاهرين
متحدي اللفظ والمعنى نحو حسب زيد زيدا قائما ولا يجوز في
غيرها ويجوز فيها كون مفعولها ضميرا متصلا مفسرا بفاعله دون
غيرها تقول ظننته زيد قائما ولا يجوز ضربه زيد و[illegible] عدم وفقد
في هذا الجواز اى جواز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين
مع اتحاد معناهما حمل النقيض على النقيض عدم وجد ورأى
الحلمية نحو اني اراني اعصر خمرا والبصرية نحو رأيتني في
المرآة على رأى العلمية ومنها جواز دخول ان المفتوحة
على مفعوليها اى المفعولين نحو لم يدخل [illegible] نحو علمت ان زيدا

قائم فذهب سيبويه الى ان ان مع اسمها وخبرها مفعول
واحد قائم مقام مفعولين لانه جاء بنصب المفعولين لا ينصب
عند التحقيق الا مفعولا واحدا هو مضمون الجملة فاذا وجد
مضمون الجملة بعينه لا يحتاج الى مفعولين والاخفش لما خفي عليه هذا
التحقيق قدر مفعولا ثانيا فمعنى علمت ان زيدا قائم بتقدير
علمت ان زيدا قائم حاصلا ذكره الفاضل الهندي اعلم انهم
اختلفوا في حقيقة التعليق فقال بعضهم ابطال عمل الفعل في
جزء الجملة الاسمية لوجود مانع فيه فمن هذا يعني تحقيق معنى
التعليق بافعال القلوب ولا يجد الا في المفعولين وما لا اليه
ابن الحاجب رحمه الله تعالى في جمع من نحاة نص افعال القلوب
وقال بعضهم هو ابطال عمله في مفعول لمانع فحج بحثها وغيرها
من الافعال ويوجد في المفعولين وفيه ولعدم ما ياتي
واختاره المص ولذا قال واقع التعليق بكلمة الاستفهام حرفا
كان وهو الهمزة وهل او اسما متضمنا معناه من واي واين ومتى
وايان وكم وكيف داخلة على الجملة او الجزء الثاني نحو علمت ازيد عندك
وعلمت زيدا من هو او داخله عليهما فلا فاق نحو علمت لمن انت
او بكلمة النفي والمراد حرف النفي ما وان ولا الداخل على الجزئين نحو
علمت ما زيد قائم او قائما او بقائم او ان زيد قائم او لا زيد قائم
ولا عمرو او على الثاني منهما نحو علمت زيدا ما هو قائم او لام

الابتداء

الابتداء الداخلة على الجزئين او لام القسم الداخلة على الجزئين
ايضا او ان المكسورة الاثقلة اذا دخل على خبرها لام الابتداء
او ظرف للمكسورة وانما اذا لم يدخل يجب فتحها فلا يكون
تعليقا وانما تعلق قبل هذه الاشياء لانها تقتضي التصدر
وبقاء الجملة على صورتها والافعال توجب تغييرها فوجب
التوفيق ما امكن فاعطي لهذه الاشياء بقاء صورتها ولهذه
الافعال كونها مفعولا معنى كما اشار اليه بقوله اي ابطال
العمل ابطالا كائنا على سبيل الوجوب لفظا تمييز من نسبة ابطال
الى العمل ويجوز ان يكون صفة لذلك ابطال المقدر اي ابطالا لفظيا
لا معنى تقديرا التعليق وهو من قولهم امراة معلقة اي معه
مفقودة الزوج كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا
بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل
المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا فمعنى علمت لزيد
قائم علمت قيام زيد كما انه كذلك عند انتصاب الجزئين ومن
ثم جاز عطف المنصوب جزءا على الجملة التعليقية نحو
علمت لزيد قائم وبكرا منطلقا واشار بهذا التفسير الى الفرق
بين التعليق والالغاء من حيث ان التعليق الغاء واجب
البتة دون الالغاء فانه جائز غالبا وان الالغاء لفظا
لا معنى والالغاء الغاء لفظا ومعنى فيهم اي التعليق عنه

هذه الافعال اى افعال القلوب اى يوجد فيها منع العمل
التعليق بالاستفهام نحو علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال
التعليق بالنفى رأيت ما زيد منطلق ومثال باللام وجدت
لزيد منطلق ولقد علمت لتأتين منيتى وزعمت ان زيدا
لقائم وقد ينزل العلم منزلة القسم بلا اعتباره فى الكلام
نحو علمت ليقومن العشيرة وبعض [illegible] فعل قلبى اى منسوب
الى القلب غيرها اى غير هذه الافعال نحو شككت ازيد عندك
ونسيت هو لك ام [illegible] ونبئت ابن بيتك وبعض فعل يطلب
به لى بمعناه العلم فما يكون من وسائل العلم نحو امتحنت ما زيد
علا سألت هل هو غنى وهذا اى من الفعل الذى يطلب
به العلم افعال الحواس جمع حاسة اى افعال تدل على حاسة
من الحواس التى هى الحواس الظاهرة كلمست ما هو لين والكسر
قوة توجد فى البدن كله وابصرت لمو حسن والابصار قوة
الباصرة يدرك بها المبصرات وسمعت هل صوت كريه والسمع
قوة السامعة يدرك بها المسموعات وشممت هل هو طيب والشم
قوة الشامة يدرك بها المشمومات من الروائح وذقت ما
هو مر والذوق قوة الذائقة يدرك بها الطعوم واشار الى
القسم الثانى من القسمين اللذين ثانيهما بين الاول فقال
والقسم الثالث من اقسام المتعدى الى مفعولين افعال

ملحقة بافعال القلوب فى مجرد الدخول على المبتدأ والخبر ونصبهما
على المفعولية وفى مجرد عدم جواز حذفهما معا او حذف احدهما
فقط بلا قرينة لو منويا بمنزلة فى باب العطف وفى مجرد فلانة
حذف احدهما فقط بها اى بالقرينة اى لا فى الخواص فلا
يجوز فيها الالغاء فى صورة التوسط والتأخر ولا كون فاعلها
ومفعولها ضميرين متصلين متحد المعنى ولا دخول اثر على المفعولين
ولا يجرى التعليق ايضا ولم يتعرض بكثيرة حذفهما معا فيها
لانها غير مختصة بها فيه يكون لها منه فى جهة الالحاق نحو
جعل وجعل ها بمعنى او جعل لاعتقاد الباطل نحو قوله تعالى
وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا الرضى واسم الباب
جعل ومفعولاه فى الحقيقة اسم وخبر لصار فصيرت زيدا
فانه بمنزلة احفرت زيد النهر من حفر زيد النهر وترك بمعنى
جعل قوله تعالى وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض واتخذ نحو
قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا وقد يستعمل جعل بمعنى
خلق وترك بمعنى خلى واتخذ بمعنى اخذ فقد يكون شئ منها
من هذا القبيل ومنها وجد بمعنى الاعتقاد الباطل والنفى
بمعنى وجد والضرب الثالث من المتعدى متعد الى ثلثة
مفاعيل نحو اعلم وارى وجد تعدية علم ورأى بالهمزة لهمزة
الى ثلثة مفاعيل ولم توجد بتضعيف العين ولا يتعدى الى ثلثة

بمعنى جعلت زيدا ... الى حالى حالة

جعل كمنع جعلا ونعم وجعالة ... والشى جعلا ... والقبيح ... بعد ان ... وجعله ... وكذاك ... الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا ... القاموس

الاعلام واري وخول الاخفش بحيثها في جميع افعال القلوب
قياسا ولا اعتداد به في مثله وقال الفاضل العصام وقد يجيء
المتعدي الى اثنين متعديا الى واحد لوجعد تحويز الجملة
مفعولا نحو علمت قيام زيد في علمت زيدا قائما والمتعدي
الى ثلثة متعديا الى اثنين نحو اعلمت زيدا قيام عمرو ولم يذكر انبأ
ونبأ واخبر وخبر وحدث ولم يوجد احدث بهذا المعنى لا
نبأنها كثيرا ما تستعمل متعدية الى اثنين ثانيهما بالباء
قال الله تعالى انبئوني باسماء هؤلاء وقال انبئهم باسمائهم
وقال فلما انبأهم باسمائهم ويقال اخبرتك بقيام زيد وخبرتك
بخبره وحدثته بكذا فقيل تعديتها الى ثلثة بتضمينها معنى
الاعلام لا باعتبار معانيها الوضعية فهي ملحقات بالمتعدي
الى ثلثة والحق البعض ارى الحلمية نحو ارانى الله تعالى
في النوم زيدا سالما ولم يلحق سيبويه الانباء وهذه اى الافعال
المتعدية الى ثلثة مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت
الاول في كونه مباينا للثاني وجواز حذفه بدون الثاني وعدم
جواز التعلق بالنسبة اليه لانه كالفاعل لانه العالم والثاني
والثالث الملوحان ولذا كان حقه التقدم عليهما حتى يجوز
ارجاع ضمير اليه باخره نحو اعلمت غلامه زيدا فاضلا
والاخيران اى الثاني والثالث كمفعولي باب علمت في كونه

الثالث مبين الثاني وعدم جواز حذفهما او حذف احدهما
بدون قرينة وكثرة حذفهما وقلة حذف احدهما معها وجواز
الالغاء في صورة التوسط والتأخر وجواز دخول ان عليهما و
جواز التعليق نحو اعلم اولري زيد عمرا وابكرا فاضلا ثم الى بعد
ما علمت كون الفعل لازما ومتعديا والمتعدي متعديا
الى واحد والى اثنين والى ثلثة الى غير ذلك اعلم جملة معطوفة
على ما سبق باعتبار المعنى اى اعلم ان الفعل يكون صلة ثم اعلم
الخ او معترضة او استئناف فيه انه اى الشان لا بد لكل فعل من
مرفوع ما مر فانه ثم اى الفعل به اى بالمرفوع كلاما يغني
عن نسبة ثم الى فاعله اى كلامية او ضمنية ثم معنى صار اى
صار كلاما تاما الى غيره كالجزء المنصوب لافادته فائدة
كلاما تاما بانه يصح السكوت عليه ويحصل الفائدة ولم
يحتج الى غيره كالجزء المنصوب لافادته فائدة تامة يسمى
ذلك الفعل في الاصطلاح فعلا تاما لتمامه بمرفوعه وعدم احتياجه
الى غيره ويسمى مرفوعه فاعلا لقيام معنى الفعل به فكانه
موجد ومؤثر فيه كما في نحو طال زيدا او لتأثيره فيه كما في نحو ضرب
زيد اى اوجد الضرب ويسمى منصوبه انه كان الفعل متعديا الى
واحد او اثنين او ثلثة لانه للازم لا ينصب المفعول به
مفعولا اى مفعولا به لتعلق معنى الفعل به ووقوعه عليه

ووقوعه عليه كالافعال السابقة من التعدى الى واحد و
واثنين او ثلثة وان احتاج اى الفعل الى معمول منصوب
بانه لا يدل على الحدث الذى هو الفائدة عليه الا ذلك
المعمول المنصوب يسمى ذلك الفعل فى العرف فعلا ناقصا
لعدم تمامه بمرفوعه ولغلبة الى المنصوب والاحتياج مبنى
على النقصان ويسمى مرفوعه اسما له ومنصوبه الذى احتاج
اليه خبرا له اشعارا بانحطاط رتبته حتى توهم قاعدة الحرف
العامل فى جزئى الجملة بالنسبة اليهما ولا يدخل اى الفعل
الناقصة الا على المبتدا والخبر فى الاسم ليدل على انه
اتصاف الاسم بالخبر من جهة دوامه عليه او انتقاله اليه فخرج
ذلك من معانى الافعال الناقصة وينصب الخبر تشبيها بالمفعول فى الوقوع
بعد مرفوع الفعل وهو اى الفعل الناقص على قسمين القسم الاول ما اى فعل
لا يدل على معنى المقاربة لمقاربة الخبر للاسم اى قرب حصول معنى الخبر له
الكلام عليه اى الاول بانه الاكثر وهو اى القسم الاول الثانى الكتب در
من اطلاق الفعل الناقص يعنى لو قيل الفعل الناقص يتبادر ذهن
السامع اليه لشيوعه فيه لا الى القسم الثانى لشيوعه بفعل المقاربة لا
بالفعل الناقص نحو لانه قد بطل صار لكثرة هو لدوام ثبوت
معنى خبره لاسمه نحو كان الله تعالى عليما او لانقطاعه عنه نحو كان
زيد غنيا اى فافتقر او بمعنى صار ويكون اسمه ضمير الشان نحو كان

زيد عالم وكان زيد غنيا وتكون تامة بمعنى ثبت ولانه خارج
على الجملة ولا تكون فيه ضمير الشان وتكون زائدة وصار قد مر لا
صالته للانتقال من صفة الى صفة نحو صار زيد غنيا او من
حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا وتكون تامة بمعنى رجع
متعدية بالى نحو صار الى الفقراء اى رجع اليه والى تقول
ان زيد عالما ورجع زيد غنيا وحار زيد فقيرا او استحال كقوله
ان العداوة تستحيل مودة وتحول نحو قوله فبات لك من نعيم
بحولين ابؤسا وارتد نحو فارتد بصيرا وجاء زيد يعنى
وقعد كانه فاضم قال الاندلسى لا يتجاوز به عن موضع السماع
ما جاءت حاجتك وقعدت كانها حربة وقال ابن الحاجب
انما يطرد قعد فى مثل الموضع الذى استعمل فيه العرب فلا يقال
قعد كاتبا بمعنى صار بل يقال قعد كانه سلطان ليكون
مثل قعدت كانها حربة والحق فى جاء الاطراد بمعنى جاء البر
قفيزين اى انها بحسابه فى غير موضع السماع لكن مع
شرط فى قعد فكان اختياره ولذا قال اذ الكل اى المذكورات
بمعنى صار هذه اللواحق تتعدى بالى فتكون تامة مثلها
وقال الرضى وليس الحاق هذه الافعال بصار قياسا
بل سماعا الا ترى انه لا يلحق به مع انه بمعنى تحول
فاصبح وامسى واضحى وقصد مناسبة التقابل بين الاوليين

اقتضى تاخير اضحى وظل وبات لان فيها ان مضمون جملتها وقتا
يدل عليها بموادها فاصبح زيد نائما بمعنى كان زيد نائما في
الصباح وكذا امسى واضحى نائما اي صار نائما في المساء
او في الضحى وظل زيد قائما بمعنى صار زيد قائما في جميع النهار
وبات زيد قائما في جميع الليل ويكون بمعنى صار مجردة عن الدلالة
على الاوقات فاصبح زيد غنيا بمعنى صار غنيا وكذا غيره وتكون
تامة بمعنى الدخول في الوقت فاصبح بمعنى دخل في الصباح
وامسى بمعنى دخل في المساء واضحى بمعنى دخل في الضحى
وظل بمعنى اقام نهارا وبات بمعنى اقام ليلا نام او لم ينم
وآض وعاد هما في الاصل بمعنى رجع وغدا بمعنى ذهب في
وقت الغداوة وهي اول النهار الى الزوال وراح بمعنى
مشى وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل والغالب
في هذه الاربعة ان تكون تامة وانما تكون ناقصة اذا كانت
بمعنى صار فتكون من متعلقاته كما صرح به في الامتحان وقال ابن
مالك لا يكون غدا وراح الا تامين واذا جاء المنصوب بعدهما
فهو حال وما زال من زال يزال كخاف يخاف لا تستعمل الا
ناقصة لاستمرار خبرها لاسمها من وقت صلاحيته ويز
م التي لا من زال يزول فتم قال يقول ولا من زال يزيل
من الباب اي فرق نحو كالكيس لانهما تامتان وما فتئ بفتح

التاء وبالهمزة فيكتب بالالف وبكسرها بالياء في الصحاح
ما فتئت اذكره وما فتأت اذكره اي ما زلت اذكره وفيها
بالياء فيكتب بها وما برح في الاصل بمعنى زال عن مكانه وما افتاء
من الافعال في الصحاح قال ابو زيد ما افتأت اذكره وما
برحت اذكره اي ما زلت اذكره وما ونى من ونى يني
ونيا بمعنى ضعف يقال فلان لا يني يتكلم بل لا يزال
وما رام من رام يريم ريما اي برح يقال لا ترمه اي لا تبرحه
كذا في الصحاح واستعمال هذين الفعلين ناقصين في غاية
الندرة ذكره الرضي فكلها اي كل المذكورات مما بعد
ما زال بمعنى ما زال ولا تستعمل الا بالنفي ولو معنى كالنهي مثله
وما دام ما فيها مصدرية توقيتية فمعناه اثباته مدة ثبوت
خبرها لاسمها ولذا احتاج الى كلام قبله لانه ظرف زمان
وليس اصله ليس كعلم لا يجيء منه غير صيغة الماضي والدليل على ان اصله فعل
بالكسر لا ضم بالفتح تخفيفه بالاسكان لان مفتوح العين لا يخفف وزعم
ابن السراج ومتابعوه انه حرف والصواب فعلية بدليل اتصال
ما يتصل بالفعل مثل لست لستما لستم الخ وقد يتضمن بعض الافعال
معنى صار اي يدل عليه في ضمن معناه الاصلي وقد مر معنى التضمين
فيصير ذلك الفعل بسبب ذلك التضمين ناقصا محتاجا الى خبر
منصوب ويكون معناه الاصلي حالا او خبرا بعد خبر او وصفا

مجرداً وخبراً معنى فالمنصوب بعده نحو قوله تعالى فتمثّل لها بشراً
سويّاً اي صار مثل بشر كذا قرره الرضي نحو تمّ التسعة بهذا اي
بسبب هذا الواحد او مصحوباً به عشرة اي صار بهذا العشر
تامة ويجوز اعتبار المعنى المذكور فيما سبق اي التسعة بهذا صارت
عشرة وكم زيد عالماً اي صار عالماً كاملاً وغير ذلك مثل وعدا
زيد امراً اي صار امراً عادلاً ويجوز عدم اعتبار النقص و
بقاء الفعل تاماً والمنصوب بعده حالاً او تمييزاً او مفعولاً
كما صرح به القاضي في قوله تعالى وتمّت كلمة ربك صدقاً وعدلاً
ويجوز تقديم اخبارها اي الافعال الناقصة على اسمائها الا
ما اي فعلاً ناقصاً اوّل لفظه ما استثني من جميع اخبارها و
يجوز استثناؤه من الاخبار بتقدير مضاف اي الاخبار ما في اوله
نافية كما في ما زال ومتعلقاته او مصدرية كما في ما دام سواء الجزء
التقديم على مجموع ما او ما بعده فقط اما الاول فلاقتضائها
الصدارة وعدم جواز تقديم ما في حيّزها المصدرية
عليها واما الثاني فلشدة امتزاجها وما ليس في
اوله ما اذا دخلت عليه يجوز تقديم الخبر على الفعل لا على
مجموعهما مثل ما قائماً كان زيد لعدم الامتزاج ولا يقال
قائماً ما كان زيد لوجوب الصدارة فلا يجوز نحو قائماً
ما زال زيد ولا جالساً ما دام زيد لما ذكر خلافاً

للكوفيين

للكوفيين و وافقهم ابن كيسان من البصريين في غير ما دام فانهم
يجوزونه نظراً الى كمال امتزاجها وصيرورتهما مثل فعل مثبت
في المعنى والحكم كذا انه بدل لفظ ما بان النافية اي لا يجوز تقديم
الخبر في هذه الصورة ايضاً ويجوز ان يكون التقدير ان ينتفي
جواز التقديم انتفى مثل ذلك الانتفاء انه بدل الخ لانها كما
في اقتضاء الصدارة صح يجوز التعليق بهما كما مرّ واما ان
التقديم انه بدل لفظ ما بان وما صرح به الرضي ولم يذكره لانهما
من واد واحد ولن يجوز ان التقديم نحو قائماً لم يزل زيد لانه
هذه الحروف لما اثرت في مدخولاتها لفظاً ومعنى اعتبرت
كانها جزء منها والمجموع كلمة واحدة فانعزلت عن اقتضاء الصدارة
ولا كذلك لان لكثرة دورانه في الكلام حتى انه يدخل فيما لا يدخل
فيه غيره من ادوات النفي فمع دخوله بين الحرف ومعموله نحو كنت
بلا مال انعزلت عن اقتضاء الصدارة صرح به الرضي ولم يذكر
هنا تقديم اخبارها على اسمائها كما ذكره ابن الحاجب
لانه يجيء منه في المفعول المنصوب انه اي هذا كأمر في المبتداء
والخبر مما يجوز تقديمه والقسم الثاني من قسمي الفعل الناقص
وهو الذي لا يتبادر من اطلاقه لانه لا اسمي خاصاً ماله
فعل ناقص يدل على معنى القرب اي قرب حصول الخبر للاسم
اما بمجرد رجاء المتكلم ذلك وهذا في عسى او بانه يظهر

باعتبار شروعه فيما يفضي اليه وهذا وغيرها كما سنذكر ويسمى هذا
القسم في الاصطلاح افعال المقاربة ويعبر عنه بهذا اللقب ولا
تستعمل افعال المقاربة الا ماضية الا كاد واوشك فانه
يجيء مضارعهما وندر استعمال اسم الفاعل منهما ولا تكون
اخبارها الا افعالا لا اسما مفردا لا ما فيها بالاستواء ولا
تشابه لدلالتها على القرب تقتضي ان يكون خبرها لفظا دالا
على ان معناه لم يثبت الا انه وزاد في المضارع ولا بد في اخبارها
ان تكون مسندة الى ضمير اسمها فلا يقال عسى زيد ان يقوم
عمرو الا ان يكون المسند الى الظاهر في قوة فعل مسند الى الضمير
نحو عسى زيد ان يخرج نفسه فانه في قوة عسى زيد ان يموت
ويجوز حذف اخبارها ان علمت بقرينة نحو قوله تعالى فطفق
مسحا اي يمسح مسحا فحذف لدلالة المصدر عليه نحو عسى
وهو غير منصرف ومنه زعم الزجاج انه حرف ويقويه اتصال
الضمير المنصوب في عساه وعساك والصواب انه فعل لكثرة
الاستعمال باتصال ما يختص بالفعل به ويؤول عساه
جواب سوال مقدر
بان المنصوب مستعار للمرفوع وخبر الفعل المضارع الا انه مع
ان الدلالة على الاستقبال المناسب للرجاء الذي هو ولا
بد وانه يقدر مضاف في جانب الاسم او في الخبر لتصحيح
كونا او زمانا غالبا نحو عسى حال زيد ان يخرج او زمانه

يخرج

يخرج هذا ما ذهب اليه المتأخرون ونحوه معنى كان والشيخ
الفاضل العصام نقضه بمعنى صار وذهب الكوفيون الى انه
عسى تامة بمعنى قرب وما جعلوه خبرا بدل اشتمال وارتضاه
الرضي لما فيه من تفصيل بعد اجمال وقيل انه مفعول وعسى متعد
وقيل انه منصوب بالتشبيه بالمفعول لانه بعد نقله الى الانشاء
الطمع والرجاء لم يبق في معناه الاصلي وبقي المنصوب للتشبيه
بما في الاصل ورد الاول بان القرب مستفاد من الرجاء ليس
معنى لعسى ويرده ايضا استعمال بلا ان كما افاده بقوله
وقد يحذف ان من خبره تشبيها له بما كاد فلا يحتاج الى تقدير
مضاف وقد تكون تامة غير محتاجة الى خبر منصوب مصاحبة
بان مع المضارع اي لا يجوز حذف ان على هذا الاستعمال
نحو عسى ان يخرج زيد ويكون بمعنى قرب ولا يتضمن معنى
كان ويحتمل ان تكون ناقصة ايضا والمضارع المصدر بان
اسم لها قائم مقام الاسم والخبر لاشتماله على المنسوب
والمنسوب اليه ذكره المحقق في الامتحان او من باب التنازع
ذكره الرضي او المرفوع بعد المضارع اسم عسى
وفي المضارع ضمير يتقدمه رتبة ذكره الفاضل العصام
فان نحو الزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا
فانه مع الضمير فاعل عسى قولا واحدا ذكره الرضي ولا يعم

في ضمير الشأن وكاد عطف على عسى ويستعمل ناقصا دائما
وخبره غالبا مضارع بدون أن لدلالته على الجزم نحو كاد زيد
يخرج وقد يكون مع أن تشبيها له بعسى نحو كاد زيد أن يخرج
ويجوز في الضمير الشأن كما في قوله تعالى من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق
منهم وكرب بفتح الراء أفصح من كسرها ذكره الدماميني بمعنى
قرب في الأصل يقال كربت الشمس أي دنت للغروب
وهو مثل كاد في وجهيه كون خبره بدون أن وبها وهلهل في
الأصل بمعنى قارب وطفق بكسر الفاء وفتحها في الأصل بمعنى
شرع كقوله تعالى وطفقا يخصفان وأخذ في الأصل بمعنى
شرع وأنشأ مهموز من الأفعال ثم الأصل بمعنى أوجد
وأقبل في الأصل بمعنى أقبل عليه وعلت كرد قال الدماميني
هي غريبة ومن شواهدها قول الشاعر عرجيت النوم القلب
في طاعة الهوى فلج كأني كنت بالنوم أغريه وجعل في
الأصل بمعنى أوجد كقوله تعالى وجعل لكم السمع والأبصار
وعلق بكسر اللام وهي غريبة ويستشهد بقوله أراك
علقت تظلم من أجرنا وظلم الجار إذلال المجير استعمل هذه
الأفعال استعمال كاد لتضمنها معناه فصارت ناقصة
مثله وأخبارها أي خبرها فعل منها الفعل المضارع لأن هذه الأفعال
والاستعمال كانت تدل على الشروع المستلزم لجزم حصول الفروع

لاطمع

لا طمع فناسب المضارع بدون أن كطفق الذي يدل على حدو
ث مصدره وأوشك في الأصل بمعنى أسرع وهو يناسب
القرب وهو يستعمل استعمال عسى أخرى بكونه ناقصا خبره
مضارع مصدر بأن وتاما بأن مع المضارع مثل أوشك زيد
أن يجيء وأوشك أن يجيء زيد لأنه قد يستعمل في الطمع واستعمال
كاد أي بكون الخبر بلا أن لأنه قد يستعمل في الجزم ولا يجوز تقديم
أخبار أفعال المقاربة أظهر في توضيح الأضمار لئلا يتوهم
رجوعه الى الأقرب على أنفسها لأنها لعدم تصرفها ضعيفة
فلا يكون لها قوة العمل فيما تقدم عليها ولكونها أفعالا لها قوة
بالنسبة الى الحرف فلم يتوقف التركيب بأن قدم الخبر على الاسم
ولا يجوز تقديمه في الحرف كلا كما في ما ولا أو في أكثر الصور
كما في الحروف المشبهة بالفعل إذا لم يكن خبرها ظرفا والقياسي
والثاني من التسعة اسم الفاعل وهو أصل بالنسبة الى ما
يذكر بعده بجميعه من التام والناقص اللازم والمتعدي
نحوه في اسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل ومشابهة
للمضارع الذي هو عامل قوي بكونه فعلا واعتبار النسبة
في وضعه دون المصدر وسائر ما يذكر بعده ولذا قدمه و
ترك تعريفه وبيان صيغته اكتفاء بشهرتهما ولكون البحث
بحث العامل فقط من لعمله فقال فهو بحكم جميع صيغ المشتق

عوضه التام او الناقص اللازم او المتعدي المعلوم لاشتقاق
منه والثالث من الستة اسم المفعول والاعتبار النسبة فيه ايضا
وموافقته لاسم الفاعل في الشرط ونصب المفعول به في بعض المواضع
قدمه فهو يعمل عمل فعله التام المجهول لكونه ماخوذا منه والكتبة
بالشهرة ايضا في زمان التعريف والصفة وشرط عملهما اي اسمي
الفاعل والمفعول في الفاعل الاصلي او النائب المنفصل عنهما
ضميرا او اسما ظاهرا نحو اراغب انت ولقائم زيد لانه غير
المنفصل وهو الضمير المستتر لانه جار مختص بالفعل لكونه
اعتباريا محضا لا يظهر في اللفظ العامل لا يحتاج العمل فيه الى
المقوى وعدم المبعد من المشابهة والمنفصل لثبوته واما
والاستقلال يتوقف العمل فيه على وجودهما والمفعول به
الصريح لانه لقوته حتى لا يعمل فيه الا المتعدي يتوقف
الى وجود مقو كامل وعدم مبعد واما غيرها من المعمولات
فالظرف لكونه معمولا ضعيفا ولان العامل لا يخلو عن زمان
ومكان يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي نحو ما انت
بنعمة ربك بمجنون وحرف التشبيه نحو زيد كالاسد يوم
القتال والحال مثله والمفعول المطلق لكونه جزء العامل
داخلا فيه مطلقا كالظرف والمفعول له انه كان مجرورا
فكالظرف وان منصوبا فكالمفعول المطلق والمفعول

معه

معه حكم المفعول المصاحب انه لا يكونا اي اسمي الفاعل والمفعول
مصغرين نحو ضويرب ومضيرب ولا موصوفين نحو جاءني رجل
ضارب شديد لانهما اذا وصفا بعد انه كالمسند اليهما و
والمسند اليه مخصوص بالاسم فيبعدانه عن المشابهة بالفعل
وكذا اذا كانا مصغرين لان المصغر بمنزلة الموصوف والصفة
وقال الرضي لان التصغير والوصف يخرجانهما عن تاويلهما بالفعل
فالاولى ان جاز قوله مصغرين لكنه قدمه لطول نحو الموصوف بقوله
فانه وصفا بعد العمل اي عملهما لم يضر اي الوصف المشابهة في عملهما لتأخر
الوصف لوجوده بلا مانع نحو جاءني رجل ضارب غلامه
عمرا شديد ايضا اي بعدما لم يكونا مصغرين وموصوفين انه كانا
اي اسم الفاعل واسم المفعول متلبسين باللام الموصولة عندهم
غير المازني لانه ينكرها ولا يثبت الا حرف التعريف على ما
سيجيء انه شاء الله تعالى لا يشترط لعملهما في الفاعل والمفعول
به شيء غير ما ذكر من العدمين وغيره من الاعتماد والدلالة على
اي يكفي لعملهما في الفاعل والمفعول به الاعتماد على اللام الموصولة
صولة ولا يشترط الاعتماد على غيره والدلالة على زمان الحال
والاستقبال لانه حاصل فعل في الحقيقة غير صيغته الى صيغة اسم
الفاعل والمفعول لدخول اللام التي صورتها صورة حرف
التعريف عليه على ما سيحقق ثم انه تلميح الاولى انه يقول

المبتدأ نحو انكاسا بالقوم لا يشترط شيء او ايراد الواو مقام
ثم نحو الضارب اي الذي ضرب او يضرب غلامه عمرا وامس
او الآن او غدا عندنا وان كانا يجوز ويل عنهما يشترط معه اي
مع ما ذكر من عدم التصغير والتوصيف الاعتماد على المبتدأ ولو في
الاصل بان كانا خبرا او مفعولا ثانيا او في الاصل نحو زيد ضارب
غلامه وزيد معمور داره وان زيدا عالم ابوه وما زيد
بمكسوب ماله وعلمت زيدا قائما ابنه او الموصوف بان
كانا موصوفين نحو جاءني رجل راكب غلامه او معتنق
غلامه او ذي الحال بان كانا حالين نحو جاءني زيد راكبا
غلامه او مركوبا حماره او الاستفهام حرفا كالهمزة وهل
او اسما مثل ما ومن نحو اقائم الزيدان وما ضارب البكران و
الهمزة اعم من ان يكون محذوفا مثل قائم الزيدان ام قاعدان
او النفي حرفا كما وان ولا او اسما كغير او فعلا كليس
نحو ما قائم الزيدان وغير قائم الغلامان وليس ضارب
العمران ومن معمور داره وليس معمول نحو لا زيد والنفي
اعم من الصريح وغيره نحو انما ضارب الزيدان والا
والموصوف
لا يشترط في عملهما لانه المشابهتها للفعل وبهذا الا
الاشياء يتقوى المشابهة لان ما وقع بعد المبتدأ
والموصوف وذي الحال لا يكون عنهما كالفعل والو

والوقوع

والوقوع بعد الاستفهام والنفي اولى بالفعل لتعلقهما بالحكم
وما قاد ابن مالك الاعتماد على حرف النداء والتشديد والتصغير
بيا طالعا جبلا وجه المحقق ومن لم يشترط الاعتماد وعليه جمع امثال
معتمدة على موصوف مقدر ورده المحقق بانه لو اعتبر هذا الاعتماد
لما شرط الاعتماد لانه ما من صفة الا لها موصوف ملفوظ
او مقدر ويشترط مع الاعتماد في نصبهما اي نصب اسم
الفاعل واسم المفعول المجردين عن اللام المفعول به بانه كان
اسم الفاعل من المتعدي اي متعد كان واسم المفعول من الـ
المتعدي الى اثنين او الى ثلثة الدلالة على زمان الحال تحقيقا
نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او حكاية بانه يقدر المتكلم الزمان
الماضي موجودا الآن او يقدر نفسه موجودا في ذلك الزمان
وقيل انه يستحق العمل في ذلك الزمان وينقطع به الآن كقوله
تع وكلبهم باسط ذراعيه او الاستقبال نحو زيد ضارب
عمرا غدا ومعطي غلامه درهما غدا وجه الاشتراط انه للمشابهة
التي العمل لاجلها المشابهة للمضارع فاذا كان للحال او الا
ستقبال تتأكد تلك المشابهة وتتقوى بانه لعمل النصب
فانه كانا للماضي وجب اضافتهما الى المفعول به معنى فانه كان
معمول اخر فينصب بمقدر خلافا للكسائي فانه لا يشترط
معنى الحال والاستقبال عنده وبه فعلانه الفاعل لا انهما لم

لم يشترط فيه العلم انه اسم الفاعل والمصدر المتعديين بالعد
بانفسهما الى المفعول به يقوى عملهما بزيادة اللام في
ذلك المفعول نحو انا ضارب لزيد والجميع ضربك لزيد ولا
يجوز في الفعل الا اذا قدم المفعول عليه نحو قوله تعالى للرؤيا
تعبرون وهذا في غير ما من علم ودرى وعرف وجهل فانه يزاد
فيه الباء دون اللام نحو انا عالم به بجواز زيادتها مع هذه
الافعال نحو علمت بانه زيدا عالما وتثنيتهما وجمعهما الصحيح
او المكسر في العمل والاشتراط كمفردهما اي التثنية والجمع الصحيح
فلبقاء صيغة المفرد فيهما لكن عملهما ليس الا في المفعول
لوجوب استتار الفاعل فيهما على ما سيأتي واما جمع المكسر
فلحمله على المفرد لكونه فرعه ولهذا يكون في الفاعل والمفعول نحو
زيد ضراب غلمانه عمرا الآن او غدا وكذا المذكور من اسم
الفاعل والمفعول في العمل والاشتراط وكون تثنيتهما و
جمعهما كمفردهما خمسة اوزان من اوزان مبالغة الفاعل
فعّال وفعول ومفعال فان الاصح ان هذه الثلاثة تعمل اتفاقا
من البصريين وزاد سيبويه فعيلا كعليم وفعلا كحذر ونقله
غيره ومنع الكوفيون عمل صيغة المبالغة مطلقا لفوات ما
ثبت به شبهها بتغير الصيغة وان جاء بعدها منصوب فهو عندهم
بفعل مقدر وقال البغداديون انها تعمل مع فوات المشابهة

اللفظية لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان ولذلك لا يشترط في عمل
هذه الثلاثة في المفعول به معنى الحال والاستقبال لانه اشتراطها
كانه لا تمام المشابهة اللفظية وقد فاتت والرابع من التسعة
الصفة المشبهة اي المعتبرة شبهها لاسم الفاعل في انها تثنى
وتجمع وتذكر وتؤنث فعدا العمل ولم يعتبر ذلك الشبه في اسم
التفضيل لضعفه فيه لعدم لزوم ذلك فيه كما في الصفة المشبهة وعدم
تمكنه عملها في الفاعل الظاهر بخلاف اسم التفضيل فهي تعمل عمل فعلها
اللازم لزوم اشتقاقها منه ولو بعد النقل وهي ملتبسة بالشروط
المعتبرة في عمل اسم الفاعل من عدم التصغير والتوصيف والاعتماد
ومعنى الحال والاستقبال لما مر في اسم الفاعل بل هي اولى بها منه
غير اي الا معنى الحال والاستقبال استثناء من الشروط فاذا اي
معنى الحال والاستقبال لا يشترط في عملها الا في نصبها معمولها
تشبيها بالمفعول نحو زيد حسن الوجه بنصب المقتضي للزمان نحو
زيد حسن وجهه وبيانه انواع صيغها ووجوه المستعملة في المطولات
والخامس من التسعة اسم التفضيل قدمه لكون النسبة معتبرة فيه
وكونه مشتقا منه السوابق ولا يخفى انه ترتيب الحق انسب
بمراده لانه في بحث العامل بخلاف ترتيب ابن الحاجب حيث قدم
المصدر نظرا الى انه اصل في الاشتقاق وانه في بحث الاسم وهو
اقوى في الاسمية بخلاف ما عداه وهو لضعفه بسبب خروجه

من معنى الفعل بملاحظة الغير في معناه ولا بد لدلالته على معنى الزيادة
لانه مشتق كصيغ المبالغة في مبالغة الفاعل على ما عرفت لا ينصب
المفعول به بنفسه بالاتفاق ونحو قوله تعالى هو اعلم من يضل منصوب
بفعل مقدر يدل عليه اعلم اي يعلم وانما قلنا بنفسه لانه ينصبه
باللام كما في اسم الفاعل والمصدر المتعدي بين لكنهما فيهما
يجوز تركها وفي اسم التفضيل لا يجوز لانه لا ينصب
بدونها نحو انا اضرب منك لزيد وبالباء فيما تزاد في مفعول
فعله نحو انا اعلم بانه زيدا منطلق او جاهل بزيد ويتعدى بحرف
جر يتعدى به فعله نحو انا امر منك بزيد وارمى منك بالسهم
واذا تعدى باول المفعولين باللام او الباء يبقى الثاني منصوبا بالفعل
بالفعل المقدر عند البصريين نحو انا اكسى منك لزيد الثوب اي
اكسوه الثوب وعند الكوفيين منصوب به ولا يرفع الفاعل الظاهر
لما مر بخلاف الغير فانه لاستتاره اعتباري محض يسهل الحكم
فيه في كل وقت الا اذا صار اسم التفضيل مثبتا بمعنى الفعل
بانه لا يدل على الزيادة على الغير وذلك بان يكون اسم التفضيل
في المعنى ونفس الامر وصفا كائنا لمتعلق بكسر اللام فائنا به وصفا
حقيقيا له وهو الكحل في المثال فان الاحسن في الحقيقة الكحل
لا الرجل مثلا اي شيء وهو رجلا في المثال جرى اسم التفضيل
عليه اي على ذلك الشيء في الذكر بان يكون صفة له كمثال النفي او خبرا

عنه فلك مثل ما من يعمل احسن في العلم منه في العالم او حالا منه
مثل ما جاءني زيد احسن في عينه الكحل منه في عين عمرو وانما اشترط
ما جرى عليه سبق عليه التعلق ليعمل فيه وفي كلامه اشارة الى
ان الاسم الظاهر يجب ان يكون من متعلقات ما يجب عليه حال
كونه المتعلق مفضلا ومثبتا باعتبار التعلق اي بالنظر الى هو
متعلق بما جرى عليه رايت حالا على نفسك اي نفس المتعلق هو
مثبت باعتبار غيره اي باعتبار تعلق غيره ذلك المتعلق وهو
تعلقه بغيره ما جرى عليه وهو زيد في المثال حالا من النفس
كما انه الظرف الاول حال من الضمير المستكن في مفضلا الراجع
الى المتعلق اي ذلك المتعلق الذي هو الكحل اذا اعتبر كونه
في غيره اي جرى عليه وهو رجلا في المثال يكون مفضلا واذا
اعتبر كونه في غيره وهو زيد يكون مفضلا عليه يعني يجب
ان يكون المتعلق الذي هو الفاعل واحدا بالذات ليخرج
اسم التفضيل عما هو الاصل فيه وهو كون المفضل والمفضل
عليه متغايرين بالذات نحو زيد افضل من عمرو وفيه تنبيها الاخرج
على معناه بالكلية مشتركا بين شيئين مختلفا باعتبارهما
لئلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه من كل وجه هذا كله قبيح
النفي منفيا خبر بعد خبر ليكون او حال من ضميره او مفعول
مطلق لمفضلا اي تفضيلا منفيا اي لم يكن ذلك متعلق بها

باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثاني مفضولا بل هو باعتبار
الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضول بحسب العرف وذلك
لانه اذا كان في الكلام قيد فالفائدة تدور عليه فههنا
المعنى التفضيلي وهو الزيادة على الغير قيد والكلام منفي بالنفي
فيتوجه اليه وينفيه ويبقى اصل الحسن في الثاني نحو ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد كما في مثل ما رايت رجلا
يزيد حسنه كحسن على حسن كحل عين زيد فيقول لا لانه احسن
احد منهما وللحسن الآخر اولا انه حسن عين زيد زائد
على حسن عين جميع الرجال ومقام المدح يجلي الاول فالكحل
الذي في عين زيد يزيد حسنه على حسن عين الرجال فههنا الا
فيقتضي المقام ذلك لانه افعل يدل على الزيادة فافعل بمعنى
فعل فيتم عمله الذي هو رفع الاسم الظاهر على الفاعلية لارتفاع
المانع منه ولوجود المقتضي ههنا لانه لو لم يعمل بل جعل مرفوعا
على انه خبر مبتدا وهو الكحل لزم الفصل بين افعل ومعموله الذي
هو منه باجنبي هو المبتدا والفصل بين افعل ومعموله لا يجوز
بالاجنبي على ما عرفه ومعموله لكن منعه الرضي حتى صح بجواز زيد اكرم
ضارب قال الرضي هذه شروط رفع افعل التفضيل لفاعله الظاهر
قياسا بالضعف ونقل عن الرماني جواز ذلك في المثبت
والسماع لم يثبت الا في المنفي لكن النفي لا يلزم ان يكون صريحا

بل يكفي معناه نحو قلما رايت رجلا احسن الخ ويعمل في غيره اي
كالفاعل المستكن كما عرفت والظرف والحال لانه يكفي لعملهما
يكفي رائحة الفعل والمفعول المطلق والمفعول له ومعه
والتمييز والمستثنى والشارح من النسخة المصدرة بذلك
نحو يعمه وبيانه يصح بمثل ما ذكر ولعدم اطراد الصيغ في بعض
الانواع ويعلم على فعل المشتق منه التام او لان فهم المعلوم
او المجهول المتعدي واللازم ولكن لما كانه وضع لماهية
الحدث ولم يعتبر في وضعه ما يقوم هو به وللحال يتعلق به لم
يلزم عمله بل اذا عمل عمل بمناسبة الفعل والثالث اشتراط عدم
ما بعده من الفعل وعدم ذكره الفعل والى هذا اشار بقوله
وشرطه في الفاعل الاصل او النائب غير المستكن اذا عمل
فيه والمفعول به الصريح وغيره من المعمولات يعمل فيها بدون شرط
انه لا يكون مصغرا ولا موصوفا لانه يبعد عن مناسبة الفعل
الفعل لاختصاصهما بالاسم ولانه يعمل بناء وبيانه بانه مع الفعل
والصفة والموصوف كالشيء الواحد فما يقال الجنيني ضرب عمرو
زيدا ولا ضرب شديد زيد عمرا وانه وصف بعد العمل لا بعد
نحو الجنيني ضرب زيد عمرا شديد ذكره الرضي ولا مقترنا بالحال
بانه يدل به للحدث الى الحال اي بغرض منه ضربك زيدا الآن
لانه يحدث كما عرفت بتقديره مع ان والفعل وان يخلص المضارع

لا مستقبلا ولا معرفا باللام لعدم اعمال المثنى والمذكر المقترن ب
اللام بالاسم الصريح عند الاكثر اي انما شرط هذه الاشياء عند
اكثر النحاة ووجهه ما ذكر وعند البعض لا يشترط واحد منها
فيعمل مضمرا وموصوفا ومقترنا بالى ومعرفا باللام فيقال اعجبني
ضرب زيد عمرا او ضرب شديد بكر بشرا او ضرب زيد عمرا الآن و
ولم انكل عن الضرب مسمعا لانه للمقدر شيء لا يلزم انه يكون في تقدير
بالمار فقدر اعجاع الفعل لشذوذه وتقديره بانه اكثر واشهر
كذا في الرضي ولا عددا او لا نوعا ولا تاكيدا مقرونة مع الفعل
نحو ضرب ضربة او ضربة او ضربا زيد عمرا او كانت بعده كي الفعل
والحال انه الفعل مراد غير لازم الحذف كما اذا قلت في جواب
هل ضربت ضربة او ضربة او ضربا زيدا في غيره بدل من مراده
تعيين المراد بالمراد اذ على هذا ويدل به الفعل فهو وجب للتأكيد
مع وجود الاصل وانه كانه الفعل لازم الحذف بانه لا يجوز
اجتماعه مع المصدر قياسا نحو ضربا زيدا اي اضرب زيدا
او سماعا كالمثال الآتي فيعمل المصدر لقيامه مقام الفعل لا
لشبهه بالفعل حتى جوز تقديم معموله عليه واستتار الضمير فيه
كالظرف المستقر هذا مذهب سيبويه وقال السيرافي العمل للفعل وبحجة
الرضي وقال المصدر ليس بقائم مقام الفعل حقيقة الا يرى انه معمول له
متأخر منه نحو سقيا زيدا ويجوز حذف فاعله بلا نائب لانه النسبة لم تعتبر في

فيه

فيه لانه وضع للحدث لا الحدث القائم والمتعلق بالغير
كما تقتضيه صيغة نوع وغيره من المشتقات عقلي لا وضعي فلا
يحتاج الى اثباته شيء مما ذكر البتة ولا يجوز حذفه الحذف في
غير المصدر مما يجوز في الفاعل لكون النسبة ماخوذة في وضعه
ولا يضمر الفاعل فيه لنظر ما ذكر ايضا والمراد بالاضمار فيه الاستتار
في نحو زيد ما ضربني زيدا ولا يتقدم معموله ولو ظرفا عليه
عند الجمهور لكونه في تقدير انه مع الفعل وما في حيز انه لا يتقدم
عليه ولكنه ما يرى تقديم ما على المصدر يقدر له العامل ويجعل المذكور
تفسيرا له نحو قوله ولا تأخذكم بهما رأفة وفلما بلغ معه السعي
اي لا تاخذكم رأفة بهما رأفة وكذا في فلما بلغ الآية وجاز الفهم
الرضي وصاحب اللب والمحقق في الظرف لكثرة وقوعه وجعلوا
ما ارتكبوه تكلفا وقدمت ان الظرف يكفيه رائحة الفعل ثم اعلم
ان المصدر اللازم يرفع الفاعل ويضاف اليه والمتعدي يرفع الفاعل
ثم ينصب المفعول به وبالعكس وقد يرفع الفاعل ويترك المفعول
بالعكس وقد يرفع نائب الفاعل ويضاف الى الفاعل والمفعول
منصوب والى المفعول والفاعل مرفوع ويضاف الى الفاعل
ويترك المفعول وبالعكس والى نائب الفاعل والاكثر في
الاستعمال اضافته الى الفاعل ولابد في اضافته الى المفعول
من قرينة تدل على انه مفعول والتابع من النسخة الاكم

الاسم المضاف مبنيا او لفظا فقد تكرر في الاسم او لان الاسم
التام قد يكون تمامه بالاضافة فيتوقف عليه وهو يعم الجر المنقول اليه
من حروف الجر المقتصد للعموم وافادة المعنى كما في الاضافة المعنوية
او تحسيني او المنوى للعموم فقط لا لافادة المعنى كما في اللفظية
كذا قال الفاضل العصام التبين وقال فخلان الخبار في تقدير اللام
ومن لشيوعهما في مقام الاضافة دون في لعدم شيوعها فيه ولعد
المعنى بتقدير حرف الجر في الاضافة المعنوية واللفظية محمولة عليها
ليس فيها تقدير حرف الجر وشرطه اى الاسم المضاف من حيث
انه مضاف اى شرط كونه مضافا ان يكون اسما لا فعلا ولا حرفا لان
الاضافة من خواص الاسم مجردا عن تنوينه ولو تقديرا نحو كم
درهم مالك وحواج بيت الله لان التنوين دليل تمام الكلمة
والاضافة دليل عدمه فتنافيانه وتابيه وعن نونه التثنية
وجمع المذكر لانهما دليل التمام ايضا على ما سيأتي انشاء الله
تعالى لاجل الاضافة متعلق بالكون او التجريد فقد واللام لا يضاف
لان التجرد لاجل اللام السابقة على الاضافة في اللفظ ويشكل
بالحسن الوجه والضارب الرجل والضاربك وقد تصدى المص
في دفعه في الامتحان بتعميم النائب للضمير اذا صد الحسن وجهه على
ان يكون الوجه فاعلا بمنزلة الجزء فحذف ضميره كالحذف من المضاف
ونعرض وجود التنوين في اللام وانه لا يكون نسبيا للمضاف اليه

اى لا يفيد مضاف اليه في العموم والخصوص بان لا يكون ما صدق
عليه واحدا سواء بالترادف كليث واسد وحبس ومنع او بغيره
كانسان وناطق وما يجب ان يعلم انه ليس المراد بالمساواة
المساواة بالوضع اذ لا خفاء في صحة قولك نور النور والف الف
وغلام غلام وابواب وابن ابن وغير ذلك مع اتحاد المضاف
والمضاف اليه في الوضع اى المراد المساواة في الارادة فطراد بالنور
المضاف ما يستنير به المضاف اليه وبالعدد في الف الف غير
المراد بالعدد وعلى هذا فقس ومثل سعيد كرز يؤول باضافة
المدلول الى الدال ولا اخص منه خصوصا مطلقا لا من وجه لانه
لا فائدة في ذكر المضاف اليه فيمتنع اضافة المباين نحو غلام زيد و
اضافة العام من وجه سواء كان المضاف اصلا للمضاف اليه نحو فضة
خاتمك او بالعكس نحو خاتم فضة واضافة العام الى الخاص مثل شجر
الاراك وسورة الفاتحة وكتاب الاظهار وشهر رمضان لكن
انما يقبح لهذا القسم عند عدم اشتهار الخاص بكونه من افراد
العام ولو اكتفاء واستهجن انسان رجل حيوان فرس وهي
اى الاضافة سواء بتقدير الحرف او بدونه كما هو رأي المص
على نوعين لانها اما ان تفيد في المضاف معنى او لا تفيد التخفيف
في اللفظ فقط الاول معنوية منسوبة الى المعنى مفيدة معنى
في المضاف تعريفا او تخصيصا كما في افادة في اللفظ تخفيفا

فلو سميت اللفظية لكان لها وجه لكن لما سميت اللفظية لفظية لوجه
يقتضيها سميت هذه معنوية للمقابلة والتثنية والثانية لفظية
اى منسوبة الى اللفظ لافادة تخفيف في اللفظ وسيأتي ان شاء الله
تعالى ولما كان المعنى مقصودا اصليا مع كثرة المعنوية في الاستعمال
قدمها فقال فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة ولو معنى
وهي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا المنسوب والمصدر
بمعنى الصفة والمستار مضافة الى معمولها التي تعمل فيه عمل فعلها بان يوجد
شرط عملها فيه فاعلا او مفعولا بان لا يكون صفة نحو غلام زيد او يكون
صفة مضافة الى معمول معنوي لم يوجد شرط عملها فيه نحو ضارب
زيد قائم فان الضارب لعدم اعتماده لا يعمل ونحو عمرو ضارب زيد
امس فانه لما اريد به الماضي خرج زيد عن المعمولية اولا علية نحو زيد
مصارع مصرعات المعرس بعوذله فانه معمول من يصح فرح نحو زيد
ضارب عمرو الان او غدا وعمرو معمول الدار وبكر حسن الوجه ونحوها
نحو الغلام او مع الغلام بمعنى مصدره او اسم الغلام اى
مجترى الغلام وشرطها اى المعنوية تجريد المضاف اذا كان
معرفة من التعريف لفظا كان او تقديرا على حال ان كان نكرة
او معنى خلوه من التعريف لئلا يلزم تحصيل الحاصل او المحال
فانه لما كان ذا لام جرد عنها وان كان علما نكر بان اريد به واحد
من الجماعة المسماة به او الوصف المشتهر صاحبه به نحو زيدنا

خيبه

زيدلي واحد من المسمى بزيد وعمرو حاتم لم اى سخي هنا ولا
يجوز في غيره من المعارف كاسماء الاشارة والموصولات
وقال الرضي وقد يضاف العلم مع بقاء علميته اذا منع من اجتماع
المتعرفين اذا اختلفا كزيد الخيل وحاتم الجود وهي اى الا
ضافة المعنوية اما بمعنى من البيانية وهذه كثيرة في القسم
على بيان الفائدة لان المعنوية لا تكون الا بحرف الجر فكانه من
تتمتها فلانه اعم وقدم الشرط لكونه موقوفا عليه ان كان المضاف
اليه من جنس المضاف اصالة ويرتضم الموصول وبغيره
كما ان اليه يتعدد ما المضاف وغيره كما ان المضاف شامل
للمضاف اليه وغيره ويدل عليه اشتراط عدم كونه اخص فيكون
بينهما عموم من وجه نحو خاتم فضة فان الخاتم يكون فضة وغيرها
والفضة يكون خاتما وغيره وتسمى هذه بيانية وهذا جرى
على مذهب ابن الحاجب وقال الفاضل العصام انه اضافة
العام المطلق مثل شجر الاراك وكتاب الاظهار من هذا القسم
لان الاراك هو الشجر واشار اليه الفاضل الجامي في مواضع من شرحه
وانه صرح خلافه في بحث الاضافة جريا على مذهب مصنفه
او بمعنى اللام الاختصاصية لا التمليكية وانه كان المضاف اليه
علة للمضاف كما في دخانه النار وحرارتها في وقت وجود المضاف
اليه غيره اى غير الجنس التام وهو الاكثر سواء بينهما مباينة

نحو غلام ورأس عمرو والمضاف عام مطلقا لكن بالاظهار او تقديرا
نحو من ويد والمضاف اسم المضاف اليه نحو قفة فاتي او ظرفية
كيوم القرب وضرب اليوم ولم يجعل ما اذا كان المضاف اليه ظرفا
للمضاف قسما على حدة تقليلا للاقسام وتسهيلا للضبط ولا يلزم
ذكرها بعينها لا لزوم صحة التصريح بها بل يكفيه افادة معنى اللام الذي
هو الاختصاص وتفيد اي المعنوية تعريفا للمضاف ان كان المضاف
اليه معرفة لان الهيئة الاضافية في المعنوية موضوعة لتعيين المضاف
اذا كان للمضاف اليه معرفة فمعنى غلام زيد بمعنى غلام معهود من غلمان
اذا كان له غلمان او ذلك الغلام المعهود اذا كان له غلام واحد ليس
كذلك غلام لزيد اذ معناه واحد من غلمانه ثم تستعمل في الاستغراق
وفيه كاللام بعينه كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني والحال انه
المضاف نحو غير وشبه ومثل فانها لا تتعرف بالاضافة لتوغلها
لتوغلها في الابهام في الاغلب ومثلها قولك نظيرك وشبيهك
وسواك ومثل خلق الله وان كان اكثر ابهاما مما لكنه لامكان العهد
والاستغراق فيه يتعرف حتى لو وجد العهد في المشتبهات بالاشتهار
او بعلم المخاطب باضافة الغير الى ضده واحد لتعرفت ولشذوذه جعله
الملحق كالعدم نحو غلام زيد وتفيد تخصيصا للمضاف ان كان المضاف
اليه نكرة والمراد بالتخصيص تقليل الاشتراك نحو غلام رجل فان الغلام
قبل الاضافة مشترك بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف خصص المضاف

اليه

اليه والتخصيص الحاصل بالاضافة نحو وان كان حاصلا قبلها نحو غلام لرجل
لا يضر لان المعنى الواحد يكون معنى لشيئين فظهر وجه التسمية بالمعنوية
والاضافة اللفظية بخلافها لانه يكون المضاف صفة حقيقة او حكما وبيان الاول
تخرج غلام زيد مضافة الى معمولها الفاعل او المفعول به فيوجد بشرط
عملها فيه فخرج كرم ه ذكر في المعنوية ودخل ما خرج منها ولا تفيد الاضافة
اللفظية شيئا الا تخفيفا في اللفظ اي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا لانها
لما كانت اضافتها مع وجود شرط العمل كانت في حكم الانفصال كانها لم
تضف فكانت فائدتها لفظية ثم التخفيف اما في جانب المضاف
بحذف تنوينه فقط ولو تقديرا نحو عمرو ضارب زيد الان او غدا
او حذف نون ضاربا عمرو الان او غدا من اضافة اسم
الفاعل الى المفعول او مع حذف الضمير من المضاف اليه وحده كما في
نحو زيد حسن الوجه اصله حسن وجهه فلما اريد اضافته حذف الضمير
من المضاف اليه وعوض عنه اللام وهو لكونه اخف من الهاء لكونه
حلقيا واللام وهو لكونه وسطيا لا يمنع التخفيف ونصب
لتشبيهه بالمفعول او بالتمييز اذ المعنى عليه واستتر ذلك الضمير
في الصفة لئلا تخلو عن المنسوب اليه فصار نحو المتعدي متعلقا بالصورة
واريد اضافته فحذف التنوين ونحو زيد معمور الدار اي معمور داره
من اضافة اسم المفعول الى نائب الفاعل عمل فيه ما عمل في حسن
الوجه ومن هذا القبيل نحو عمرو قائم الغلام من اضافة اسم الفاعل

او بحذف نائب فقط وهو في نحو الضارب زيد والضاربو زيد او مع
الضمير نحو الزيدان قائم الغلام اي قائم غلامهما والزيدون قائمو الاب
اي قائم ابوهم واما في جانب المضاف اليه نحو الحسن الوجه وامتنع
الضارب زيد لعدم التخفيف لانه بسقوط التنوين باللام الثابتة
لا بالاضافة خلافا للفراء وجاز الضارب الرجل مع عدم
التخفيف في جانب المضاف والمضاف اليه حملا على الوجه المختار في
الحسن الوجه اي الحسن وجهه لاشتراكهما في كون المضاف صفة
معرفة باللام والمضاف اليه جنسا معرفا باللام والاولى حمل
الضارب الرجل على القائم الغلام لان المناسبة بينهما اكد والمر
اد بنحو الضارب الرجل اسم الفاعل المعرف المضاف الى المفعول المعرف
واسم المفعول كذلك نحو المعطى الدرهم وهذه الاضافة اعم
من ان يكون بلا واسطة كما ذكر او بها نحو الضارب غلام الرجل فلو قيل
وانما جاز الضارب الرجل والضارب غلام الرجل حملا على الحسن
الوجه والحسن وجه الغلام لكان اوضح واخصر وفي الحسن الوجه
ثلثة اوجه رفع الوجه وهو قبيح لخلو التركيب عن الضمير ونصبه وفيه
اجراء اللازم منزلة المتعدي وجره وليس فيه قبح ولا الاجراء
المذكور ولهذا كان مختارا والثاني من التسعة الاسم المبهم التام
باحد الاشياء الاتية فانه بسبب تمامه بشيء بعده حقيقة او حكما
كما في الضمير المبهم واسم الاشارة يشبه الفعل التام بما بعده حقيقة

او حكما كما في الضمير المستتر فينصب اي الاسم التام الاسم النكرة لاختصاص
التمييز بالنكرة على ما هو مذهب البصريين واجاز الكوفيون المعرفة على
التمييز لازالة ابهامه ووجه نصبه بشبه المفعول في الوقوع بعد شيء يتم
بما بعده ولما كان تمامه بشيء بعده اراد ان يبينه فقال وقوله
في كلامه التام مشترك بين معان اراد ان يبين ما هو المراد ههنا
فقال اي كونه اي الاسم على حالة يمتنع اضافته اي ذلك الاسم
معها اي مع بقاء تلك الحالة يكون باحد هذه الاشياء فانه يمتنع
اضافته على ما بينا انه تم التام بنفسه بدل من احد اي
لا بشيء اخر فذلك اي التام بنفسه كائن في الضمير المبهم الغير المسبوق لمرجع
كانه ضمير غائب بانه لا يكون له مرجع او ضمير خطاب بانه لا يكون لمعين صرح
به في مغني اللبيب نحو يا له نعمة ويا لك فضلا والاغلب ما يكون الضمير
المبهم في موضع التفخيم والمبالغة في المدح او التعجب في ربه رجلا لقيت
في مقام التفخيم ونحو يا له رجلا في مقام التعجب ويلزم ما بعده .
ونحو نعم رجلا زيد والتمييز فيه عن الضمير لا عن النسبة فلا ينافي نعم الرجل
وايضا التام بنفسه في اسم الاشارة كذا من المبهمات نحو قوله تعالى
ماذا اراد الله بهذا مثلا على راي من جعله تمييزا لا حالا والتمام في
هذين لانهما من المعارف فلا يضافان وبالتنوين اما لفظا نحو
رطل زيتا او تقديرا نحو مثاقيل ذهبا ومكاييل برا واحد عشر رجلا
وكم رجلا وكاين رجلا وكذا حره لانها من حيث هي اسماء تستحق

التنوين ولما كان لتمييز اسماء العدد احكام خاصة ولم يكن لها بحث
مخصوص في هذا الكتاب كما في الكافية اراد ان يبينه ههنا توضيحا
للمقصود فقال وتمييز ثلثة يجوز ان يكون غير منصرف لكونه علما للفظ
او في حكمه لكن المختار عند الفاضل العصام انصرافه وكونه منونا
لان اللفظ في استعماله الاقل مثله في استعماله الاكثر وهو استعماله
مرادا به المعنى وما زاد عليها منتهيا الى عشرة وحتى الى نحو هذا
المقام لاستقامته وارادتها لا الانتهاء الكلي في مدخول فيدخل عشرة
في الحكم المذكور لا ينصب وسمع النصب به هو مجرور لاضافتها اليه
للتخفيف ومجموع ولو معنى ليطابق المعدود العدد نحو ثلثة رجال
وثلثة رهط الآخر ثلثة الى تسعة مميز مائة نحو ثلثمائة منتهيا
الى تسعمائة فان التمييز الذي هو مائة ليس بجمع لا لفظا وهو لا
ولا معنى له لانها علم عدد معين وهو ليس بمعنى الجمع وكان القياس
مئين او مئات ولا يجوز الاول لانه لا يضاف العدد الى جمع المذكر
السالم فلا يقال ثلثة مسلمين ولا الثاني لعدم وقوع جمع المؤنث
السالم تمييزا للعدد لكونه خلاف المعتاد وهو وقوع صورة جمع المذكر
السالم بعده اعني عشرين واخواته وايضا يلزم عند ذكر مميزها
لانه يقال ثلثمائات رجال فلا اي لا التمييز المجموع بالالف والتاء بعد
نحو مجيئه بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين واخواته
وهو مستكره لكونه خلاف المعتاد فاقتصر على المفرد مع انه اخصر قال

في الامثلة

في الامثلة ومميز احد عشر واحدى عشرة وما زاد الى تسعة وتسعين
وتسع وتسعين منصوب لتعذر الاضافة اما في احد عشر الى تسعة
عشر فلان التمييز انما جيء به لبيان المبهم فكانه كالجزء الاخير فيلزم
لو اضيف اليه كان جعل ثلثة اسماء اسما واحدا بخلاف
خمسة عشرك واحد عشرهم ومما لم يكن المضاف اليه تمييزا واما
في عشرين الى تسع وتسعين فلان نونها ليس نون الجمع فلا يحذف
عند الاضافة وصورتها صورة الجمع فاضافتها مع بقاء
النون صارت كاضافة الجمع مع بقاء نونه ولانه لما لم يضف
مثل احد عشر لم يضف مثل احد وعشرون لشبهه به وحمل عليه
عشرون واخواته ولانه قد يضاف الى غير المميز نحو صمت
عشري رمضان اي عشرين يوما من رمضان فلو اضيف الى المميز
التبس ومع هذا جاء قليلا عشرة درهم واربعو ثوب مفرد
دالى لتعذر التركيب في المركب وخفة المفرد وحمل ما ليس فيه
التركيب عليه ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما اي المائة والالف
وجمعه اي الالف لانه جمع المائة لا يميز هكذا قال المص ولكن
قال الرضي وتبعه عصام الدين ذلك اذا كان المائة تمييز الثلثة
الى تسعة واما اذا لم يكن تمييزا فيقال مئات رجال لامتناع الاضافة
اليه هو مفرد لانه قد يضاف الى بعضها ثلثة فيحصل
الثقل والمفرد اخف ومجرور بالاضافة وجاء مائة رجال

وسنين عاما فالواقع في قوله تعالى ثلثمائة سنين انه بدل لا تمييز
رجل ومائة رجل والف درهم والفا درهم والالف درهم
وبنون التثنية نحو منوان سمنا ويجوز في بعض صور القسمين
اي القسم التام بالتنوين لفظا او تقديرا والقسم التام بنون التثنية
واحتراز بالبعض عن مثل احد عشر فانه لا يضاف الى التمييز الا
الاضافة اي اضافة ذلك البعض الى التمييز اضافة بيانية
لحصول المقصود مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن وملء
ومثله ذهب ولا تجوز الاضافة في غيرهما اي القسمين
المذكورين اي في التام بنفسه فلانتفاء شرط الاضافة المعنوية
الذي هو تجريد المضاف من التعريف كما مر واما في التام بنون
شبه الجمع فلما مر من كراهة ابقاء نونه وحذفه واما في التام
بالاضافة فلامتناع اضافة المضاف الى الشيء اخر لفظا ا
وان معنى نحو زكاها في حب رمان لان الحب مضاف الى الرمان
باعتبار انه حب له ومضاف الى المخاطب باعتبار انه ملك له
يجوز هذا الكلام حيث يكون الحب ملكا له وبنون شبه الجمع
فانه بنون الجمع تمييز عن النسبة لا عن اسم تام مثل الاخسرين
اعمالا وحسنون وجوها وهو اي شبه الجمع عشرون وما زاد منها
الى تسعين نحو عشرون درهما وبالاضافة اي المضاف الاسم
المبهم كما في نحو ملؤه عسلا ولا يتقدم معمول الاسم التام عليه

المبهم لما تم

يضعف

لضعفه لكونه جامدا ولذا لا يجوز الفصل بينه وبين التمييز ولكونه
بيانا له والبيان لا يتقدم على المبين والثاني من القسمة معنى الفعل
وتمامه ان المفهوم منه كون معنى مفهوما من الفعل والامر ليس كذلك
اراد انه يبين المراد بقوله المراد منه لفظ مشتق او غير مشتق
وهو الاغلب الاكثر ليفهم منه معنى تمام فعلا يعني كما في اسماء الافعال
او تضمنه نحو حسبك كما في نحو فاسم معنى الفعل دال معنى الفعل
فاطلق المدلول على الدال نحوه اي من معنى الفعل اسماء الافعال اي اسماء
دالة على الفاظ الافعال على ما عليه البعض وليس بشيء لانه اذا
قيل مثل رويد لا يفهم منه لفظ امهل ويشهد له ايضا قولهم نزال
معدول من انزل بمعناه واسماء معاني الافعال حيث لا يفهم من
رويد الا معنى امهل فحذف المضاف اي نزل ثم صار حقيقة عرفية
وهو اي اسم الفعل الدال عليه اسماء الافعال في اكثر النسخ وهي
وهو الموافق لظاهر المرجع ولفهم للتثنية ولارادة التنبيه على كثرة
الافراد في ابتداء الكلام والاول اوفق لمقام التعريف ولتغيير
سماه مع تحم اي اسم او اسماء فتذكير الضمير فيه فانه للظاهر ما
بمعنى الامر قدمه مع انه فرع فرع الماضي لكنه مع ان الماضي لم يقع ما وقع
بمعنى الامر او الماضي لانه المتبادر من الوضع اصل الوضع حد لالتها على
هذه المعاني ليست بحسب اصل الوضع ولهذا خرجت عن تعريف
الفعل فلو كان ما صار لفظا ناسب فالانسب جمعه فانه بمعنى

كأف بمعنى اتضجر واوّه بمعنى اتوجع ويعم اي اسم الفعل او ما كان نحو
علم ذا لمسمّاه على حذف المضاف او ذكر المدلول وارادة الدال ولا يتقدم
معموله اي اسم الفعل ولو ظرفا عليه لضعفه في العمل وفي اكثر النسخ معمولها
عليه بتانيث الاول وتذكير الثاني والمناسب تذكيرهما او تانيثهما
الاول وهو ما كان بمعنى الامر نحو هات زيدا اي خذه ورويد زيدا
اي امهله وحيّهل زيدا اي احضره من الاحضار ومنه قوله تعالى هلم شهداءكم
ويجيء لازما بمعنى اقبل وتعريفه بانه تقول هلم هلمّا الى آخره في لغة
وهو لغة بني تميم وعليه ما في الحديث هلموا الى حوائجكم اي اقبلوا
مركب من ها التنبيه ولم عند البصرية ومن هل وام عند الكوفية و
هات شيئا اي اعط ويصرف بحسب حال المأمور من الافراد وغيره
كما في قوله تعالى قل هاتوا برهانكم وحيهل الثريد اي ائته واصله
حيّ هلا ويجيء هذا بمعنى اسرع فيتعدى بالى نحو حيهلا الى الثريد او بالباء
للتعدية نحو حيهلا بعمر اي بذكره وقد يستعمل بمعنى اقبل فيتعدى بعلى
نحو حيهلا على زيد ويجيء حيّ مجردا عن هلا بمعنى اقبل فيتعدى بعلى
نحو حي على الصلوة اي اقبل عليها وقد جاء متعديا بمعنى ايت
وبله زيدا اي دعه وعليك زيدا اي الزمه بكسر الهمزة ويستعمل
بالباء بمعنى تمسك ودونك عمروا اي خذه وتراك زيدا اي اتركه
ويجيء الوزن من الثلاثي المجرد المتصرف التام قياسا عند سيبويه
ومنعه المبرد بانه لم يسمع قوام وقعاد من قام وقعد وتعقبه الفاضل

العصام

العصام بانه القياسية لا تتوقف على السماع في كل فرد اذ ابلغهم السماع
في اشتقاق اعلم من يعلم ونحو ذلك نحو فط بمعنى انت وبند بمعنى رويد
وامين بمد الهمزة وقصرها بمعنى استجب ودراك بمعنى ادركه و
واما مه بمعنى تقدم والبدار بمعنى تنح وقرقار بمعنى صوت وعرعار
بمعنى تلاعبوا بالعرعرة وهي لعبة وهما من الرباعي ولم يجيء منه الا
هذان ونحو ذلك مما لا يحصى والثاني وهو ما كان بمعنى الماضي نحو هيهات
الامر اي بعد وبناؤه على الحركات الثلث ويقلب هاؤها
الاولى همزة فصارت ايهات وقد تنون في تلك الثلث فصارت
ايهاتٍ وقد تحذف التاء فيقال ايها وايها فصارت اربعين لغة
وشتان زيد وعمرو اي افترقا وقد يزاد ما بينه وبين مرفوعه
نحو شتان ما زيد وعمرو وهو افصح من شتان ما بين زيد وعمرو و
شتان بمعنى بعد وما موصوفة او موصولة اي بعد شيء فيه بين
زيد وعمرو وسرعان زيد ووشكان عمرو وشتّان اي قربا وفيه كلام
العصام الاول سريع والثاني يقرب وغير ذلك مثل بطان بضم الباء
وفتحها وسكون الطاء وفتح الهمزة وبه قرأ والنون مفتوحة
ايضا بمعنى بطؤ ونحو ذلك وقد جعل اسماء الافعال للطوالات
ولم يبلغ ما ذكر منها حين صنف رسالة فيها اعلم انه لا يخلو اسم
فعل من التاكيد والمبالغة في معنى فعل استعمل فيه فرويد زيدا بمعنى
امهله امهالا ما لغة فالاولى التعريف وهيهات ذاك بمعنى ما

ما بعده اذ ما هو بمعنى النافي لا يخلو الى تجديد التعجب ومنه جاء التأكيد
فالاولى التعبير به ومنها اى من معنى الفعل الظرف المستقر وقد مر تحريره
في بحث حرف الجر وهو اى الظرف المستقر يعمل في المفعول به بالاتفاق
لانه انما يعمل لنيابته عن عامله وعامله يجب ان يكون من الافعال
العامة وشيء ومنها لا يعمل في المفعول به ولا في الفاعل الظاهر الا
بشرط الاعتماد على ما ذكر في باب عمل اسم الفاعل والمفعول من النفي
لكنه او الموصول ليحصل القوة بالاعتماد على ما مر اعلم ان اختلف
في المرفوع بعد الظرف هل الارجح كونه فاعلا او مبتدأ والظرف
خبره او الواجب كونه فاعلا نقله ابن هشام عن الاكثرين واذا كان
فاعلا فهل العامل المتعلق المحذوف او الظرف المختار الثاني وبه
اخذ كثير ومنه وعليه بيانه النص واستدل على ذلك بامتناع تقديم
الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع
وبتأكيد الضمير المستتر في الظرف والضمير لا يستتر الا في العامل وبانه الضمير
لا يشترطه على الاعتماد نحو زيد في الدار ابوه وجاء ذي رجل في يده
كتاب وجاء زيد كتفه سيف وافي الدار احد وما في الدار
احد وجاء الذي في الدار ابوه فنحو في الدار زيد يتعين كونه
خبرا مقدما الا عند الاخفش والكوفيين فانهم يجوزون الامرين
لانهم لا يشترطون الاعتماد لا في الظرف ولا في المشتق من الفعل
فرفع قائم زيد مبتدأ او فاعل ويجوز في هذه المواضع كون الا

كون الظرف خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخرا كما في افي الدار زيد واذا
لم يرفع الظرف الاسم الظاهر بان لم يوجد بعده او وجد ولكن لم
يرفع الظرف ففاعله ضمير مستتر فيه اى الظرف منتقل من متعلقه بفتح
اللام المحذوف ويعمل في غيره اى المفعول به والفاعل الظاهر كالحال
والظرف باتفاق كما اذا قيل لك اين زيد فقلت في الدار دارسا
يوم الجمعة على معنى ثبت في الدار دارسا يوم الجمعة بالنصب مبتدأ
ومنه المنسوب فانه يعمل كعمل اسم المفعول لكونه مثله ولا بد نحو
مررت برجل اسد غلامه واسد على اى مجترئ عنده اى لانه
الاسم بمعنى مجترئ ولم يدل هذا على رأي من جعله مستعارا واما
على رأى من جعله تشبيها فلكذا فلابد كونه عاملا ومنه كل اسم يفهم منه معنى
الصفة نحو لفظة الله في قوله تعالى وهو الله في السموات اى المعبود
من فيها اى يعبده من فيها لا انه الكائن فيها ومنه اسم الاشارة
نحو هذا زيد يوم الجمعة امام الامير جالسا اى اشير اليه يوم
الجمعة امام الامير جالسا وليت ولعل نحو ليت او لعل زيدا يوم
الجمعة عندنا مسرورا اى اتمنى واترجى فالا الرفع الظاهر
انهما ليسا بعاملين لان التمني والترجي ليس مقيدين بالحال
والظرف بل العامل هو الخبر والمتعلق المعتبر انما ان تقييدهما و
كأن داخل في حرف التشبيه وان وانه ولكن وان كانت يفهم
منها معنى الفعل لكنه لم يسمع عملها وحرف النداء نحو يا ربنا فيما

نحو مررت برجل
هاشمي اخوه اى منسوب الى بني الهاشم ويشترط في عمله اى المنسوب ما يشترط
فيه اى في اسم المفعول من الاعتماد على الاشياء
الخمسة ومنه الاسم المستعار نحو اسد في
قولك مررت

نحو ما زيد منها لا انفهام معنى النداء منها لانها من حروف المعاني وليس
هذا مبنيا على كونها عاملا في المنادى كما هو مذهب المبرد لا زائدة
من معنى الضم وجه العامل في المنادى الضم المقدر على ما سيجيء وحرف
التشبيه وهو كان نحو كان زيدا اسد معنى للكاف ولفظا مثل زيد كانا
عمرو قاعدا او تقديرا نحو ابو يوسف ابو حنيفة مجتهدا او في الاجتهاد
وحرف التنبيه مثل ما ذكر من مثال اسم الاشارة وها انا ابوك منشئا
وحرف النفي نحو ما انت بنعمة ربك بمجنون وغيرها كالنسبة
الملكية وما شانك راكبا ومالزيد وعمرو نائمين اي ما يصنعان واين
وانت من زيد اي بعدت منه فهذه المذكورات من اسم فيه معنى
الصفة لا هنا تم في نحو الفاعل والمفعول به من معمولات الفعل كالحال والظرف والمفعول معه مثل ما شانك وزيدا لما فرغ من
العامل اللفظي شرع في المعنوي فقال والعامل المعنوي وهو اي عامل
لا يكون للسان فيه حظ وانما هو معنى يعرف بالقلب وهو اثنان
من النوع وزاد الاخفش نوعا ثالثا هو عامل الصفة والتاكيد وعطف
البيان وذلك العامل كونها تابعة واستدل عليه بان هذه الثلثة
اذا كانت تابعة للمنادى المبني ترفع على اللفظ وتنصب على محله ولو كان
العامل عامل المتبوع كما قال سيبويه لما اختلف الحال واجيب بان الرفع
لتنزيل ضم المنادى منزلة الرفع لحصوله من قبل العارض فلم يختلفا
واجاب المحقق بحمل الرفع بمنزلة الجر الجواري في مثل جحر

ضب

ضب خرب فلا اولا مذهب سيبويه فان المنسوب الى
المتبوع منسوب اليه مع تابعه في قصد المتكلم فان المجيء في جاءني
زيد الظريف منسوب الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا
في نحو جاءني العالم زيد وجاءني زيد نفسه على ما كان التابع
والمتبوع شيئا واحدا في المعنى واستحسب الا التبعية وانه فانه
الاولى استحباب ... تطبيقا للفظ بالمعنى النوع الاول العامل
المعنوي رافع المبتدا والخبر اي عامل الرفع فيهما الاخذ
الاسناد المقتضي للمسند اليه والمسند في تعريفه والمسند
اليه الذي هو المبتدا اشبه بالفاعل في كونه مسندا اليه
والخبر المسند في كونه جزءا ثانيا من الكلام فرفعهما هذا هو المشهور
واليه ذهب الجمهور وقيل العامل في الخبر هو المبتدا فقط الا
نه ليس من سيبويه وقال الكسائي والفراء كل يرفع الاخير
وعد الرفع هنا قويا في بحث العامل وهو اي النوع الاول
الذي هو العامل في المبتدا والخبر التجرد اي تجريد الشيء اي
عدوه كما هو المتبادر في العرف عن العوامل اللفظية المتبادر
من اطلاق العامل ما يكون مؤثرا في اللفظ والمعنى فخرج نحو
علمت زيد منطلق وبحسبك درهم والمراد بعدم العامل
اللفظي خلوه عن العامل اللفظي لانه اوضح فهذا الذي ذكرنا
مبني على تجريده التجريد عن تقتضيه الذي هو سبق الوجود

فلا يرد مبتدا وخبر ركب ابتداء ولم يات فيهما عامل لفظي ويمكن ان
ينزل القوة القريبة والملاحظة منزلة الفعل والوجود كما
في خبيث فهو البادي اعني خبيث النفس او بكونه المعنى انه وجدت
العوامل وفي اكثر النسخ التجرد وهو الانسب والاوفق
لما في عامل المضارع اي التعري والخلو لاجل الاسناد اي اسناد
شيء الى شيء والشيء الاول الخبر والشيء الثاني المبتدا فيخرج
تجرد الاسماء المعدودة فانه ليس للاسناد نحو زيد قائم والنوع
الثاني من النوعين رافع الفعل المضارع وهو اي رافعه وقوعه
ملابسا بنفسه اي لا بتابعه وحده موقع الاسم اي موقعا يليق
به كالوقوع في موقع الخبر نحو زيد يضرب او الصفة او الحال نحو جاءني
رجل او زيد يضرب فيضرب واقع موقع ضارب كان خبره ذلك
الوقوع اي وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم انما يكون اذا تجرد
المضارع عن النواصب والجوازم لانه لا يكون ناصب ولا جازم لانه اذا
دخل عليه احدهما كان معمولا له ولا يوجد الوقوع المذكور واني
عمل فيه الرفع لانه اذ يكون كالاسم فاعطي السبق اعرابه وهو
الرفع وهذا مذهب البصريين وعند اكثر الكوفيين الرافع التجرد
عن النواصب والجوازم واورد على مذهب البصريين مضارع مرفوع
لم يقع موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وبعد السين
وسوف وقد وخبر كاد ويضرب الزيدان واجيب عن الاول والاخير

بانه

بانه يقال الذي ضارب هو ضارب الزيدان ويكفينا قوله
موقع الاسم وانه كان الاعراب مع تقديره والثاني بغير الاعراب
مع تقديره فصار ومن نحو سيقوم واخويه انه مع السين وسوف
وقد واقع موقع قائم ومن نحو كاد زيد يقوم انه الاصل فيه الاسم
وعدل لعارض وقد سبق في مجموع ما ذكرنا من العوامل سوى
في ذلك ما ذكر من تفصيل العوامل الباب الثالث من الابواب الثلثة
في المعمول وتوضيح هذا الكلام بطلب من الاهم الست بيق وما
توقف معرفة المعمول على بيانه ما يكون معمولا وهو لا اراد
ان يبينهما اولا فقال اعلم ايها الطالب لمعرفة المعمول اولا
اي قبل الشروع في المقصود الذي هو معرفة احوال المعمول ان
اللفظ وانما قال الالفاظ ليعم الاقسام الثلثة للكلمة والجملة
لانه للكلم الواقع في التركيب وعدمه الموضوعة اي التي ما
تتعلق بها الوضع سواء اعتبر الوضع للمعنى او اللفظ كما في الالفاظ
التي اريد بها الفاظها نحو جسق مهمل وديز مقلوب زيد اذا
لم تقع في التركيب جميع الغير والالفاظ المعدودة من الفعل مثل
يعضش يفتح يعلم يحسن يجب او من الاسم نحو زيد
غلام مهما ما من اي اين اني او من الحرف نحو هل بل قد لم لكن
معرف لانه المعمول لابد له من عامل والمفروض عدمه كونها كما لا
تكون عاملة او خبر مبتدا محذوف اي هو اي عدم كونها معمولة

مع عدم كونها عاملة لعدم معمولها وانه وقعت فيه اي في التركيب
فيعرب وينقسم على ثلثة انواع القسم الاول ما اي لفظا مركب
لا يكون معمولا اصلا اي لا اصالة ولا نيابة اي لا يكون ذا اعراب لا
لفظا ولا تقديرا ولا محلا لعدم مقتضيه وهو المعاني المختلفة
والمشابهة كما في قسمي القسم الثاني وعدم قيامه مقام ما يوجد
هو فيه كما في نوعي القسم الثالث وهو اي القسم الذي لا يكون معمولا
اثنان اي نوعان النوع الاول الحرف مطلقا عاملا او غير عامل
باتفاق الفريقين والنوع الثاني الامر بغير اللام متى اطلق
لفظ الامر في هذا الفن يراد به هذا الامر وقوله بغير اللام قيد
تحقيقي لشائبة توهم من هو قريب العهد من علم الصرف انه علم
للقسمين لانه عام لهما في ذلك العلم عند البصريين انما حكم
بانه غير معمول فانه اي بانه ~~مبني والمراد انه لقد تسمع للصيغه~~
الامر لما حذف منه حرف المضارعة لدفع الالتباس بالمضارع بعد
حذف اللام للتخفيف لكثرة الاستعمال لانه اصل اضرب لتضرب
باتفاق الفريقين التي بسببها صار المضارع مشابها للاسم
مشابهة تامة لما سبق فالمضارع معطوف على صار وهو جزاء اي
في المضارع خرج اي الامر عن المشابهة لزوال سببها جواب لما وهي
حرف وجد لوجود عند سيبويه وظرف جواب عند غيره فعاد
الى الصدر وهو البناء الاصلي وقال الكوفيون هو معرب مجزوم بلام مقدرة

ولاثمره

ولا ثمرة لهذا الخلاف في اللفظ بل في قول البصريين انه مبني
هو وقوف وسكون اخره وسقوط نونه بناء ووقف وقول
الكوفيين انه مجزوم والسكون والسقوط جزم واعراب وما
والقسم الثاني اي ما يكون معمولا دائما اي لا ينفك عن المعمولية
معربا او مبنيا لوجود موجبه وهو اثنان ايضا اي كالقسم
الاول اثنان الاول الاسم مطلقا معربا او مبنيا حتى حكم حتى
ابتدائية سببية ومدخولها مسبب عن الحكم السابق على
اسماء الافعال بان لها محلا من الاعراب قال الدماميني في شرح
المغني عن سيبويه والمازني وجماعة من النحاة انها معمولة لها محل
من محال الاعراب فاختلفوا في تعيينه فحكم بانها مرفوعة المحل
على الابتداء اي على انها مبتداء ولا خبر لها بل فاعلها ساد مسد
الخبر كما في اقائم الزيدان حكم به بعضهم قال الرضي ليس
بشيء لانه قائم اسم لفظا ومعنى فصح ان يكون مبتدا بخلاف
اسم الفعل فانه معناه فعل ولا اعتبار بالصورة فانه يتسع
في تسمع بالمعيدي وانه كان فعلا لفظا الا انه مبتداء فالاسم
الفعل اذن كما في ذلك او حكم بانها منصوبة المحل على المصدرية
اي على انها مفعول مطلق لافعال محذوفة حكم به بعض اخر
ورده الرضي ايضا بانه لو كان كذلك لكانت الافعال مقدرة
قبلها فلم تكن قائمة مقامها فلم تكن مبنية وانه قال بعضهم

وهم المحققون في نقل ابن مالك والجمهور عند ابن هشام
وهو المختار عنده وعند الشيخ الرضي وقيل انه مذهب الاخفش
لا محل لها من الاعراب لكونها بمعنى الفصل اذ رب عارض لازم
ورب اصل مرفوض وحكم ما فيه الفصل وهو مبتدأ مرفوع بين المبتدأ
معرف وخبر معرف باللام او اسم تفضيل مستعمل بمن داخل عليهما
النواسخ نحو كان زيد هو القائم وزيد ظننت هو الكريم او انه هو
الغفور ومازيد هو القائم وكنت انت افضل من عمرو واولا نحو
زيد هو القائم وزيد هو افضل من عمرو ~~او الافضل~~ وقد يكون مطابقا
للمبتدأ في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتكلم
والخطاب والغيبة والغرض من اتيان الفصل بين كون الخبر خبرا
ونعتا غير التبيع وجيء به فيما لا التباس فيها باختلاف الاعراب
كما اذا دخله بعض النواسخ او يكون المبتدأ ضميرا او الخبر افعل
من طردا للباب وسماه البصريون فصلا للفصل المذكور والكوفيون
عمادا من عماد البيت لكونه حافظا لما بعده على الخبرية لا سقطه
عنها كالعماد للبيت يحفظه من السقوط او الحرفية لدلالته على
معنى في غيره مستقل وهو رفع التباس الخبر ذهب اليها بعض البصرية
اسما لخلو الاسم عن الاعراب والكوفيون يجعلونه تاكيدا
ورد بانه لا يمكن في نحو زيد هو القائم لان المضمر لا يؤكد به
المظهر خلافا لبعضهم هو بعض البصرية اي خالف ذلك البعض

البعض الذي ذهب الى حرفيته حذف الفعل مع فاعله
لدلالة المصدر عليه نحو لما وقع الابهام في الفاعل اتيه
باللام الجارة وجعل صفة للمصدر ليتبين فاعله اي خلافا
ثابت للبعض ولا انكار ان المصدر يجب حذف فعله ويكون
نائبا عنه فلا يوصف كما لا يوصف المنسوب عنه وهو الفعل
لانا نقول نحو سنة الله اي سن الله سنة حذف فيه الفعل و
جوبا واقيم المصدر مقامه واضيف الى الفاعل مع انه الفعل لا
يضاف والنائب ما يكون في حكم المنسوب عنه من كل وجه ومحله
يقول ذلك البعض انه اسم لا محل له من الاعراب استيناف
كان الحق لا نظير له في الاسم فهو بعيد يرده غير المنقول الجامع
الفعل فلا يرد اسماء الافعال على القول المختار ولما كان صورة
اللام حرفا وما سبق اسما نبه على المغايرة بتغيير الاسلوب
فقال واما اللام الداخلة على الصفات ولم يقل وعلى الاسماء واراد
بالصفات اسم الفاعل واسم المفعول بارادة ما فوق الواحد
والانواع او الافراد لان اللام الداخلة على الصفة المشبهة
واسم التفضيل حرف تعريف بالاتفاق لعدم تاويلهما
بالفعل لكون الاول للثبوت والثاني للزيادة فقال بعضهم
وهو المازني والاخفش انها حرف للتعريف لا اسم
موصول كغيرها اي كلام غير الاسم اللام الداخلة عليها

كالتزام والحسن لاجراء الاعراب على مدخولها كغيرها ولو
كانت موصولة لان الاعراب حقها ويجرى عليها ويجيء الجواب
في بيان دليل الجمهور وقال الكشي هو مذهب الجمهور وهي اسم موصول
بمعنى الذي في المفرد المذكر او التي في المؤنث وبمعنى تثنية
المذكر والمؤنث والجمع كذلك فحينئذ تثنى مدخوله ويجمع ويذكر
ويؤنث ويجوز ان يعتبر صورتها حيث يكون معناها تثنية
او جمعا او مؤنثا فيفرد مدخولها اعتبارا للفظها فتكون
من يكون موصولا دالا فيكون لها اعراب في كل موضع مع
ان الاعراب في مدخولها ظاهرا لا فيها فحينئذ وجهه بقوله
اعطي اعرابها لما بعدها اي للاسم اللازم في ذاته و في
المفعول على ما اختاره في مغني اللبيب وقال الرضي كل موضع
يتوهم فيه كونه حرف الجر في غير معناه المشهور او زائدة
فالواجب فيه التضمين فيه كلام المحقق يضمن معنى الحروف فا
فاهم اللام اعطي اعرابها ما بعدها عارضا لحذف
ما بعدها فاظهر وقد ذكر مثله الفاضل العصام في حاشية
الفوائد الضيائية لما انتقل اي ما بعدها ما صدر به الى
الانتقال من الفعلية اي من كونه فعلا الى الاسمية اي كونه اسما
صورة لكراهتهم دخولها على الفعل صار كالاجنبي في خبر حيث انتقل اعرابه
لا مدخولها فاسم جاءني الضارب زيدا جاءني الذي ضرب زيدا او بغيره

زيدا

زيدا والاسم جاءني المضروب غلامه جاءني الذي ضرب غلامه والاسم
الضاربان زيدا اللذان ضربا والضاربون الذين ضربوا وهكذا
فقس فالجزء الاول اي الذي معرب لوجود المقتضي وعدم المانع
والجزء الثاني غير معمول لعدم المقتضي الذي هو العامل فلا يرد
الذي يضرب لانه ليس معمول لهذا المعنى فلما جعل هذا اللام
اي الذي ضرب بان غير الذي الى اللام وضرب الى اسم الفاعل وقع
الضارب صار الاول في صورة الحرف اي حرف التعريف وهو
اللام وان كان في المعنى ونفس الامر اسما موصولا والثاني
اي ضرب في صورة الاسم وان كان المعنى معنى الفعل فوجب اجراء
الصورتين فانعكس الحكم بانه انتقل الاعراب من الاول الى الثاني
وصار لفظيا كما في المثال المذكور لو تقديريا كما في مثل القاضي
لانتفاء المانع الذي هو البناء ترجيحا اي انعكاس ترجيح او يقول
له العكس المدلول عليه بالتعكس ولا يجوز ان يكون ل
لجانب اللفظ اي لجانب هو اللفظ فالاضافة بيانية
واللام زائدة لتقوية عمل المصدر على جانب المعنى اي جانب
هو المعنى في الاعراب الذي هو حكم اي اثر لفظي اي منسوب
الى اللفظ المحض لا الى معناه اشارة الى وجه ترجيح جانب اللفظ
فالاعراب في الحقيقة اللام وظهر في مدخوله والذي هو مذهب الجمهور
على هذا التقدير بحملها في المفعول به بمعنى الماضي باللام ده

دون الاستفهام في النفي كما عرفت مع انه طلبها للفعل اقوى
من الموصول والثاني من الاثنين الفعل المضارع وانه كان
مبنيا باتصال نون جمع المؤنث ونون التاكيد لانه اذا وقع
في التركيب لا بد من عامل رافع او ناصب او جازم لوجود
المقتضي وهو المشابهة التامة لاسم الفاعل فيكون مرفوعا او
منصوبا او مجزوما والقسم الثالث من الاقسام الثلثة ما كان
لفظا كان الاصل فيه اي في ذلك اللفظ انه لا يكون معمولا لعدم
وجود المقتضي فيه لكن قد يقع ذلك اللفظ موقع القسم
الثاني وهو ما يكون معمولا اي اسما او فعلا مضارعا فيكون
معمولا بسبب قيامه مقامه وحمله عليه لا لوجود المقتضي فكم من شيء يقوم
مقام شيء فيعطى حكمه وهو اي القسم الثالث اثنان ايضا اي
كالقسم الثاني الاول الفعل الماضي فانه اي الماضي اذا وقع
بعد ان المصدرية ان ينبغي ان يحكم على محله اي الماضي بالنصب واذا
واذا وقع اي الماضي بعد العامل الجازم حرفا او اسما حال كونه شرطا
او جزاء بلا فاء اذ منه يحكم على محل الجملة بالجزم لا الماضي كما سيجي
انشاء الله تعالى يحكم على محله بالجزم لقيامه مقام المضارع فان النصب
والجزم كان فيه اصالة وفي الماضي نيابة عنه لظهور ذلك الاعراب
الذي هو النصب او الجزم في المضارع المعطوف على ذلك الماضي
وظهوره فيه بدليل وجوده في المعطوف عليه لانه بتبعية له

والثاني

اليه والتاثير للجازم في معناه حيث يقلبه الى الاستقبال فان
في لفظ الجزم ذكره في بعض الكتب نحو الحيني انه ضربت
انت منصوب محلا لكونه مبنيا وتقتل معطوف منصوب
لفظا لعدم المانع من ظهوره مثال لوقوعه بعد ان الناصب
ومثال وقوعه بعد الجازم نحو ان ضربت مجزوم محلا وتقتل
مجزوم لفظا ضربتك واقتل في الجارية قوله في غير هذين
الموضعين متعلق بما يكون قدم عليه او التقدير الماضي
في غير هذين الموضعين لا يكون معمولا لعدم قيامه مقام
ما يكون معمولا فالماضي يقع موقع المضارع لا غيره والثاني
من الاثنين الجملة فانها من حيث هي هي لا يكون لها اعراب — محل من الاعراب في
لعدم موجبه فيها فاذا وقعت موقع الاسم والمضارع
تكون معمولا لنيابتها عنه لا لوجود المقتضي ولما كان معرفة
احوالها موقوفة على معرفتها قسمها على قسمين وبين
كل قسم مثالا وهو على قسمين ولم يبين مطلق الجملة
بتعريفها لظهوره واه لان التصنيف للمبتدئين و
ولا يعنى انه تنبيه وبعض ما يتعلق بالمقام فنقول الجملة
اللفظ المركب الذي فيه اسناد مقصود لذاته او غير مقصود
وهي عند المحقق اعم من الكلام لانه اسناد مقصود لذاته
فلا يكون له اعراب في موضع نحو زيد قائم قام زيد عند جملة ليس

لهم وجهه وكذلك زيد ابوه قائم وان ابوه قائم منه فجملة
ليس بكلام وكذا ما وقع صفة وحالا ومفعولا ثانيا لعلم وثالث
لاعلم ومعلقا عنه وغير ذلك مما له اعراب فالجملة لا يكون لها اعراب
وقد يكون وذهب بعضهم الى ترادفهما ولم يلتفت الاسناد وفي
في الكلام لكونه مقصودا فالكلام جملة وبالعكس وجعل بعضهم
اقسامها اربعة فعلية واسمية وظرفية وشرطية ورد بانه
الجملة انه استحقت بدخول اداة الشرط عليها انه تعد قسما
مستقلا من الجملة استحقت بدخول اداة التردد نحو العدد
اما زوج او فرد واداة النفي وغير ذلك فيكون الاقسام فدخل
الشرطية في الفعلية او ظرفية وان استحق انه يكون قسما
برأسه لكا اعتبره المص في المختار بسبب اشتمال السعد والملا
عرب من التعلق اليهما شرط الاعتى والا انه كاخمه الفعل لكونه
لفظا او معنى هنا ادرجها في الفعلية تقليلا للاقسام وتسهيلا
للضبط فبقي قسمان احدهما فعلية اي جملة منسوبة الى الفعل
لكون الجزء الاول الفعل وهي كالجملة الفعلية على ما اختاره صاحب
اللباب والمص في هذه الرسالة الجملة المركبة التي ركبت
من الفعل حال كونه لفظا اي لفظيا بان يكون لفظا لفظ الفعل
ويجوز ان يكون تمييزا من نسبة المركبة الى الفعل بواسطة
من اي من لفظ الفعل ولو تقديرا دخل عليه اداة الشرط

او لم يتم خبر نحو وانه احد من المشركين استجارك او معنى اي
معنويا والمراد به ما فيه الاسناد كاسماء الافعال لانها بمعنى
معنى فعل مطلقا لكن كان كذلك فيما سبق بقرينة المقسم
وهو الجملة ومن فاعلا اي مرفوعه فاعلا او نائبه او اسم
باب كان او كاد مثل ضرب زيد عمروا وضرب عمرو وكان الاصح
عليهما مثال للفعلية بدون اداة الشرط وان تكرمني اكرمك
مثال لها بها وهيهات زيد وشتان ذنبا مثال لها والفعل
معنى اسم فعل واقائم الزيدان وما قائم الزيدان مثال
لها والفعل معنى مشتق ومن فسر الفعلية بما جزؤه الاول
فعل فهما جملة اسمية عنده ومن ثبت بينهما ان قائم
مبتداء والمرفوع بعده فاعل سد مسد الخبر وفيه قولان
آخران احدهما كونه قائم خبر المبتدا محذوف اصله اقائمان
الزيدان فرفع الصفة ضمير فلما حذف المبتداء اقيم الاسم الظاهر
موضع الضمير دفعا للالتباس والثاني كونه قائم خبرا والزيدان
مبتداء وترك المطابقة لكونه على صورة المسند الى الظاهر
وهو على هذين جملة اسمية وافي الدار زيد مثال لها والفعل
معنى ظرف مستقر وثانيهما اسمية وهي الجملة المركبة من
المبتداء والخبر او من اسم الحرف العامل وخبره نحو زيد قائم
وقائم زيد وان زيدا قائم وان الينا ايابهم وما هذا بشرا

هما المستتر عن قائمان فلما اقيم الظاهر
مقام المستتر صار الفاعل ظاهرا وزال
التثنية عن الصفة فصارت مفردة
فصار اقائم الزيدان

ومنهم من فسرها بما كان جزؤه الاول اسما مسندا اليه
او مسندا تقدم حرف اولا فانما الزيادة اسميين كما مر
لما بين القسمين من الجمل اراد ان يبين المواضع التي يكون
لها فيها اعراب بوقوعها موقع ما لا بد له من اعراب فقال
فان اريد بالجملة لفظها مقام الاضمار رابعة المرجع ولذا
بتوجه رجوعه الى الجملة الاسمية لقربها لفظها او جعلها بمعناها
نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة او نحو ضرب زيد
جملة فعلية فلا بد اى للفظها من اعراب محكي كما ذهب
اليه ابن الحاجب او تقديري على ما اختاره المحقق لانه في اخره
اعرابا محكيا لكونه متعلق بلا بد اى انتفى البد لكونه في حكم الاسم المفرد الغير
الجملة موقوفا به كى يشير اليه بقوله اى هذا اللفظ حتى ابتدا بتنزيله
وقوعها اى تلك الجملة في ظرف ما اى موضع وقع الاسم المفرد فيه اى في ذلك
الموضع فتقع اى الجملة التي اريد بها لفظها مبتدا او فاعلا ونائبه وغير ذلك من
معمولات العامل نحو زيد قائم جملة اسمية اى هذا اللفظ ويقع زيد قائم جملة فسميه
اسمية واوقع زيد قائم لفظ الفاعل وكذا في قوله زيد جملة فعلية وقلت زيد قائم الجملة اسمية
وقلت ان زيدا قائم جملة اسمية ومنه اى مما اريد به لفظها مقول القول اى هذه الجملة
بالقول اى نعلمت مفعولا او اتي فصل ما قبله بقوله لذلك ولذا قال لفظا
الجملة الا انه لا بد فيه من ملاحظة المعنى بخلاف ما تقدم فانه لم يلاحظ فيه الا ذلك
لا يحتاج نحو قوله تعالى واذ قيل لهم امنوا الكلم كذا اى بكلم ما اريد به لفظا او المعنى وقوله ذلك اى

وشمل ذاك مثل المذكور من الجملة الجملة اذا اريد بها معنى مصدري
اى منسوب الى المصدر بانه يؤول بالمصدر يعنى انه لا بد لها من
اعراب في محل موضع اما بواسطة ان اى بواسطة حرفي ان بفتح وتشديد
او انه او ما المصدرية بمعنى خفيفة لانه ومع المخففة المشددة في قوله
بمعنى انك قائم اى قيامك وكقوله تعالى وان تصوموا خير لكم اى صيامكم
والطيب العلم ما دمت حيا اى مدة دوام حياتك واعلم انه لا اله
الا الله او اريد بها معنى مصدري بغيرها اى بلا واسطة نحو الجملة
التي اضيف اليها اسماء الزمان اختلفوا فيها هل هي جملة من حيث
هي هي او معنى مصدري مفهوم منها اشار الى الثاني
ههنا والى الاول في بحث المبني قال الرضي والنزاع في الحقيقة
لفظي لان الاضافة في اللفظ الى ظاهر الجملة بالاتفاق ومن حيث
المعنى الى المصدر كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم اى يوم نفع
صدق الصادقين ونحو جملة وقعت بعد سواء نحو قوله تعالى ان الذين
كفروا سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم سواء اسم بمعنى الاستواء
نعت به كى نعت بالمصادر للافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث فيه سواء لانه في الاصل مصدر وهو خبر ان وما بعده
فاعله او خبر مقدم وما بعده مبتدأ والجملة خبر ان اى ان الذين
كفروا مستوا وثابت علمهم في عدم النفع انذارك وعدم
انذارك وحسن دخول الهمزة وام عليه لتقرير معنى الاستواء

كالمشددة

وتاكيده فانهما جردا من معنى الاستفهام لمجرد الاستواء، ونحو
تسمع بالمعيدي خطاب لنفسه خير من ان تراه فتسمع مرفوع المبتدا بجرده عن القرينة
التامة والزمان واريد به معنى المصدر المضاف الى الفاعل والمعيدي
منسوب الى معيد تصغير معد بالتخفيف واصله المثل تسمع المعيدي و
الحيوان يبلغه من فصاحته وبلاغته فاراد زيارته فلما رآه استحقره
وقال تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فقال المعيدي الرجال ليسوا بجزر
انما المرء باصغريه لسانه وقلبه ان قال قال ببيانه وان قاتل قاتل
بجنانه فاعجب المنذر بكلامه اي كما علم وهذا الاخير اذ مقصود
على السماع وقيل هو بتقدير ان ورفع المضارع لعدم عامله لفظا وفي هذا
شذوذ واذا اعتبار الكون بتقدير ان وتقديره بان شرط وفي غير هذين
الموضعين اللذين احدهما اريد به لفظا والآخر اريد به معنى المصدر
لا يكون في محل الاسم المفرد لكونه في معناه ولا يكون له محل الثاني الذي هو
الجملة اعراب في وقت او بسبب الا وقت ان تقع خبر المبتدا او
بان تقع نحو زيد ابوه قائم او خبر الباب اي باب الحروف المشبهة بالفعل نحو
ان زيدا قائم ابوه وكذا خبر لا التي لنفي الجنس نحو لا غلام رجل افوه عبده و
خبر الا في المستثنى المنقطع نحو المعيد يبعد عن الجنة الا الطاعة تقرب منها
فتكون الجملة الواقعة خبر الواحد منها مرفوعة المحل او تقع خبر الباب
كان اي الافعال الناقصة نحو كان زيد ابوه قائم او خبر باب كاد اي الافعال
المقاربة نحو كاد زيد يخرج او تقع مفعولا ثانيا لباب علم نحو علمت زيدا ابوه

قائم

علمت زيدا عمرو ابوه قائم او مفعولا ثالثا لباب اعلم نحو اعلم
زيد عمرا بكرا ابوه قائم او تقع الجملة معلقا عنها لباب افعال
القلوب نحو علمت اقائم زيد قائم مبتدا وزيد فاعله سد مسد الخبر
فتكون جملة فعلية او خبر مقدم وزيد مبتدا فتكون جملة اسمية او تقع حالا
نحو جاءني زيد وهو راكب فتكون الجملة الواقعة في احد هذه المواقع منصوبة
المحل لكون كل منها من المنصوبات وكذا ما وقع خبرا لما او لا الحجازية نحو
ما زيد ابوه قائم ولا رجل غلامه قائم او تقع الجملة جوابا لكائن الشرط اداة
جازم كان في ذلك الجواب بعد الفاء الشرط الجملة الاولى من الشرطية والجواب
الجملة الثانية قيد بالجازم لان غيره من ادوات الشرط لا يعمل وبقوله بعد الفاء
لانه اذا لم يكن كذلك لا يكون اعرابه بسبب اداة الشرط ... وبعد اذا الفجائية
النائبة عن الفاء في الجملة الاسمية في الربط لانه على حدوث امر بعد امر بغتة
معنى التعقيب نحو ان تكرمني فانت مكرم او فاكرمك وقوله تعالى وان
تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فتكون الجملة الجوابية بعدهما
مجزومة المحل او تقع صفة للنكرة حقيقة نحو جاءني رجل ابوه عالم او حكما مثل
ولقد امر على اللئيم يسبني او معطوفة على اسم مفرد ليس بجملة نحو زيد ضارب
ويضرب والزيدان ضاربان ويضربان او معطوفة على جملة لها محل من الاعراب
من الجمل الثلث بعينه نحو زيد ابوه قائم وابنه قاعد وجاءني رجل ابوه عالم
وابنه عالم او تقع بدلا من احدهما اي المفرد والجملة التي لها محل من الاعراب نحو
قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فانه جملة هل

مستقلا لانه مبدل منه الا بشرط بدل من الفعل وجه وتقع وجه
وقوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم أانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون
فان لا يؤمنون بدل من جملة سواء عليهم أانذرتهم ام لم تنذرهم وجه وبيان وجه
او تاكيد الثانية اى الجملة ولا تقع تاكيدا للمفرد لان التاكيد اللفظي تكرير
اللفظ الاول والمعنوي بالفاظ مخصوصة والجملة ليست منها نحو
زيد ابوه عالم ابوه عالم وعمرو اكرم ابنه اكرم ابنه او بيانا لها اى للجملة على
رأى وهو رأى اصل البدل فانه نحو لا يؤمنون وجه كما ذكره اكثر النحاة وجه
وقال البعض البيان لا تكون جملة ولا تابعا لها الا القلة وبعضهم انكر
كون الجملة بدلا ايضا فيكون اعرابها على حسب اعراب المتبوع من رفع ونصب
وجر وجزم فظهر من هذه الجملة اى مجموع ما ذكر من قوله هنا اريد بها
لفظها الى هنا ان ما في التقسيم نوع ابهام وضبط احسن تيسير
للضبط وتيسير للحفظ ان الجملة قسمان قسم تاويل المفرد وفي حكمه
فيكون لها اعراب كما مر في محل حسب اقتضاء العامل كالمفرد وذلك القسم
ايضا اى كمطلق الجملة قسمان الاول ما اى قسم اريد به لفظها والثاني ما اريد به
معنى مصدري بواسطة او بدونها وقسم الجملة صرح به مع ظهوره لئلا
يتوهم من اول الامر انه من القسم الاول لقربه وبعد الجملة لا يكون في تاويل
المفرد بالمعنى الذي ذكر فلا يكون محلها في موضع لعدم الموجب واستقلالها
بالافادة الا في خمسة مواضع جزاء اى خبر كان وفصول اى مفعول ثان كما سبق
في المتعلق منه وجواب شرط جازم مع الفاء او اذا وحال وتابع كمفرد او جملة

لها

او جملة لها محل من الاعراب لهم اى بعد ما علمت ما لا يكون معمولا
وما يكون معمولا المعمول وهو ما فيه الاعراب لفظا او تقديرا او محلا
على نوعين احدهما المعمول بالاصالة اى معمول متلبس بالاصالة في كونه
معمولا لذاته لا لتبعية لمعمول وثانيهما معمول بالتبعية اى كونه
تابعا لمعمول النوع الاول وهو المعمول بالاصالة اربعة اقسام لانه
المعمولية بحسب اقتضاء العامل وهو رافع وناصب وجار وجازم
فالمعمول مرفوع ومنصوب مشترك بين الاسم والفعل ومجرور مختص
بالاسم ومجزوم مختص بالفعل اصالة ولما شوق الاجمال التفصيل
قال اى المعمول المرفوع قسمة ثمانية منها اسم حقيقة او حكما
او حكما واحد فعل الاول من الثمانية الفاعل قدمه لانه اصل
المرفوعات لكونه عامله فعلا اصالة وهو قوى لفظي وبالحقيقة نائب
الفاعل نائب عنه والمبتدا عامله معنوي وقوة العامل تقتضي
قوة المعمول والثانية تقتضي اصالة المنسوب عنه وهو اى
ما اى مرفوع اسند اليه اى نسب اليه بقرينة او ما بمعناه
والنسبة التعلق والاسناد ونسبة يصح السكوت عليها و
نسبة بعض بالمعنى الاعم لا يصح السكوت عليها وحيث يراد
بالموصول المرفوع لا يدخل المفعول به وغيره من المتعلقات في
التعريف فلا ينتقض منها الفعل الاصطلاحي فرفع به اسم الفاعل
المبتدا التام الذي لا يحتاج الى خبر منصوب فرفع به اسم الفعل

الا قمن المعلوم خرج به نائب الفاعل فذكر المعلوم لا يغني عن ذكر القائم لانه
المعلوم ما لا يكون مجهولا ولا يلزم منه انه يكون قائما بالفاعل معلوم كضرب
ثم ذكر المجهول في تعريف النائب يغني عنه لكن الحق ان الغرض التقيد
ولا ضرر فيه او ما ارى شيء يلابس بجعله اي بمعنى الفعل القائم المعلوم
مما يعمل عمل الفعل مما تقدم من الصفات غير اسم المفعول والمصدر واسم
الفاعل والظرف المستقر وليس المراد به ما هو المصطلح من التابع من العامل
فيالسه بل ما هو اعم منه نحو ضرب زيد مثال الفاعل المسند اليه الفعل وقائم
زيد انه مثال لما اسند اليه معنى الفعل باسناد تام لما عرفت ان الجملة
فعلية وما نسبته غير تامة نحو زيد قائم او قائم ابوه وهيهات زيد مثال
لما اسند اليه ما بمعناه من اسم الفعل اسنادا تاما والثاني من النسخة نائب
الفاعل لم يقل مفعول ما لم يسم فاعله كما قال غيره لانه اخصر وهو ظاهر واظهر
لانه فيه دلالة على نيابته عن الفاعل ولان لا يصدق على درهم في اعطي زيد درهما
بخلاف ما قالوا فقد يلزم الفصل بين النائب والمنوب عنه ولا فصل هنا فيلغى
الذي ذكره هو اي النائب ما اي مرفوع اسند اي نسب اليه الفعل خرج به
المبتدأ التام خرج به ما اسند اليه الناقص المجهول خرج به الفاعل او ما بمعناه
من اسم المفعول والمنسوب والاسم التفضيل المبني للمفعول والمصدر
المجهول نحو ضرب زيد المضروب الزيدانه وزيد مضروب او مضروب غلامه او ما
نسبي غلامه والشمس من ذات التخييل والعجب من ضرب زيد اي مضروبيته
ولا يكونه اي الفاعل ونائبه شبه الاسمين ضربين بما لا شك ان النائب

او ما في حكمها وبدل اي الاسم الدال عليه اسمين من الجملة التي اريد
بها لفظها او بمعنى مصدري لكونها مسند اليها كما وقت
غير وقت انه ان النائب قد يكون جارا ومجرورا كما قد سبق انه
للتعلق فيسند الى الجار والمجرور فيكون مرفوع المحل على انه
نائب الفاعل فعلى هذا يكون غير بمعنى الا في الاستثناء النفي
اعطي اعراب مدخولها ايجابا لكونها اسما فكانه مستثنى مفرغا
لكن المشهور في السنة المعربين انها هاهنا بمعنى الا بمعنى لكن
ولا يلزم من كونها بمعنى الا كونها عاملة عملها لانه كم من شيء يكون
بمعنى شيء ولا يأخذ حكمه ولو سلم بتقدير خبر فيكون المعنى
الا ان النائب قد يكون جارا او مجرورا كما ثبت فاعطي اعراب
مدخولها ايجابا لكونها اسما واضيفت اليه فاحتيج الى عامل
يصح المعنى به وذلك والذي عليه الجمهور المفهوم من الكلام
معنى ويصح حمله على الاستثناء حال كونها غير ثبوت كونه النائب
جارا او مجرورا نحو مر بزيد فيجب افراد عامله اي النائب الذي هو
جار ومجرور لانه العامل اذا اسند الى غير ضمير المتصل يجب افراده
كما سيجيء وتذكيره اي العامل ولو كان المجرور مؤنثا حقيقيا
او تثنية نحو مر بهند ولا يجوز مرت بهند هذا ثم انه قولهم يجوز
تذكيره ما اسند الى الجار والمجرور وتعليلهم كتابة ختام والامر
وعلام بالالف بصيغة ما الاستفهامية مع حذف الحروف

كالشيء الواحد لشدة الاتصال فصار الالف كانها في الوسط
بدلالة على انه الجار كالجزء الاول من المجرور فكان المسند اليه هو الجار
والمجرور فصار كالمركب وانه اعني الاعراب في المجرور لصلاحيته
له وهما من حيث هما لا يوصفان بالتانيث ولذا يجب تذكير العامل
اذا اسند اليهما نعم يعتبر الجار معديا للعامل وبينه يصير من تتمة
العامل فكان الجار في الاعتبارين والاليق بالاسناد اليه اعتبار
الاتصال اللفظي ولا يجوز تقديمهما على عاملهما بالاستقراء و
وقيل لئلا يلتبس بالمبتدأ وقيل لانه لشدة الاتصال جعلتهما
كالجزء الاخير من الفعل واقام صاحب اللباب لكونهما كالجزء لشدة
شواهد فانه اردت تفصيله فعليك به ولا حذف فيهما سماعي على
لكونه النسبة ماخوذة فيه وهنا الامر الصدر وقدمت بيانه
حذفهما معا منه ولكن منهما اي من الفاعل ونائبه قسمان مضمر هو ما
وضع لمن يتكلم عن نفسه او يخاطب اليه او لشيء اليسر واحدا منهما تقدم
ذكره لفظا او معنى كما في مثل اعدلوا هو اقرب للتقوى او حكما كما
في ضمير الشأن والقصة والضمير المبهم او اعتبارا كما في مثل ما
بينت لونه لتعيينه كانه ذكر ومظهر وهو بخلافه فالمضمر الذي هو الفاعل
او نائب الفاعل في امثاله تفصيلية لا جوابية ايضا اي كالفاعل ونائبه
على قسمين مستتر اي منوي مع العامل ومعتبر ليس بملفوظ حقيقة بل
حكما بانه حكم بالملفوظية لاجراء احكام اللفظ عليه من الفاعلية والمؤكدية

والعطف عليه ونحوها وبارز منفصل بقرينة اللحاق وهو لفظ
حقيقة ولا يستعمل الا بانفصاله فالمستتر ايضا اي كالمضمر قسمان
الاول واجب الاستتار اي واجب استتاره مطلقا بحيث لا يجوز
ابرازه لعدم تحققه على مادته يبدل من واجب او خبر بعد خبر ويجوز
نصبه على انه يكون حالا من الضمير المنوي في الاستتار ولا يسند عامله
الا اليه اي لا يجوز اسناد عامله الى غيره مضمرا او اسما ظاهرا الثاني
جائزة الاستتار والثاني جائز الاستتار بكونه بحيث يسند عامله
تارة الى اسم ظاهر او الى ضمير منفصل نحو زيد ما ضرب الا هو و
واراغب انت على وجه والتخصيص بالاسم الظاهر لكثرته فالاول
اي واجب الاستتار يكون في المتكلمين اي المتكلم وحده والمتكلم
مع غيره والمخاطب لا الغائب المفرد لا التثنية والجمع المذكر
لا المؤنث والمنفيات يستجيء لانه من فعل المضارع مفردا او امرا
او نهيا وما من الماضي يجيء لانه لم يسمع اسناده الى غيره ولا الآلا
جائز في الضمير اصلا لانه ليس باعتبار شخص كالمستتر والثاني اسم بالنسبة
الى ما عداه فاعليه الاصل والمستتر فرع لاعتبارية فالمناسب
اعطاؤه للفرع نحو اضرب للمتكلم وحده ونضرب لغيره وتضرب
للمخاطب المذكور وفي اسم فعل الامر لانه حكمه حكم مسماه ولذا يجوز
في اسم فعل الماضي نحو هيهات زيد ونزال بمعنى انزل وصه بمعنى اسكت
ومه بمعنى اكفف وفي افعل التفضيل في غير مسئلة الكحل وفيها بعد

في الفاعل الظاهر وفي غيرها لا يجوز فيه الا على ضعف كما مر قال وفي مغني
اللبيب ومن المشكل قوله فخير نحن عند الناس منكم لانه ان قدر
فاعلا على انه يكون خبر مبتدا لزم عمل الخبر في غير المسند الى الضمير وهو
ضعيف وان قدر مبتدا لزم الفصل باجنبي بين افعل ومن وخرجه
الفاضل العيسى على انه نحن مبتدا ومنكم متعلق بالمحذوف وال
والتقدير فخير منكم نحن فحذف منكم وخرجه ابو علي ومن تبعه على انه
نحن تاكيد لضمير افعل والمبتدا نحن المقدر بقرينة المذكور نحو زيد افضل
من عمرو وفي مفرد اسم الفاعل واسم المفعول وما كان بمعناهما من الا
سم المستعار والمنسوب وفي الصفة المشبهة والظرف المستقر
اذا لم يوجد شرط عملهن في الفاعل ونائبه والمراد بالفاعل المرفوع
الظاهر واذا وجد فلا يجب الاستتار وسيئ نحو جاءني ضارب
او مضروب او اسد اي شجاع مطلق حيث قرينة الاستعارة
او هاشمي اي منسوب الى بني هاشم او حسن ونحو في الدار زيد
اعادته لئلا يتوهم انه داخل تحت الحكم الا معطوف عليه ثم انه كونه
هذا المثال محلا يجب فيه الاستتار ليس وجهه ظاهرا لانه الاسم
الظاهر الذي بعد الظرف انه قدر مبتدا كما هو مذهب الجمهور فالاستقرار
ثابت فيجوز في الدار غلامه زيد لانه مرجع الضمير وان كان متاخرا
لفظا الا انه مقدم رتبة فيكون مما يجوز فيه الاستتار وانه
انه فاعلا كما هو مذهب الاخفش والكوفيين لانه عندهم يجوز عمل

عندهم

الظرف

عمل الظرف وشبهه الفعل في المرفوع بعده بلا اعتماد فيكون
ايضا مما يجوز فيه الاستتار لانه محل في المرفوع بعده ليس بحتم
وايا ما كان فالمثال لا يخلو عن قلق نعم جعل المثال المذكور في المغني مما
لا اعتماد له لكن على تقدير انه يكون المرفوع بعده فاعلا لا مبتدا
ويكون في تثنية اسم الفاعل واسم المفعول مذكرين او مؤنثين
وجمعهما التكسير قيد به لان المكسر لا يجب فيه الاستتار لانه يجوز
نحو رجال قيام يجوز قيام غلمانهم مذكرا او مؤنثا قد اطلق مطلقا
ولم نقيد بعدم وجود شرط العمل لانه لو لم يجب الاستتار لزم انه
يسند الى الظاهر وما اسند الى الظاهر يجب افراده على ما سبق
والعلامات حروف بدليل تغيرها باختلاف العوامل والضمير
لا يتغير فتعين الاستتار لكون النسبة معتبرة فيها نحو جاءني رجال
ضاربان او مضروبان او رجال ضاربون او مضروبون وجاءتني نساء
صالحات او مستورات ويكون في عدا وخلا حال كونهما فعلين اذ
حرفين لا يعملان الرفع وفي ما عدا وما خلا ما مصدرية مختصة
بالفعل فلا يحتملان الحرفين الا في رواية ضعيفة عن الاخفش
وفي ليس ولا يكون حال كونهن في باب الاستثناء اي مستعملات
في الاستثناء بان يكون قبلها متعدد يجوز استثناء ما بعدها
عنه وانما وجب فيها لئلا يتصرف فيها بالتثنية والجمع ويكون
كالاتي على الاصل في هذا الباب نحو جاءني القوم عدا او خلا الجائي

ويكون مستترا بالتثنية والجمع [illegible]
وفيه ان ينصب [illegible] مذكرا او مؤنثا وبجمعه
عدم التقييد بالسلامة [illegible] من الاطلاق

ضاربان

منهم زيدا البعض او الجيء زيدا او ليس الجائي منهم زيدا او لا يكون
الجائي منهم زيدا او سيجيء تحقيقه ان شاء الله تعالى والثاني اي جائز
الاستتار بوجه في الغائب المفرد والغائبة المفردة من الفعل بقرينة المقابلة
لا التثنية والجمع وسيأتي بيانه نحو زيد ضرب او يضرب او لم يضرب
او لا يضرب وهند ضربت التاء للتأنيث لاجتماعه مع الفاعل
الظاهر او تضرب او لم تضرب او لا تضرب مثال الغائبة ويقال
ضرب زيد باسناده الى الاسم الظاهر وكذا البواقي نحو يضرب او لم يضرب
او لا يضرب زيد وضربت او تضرب او لا تضرب هند فاذا كان
هكذا فهو بمنزلة ضمير لعدم جواز تعدد الفاعل ويكون في شبه الفعل
اي فيما يشبه الفعل في العمل بعضه كبعضه مما ذكر اي من الاشياء التي ذكرت
من اسم الفاعل والمفعول وما بمعناهما والصفة المشبهة وافعل
التفضيل والظرف المستقر اذا وجد شرط عمله اي عمل شبه الفعل
في الفاعل الظاهر مما ذكر في بحثه غير التثنية والجمع المذكورين يعني
من تثنية اسم الفاعل والمفعول وجمعهما السالم فانه يجب
الاستتار فيهما علامة نحو زيد ضارب او مضروب او اسد ناطق
او هاشمي او حسن او في الدار ويقال زيد ضارب غلامه وانما
الزيادة وجاءني رجل ضارب غلامه وجاءني زيد راكب غلامه وكذا
البواقي مثل زيد مضروب غلامه او اسد غلامه او هاشمي ابوه او حسن
عبده او في الدار فرسه فما بسبب فيه ضمير كما مر واما الضمير البارز فلا

مستتر

لا المستتر فانه سبق المتصل لا المنفصل فانه لا يجب علامة هنا
فكان في ضمير تثنية الافعال ضربا او يضربان او اضربا او لم يضربا
غائب او مخاطب مذكرا او مؤنثا لا في التعجب فانه لا يتصرف لانه يستتر
فانه لا يثنى وهو اي البارز المتصل فيها الالف نحو ضربا وضربتا
التاء علامة التأنيث كما في الواحدة وضربتما وزيدت الميم لئلا يلتبس
بالف الاشباع في نحو كيف انت والتاء علامة الخطاب لطرد التثنية وقيل انه
الضمير هو انت كما في الواحد والالف لدفع الالتباس بالمفرد ولم
لما ذكر وقيل هو تما والانسب الاول لما فيه من الاطراد ويضربان
ويضربان وتضربان وليضربا واضربا ولا يضربا ولا تضربا و
في جمعها المذكر غائبا او مخاطبا وهو اي البارز فيه الواو نحو ضربوا و
وضربتم اذ اصله ضربتمو لانه يعود الواو عند اتصال الضمير
المنصوب والضمائر مما يرد الاشياء الى اصولها وقيل الضمير
الواو وحدها وقيل الجموع والاظهر ما في المتن لاطراد الجموع
وحذفت الواو لانها مع الميم بمنزلة الاسم ولا يوجد في آخر الاسم
واو مضموم ما قبلها في غير هو ولما حذفت اسكنت الميم للتخفيف
ويضربون ليضربوا وفي جمعها اي الافعال المؤنث غائب او مخاطب
وهو اي الضمير البارز فيه النون نحو ضربن وضربتن وشدد النون لانه
اصله ضربتمن فلما بالتثنية قلب الميم نونا فادغم ويضربن
وتضربن وليضربن واضربن ولا تضربن وفي المخاطب والغائب والغائبة

وتضربون وليضربوا واضربوا ولا يضربوا ولا تضربوا ع

تعدد المفرد والتثنية والجمع ذكراكله مذكرا كان او مؤنثا والمتكلم
وحده والاثنين في الماضي واحوالها في غير الماضي سبقت وهو اي الضمير
فيها الت اي نحو ضربت ضربت بحركات الت وفتحها في المخاطب وكسرها
في المخاطبة وضمها في المتكلم وفي المتكلم مع غيره كائنا في الماضي ايضا وهو
اي البارز فيه نا نحو ضربنا وفي المخاطبة المفردة والتثنية والجمع مر في
غير الماضي لتضربا او اضربا او نهيا وفي الماضي ما ذكر وهو اي الضمير
البارز المتصل فيهما اي الياء وحدها عند الجمهور وعند الاخفش هي علامة
التانيث والضمير مستتر وجوبا نحو تضربين واضربي ولا تضربي هذا
ولا يستتر وجوبا وجوازا والابراز وتعيين محالها وتعيين البارز
منها مبسوطات ذكرت في المطولات وان الظاهر الذي هو الفاعل او نائبه
فالظاهر غير محتاج الى بيانه بمثل زيد او غيره ولكن للعامل بالنسبة اليه
احوال يجب بيانها ومعرفتها فنقول واذا اسند اليه اي المظهر العامل
اي العامل فانه يجب افراده اي العامل وقد سبق انه يجوز ان يجمع جمع المكسر
كما اذا قلت جاءني رجال قعود غلمانهم ولم يتعرض لتقديره ولا يجوز ان
يراد بالعامل الفعل وما يوازنه لان الصفة المشبهة [illegible] مما يوازنه وقد وجب
الافراد فيهما اذا اسندت الى الفاعل الظاهر وانما وجب افراده ح
لانه اذا كان العامل فعلا وطابق الاسم الظاهر في التثنية والجمع لزم
تعدد الفاعل لما عرفت ان الالف والواو والنون ضمير الفاعل وحمل عليه شبه
الفعل وتم قوله وان تقدم فانحوي الذين ظلموا الضمير في اسند الى الظاهر

بالفاعل

بل الفاعل واو الجمع والذين ظلموا اما مبتدأ او بدل من الضمير
والاضمار قبل الذكر جائز في العمدة بشرط التفسير وقيل الواو
حرف ليس بضمير والفاعل الاسم الظاهر ويجب اي العامل انه وقع
الظاهر للغيب والمتكلم والمخاطب يجب اسناده الى الضمير بارزا
او مستترا ولو كان المظهر مثنى او مجموعا نحو ضرب الزيدان او
او الزيدون ونحو ضرب زيد وان كان المظهر المسند اليه مؤنثا
لا مذكرا فانه يجب تذكيره عامله حقيقيا [illegible] وسيجي حكمه
باي مفردا او ما هو كان من الادميين لا من غيرهم كانا في
ونحوه وحكمه باي مفردا او مثنى لا جمعها كالمسلمات والنساء
وسياتي حكمه متصلا بعامله الفعل او شبهه لا منفصلا عنه وسيذكر
انه لا يجب تانيث عامله يجب تانيثه اي عامله ليدل على تانيث
الفاعل من اول الامر ولكونه ذلك المؤنث اصلا وحكى سيبويه
عن بعض العرب انه قال فلانة استغفر وبطلان المؤنث
من علامات انه كان العامل متصرفا بان يجي الماضي والمضارع والامر
وغير ذلك من المشتقات وان لم يكن متصرفا فلا يجب لالحاق
الحروف بعدم التصريف بل يجوز بالنظر الى فعلية مثل نعم او نعمت
المرأة هند وليس او ليست هند عالمة وكاد او كادت المرأة
تخرج مثل ضربت هندا والصدر [illegible] للفعل وزيد
ضاربة جاريته [illegible] الاسناد وشبه الفعل والحكم كذا الحكم من وجوب

تأنيث الفاعل اه وجب تأنيث الفاعل فقط فإن الوجوب اذا
اسند الفاعل الى ضمير المؤنث أي الى ضمير راجع الى المؤنث حقيقيا
او غير حقيقي ايذانا بتأنيث المسند اليه اول وهلة ولمنافرة
الضمير ولكن اذا كان الفعل مؤنثا والضمير مذكرا او بالعكس يجوز الوجهان
الا اذا كان المؤنث على المذكر فانه في حكم المذكر الا في منع الصرف
كما بان في الجمع فانه يجمع كذلك وكالمؤنث غير جمع المذكر
السالم العاقل فانه وان كان مؤنثا بتأويله بالجماعة لا يجب تأنيث
عامله على ما سيجيء نحو هند ضربت او ضاربة مثال المسند الى
ضمير المؤنث الحقيقي من الادميين وما من غيرهم من الحيوان نحو
الناقة سارت او سائرة ونحو الشمس طلعت او طالعة
مثال الضمير غير الحقيقي وفي اسناده غير مضمر الى المؤنث الحقيقي المذكور
وضمير المؤنث يجوز تأنيث عامله أي عامل الغير المعتبر التأنيث
وتذكيره أي العامل نظرا الى عدم عراقته في التأنيث او الى وجود
الفصل وضعف الاستناد ولما كان ظاهر قوله غير حقيقي شاملا للاحكام
افراد بقوله انه لما ذلك الغير مؤنث فذلك الغير مؤنث لفظي نحو
طلعت او طلع الشمس وحقيقي من الادميين ليس بمفرد ولا تثنية
بل جمع نحو جاءت او جاء المؤمنات ومن الادميين مفردا او مثنى
لكن غير متصل بعامله نحو جاءت او جاء القاضي اليوم امرأة او امرأتان
فيه هذا اذا لم يكن المؤنث منقولا عن علم المذكر واذا كان كذلك

يجب تأنيث عامله وانه وقع فصل لدفع اللبس نحو جاءت اليوم زينب
اذا سمي به مؤنث ومن جمع المذكر السالم العاقل نحو الرجال جاءت
او جاء والفعل جمع المذكر السالم العاقل نحو جاءت او جاء الرجال اعلم انه ظاهر
غير الحقيقي انه كان متصلا بعامله فتذكير العامل احسن وان كان منفصلا
فالتأنيث احسن والكل فصيح وظاهر الجمع المكسر الاحسن تذكير عامله
مطلقا لكونه في تأنيثه بالتأويل والغالب بعد التأنيث الحقيقي
في جمع مفرده مؤنث حقيقي لانه ازال التأنيث الطارئ بالجمعية
والمؤنث الحقيقي المنفصل التأنيث فيه احسن واسم الجمع المذكر
يجوز فيه بعد افراد لفظه وجمعيته وتأنيثه نحو جاء الركب وجاءت
الركب والركب جاء او جاءت او جاؤوا وفي هذا المقام تفصيل
حسن في شرح الكافية للشيخ الرضي ولما توقف بعض احكام علم
العامل على معرفة المذكر والمؤنث اراد ان يبينهما واكتفى بذكر
المؤنث لانه وجودي وعدمي ويظهر المذكر به فقال والمؤنث في عرف
النحاة ما أي اسم فيه أي في آخره علامة التأنيث
لفظا أي ملفوظة او من حيث اللفظ او كونها
لفظا او سواء كانت لفظية نحو ضاربة و خنساء
و حبلى من الحقيقي و غرفة و صحراء و بشرى
من غير الحقيقي او تقديرا نحو هند و زينب و نار
و اقرب لا يقدر الا التاء لان وضعها على الزوال

والانفصال وايضا لا يرجع الالف عند التصغير في الثلاثي نحو عنيزة
ونويرة وفي غير الثلاثي محمول عليه والعلم بسقوط التاء عند
التصغير قياسا كعقرب وقديرة ث ذا نحو قديديمة والصيغ
المؤنثة مثل ضربي وهذه وذا اعتبر فيها تقدير التاء طردا للباب
ثم ان التعريف لفظي يقصد به تبيين صورة خاصة وتمييزها
عما عداها فلا يلزم الدور باخذ التأنيث فيه كذا في الامتحان وهي
اي علامة التأنيث في الاصطلاح التاء الموقوف عليها هاء كونها هاء
حالا نحو ضاربة وفي الاسم نحو ضاربتين وفرج به تاء اختا وبنت وصافيات
فانه لا يوقف عليها هاء اي العلامة فيها مقدرة كذا في الامتحان نحو
عين مثال لما فيه علامة التأنيث لفظا وشمس مثال لما فيه العلامة المقدرة
بدليل شميسة والالف المقصورة نحو حبلى في الصفة ودعوى من غيره
والالف الممدودة نحو ناقة عشراء وحمراء وزاد الزمخشري الياء في هذي
والاولى ان يكون هذه الصيغة بكمالها مؤنثة لانه ليس في اسم
الاشارة ما هو على حرف واحد ذكره الرضي وهذا اي كون المؤنث بعلامة
التأنيث يكون في غير ثلثة وما فوقها منتهيا الى العشرة فانه مذكرها
بالتاء لانه يعدو ذي جمع مؤول بالجماعة كما عرفت فاعتبر به اذا كان
جمع المذكر ولو سمع فتقع ثلث مذكر ولما اخذ المذكر التاء بهذه المناسبة
اي التعليم والتركيب
سابقة كان مؤنثها مجردا فرقا بينهما والمؤنث
لا يكون الا اذا كان المعدود جمع المؤنث ومن هذا قيل ثلث مؤنث وانه جاز

وانه جاز

وانه جاز تذكيره وتأنيثه باعتبار جاز الامران في العدد نحو ثلثة
رجال واربع نسوة ونحو ثلثة او ثلث اشخاص انه اريد به المؤنث
ونقول احد عشر واثنا عشر للمذكر واحدى عشرة واثنتا او اثنتي
عشرة للمؤنث بتذكير الجزئين في الاول وتأنيثهما في الثاني على
القياس واذا ركبت اثنا او اثنتا مرفوع نائب الفاعل والزائد
عليهما الى تسعة مع عشرة حتى جعلتها كلمة واحدة اثبت الف
او التاء مرفوع في الجزء الاول فسقط في المذكر ابقاء على حال
الذي قبل التركيب وهو التذكير لا في الجزء الثاني كراهة اجتماع
اي القيد اللفظي
المتفقين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة نحو ثلثة
عشر رجلا الى تسعة عشر رجلا واثبت التاء في الجزء الثاني
فقط اي لا في الاول في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة الى تسع
عشرة امرأة فرقا بين المذكر والمؤنث وقيل عدم الاثبات
قائله جاربردي
في الاول لا ابقاء على حال الذي قبل التركيب والاثبات في الثاني
لانتفاء المانع وهو اللبس ونقول عشرون في المذكر والمؤنث
واحد وعشرون واثنان وعشرون في المذكر واحدى وعشرون
واثنتان او ثنتان وعشرون في المؤنث وثلثة وعشرون
وثلث وعشرون الى تسعة وعشرين وتسع وعشرين والحد
هكذا الى مائة ثم يعطف مائة على العدد الزائد او بالعكس
الى الالف ثم يعطف المذكور بعد المائة ثم المؤنث قس عليه

ونقول في المذكر واحد واثنان وفي المؤنث واحدة واثنتان او ثنتان في المؤنث صح

حقيقي ولفظي والتأنيث الحقيقي اي المؤنث الحقيقي التأنيث ما
بازائه اي بمقابلته ... ذكر وهو ما يوصف بالذكورة فيه
في الحيوان اذ ... ذكر لا ... انثى ... من
... الحيوان ... بازائها ... والتأنيث اللفظي
الغير حقيقي ... بخلافه اي المؤنث حقيقي اي ما ليس بازائه
ذكر من الحيوان بل ... تأنيثه من لفظه باعتبار وجود علامة
لفظا او تقديرا نحو غرفة وشمس ولما ذكر في ... احوال
العامل بالنسبة الى اسناده الى الاسم الظاهر المفرد والمثنى
في الجمع ناسب ... التعريف ... المقصود ولكن
قدم البيان على ذكر التثنية والجمع ... بيان المفرد ... لانه ما
... وقدم الجمع المكسر ... مناسبة لمقام التثنية ...
الجمع السالم ... والجمع المكسر مذكرا او مؤنثا ... اي جمع تغير البناء ... التغير
الجمعية فخرج نحو مصطفون ... لانه تغير ... صيغة مفرده
اي ... فخرج به الجمع السالم مطلقا لانه لا تغير لصيغة مفرده لانه
احوال الاخر ... والتغير ... من ان يكون
حقيقة نحو رجال ... حتى اذا ...
... جمع ...
... جمع ... بالفتح في ... مفرد ...
... الصيغة

اي المفرد ... نحو ركب ... اسم جمع لانه لا مفرد له
الركب ... الا ...
من ان يكون ...
جمع سوار ... جمع ...
...
والتغير في نحو ...
كما ذكره ... الى قسمين المذكر والمؤنث ... المذكر
... وجمع المذكر السالم ... صيغة الجمع ...
اخر مفرده ... مفرده لانه ...
في اخر المفرد الى في اخر الجمع ...
...
...
النصب ...
...
...
...
...
... ونحو ... وجمع المؤنث
السالم ... جمع ... اخر مفرده ...

جمع صواحب جمع صاحبة الف وتاء مؤنث نحو مسلمات جمع مسلمة
او مذكرا نحو قوله تعالى اشهر معلومات جمع معلوم لانه صفة ما لا
يعقل يجمع بالالف والتاء وسيجيء انه لعامل اذا اسند الى ضمير
الجمع المكسر الغير العاقل يجوز ان يكون جمعا مؤنثا والتثنية اي مثنى
الاسم بقرينة المقام ما اي اسم لحق اخر مفرده ولو اعتبارا كما
[illegible] اضافة الى غيره [illegible] الاختصار كما هو الاصل في الاضافة
المعنوية لا ينقض بالجمع بناء على ان المفرد اللاحق باخره الف
كما انه مفرد للتثنية مفرد للجمع مثلا انه مسلم كما انه مفرد مسلمان مفرد
مسلمون الف في الرفع او ياء مفتوح ما قبلها في النصب والجر مفتوحة
[illegible] لا حاجة الى [illegible] الى الف لانه فتح ما قبلها من ضرورياته اي فتح
[illegible] لئلا يلتبس بالجمع ولم يعكس لان التثنية
[illegible] جمع المذكر السالم [illegible] بالفتح
بالفتح الاخف [illegible] ثابت في [illegible]
[illegible] ما ذكر نحو مسلمان ومسلمين [illegible] كونه
جمع مؤنث اراد انه [illegible] العامل اذا اسند اليه او الى
مفرده [illegible] المؤنث [illegible] جمع سالم او مكسر واحده
مذكرا او مؤنث حقيقي او لفظي من العقلاء او غيرها
جمع المذكر السالم اي الا جمع المذكر السالم مؤنث [illegible]
معاملة المؤنث لكونه بمعنى الجماعة [illegible] اذا [illegible]

جاءت

رجال فانك ان قلت جاءت جماعة رجال واما جمع المذكر السالم فليس
بمؤنث لاختصاصه بذكور العقلاء ولعدم تغيره بصيغة مفرده فالاولى
[illegible] ليس [illegible]
جمع السلامة من الاكورة والضم وغير ذلك [illegible]
[illegible] الشاذة [illegible] المذكور [illegible]
[illegible] حكم جمع المذكر العاقل [illegible]
[illegible] الجمع بالالف والتاء فاذا كان منكرا [illegible]
تذكير عامله المسند اليه فتقول جاء المسلمون [illegible]
رجع فاعله [illegible] اسناد [illegible] الفعل واذا اسند اي العامل
الى ضميره اي جمع المذكر السالم بسبب كونه جمعا مذكرا [illegible]
بالضم واو الضمير الذي هو مختص بذكور العقلاء [illegible]
والنون في الصفات الا في افعل من فانه مفرد منكر [illegible]
[illegible] افضل من [illegible]
افراده نحو المسلمون جاؤوا او يجيئون او جاؤونه واما جمع المذكر
لا المؤنث [illegible] العاقل [illegible] اذا اسند العامل
او تحول الى ضميره [illegible] الفاعل بسبب ان يكون [illegible] مؤنث
[illegible] جمعا مذكرا [illegible] من العقلاء
اي لا يخلو [illegible] نحو الرجال جاءت او جاءوا
او جاءته او جاؤوا ونحو الرجال قام [illegible] اي جمع المذكر السالم

جمع قام

وجمع المذكر المكسر العاقل كالمثنى من الجموع اذا اسند الى الاسم او وقع
الاسناد الى ضميرها اى ضمير الفعل الذى هو الجمع يجب كونه كاملها
الى الضمائر مفردا مؤنثا كالمثنى او جمعا مؤنثا باتصال النون الذى
وضع لجمع المؤنث بالالف او غير عاقل بالفعل وقبل الغير العاقل استعملت
في المؤنث العاقل تنزيلا له منزلة غير العاقل واجروا جمع المذكر غير العاقل
مجرى المؤنث لعدم اصالته في التذكير وجعله جمع الالف او المكسر
في شبه الظاهر جعله قد يسند الى ضمير جمع المذكر الغير العاقل جمع المذكر
المكسر اعطاء لمنزلته وفعل الغير من الجموع جمع المؤنث الالف لم
نحو المسلمات جاءت او جئن او جاءتهن او جاءتها او جيادا وجمع المؤنث
المكسر العاقل نحو الجوارى جاءت او جئن او جاءتهن جمع المؤنث الالف الغير
العاقل نحو المنقرات سكنت او سكن او سكنت وجمع المذكر المكسر الغير العاقل
من غير الحيوان نحو الاشجار قطعت او قطعن او مقطوعة او مقطوعات
ومن الحيوان الافراس جاءت الى اخره وعلم ان التفرقة المذكورة
في الضمير المسند اليه غير مختصة به جارية في الضمائر كلها فتقول رأيتهم وضربهم
واياهم ولهم وفضلهم لا غير في جمع المذكر الذكرات رايتها وضربها او
وضربهم واياها او اياهم ولها او لهم في جمع المذكر المكسر العاقل وهي
هن وضربها او ضربهن واياها او اياهن ولها او لهن في غيره من
من الجموع وهكذا في ضمير الخطاب نحو يا ايتها المسلمون انتن الخ جوزة الاخير
ويا ايها الرجال انتم القوامون او انت القائمة وهكذا والنوع الثالث

[margin] وقد يسند الى ضمير جمع المذكر الغير العاقل

[margin] جمع المؤنث المكسر الغير العاقل

من المرقومات من الزرفضات

من اللغات التسعة المبتداء ولما كان مشتركا لفظيا بين النوعين ولم
يمكن تعريفه تعريفا يجمعهما اراد ان يقسمه اولا الى قسمين ثم يعرف
كلا منهما فقال وهو نوعان ولما لم يكن الثانى من قسمى الاسم تحقق
قال النوع الاول الاسم كاسم المقابلة بدل على ان المراد به ما يقابل الصفة
الواقعة للظاهر بعد النفي او الاستفهام فيدخل فيه نحو ضارب زيد
في الباب هذا هو المشهور ولو ادعى ان المبتداء عبارة عن مفهوم
مشترك بين قسميه وهو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه
اولا الذي حقه التقديم لكان له وجه كما قال الفاضل العصام الجامي في
المستثنى مخالفا للجمهور او الموكل به وقد سبق المسند اليه اي لوقع
الاسناد اليه فخرج به الخبر والنوع الثاني من المبتداء ولا تنهي مسنداته
المجرد من العوامل اللفظية بانه لا يكون له عامل لفظي اصلا وقد عرفت
المراد به وخرج به معمولات العوامل اللفظية نحو زيد قائم مثال للاول
ومثال الثاني نحو ربعي الله قائم وان تصوموا خير لكم وتسمع بالمعيدي
خير من ان تراه ولا بد له اى للقسم الاول من خبر ملفوظا او مقدرا يدور
انه الفائدة عليه والنوع الثاني من المبتداء الصفة لفظا كاسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة او معنى كالاسم المستعار نحو اسد
الزيدان والمنسوب نحو اقرشي اخوان الواقعة بعد كلمة الاستفهام
حرفا وهو الهمزة وهل او اسما كما صانع الشيبان ومن ضارب
البكران وكما متى او اين او اني وكيف واين ذكره في التحفة الحاملة

[margin] وصفة الاسم او المؤتلف في بحث العامل المعنوية

[margin] وما من مقصود ما بعده حي

او كلمة النفي حرفا وهي ما ولا وان وليس نحو هل قائم الزيدان فان قائم مبتدأ في الاصل ولما اضيف اليه غيره وصار مجرورا انتقل اعرابه الى الغير فاعرابه غير مستعار منه كما اذا استعمل في المستثنى حيث ينتقل اعراب المستثنى اليه فحينئذ الظاهر ان غيره مستكن سواء كان ضميرا منفصلا كما جوز صاحب الكشاف في انه يكون اراغب انت عن الهتي من سورة مريم وليس قائم ابوه زيد منه لانه الصفة وان كانت داخلة على قائم لفظا الا انها داخلة على زيد تقديرا لانه مبتدأ وحق التقدم او اسم الاستفهام نحو اقائم الزيدان وما قائم الزيدون فالصفة مبتدأ وما بعده خبره لكونه بمعنى الفعل لكونه الاستفهام والنفي اولى بالفعل فاعلاب [illegible] الخبر والمجموع جملة فعلية كما سبق هذا اذا كانت الصفة مفردة والاسم الظاهر مثنى او مجموعا واما اذا طابقت مثنى او مجموعا فالصفة خبر مقدم لا غير وان طابقت مفردا جاز الامران خلافا للكوفيين لانهم لا يجوزون تقديم المبتدأ على الخبر صرح به الرضي في بحث الخبر لا يجوز تعدد المبتدأ بلا حرف العطف ولذا اظهر في مقام الاضمار لفظا ومعنى بلا عاطف واما معنى فقط او لفظا فقط او بلا عاطف فيجوز نحو الزيدون قائمان ونحو زيد وعمرو وبكر قائمون او الزيدان نحوي وصرفي اي احدهما نحوي والآخر صرفي ونحو الحلو الحامض اي مز [illegible] نحو الرمان والعسل والخل السكنجبين ومما ينبغي ان يعلم هنا انه قد يتعدد

كلام

كلام واحد على مبتدأت واخبار فالمبتدأ الاخير مع الخبر الاخير خبر لما قبله وهكذا الى المبتدأ الاول ولذكر الروابط طريقان احدهما انه يضاف كل مبتدأ الى ضمير ما قبله كما تقول زيد ابنه زوجته جاريتها قائمة فلو اردت ارجاعه الى الكلام ولما اضفت الثالث فرده الى المتقدم الى ان ينتهي وحكمت على الاخير فتقول جارية زوجة ابن زيد قائمة وثانيهما انه يذكر الروابط كلها بعد الخبر فيجعل الرابط الاول للاخير الى الاول تقول زيد عمرو هند قائمة في داره بامره فتقدير قائمة لهند وداره لعمرو وبامره لزيد كذا في الشهاب واللام الاصح في النوع الاول من المبتدأ انه الذي يجب تقديم على الخبر لفظا لكونه محكوما عليه به وقد يحال والكوفيون يوجبون كما تقدم ومن ثمة جاز في داره زيد والكوفيون لا يوجبونه الظرف في زيد لوجوب تقديم المبتدأ عندهم ممنوع لانه في مرتبة العامل التقديم وبعض من جوز في داره زيد جوز نحو في داره قيام زيد وفي داره غلام هند وبعضهم منع لانه ما يضاف اليه المبتدأ ليس في مرتبته ويدل على الجواز ما ورد في كلامهم في اكفانه درج الميت وشرط اي المبتدأ المذكور من حيث انه مبتدأ انه يكون معرفة لانه محكوم عليه انما يكون اعم من المحكوم به اذا كان معينا والا فخلط الفائدة المحكوم به في الجملة الفعلية

الاعم هو الفعل ولذا يقدم ولا يب لي يكون المحكوم عليه خبرها
نكرة صرفة فالمبتدا انما يستحق التقديم اذا كان معرفة او نكرة
مخصصة بوجه من وجوه التخصيص لتكون قريبة من المعرفة كالنكرة
كالتخصيص بالصفة نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك او بالاضافة
نحو غلام رجل او بغيرها نحو افضل منك افضل مني هذا مذهب الجمهور
ومذهب المحققين ان مدار الصحة الافادة فان افادة نكرة
محضة يصح نحو كوكب انقض الساعة وبقية الكلام في وجوه مبسوطة
ناضرة ويجوز حذفه اي المبتدا اي لا يمتنع عنه قيام قرينة دالة
على خصوص المبتدا مقالية نحو زيد جواب من القائم اي القائم زيد
بقرينة السؤال او حالية نحو الهلال اي هذا الهلال لانه في مقام
انه يشار اليه شيء ويحكم عليه بالهلالية ويجب في مقام المدح والذم
والترحم والمرفوع الرابع من الستة خبر المبتدا او هو اي الخبر الاسم
بقرينة ذكر الجملة بعده او بمراد العموم وذكرها الاختصار بها بعض
الاحكام المجرد عن العوامل اللفظية المسند به الى الاول صادق اي الذي
الشق الاسناد به وفيه تنبيه على ان الاسناد اشد تعلقا بالخبر
منه بالمبتدا وخبر للتسمية لانه المسند معلول الخبر ولفظ ما به المسند
معناه الى المبتدا وقيل الها يعني الى الضمير للمبتدا و ما الموصول في
المسند غير الفعل ومعناه حال من ضميره او المسند خرج به مثل يقوم
في يقوم زيد المسند وقائم في اقائم الزيدان نحو قائم في زيد قائم وحجر

في هذا حجر ويجوز تعدده اي الخبر اي لا يمتنع بلا عاطف اما لفظا
ومعنى نحو زيد قائم بالفعل قاعد بالقوة او لفظا فقط نحو هذا حلو
حامض اي مز وذلك لانه اجتماع الاوصاف الغير المتنافية في محل واحد
ممكن ويجب التعدية في القسم الاخير وكذا ان اذا تعدد المبتدا
معنى نحو هي فاضل وعالم ولا بد من العطف ولا يطابق المبتدا الا انه
ضميره لا يرجع الى المبتدا بل يرجع ضميرها الى الموصوف فهو في تقدير
بعض شخص فاضل وشخص عالم وبعضهم [illegible] الخبر
هو المجموع والمجموع من حيث هو يستحق اعرابا واحدا الا انه اجرى
على جزء اعرابا دفعا للتحكم والاصل ان يكون الخبر مفردا ليوافق
المبتدا وليكون اخصر واسرع قبولا للربط وقد يكون جملة
اسمية كانت او فعلية ويقيدها بالخبرية اما لانها يجئ التبادر
او لانه تخصيص العموم الى الانشائية ولو قسمية نحو قوله تعالى
والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وليس هذه مؤولة بالقول اي مقول في حقه كذا لانه بعيد كذا في شرح الكافية لعصام
الدين واذا كان جملة والجملة مستقلة لا تقتضي الارتباط بغيرها
فلا بد فيها من عائد يربطها الى المبتدا وهو الضمير للغيبة او الخطاب
او المتكلم نحو زيد ابنه او انت ابنك او انا ابني عالم وهو الغائب
ويكون اسم اشارة نحو قوله تعالى والذين كفروا وكذبوا باياتنا
اولئك اصحاب النار والعموم المشتمل على المبتدا نحو قوله تعالى انه

وان لم يفد نكرة محضة لا يصح نحو رجل قائم في الدار

اي في قوله بما لا يمتنع اشارة الى انه يجوز حذفه بمعنى الامكان العام مقيد بجانب العدم

ولذا وجب حذف المبتدا في المدح والذم والترحم [illegible]

نحو الحمد لله الحميد [illegible]

قوله اسم الاشارة [illegible]

على تقدير ان يكون [illegible]

من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين اي اجره ومنه نعم الرجل
زيد فانه زيد من افراد الرجل المراد به الجنس وقد يقال ان اللام نائب عن الضمير
والظاهر النائب عن الضمير في مثل القارعة ما القارعة اي ما هي اذا لم تكن
الجملة خبرا عن ضمير الشان او القصة لوجود الربط بعينه لكونها عبارة
ونفسه اي المبتدا نحو انما زيد عالم لان الشان عالمية زيد نحو زيد ابوه قائم
في الاسمية او قام ابوه في الفعلية ويجوز حذفه اي العائد الضمير
لتبادره لفظا فانه يجب تقديره لقرينة تدل عليه [illegible] اذا كان
ضميرا مجرورا بمن التبعيضية والجملة اسمية مبتدا جزء من المبتدا
الاول نحو البر الكر بستين اي منه والمحذوف صفة المبتدا وجوز الاخفش
العصام كونه حالا وقال الفراء حذف المنصوب العائد الى الكل ايضا
قياسي نحو قوله تعالى وكل وعد الله الحسنى على قراءة الرفع وقوله قد
اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع وجعله ابن مالك اجماعا
وخص ضعف الحذف بالمنصوب العائد الى غير الكل واما المرفوع
فلا يحذف والحذف في غير المذكور سماعي واصل في الخبر والراجح فيه
ان يكون نكرة لان الاصل في الافادة ان تخبر عما يعرفه المخاطب بما لا
يعرفه وقد يكون معرفة لجواز كون النسبة بين المعلومين مجهولة عند
المخاطب حقيقة فيفيد الكلام نحو زيد المنطلق لمن يعرفهما ولا يعرف
النسبة بينهما وتنزيلا نحو الله الهنا ومحمد نبينا عند من يعرف
النسبة بينهما تنزيلا للمعرفة منزلة عدمها لجريه على خلاف

مقتضاها

مقتضاها ويشترط في تعريفه تعريف المبتدا عند غير سيبويه فاما
الامور الثلثة بعده فتعريفه او كونه متضمنا للاستفهام نحو من ابوك
فانه من مبتدا عنده وعند غيره خبر مقدم والمقتضى فيه الاغلب فعلى
بابك كبر ولا تقولها باكبر وكذا الفت الفرس او افعل تفضيل مع
مبتدا وجده حتى صفة نكرة نحو مررت برجل خير منه ابوه فانه خبر عنده
مبتدا وخبر عند غيره ويجوز اي لا يمتنع حذفه اي الخبر عند قيام
قرينة مقالية نحو زيد اي زيد قائم لمن قال ازيد قائم ام عمرو او ما
او حالية نحو خرجت فاذا السبع اي واقف بالباب ويجب اذا
التزم في محله غيره نحو لولا زيد لهلك عمرو اي موجود التزم الجواب
في محله ونحو ذلك مما بين في المطولات وانه كان المبتدا بعد اما
وجب دخول الفاء في خبره كرعاية معنى الشرط فيها نحو اما زيد فمنطلق
لانه في معنى مهما يكن من شيء فزيد منطلق فحذف مهما يكن من شيء
فاقيم اما مقامه فصار اما فزيد منطلق فاخر الفاء الى الخبر لئلا
يجتمع اداة الشرط والجزاء في محل واحد فصار اما زيد فمنطلق
في كل وقت او لاجل كل شيء الا لو قلت او لاجل ضرورة الشعر كقوله
اي الشاعر فاما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب
المواكب الجماعة والرابط في الخبر العموم المشتمل على المبتدا فانه يفيد
نعم [illegible] قتال لو قوله بعد النفي او لفظ مره [illegible] اضمار القول [illegible]
منه بعد الفاء المقدر كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم

الكفر عز اى فيقال لهم اكفرتم وانه كلمة اى المبتدا اسم موصول بالفعل
او بجملة فعلية او ظرف اى بجملة ظرفية افراده بالذكر مع انه داخل
في الفعل لان الظرف اذا كان صلة فهو جملة فعلية بالاتفاق لانه دخول
الفاء المشابهة الشرط والشرط لا يقع ظرفا فلو لم يذكره لتوهم انه
المراد بالفعل الصريح او موصوف بها اى بالموصول المذكور فصارت
اربعة اقسام او نكرة موصوفة باحدهما اى الفعل والظرف فصارت
ستة او مضافا اليها اى الى الاقسام الستة اى الى احدها فلكل
فصفت اى اثنى عشر قسما او كان لفظ كل مضافا الى صفة لفظ الى نكرة
موصوفة بمفرد كما والمضاف الى نكرة موصوفة بجملة داخل فيما سبق نحو قوله
صلى الله تعالى عليه وسلم الا ان كل دم ومال ومأثرة كانت في الجاهلية فهي
تحت قدمي هاتين او غيره موصوفة اصلا فحصلت اربعة عشر جاز
دخول الفاء في خبره لان المبتدا في كل منها لابهامه كان متضمنا اداة
الشرط فصار الخبر كالجزاء فجاز دخول الفاء وجاز عدم دخولها لانه
ليس جزاء في الحقيقة ولو مع قصد معنى الشرط كذا في الرضي وذكر الز
مخشري وتبعه الجامي انه الدخول لازم مع القصد فيدل عليه وبدونه
ممنوع لعدم معناه وما في التعبير بالجواز لعدم لزوم القصد
لا لعدم لزوم الفاء مع القصد والحكم كذا الحكم من جواز دخول الفاء
في الخبر او جواز امثل الجواز المذكور جاز دخوله في الخبر اذا دخل
عليه اى على المبتدا المذكور ان المكسورة وان المفتوحة ولكن لعدم

تاثير

تاثير المكسورة في معنى الجملة فان وجودها كعدمها والحقت بها المفتوحة
لاشتراكهما في الافادة التحقيق ولكن لاشتراكهما معهما في بعض الاحكام
كجواز العطف بالرفع على الاسم نحو قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات
ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان
لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف
يكون بخلاف سائر نواسخ المبتدا ومر فالكان نحو كان وليت ولعل
وان ولا او فعلا نحو افعال القلوب والافعال الناقصة حيث لا يجوز دخول
الفاء اذا دخلت على واحد من المبتدات المذكورة لانها تنافي ما تقتضي
الصدارة فلانه خرج على ما اخبر به معنى الشرط ولكن صح في الممتحنة
الجواز في خبرها نحو الذي يأتيني او في الدار فله درهم مثال للموصول بالفعل
او ظرف وقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم مثال
للموصول بالظرف نحو الرجل الذي في الكتاب فله جائزة ونحو رجل يأتيني
نكرة الموصوفة باحدهما ونحو غلام الذي يأتيني او في الدار فله درهم
ونحو غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم امثلة للمضاف اليه ونحو كل
رجل عالم فله درهم ونحو كل رجل فله درهم مثال لانه مثال المذكور وفي اخبار
غيرها اى غير الاخبار المذكورة او في غير المبتدات المذكورة لا يجوز
دخول الفاء عند سيبويه خلافا للاخفش فانه يجيزه مطلقا والمرفوع
الخامس اسم باب كان اى نوعه وهو الافعال الناقصة مطلقا
اى ما اسند اليه الفعل الناقص لم يتعرض له لظهوره من تعريف

الفاعل بعده وحكم اي اسم باب كان حكم الفاعل في انه لا يكون الا اسما
او مؤولا به وعدم جواز تقديمه وحذفه من غير المصدر وكونه مضمرا
او مظهرا والمضمر اما مستتر او بارز والمستتر واجب او جائز وغير ذلك
من الاحكام المذكورة للفاعل ويتفرع عليه كونه ضمير الشأن. والمرفوع الثامن
خبر باب ان اي الحروف المشبهة بالفعل وامره اي حكمه كامر خبر المبتدأ
حيث يكون واحدا او متعددا مفردا او جملة ملفوظا ومحذوفا وغير
ذلك لكن لا يجوز تقديمه اي خبرها على اسمها مع جواز تقديم خبر المبتدأ
عليه لانها لشبهها بالفعل عملت العمل الفرعي وهو تقديم المنصوب على
المرفوع ولو جاز تقديم الخبر لزم الت... وقت الا وقت
ان يكون ظرفا فانه يجوز تقديمه على الاسم لتوسعهم في الظرف معرفة نحو
ان الينا ايابهم او نكرة نحو ان في الدار رجلا اذ انه مصحح لوقوع النكرة
مسندا اليها ما ذكره الشيخ عبد القاهر لكن المشهور جواز التقديم
ان كان معرفة ووجوبه ان كان نكرة ومما يجب التنبيه عليه انه يجب ان لا يكون
ما يصدر الكلام مع ما في الرفع وانه يجوز ان يكون خبره معرفة واسمه
نكرة نحو قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة ومن امثلة
سيبويه ان قريبا منك زيد وانه يجوز دخول لام الابتداء على خبره دون
خبر المبتدأ وانه لا يصح كونه جزء طلب الا النهي على قلة في ملفق التسهيل
وانه يكثر الحذف في ان مالا وان ولدا اي اذا كان الاسم نكرة والخبر
ظرفا والمذهب انه يجب حذف الخبر فيما اذا كان الاسم ما يلي

ط

الفاعل في الاصطلاح
ما وجد بفعل لفاعدة ولم يسند اليه ذلك

على علم وبعده استفهام نحو ليت شعري ازيد قائم
والمرفوع السابع خبر لا التي لنفي الجنس وحكمه ايضا كحكم خبر
المبتدأ الا في التقديم فانه لا يتقدم ولو ظرفا والكوفيون يجعلونه
مرفوعا بالعامل المعنوي كما كان قبل لا وعند البصريين مرفوع
بلا اذا كان الاسم معربا بالاتفاق وكذا اذا كان مبنيا نحو
لا رجل قائم الا عند سيبويه فانه بالعامل المعنوي عنده
نحو لا غلام رجل جالس عندنا والثامن من المرفوعات اسم ما ولا
المشبهتين بليس نحو ما زيد او رجل قائما ولا رجل افضل منك
وحكمه حكم المبتدأ والمرفوع التاسع الفعل المضارع مثبتا نحو يضربان
وهم يضربون او منفيا نحو لم يضرب ويعرف بانه الخالي عن النواصب
اي نواصبه والجوازم اي جوازمه والداخل عليه احدهما منصوب
او مجزوم نحو لن يضرب رفعه بالضمة ويعرف بانه رفعه بالنون ولما فرغ من
المرفوع وهو من انواع المعمول بالاصالة الاربعة شرع في
بحث المنصوب الاول منها المفعول مطلق سمي به لصحة اطلاق
لفظ المفعول عليه من غير تقييده بحرف او مع بخلاف
المفاعيل الباقية وهو اسم اي معنى صرح بالاسم لانه من قبيل
الالفاظ فلو اكتفى بالموصول لاحتيج الى تكلف تقدير المضاف قبله
او قبل ضميره وارتكاب الاستخدام بانه الحدث المعنى لفظا فعله
فاعل فعل اي قائم به بحيث يصح اسناده اليه مؤنثا افعله نحو

نحو ضربت ضربا او غيره نحو مثل مات موتا وعظم عظما وطال طولا
والفاعل عام من ان يكون مذكورا كما في الامثلة المذكورة او غير مذكور
ناب منابه شيء اي اسم ضُرب زيد ضربا على البناء للمجهول او لم ينب منه نحو المجيء
ضرب زيد ضربا على اضافة المصدر الى المفعول وناب الفاعل ولقد احسن في التعبير
بالفعل لا بالفعل الاصطلاحي وشبه الفعل والالفاظ الساقطة واسم الفعل
بالالفاظ المذكورة صفة فعل للمعنى نحو ضربت ضربا او نحو ضربا نحو قبيحة القوم
الغافلين اي بغتة خرج به مصدر لم يذكر فاعله اصلا نحو الحمد لله بمعنى
بعد صفة لعام اي ملابس بمعنى ذلك الاسم بمعنى انه يقصد به حدث
يقصد به ان الاسم حقيقة مثل ضربته ضربا او تشبيها مثل ضربته
سوطا لتشبيه الآلة منه لانه الضرب يخرج ضربته تأديبا وكراهت
في مثل كرهت كراهة زيدا واحببت حبا عمرا والآلة معنى كرهت
احببت ليس الكراهة والمحبة اللتين قصدتا بلفظ المصدر بل هي
متعلقان بهما لتعلق الوقوع عليهما انما الواقع بهما ما ايد بها
بالمصدر نحو كرهت كراهة واحببت حبا بمعنى كرهت كراهة و
احببت حبا فهو داخل في التعريف لصدقه عليه نحو ضربت ضربا للتأكيد
وضربة بالكسر للنوع وضربة بالفتح للمرة والاصل الاكثر ان يكون الاسم
بلفظه اي ان بمعناه وقد يكون اي الاسم ملابسا بغير لفظه اي
بحسب المادة نحو قعدت جلوسا او عجب الباب نحو انبتنا الارض
نباتا وفيه رد على سيبويه حيث يجعل قعدت جلوسا بتقدير

جلست

جلست جلوسا وانبت الله نباتا بتقدير بنبتم نباتا وقد يحذف
فعله اي الاكثر انه يذكر والسابقة بالفعل اما الاصطلاحي وتخصيصه
بالذكر لاصالته وكثرة الحذف فيه لا لانه المحذوف تحقيقا او الكلام
مطلقا والتقييد بهذا العنوان لان مسالة لقيام قرينة اي وقت
قيامها اذ لا حذف بدونها جوازا نحو ضربا شديدا لمن قال كيف
ضربت زيدا اي ضربت ضربا شديدا وغيره لمقدم لمن قدم اي قدمت
خير مقدم لقيامه مقام المضاف اليه او مقام الموصوف اي قدوما
خير مقدم او وجوبا سماعا نحو ايضا اي آض ايضا اي عاد المتكلم الى ما
عود القول جاء زيد وعمرو ايضا اي آض ايضا وجاء زيد وعمرو ايضا
اي بيلنعم ويكون بعد الكلام بسبب الكلمة بغير ما يذكر فالمعنى عاد المجيء
او قياسا في مواضع ذكرت في المطولات وسيق بعض منها
ويجوز تعريفه اي المفعول المطلق كذا كلما لكن لا مطلقا بل ان كان للنوع
او العدد دون التأكيد لا يتقدم لان التأكيد لا يتقدم على المؤكد لا يجوز اي
المفعول المطلق لما اي العامل كان اي سيتم العامل بما ذكره بعده
لان العامل يدل على ما يدل عليه المفعول مطلقا فلا يحتاج اليه للتأكيد
او لبيان النوع او العدد وكثيرا ما لا يقصد المنصوب الثاني من الثلاثة
عند المفعول به قدم لتوقف تمام معنى العامل عليه وهو في اللغة الذي
المتعلق به الفعل وبالفاعل او غيره بالموصول وكذا فيه وله ومعه ونحو صيغة
مفعول مسند الى ضمير مصدره اي الذي فعل فعلت به وفيه وله ومعه

وفي انه الواجب في الفعل المجهول لانه مسند به فقد جرى على غير ما هي

به وفيها يجب النقصان الضمير وفي الالتباس وقد يستعمل بالالام

ويقال مفعول به وفيه وارد معه فالتخفيف راجع الى الموصوف مقدر اي

شيء مفعول به في الاصطلاح اسم ما وقع عليه اي على ذلك الشيء

اي تعلق بعث نحو ضربت زيدا وقطعت الشجرة او مفعولا مطلقا

زيدا ما نفاه اي تعلق كلمة بضمير زيد بضم الفاء اي الحدث القائم بنفسه

اضافة الضمير الى الفاعل والمراد به اي العبادة على ذلك الوقوع تعلقه به نحو

ضربت زيدا لكنه [illegible] على قسمين احدهما علم اللازم والتعدي [illegible]

فيه ولا يجعل بالتعدي وهو المجرور بالحرف الذي ليس بالظرفية والتعليم

وما شبههما فالحق بالتعدي وحقيقة اي التعدي في بحث اسم الفاعل انفا

ويجوز اي لا يمتنع تقديمه اي المفعول به على عامله لانه فضلة فاشبه وجه

الاسم [illegible] في نقوية [illegible] الا ما سبق من الكون المصدر واسم الفعل لا يتقدم

عليهما وما سبق من انه معمول الصفة والصلة [illegible] منه نحو زيدا ضربت

وبه مررت [illegible] اذا تضمن ما يقتضي الصدارة كالاستفهام نحو من ضربت

والشرط نحو من تضرب اضرب وحذف فعله مطلقا [illegible] بوجود القرينة

يعني لا يتوقف على وجود [illegible] نحو [illegible] الذي بعث الله رسولا

ضمير يعطي ويمنع وقد سبق لكن فيما سبق ذكر بيان لحال العامل وهنا لبيان

حال المعمول فلا تكرار وحذف فعله قياسا بقرينة مقالية نحو زيدا لمن قال

من اضرب اي اضرب زيدا او حالية نحو مكة لمن يتوجه اي تريد مكة ووجب

سماعا وقياسا كما ابين في المطولات ومنها المنصوب الثالث

من الخمسة المفعول فيه قدمه لكونه معمول الفعل في الجملة وهو

الاسم ما اي الشيء فعل فيه اي في ذلك الشيء مضمونا عامله المذكور

عامله الذي في تركيب ولو تقديرا فعلا او شبهه او معناه [illegible]

وان كان مسبوقا بالضمير الراجع الى الموصول راجع الى الاسم

بقرينة ان للعامل عامل في اللفظ فيخرج يوم الجمعة في قولك يوم

الجمعة ضربت فيه بالرفع فان يوم الجمعة وان فعل فيه الضرب الا انه

ليس مضمون عامله ويخرج ايضا يوم الجمعة يوم مبارك لانه ما

فعل فيه مضمون عامله في تركيبه لكن يحتمل اليوم في ضرب اليوم لانه

يصدق عليه انه اسم ما فعل فيه مضمون عامله الا ان اول الاسم

بالمنصوب بقرينة المقسم ويخرج شهدت او فضل اليوم

عرفة فان الشهود والتفضيل وقع عليه لا فيه من زمان او مكان

بيان للموصول وتنويع له وقال الرضي وعند ابي علي ان المصدر

يقام مقام الزمان من غير اضمار مضاف لمناسبتهما بكونهما مدلولي

وما كان المفعول فيه عنده اعم مما فيه حرف الجر لفظا كما عند

ابن الحاجب قال ويشترط نصبه ولم يقل ويشترط وعند الجمهور

تقديرا في شرط كونه مفعولا فيه لان ما بحرف الجر مفعول به غير

صريح عندهم لفظا اي نصبا لفظيا اي من حيث اللفظ ان لم يمنع

مانع من اللفظية كما في الظرف المبنية والمجرور يعني لا يحتاج الى

اي الظرف بتقدير في وقد مر شرط تقديره اي يجب حرف الجر
يجوز اي لا يمتنع تقديمه اي المفعول فيه على عامله ويجب ان لا يتضمن
ما يقتضي الصدارة نحو اين صليت ومتى خرجت ولو كان العامل معنى
فهو ظرف مستقر ولا يجوز تقديمه عليه اتفاقا نحو زيد يوم الجمعة في
داره فحينئذ الضمير وشبهه اولى وحذفه اي المفعول فيه مطلقا بقرينة وبيانها
وحذف عامله مع شرط النصب ايضا بالقرينة نحو يوم الجمعة لمن قال متى سرت
اي سرت يوم الجمعة ويوم الخميس صمت فيه اي صمت يوم الخميس والمنصوب الرابع
المفعول له وهو ما فعل لسببه اي ثبت على الفعل ولانه اذا حذف منه اللام
يشبه المفعول المطلق معنى عند الزجاج وجمهور النحاة اي شيء فعل
لاجله اي لاجل حصوله نحو قعدت عن الحرب جبنا او تحصيله نحو ضربت تاديبا
مضمونه على انه تركيب [illegible] عامل الاسم فلا يكون منه قولك الغادي [illegible]
وقولك [illegible] ضرب زيد للجبن لانه [illegible] الطلب مضمونه [illegible]
في تركيبه شرط نصبه ان يكون مفعول له لفظا لاشتراط تقديره اللام [illegible]
تقديره [illegible] في ضربت [illegible] ولا يمتنع تقديمه المفعول له
على عامله [illegible] حيث يجب [illegible] تقدم [illegible]
كونه فعلا نائب العامل لانه اللازم في المفعول [illegible] فلا يثبت [illegible]
وشرط [illegible] على المنصوب [illegible] الى اختلاط [illegible]
مقارنة نحو تاديبا لمن قال لم ضربت زيدا ضربت تاديبا او حالية [illegible] تاديبا
[illegible] والمنصوب الخامس المفعول معه [illegible] نائب العامل

كالخوف ورفعه تقديره [illegible] فرقة لانه مشغول بالاعراب الحكاية
لما لا يلازم الظرفية كما في لقد تقطع بينكم كذا في شرح الكافية للفاضل العصام
وليس مراده والله تعالى اعلم لزوم نصبه في الاستعمال من بقاء نصبه لانه قرئ
لقد تقطع بينكم بالرفع وقد سبق وهو المذكور اي المنصوب الذي ذكر
فلا يرد [illegible] وضعه بعد الواو وخرج من المنصوبات ما عدا الى الواو
وخرج بقوله لمصاحبة معمول عامل من [illegible] المنصوب بالى [illegible] اي
لمصاحبة معمول عامل او اي فاعلا اي لمصاحبة معمول عامل اياه نسبة بفعله
معمول عامل الا ان المصاحب لا يلزم ان يكون فاعلا لانه معنى حسبك وزيدا
درهم كفاك وزيدا درهم لكن يلزم ان لا يكون موافقا للمفعول في الاعراب
نحو اتفقوا على انه في ضربت زيدا وعمرا معطوف بواو المصاحبة
لا مفعول معه كذلك كفاك وزيدا درهم والتحقيق انه اصل الواو
ان يكون للعطف فالنصب فيما لم يكن قبله منصوب معدول عنه ويرجح
بقصد المعية فاذا كان قبله منصوب لم يكن فيه خلاف الاصل ثم المصاحبة
مع اشتراك في الفعل مع عدم المفارقة نحو جئت انا وزيد يجوز الرفع
بالعطف لعدم المانع منه والنصب على انه مفعول معه وح
في نحو ما لزيد وعمرو [illegible] العطف لضعف العامل المعنوي ولا
يجوز تقديمه [illegible] المصاحبة على عامله اتفاقا فلا يقال و
الخشبة استوى الماء رعاية لاصل الواو ولمعنى المصاحبة ولا مع
المصاحب لانه اما مرفوع الفعل ومجرور بحرف او باضافة ونحو

نحو جئت وزيدا وما لك وعمرا او فيهما يجب النصب لعدم جواز العطف وفي نحو

منها لا يتقدم وفيه اشارة الى انه العامل عامل المصاحب للواو
كما قال عبد القاهر لا العامل المعنوي كما قال الكوفيون ولا الفعل المقدر
بعد الواو نحو جاء البرد والجبة اي لابس الجبة في جاء البرد والطيالسة
كما قال الزجاج لانه ثم ذلك مخالف والواو واسطة بين العامل والمعمول
فالحق ان العامل عامل المصاحب والمفعول المصاحب بدلالة الاعم
الواو خلافا للاخفش حيث جوز تقدمه في بعض الاشعار وقال الجمهور
انه ضرورة ولا يجوز تقدمه نعت بمعطوف الى في المتقدم ويجوز
ان يكون ضميرا منفصلا نحو جئت واياك ولا يكون المتصل ليلي
الواو وهذا اخر المفاعيل والان يشرع في الملحقات فيقول والمنصوب
السادس الحال قدمه لكثرته في الاستعمال وهي الحال في اللغة معناه
فائدة بالتفسير يقال كيف حالك اي شأنك وصفتك سمي به لانه دال
على الصفة انثت الضمير لان الحال يؤنث ويذكر وفي عرف النحاة
ما اي منصوب مشتقا او جامدا يدل على صفة يبين اي ذلك المنصوب
هيئة الهيئة الحالة والكيفية كذا في القاموس وخرج به التمييز لانه
يبين الذات ويبين الهيئة قد يكون يبين هيئة الفعل كالمصدر
في ضربت ضربا شديدا او رجعت القهقرى فخرج بالضمير في منها الى الفاعل
والمفعول به وبما عرفت ان المقسم المفعول بالاضافة والموصول
عبارة عن المنصوب بالاصالة لا يرد نعت الفاعل والمفعول فلا
يحتاج في دفعه الى ان يقال المراد بهيئة الفاعل هيئة يكون به

في وقت الفاعلية والكيفية تبين هيئة الفاعل مطلقا فخرج الهيئة المعلومة
من ان يكون هيئة له باعتبار نفسه نحو جاءني زيد راكبا او باعتبار متعلقه
نحو جاءني زيد قائما ابوه ومن ان يكون محققة كالمثالين ومقدرة
نحو جاء زيد ومعه صقر صائدا به غدا اي مقدرا كونه الصيد به
غدا حالا مقدرة ومن وقوله تعالى فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود
وتسمى حالا مقدرة ومن ان يكون لازمة لصاحبها او نادرة لا ينفك
عنه خلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها وزيدا ابوك عطوفا اي احقه وتسمى
مؤكدة ومن يشترط في المؤكدة كونها مقررة لمضمون جملة اسمية
تسمى ما كان مقررا لمضمونه غير مؤكدة وشرط ابن مالك والاكثر
في المؤكدة كونه جزئي الجملة الاسمية جامدين معرفتين كما مثل
الاخفش فعلى هذا يكون قولك وحده في لا اله الا الله وحده على
تقدير لا اله موجود الا الله حالا منتقلة عند من جعل اقسام الحال في
المؤكدة والمنتقلة لتقليل الاقسام فالمؤكدة ما يقرر مضمونه
جملة اسمية جزءاها جامدان معرفتان وما عداها منتقلة والمشهور
ان المنتقلة ما تثبت تارة وتزول اخرى ومن ان يكون الدالة
من استقلال هيئة الحال فيها نحو جاءني زيد والشمس طالعة فانه
الهيئة الحالية تدل على هيئة الفاعل وهي المقارنة بطلوع الشمس
او من جوهر اللفظ نحو جاءني زيد راكبا فانه راكبا يدل على الركوب
ومن ان يكون موطئة اي ممهدة لما هو الحال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه

نحو ان ضربت قائما فان الحال نحو ضربت وذكر قوله نحو طئة له وتسمى
موطئة والثاني في المثل مع الخلو فيه من مثل ضرب زيد عمرا راكبين
لفظا اي لفظيا كائنا الفاعل والمفعول بان يكون فاعلية او مفعولية
بالنظر الى لفظه اللازم بان يكون فعلا او شبهه او معناه مما يعمل في الفاعل
كاسم الفعل او مفعول او معنى اي معنويا بان يكون بالنسبة الى
اي معنى اللازم الذي يكون مفهوما من سوقه وان كان في اللفظ
مبتدأ او خبرا او غير ذلك من المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا
بل ويراد به تشديدا او المفعول معه نحو جئت وزيدا راكبا بعيد
وجاء زيد راكبا هذا مبني على انه يجب ان يكون ذو الحال من الفاعل
المفعول به وتقتضي عبارة جار الله العلامة وصاحب اللباب
كونه بلا من الفاعل قال الفاضل العصام وهو الاتم ويرد على هذا بوجه
كلام المتن مجملا ينبغي مجهولا وجهه نائب الفاعل له وبه متعلقا ببياني
والضمير عائد الى الموصول والمضاف اليه الذي يصح وضعه موضع المضاف
الذي هو الفاعل او المفعول او يكون المضاف جزءا منه داخل في المعنوي
فذهبت الى تعميم الفاعل والمفعول للحقيقة والحكمي نحو قوله تعالى فاتبعوا
ملة ابراهيم حنيفا وان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين لانه يصح ان
يقال فاتبعوا ابراهيم وهؤلاء مقطوعون نحو ضربت زيدا قائما
مثال للحال من الفاعل او المفعول اللفظي وهذا زيد قائما حال من ذا او زيد
امثال للحال من المفعول المعنوي لان المعنى انبه ذا قائما او ابصر زيدا

قائما

قائما ومثال الفاعل المعنوي نحو ما شأنك قائما اي ما تصنع وعاملها الفعل
مطلقا او شبهه كذلك او معناه وقد مر اي يعمل فيها احد هذه الثلاثة
وشرطها اي الحال ان يكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود بالحال
تقييد الحدث ولا معنى التعريف هذا كذا في الرضي لكن قال الفاضل
العصام وينبغي ان يكون الحكم اكثريا ومنا في الاحوال المعرفة بالكثرة
بعيد فيكون كخبر المبتدأ الذي الاصل فيه التنكير وقد يعرف نحو
وحده ومررت بك وحدك ومررت بي وحدي لا يؤول بمنفردا
كما قال في الاعتبار الاول وصاحبها يكون معرفة غالبا ولا يتقدم
اي الحال على العامل المعنوي المعبر عنه فيما سبق بمعنى الفعل الا اذا كان
العامل احد شيئين احدهما حدث مستقل والثاني مستقل جار على شعبة
نحو زيد قائما كعمرو فانه في معنى التشبيه يقتضي مشبها ومشبها به
فحالهما ثم يليه وشذ هذا بسرا اطيب منه رطبا وهذا مطلقا
مذهب سيبويه واجاز الاخفش تقديم الحال على العامل الظرفي اذا
تقدم على الحال صاحبه نائب عنه مبتدأ او غيره نحو زيد قائما
في الدار ومررت بزيد قائما في الدار واجاز ابن البرهان تقديم
الحال الظرفي على العامل الظرفي مطلقا نحو زيد قائما في الدار وزيد
في الدار نحو يده كتب في البيت وغير الظرف من العامل المعنوي
لا خلاف في انه الحال لا تتقدم عليه وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة
بالواو وفيه يقال والشمس طالعة جائني زيد رعاية لاصل الواو

حتى اذا كان صاحبها نكرة محضة يجب تاخيرها عنها هكذا قالوا
ولكن نقل في مغني اللبيب جوازه وتقديم الحال على المجرور بحرف الجر
او الاضافة لانها تابع وفرع لذي الحال المجرور ولشدة
امتزاج الجار كانه كالجزء من المجرور فلا يجوز تقدمه عليه فكذا
تابعه هذا مذهب سيبويه واكثر البصريين ونقل عن ابن
كيسان وابي علي وابن برهان الجواز اذا كان مجرورا بحرف
الجر مستدلا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس
وقالوا ان المراد الجر من نحو مررت بالسلام فاذا قلت ذهبت راكبة
هندا وقال الدماميني يجوز تقديم الحال على المضاف اليه بالاضافة اللفظية
نحو هذا ملتوتا ضارب السويق غدا ولا يقال مررت جالسا بزيد
ولو كان صاحبها اي ذي الحال نكرة محضة اي لا يكون فيه شائبة التعريف واكبت بهند فلو قلت ذهبت بحاله
بان يكون مخصصة نحو جاءني رجل عالم راكبا او نكرة ومعرفة نحو جاءني
رجل وزيد راكبين فانه لا يجب التقديم ووجب تقديم الحال عليه
نحو جاءني راكبا رجل بالاستقراء والتعليل بدفع الالتباس [illegible]
منقوض بالحال عن النكرة المخصصة فانه لا يجب تقديمه وقد يجب
التقديم اذا كان صاحبها بعد الا ومعناها نحو ما جاءني راكبا الا زيد
وانما جاءني راكبا زيد او اضيف ذو الحال الى ضمير متعلق
الحال نحو لقيني شاتما زيدا اخوه والاصل الاكثر في الحال ان يكون
مفردا لحصول المقصود به وحقه وقد تكون جملة لانها

الجملة

كالجملة خبرية تحتمل الصدق والكذب لدلالتها على ثبوت مضمونها
والقصد من الحال تقييد مضمون العامل بحصول في الخبرية ولا يمكن
في الانشائية التي لا تدل على ثبوت مضمونها وفي التصريح قد يقام
الجملة الحالية مقام المفرد ويظهر اعراب الجملة في الجزء الاول ويلزم
عليه لقيامه مقام الحال نحو بعثت به بيد واذا كانت جملة وهي
لاستقلالها لا تقتضي ارتباطا بما قبلها فلا بد فيها اي في الجملة
الحالية من رابط يربطها بصاحبها وهو اي الرابط الضمير فقط
اي كائنة من غير الواو في المضارع المثبت اي في جملة صدرها المضارع الغير
المنفي الخالي عن السين وسوف فانه لا يقع حالا اذا قصد معنى
منهما لمشابهته للاسم الفاعل والرابط فيه ضمير لا غير نحو قمت واصك
وجهه وقد نقل في [illegible] اي رسول الله منزول تتعلق به المبتدا اي وانا
اصك وانتم قد تعلمون او بجعل الواو للعطف ولو قيد المضارع
بكونه خاليا عن قد لكان في كلام بعضهم لم يحتج الى التاويل في الثاني
وقال الفاضل العصام ينبغي ان يكون الحكم الاكثريا نحو جاءني زيد يركب
او الضمير مع الواو معطوف بحسب المعنى على قوله فقط كان قيل
وهو الضمير بلا واو او مع واو لان الضمير للربط والواو لا تحتاج
الجملة الى زيادة رابطة او الواو وحده اي منفردا من الضمير
الضمير لا لازم للرابط من اول الامر او الضمير وحده اي منفردا
عن الواو لوجود احد الرابطين في غيره اي غير المضارع المثبت

وهو المضارع المنفي والماضي المثبت او المنفي والجملة الاسمية
المثبتة او المنفية فهذه خمسة انواع فاذا ضربت في الثلثة
من الروابط وهو اجتماع الضمير والواو وانفراده وانفراد الواو حصل
خمسة عشر القسم الغالب في الجملة الاسمية الواقعة حالا مثبتة او منفية
ولكن الجملة ليس لها عدم دلالتها على الزمان على الاصح فكانت كالاسمية
المنفية الواو مع الضمير او وحده لقوة استقلالها لدلالتها على الثبوت
فناسب ان يكون الربط قويا الا في الحال المؤكدة فانها بالضمير وحده
نحو هو الحق لا شك فيه وانما زيد في ربط الجملة الحالية على الجملة التي
تقع خبرا او صفة او صلة لان الجملة الحالية فضلة يتم الكلام بدونها
فظهر استقلالها فاحتاجت الى مزيد رابط وامثلتها نحو جاءني زيد
ما يركب او ولا يركب او ولا يركب عمرو او نحو جاءني زيد قد ركب
او وقد ركب او وقد ركب عمرو او نحو جاءني زيد ما ركب
او وما ركب او وما ركب عمرو او نحو جاءني زيد هو راكب او وعمرو راكب
او وما عمرو راكب ونحو ذلك وتعدد الحال كالخبر فانه اجتمعت على ذي الحال واحد
شيئ منها او اكثر وانه لا بد ان يجعل الاول من المتقدم شيئ منها اخره نحو جاءني
زيد راكبا ضاحكا وحذف عاملها اي الحال لقرينة مقالية نحو ماشيا لمن قال
كيف جئت اي جئت ماشيا او حالية نحو راشدا مهديا لمن قال اريد
السفر او لمن يتهيأ له اي تسير راشدا مهديا فالرشد قد يكون السداد
والمهدية الدلالة على الطريق والراشد قد يكون مهديا وقد

لا والمسند يكون انشاء وقد لا ويجتمع ان يكون معه اه فيهن ومنه قيل
ولم يتعرض للزوم قد في الماضي المثبت اكتفاء بما شهد به او زعما
انه مذهب الاخفش والكوفيين من عدم لزومه والمنصوب السابع
التمييز ويقال له المميز وهو في اللغة التبيين وفي الاصطلاح ما هو
منصوب وسمي انه لا يكون نكرة يرفع الابهام ولم يحتج الى ذكر المنفرد
لانه لا يخرج صفة المشترك نحو رأيت عينا جارية والتوابع خبرة ذخفي
الجنس من ذات فخرج بالحال لانها تنعت من صفة في صاحبها مذكورة
تارة باحد الاشياء الخمسة المذكورة في بحث الاسم التام وقد سبق
بيانه فلا حاجة الى ذكر مثاله او من ذات مقدرة فتنويع التمييز
في نسبة في جملة والتمييز فيه اما عين او عرض والعين اما خاص بالمنتسب
بالمنتسب عنه كالنفس او بمتعلقه كالدار او شامل لهما كالاب
والابن اضيف كالاب او غير اضيف كالنفس والدار والعرض ان
اضيف كالابوة او غير اضيف كالعلم نحو طاب زيد نفسا ودارا او
ابا وابوة وعلما اي طاب شيئ زيد والمنتسب عنه هو المنسوب
اليه سمي به لانه سبب لانتصاب التمييز عن السلام او في ما
او شيئ مضاف اي ذلك الشيئ الجملة في كونه النسبة ماخوذة
فيه وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء اي ممتلئ شيئه والتمييز
عين غير اضافي خاص بالمتعلق واسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا
مفعما والصفة المشبهة نحو زيد طيب نفسا عين غير اضافي

خاص بالمنتصب عنه ولم يذكره في المتن كما اكتفى فيهما بما يذكر حصر وابا
والتمييز عن اضافة محتمل لهما لانه اذ رفع الابهام من نسبته صواب
لزيد فهو المتعلق وان رفعه من نسبة طاب ابا العمرو وهو المنتصب
عنه وابوه من مضافه خاص بالمتعلق ودارا يحتمل غير اضافة خاص
بالمتعلق وزيد حسن وجها يعني غير اضافة خاص بالمتعلق جزء المنتصب
عنه وافعل التفضيل نحو زيد افضل من عمرو وعلى عرض غير اضافة خاص
بالمتعلق والاسم المستعار نحو زيد اسد غلاما والمنسوب نحو زيد هاشمي
ابا او في النسبة في اضافة نحو اعجبني طيبه ابا وابوه ودارا وعلما
ووجها وهذا التمييز اي الذي يرفع الابهام من ذات مقدرة
فاعل في المعنى فطاب زيد نفسا بمعنى طاب نفس زيد وهكذا غيره
واشتعل الرأس شيبا بمعنى اشتعل شيب الرأس وفجرنا
الارض عيونا لانه العيون ليست منفجرة بل متفجرة واجيب بانه فاعل
لو جرى على مقتضى المعنى بانه انما وعلى مقتضى تفجرت الارض عيونا
بتفجر الارض عيونا واتمام الوجه بانه اي فاعل مجازي في قصد المتكلم
بحسب اسناده عنه واعذب عنده اي لا جرم انه فاعل معنوي حقيقيا
او مجازيا لا يتقدم ذلك التمييز على عامله لان فاعل اللفظي خلافا
للمازني والمبرد فانهما يجوزان التقديم في غير الصفة المشبهة
واسم التفضيل والمصدر فانه لا يجوز فيهما بالاتفاق وقد تقدم
انه معمول اسم التام وهو النوع الاول من نوعي التمييز لا يتقدم عليه

ولذا لم

ولذا لم يتعرض له هنا والتمييز لا يكون الا نكرة بالاستقراء ووجه
لاصالتها وعدم الاحتياج الى التعريف والمنصوب ايضا من المستثنى
اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى وقال انه تصوره بهذا القدر كافيا
في تعريفه حيث قسمه اولا وعرف كل قسم فقال وهو نوعان متصل
وهو الاسم المخرج اي الاسم المبني الذي اخرج عن حكم متعدد بالا واخواتها
والخروج يقتضيه الدخول فكان المعنى اي عن حكم متعدد معلوم
دخوله فيه لكونه جنسا منه مثل جاءني القوم الا زيدا او جزء منه
نحو اشتريت العبد الا نصفه وفيه خلاف المبرد وبعض الاصوليين
فانهم يكتفون بصحة الدخول تحت المستثنى منه فيجوزون جاءني
رجل الا زيدا بالا او احدى اخواتها التي تذكر في اثناء المباحث
وكان من الاخوات بيد وما قال الفاضل العصام ليس
هذا من تمام الحد بل المقصود زيادة التوضيح فلدفع النقض
وعدم التصريح ومنقطع وهو الاسم المذكور بعدها اي الا
واحدى اخواتها ليس هذا على اطلاقه لانه لا يقع الا بعد الا
وغير وبيد وبيد يختص به ولا يقع بعده الا انه المفتوحة
حال كونه غير مخرج في المعنى لعدم دخوله في الواقع في المتعدد
المذكور سواء كان من جنسه نحو جاءني القوم الا زيدا اذا علم
خروج زيد من القوم قبل الاستثناء بانه يدل قرينة على ان المراد
بالقوم ما عدا زيدا او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا

اي لكن جاراً لمرئي او المستثنى المطلق وهو المذكور بعد الا او احدى
اخواتها حال كونها ما نجبها النصب او اشباه فيه الفصحى والمراد هنا
ما صدق عليه هذا المفهوم العام من افراده الفصحى لانه لا
الفارق بينها في الاحوال وهي للافراد منصوب وجوبا لفظا بعد
لفظه ويجوز فيه النصب اذا كان بعد الا احترازا عما يكونه بعد
اخواتها فانه في بعضها مجرور وفي بعضها غير منقيد بايجاب الكلام
غير الصفة صفة الا او بدل منه فيه تحقيق لان الصفة لا يكون بعدها
المستثنى وقوله بعد الا متعلق بمحذوف لانه هو قوله في كلام موجب
او حال من ضميره على مذهب الاخفش وابن البرهان فيهم عليه ليشارك
فيه المعطوف فانه يلي خبر لانه لان المعطوف على المقيد بقيد متقدم يشاركه
فيه لا محالة والمراد بالموجب ما لم يكن استفهاما ونهيا ونفيا
صريحا او معنى لا مثل قلما جاءني القوم الا زيد وقوله تعالى فشربوا منه
الا قليلا اي لم يطيعوا تام اي مذكور فيه المستثنى منه اذ لو كان
في غير الموجب اختير فيه البدل ولو لم يذكر المستثنى منه لكان معربا
على حسب العامل ووجوب النصب فيه ثابت بالاستقراء والعلوم
بوجوه والعامل فيه ما هو عامل في المستثنى منه عند البصريين بتو
سط الا لتعلقه بالعامل معنى وقد جاء بعد تمام الكلام فشبه به
المفعول وعند المبرد والزجاج العامل الا لقيامه معنى الاستثناء
به نحو جاءني القوم الا زيدا او كان بعد الا صفة ما على المستثنى

منه

منه ولو كان في غير الموجب فهو معطوف على قوله في كلام موجب
متعلقة بقوله بعد الا كما عرفت ووجه النصب فيه ايضا الاستقراء
وقد تعذر فيه البدل لتقدمه نحو ما جاءني الا زيدا احد واعلم انه
لا يجوز تقديم المستثنى على العامل والمستثنى منه جميعا فاذا تقدم
على المستثنى منه يلي فيه عن العامل نحو ما جاءني الا زيدا احد واذا
تقدم على العامل يلي عن المستثنى منه نحو القوم الا زيدا جاءني
ولا يجوز الا زيدا جاءني القوم كذا في الرضي او كان بعد الا منه
منقطعا والناصب فيه الا لكونها بمعنى لكن كما مر نحو جاءني
القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ والخبر يحذف كثيرا وقد
لا يحذف نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم
عذاب الخزي وجعله سيبويه منصوبا بالعامل قبله كالمستثنى
المتصل والحق مع الجمهور لانه لا يستقيم ان مثل لكن فيعمل
عمل كما في بحث العامل او اذا كان بعد خلا او بعد عدا اعاد
لانه تنبيها من اول الامر انه ما بعدها ليس من جنس ما قبلها
والاستعمال الاكثر هو استعمالها فعلا او بعد ما خلا او ما
عدا او ليس او لا يكون ونصب المستثنى بعد هذه الافعال
ليس على الاستثناء بل بهذه الافعال لكن في خلا بخلاف الخافض
لانه لازم نحو خلا عنه او بتضمين معنى جاوز وحقه سبق انه
الاستثناء رفع هذه كلها واجب والجملة اي على الاسم الفاعل

من الفعل المتقدم او معناه او بعض لف في او مطلق
الا انه في ليس او لا يكون لا يكون لمصدره ومحل الجملة النصب
على الحالية بتأويل المصدر باسم الفاعل في ما خلا وما عدا او الظرفية
فيهما بتقدير مضاف اى زمان خلو بعضهم او بلا تقدير ولا
يبعد ان يقدر الزمان في الجميع فيكون تقدير خلا زيدا زمان خلا
زيد اى في مذهب قوم ما انه في تقدير مذ زمان ليس فيستغنى
عن توجيه النصب ام حذف فيه بانه لكونه في مقام الالم يحسن اظهاره
لانه لا يدخل على الا ويجوز فيه اى المستثنى الذى بعد الا وصف البدل
والحكم المخصوص به وبالنظر الى هذا كان ينبغى ان يذكر هنا الحكم
فيه قوله لو كان بعد خلا الا ان اراد انه يجمع صور وجوب النصب
على الاستثناء ويختار البدل اى كونه بدلا اخر مع انه مختار
لان النصب مما يمن فيه وان كان مرجحا حالا في كلام غير موجب
اذا في الموجب والمستثنى منه مذكور وما لم يذكر فيه يجيء نحو ما جاءني
القوم الا زيدا او الا زيد ويعرب اى المستثنى بعد الا على حسب
العامل اى على ما يقتضيه العامل بحسب ما يقتضيه بحسب توسط
الا اذا كان المستثنى منه غير مذكور وما لم يختص هذا الحكم بغير
الموجب لم يقيده به لانه لا يكون في غير الموجب وان كان قليلا
نحو بقي فلا الجبنة الا الا فوه ويسمى هذا عند النحاة الاستثناء مفرغ لم
في الحقيقة هو العامل ويجرى في جميع معمولات الفعل الا المصدر

والمفرغ في

نحو ما جاءني الا زيد لكونه في الموجب صح

المؤكد والمفعول معه والاول فيه رفع انه نظن الا الظن بالاطلاق
عظيمين نحو ما ضرب الا انا وما ضربت الا زيدا وما ضرب الا زيدا
وما ضربت الا يوم الجمعة وما ضربت الا تأديبا وما جلست فاني
الا زيد وما كان زيد الا قائما وما طاب زيد الا نفسا وما جاء
زيد الا راكبا ويجرى في المبتدأ والخبر ايضا نحو ما قائم الا زيد
وما زيد الا قائم والمستثنى مخفوض اى مجرور لكونه مضافا اليه
بعد غير وسوى بكسر السين في الاشهر وجاز فتحها مع القصر وسواء
بفتح السين في الاكثر وجاز كسرها مع المد وبعد حاشا وعلى ال
اعادة بعد هذا سبيل على انه قوله في الاستعمال الاكثر كما فيه
فقط وهو المستثنى حرف جر وهو مذهب سيبويه ومن تبعه الكرد
فعلية الا على الشذوذ فقط النصب على انه فعل متعد فاعله مضمر
ومعناه تنبيه المستثنى عن نسبة الى المستثنى منه نحو ضرب
القوم عمرا واخاشا زيدا اى نزهه الله حتى ضرب عمرا وقال
الاخفش تارة فعلا وتارة حرف جر ويجى الاسم بعدها ولم
فعلتها وقال ابن مالك ولم استثنى لها التنوين فهو مصدر بمعنى
تنزيها وقال الرضى فالاولى كونه مصدر في جميع المواضع والمجرور فانه
وسقوط التنوين في حاشا الله لكونها غالب الاستعمال وبعد
عدا وخلا في الاستعمال الاقل وهو المستثنى حرف جر فلذا
النصب بعدهما كما تقدم ولا اعراب للحروف واعرابه سواء النصب

سوى وسواء النصب على الظرفية أبدا لأنهما بمعنى مكان في الأصل
غير أستعير لمعنى البدل ثم للاستثناء، وقال الكوفيون يجوز
خروجهما عن الظرفية والنصب فالحكم فيهما رفعا ونصبا وجرا كما في
قوله ● فلما صرح الشر فأمسى وهو عريان ولم يبق سوى
العدوان دناهم كما دانوا أي غير العدوان وأصل غير أن يكون
صفة لدلالته على ذات مبهمة وصفة معينة وهي المغايرة و
كثر استعماله هكذا نحو جاءني رجل غير زيد ويحمل على إلا في الأصل
على الانتقال إلى معناه لمناسبة بينهما لدلالتهما على مغايرة شيء
لشيء فيستعمل في الاستثناء، ويعرب غير كإعراب المستثنى بإلا
على التفصيل المذكور فيه من وجوب النصب وجوازه واختيار البدل
والإعراب على حسب العوامل لأنه إعراب كان لما بعد إلا التي
انتقل منها إليه لاشتراكهما فلما كان إعرابه من بعد حبور وجب نصبه في
كلام موجب تام أو متقدما أو منقطعا وفي غير موجب تام يختار
الإبدال وفي غير تام يعرب على حسب العامل نحو جاءني القوم غير
زيد وما جاءني غير زيد أحد وما جاءني أحد غير زيد وما جاء غير زيد
وأصل إلا أي الراجح الكثير فيه معنى الاستثناء، ولذا كثر استعماله فيه و
يحمل على غير فيجعل مستعملا في الصفة لمناسبة المذكورة إذا تعذر
الاستثناء المتصل والمنقطع لعدم معلومية دخول المستثنى
وعدم دخوله في المستثنى منه ولا بد فيهما من المعلومية والأخرى

لا يقبل

لا يقبل الإعراب فيكون ما بعدها صفة لفظا بإعراب المستثنى لأن
فالصفة في التحقيق إلا مع مدخولها فعلى هذا لم يلزم المطابقة بينه وبين مو
موصوفه لا استثناء لتعذره وهو يكون في الجمع المنكر الغير المحصور نحو قوله
تعالى لو كان فيهما أي في السماء والأرض آلهة جمع آلهة منكر لا يدل على
عدد محصور إلا الله لفسدتا أي لخرجتا عن الانتظام أي غير الله
محلا فرفع ويكون في المعرفة أيضا مثل جاءني الرجال إلا زيد حيث
لا عهد ولا استغراق فلا يدل على الدخول ولا على عدمه فيتعذر
الاستثناء، ويكون في غير الجمع نحو جاءني رجل إلا زيد وقد يكون في
المنكر المحصور نحو جاءني مائة رجل إلا زيد والمنصوب التاسع خبر باب
كان أي الأفعال الناقصة دلت على معنى القرب أو لم تدل وأمره
أي خبر باب كان كأمر خبر المبتدأ في أقسامه وأحكامه وشرائطه و
يجوز تقديمه معرفة إذا وجد الإعراب لفظا في أحد المعمولين لعدم
الالتباس بخلاف خبر المبتدأ، لاتحاد إعرابهما فلا بد فيه من قرينة
نحو بنونا بنو أبنائنا بتقديم الخبر لأن المقصود الإخبار ببنوة بني
الأبناء وفي نحو زيد المنطلق لا يجوز لعدمها ويجوز حذفه لكثرة
استعماله دون غيره لعدمها عند قيام قرينة نحو الناس مجزيون
بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر ويجوز في ستة وهو كونه بعد
أنه معلوم فاعله بتلفظه [illegible] أو بذكره كأنه تقول إن كان عملهم خيرا
وقد يقال يجيء أنه بعده اسم يصح فيه تقدير ظرف والآتي تحقيق

فيه النصب نحو اسير كما تسير راكبا فراكب فانه يتعين فيه نصب
الاول اي ان كنت راكبا فانا راكب بعده وما بعده اسم اربعة اوجه
نصب الاول ورفع الثاني كما ذكر وهو اقوى لقلة الحذف اذ انه كان عمله
عمله خيرا فجزاؤه خير وعكسه نحو ان كان في عمله او مع عمله خير فجزاؤه جزاؤه
خيرا وهذا اضعف الوجوه لقلة العلة المذكورة ونصبهما اي
ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير
وهذه الوجوه الاربعة انما رجع ضمير كان الى المصدر لتقدم ذكر
الجزاء نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا
فخنجر على الحذف وابقاء المجرور مجرورا وهذا شاذ نادر ولذا لم يذكره المصنف
في المتن ويجب الحذف اي حذف كان نحو اما انت فيكن قسما او عوضا منها
ما الزائدة نحو اما انت منطلقا انطلقت بفتح الهمزة اي ان كنت ويجوز
فتحها بتقدير لان كنت والمنصوب العاشر اسم باب ان اي الحروف المشبهة
بالفعل فقد احسن في الترتيب حيث جمع بين منصوبات الحروف ولم يقطعها
لضعف عاملها وقدم منها معمول ما هو مشبه بالفعل التام ثم معمول
ما يشبه بالمشبه به لانه فرق بينهما شدة اتصال خبر كان ذكر معمول
ما هو مشبه بليس من الافعال الناقصة على انه لا لنفي الجنس راجح على لا
المشبه بليس باعتبار الانفصال ببعض اللغات ودونه وهو كالمبتدأ لكن
يصح ان يقع نكرة مخصصة ولا مع شرط الخبر ولا يجوز حذفه بخلاف المبتدأ
الا لضرورة الشعر ولا بد من استثناء ضمير الشان فانه يجوز حذفه

اذا لم يكن خبره صريحا ذكره في الامتحان والمنصوب الحادي عشر اسم
لا لنفي الجنس وما بعده ثلثة احوال نصب وفتح ورفع
فالمنصوب انه ما سمي بهذا العنوان ما يكون له عمل فيه مع نفي الجنس
وهو المنصوب والمفتوح واما معه مبتدأ فعلى وجه التسمية
نحو لا غلام رجل جالس عندنا وقد مر ولا رجل في الدار ويجي وقد
يحذف اسم لا عند وجود القرينة كما يحذف الخبر عند وجوده والاسم ولا يحذفان
معا لئلا يلزم الاجحاف واما نحو لا في جواب هل قام زيد فليس
هذه بل قائم مقام الجواب وهو يقسم نحو لا عليك اي لا باس
عليك والمنصوب الثاني عشر خبر ما ولا المشبهتين بليس وهو مثل
خبر المبتدأ في كونه مفردا وجملة ولزوم العائد في الجملة وغير ذلك
الا ما مر به والنصب بالفعل لكن عشر من ثلثة فعل المضارع الداخل
عليه احدى النواصب الاربعة نحو لن يضرب ولن يضربا ولن يضربن
واما المعمول المجرور من انواع المعمول بالاصالة فاثنان النوع
الاول المجرور بحرف الجر وقد سبق بيانه في بحث حروف الجر والنوع الثاني
المجرور بالاضافة معنوية او لفظية ولا يجوز تقديمه اي المجرور بالاضافة
لانه كالجزء الاخير من المضاف لانه من حيث انه مضاف لا يتم الا بالمضاف
اليه والمجتمع انصاله به نسبة الكلمة ولا تقديمه معه لزوال المضاف لانه
اذا لم يجز تقديمه على معموله اولى لانه تابعه وقد عرفت فيما تقدم انه خال
من المضاف اليه بالاضافة اللفظية يجوز تقديمه عند البعض الا انه ليس

مما يحسن فيه لانه الاصل في المضاف اليه ومعموله ثم انه عبارة التي عطفنا
ولا يجوز تقديمه ولا معموله ساقطا لا لطلا تقديم من جانب المعطوف
وظاهره مخالف لمذهب النحاة البصرية لانه لا يجوز العطف
على المظهر المجرور بحيث اعادة الجار اضطرارا الى التجوز اما بجعله منصوبا
الكوفيين فيجوز لانه يلزم اعادة الجار او يحذف المضاف وابقاء المضاف في
الجر على الله ورفع بريه الاخرة بالجر فالعطف ليس على الضمير المجرور [illegible]
والمعطوف المضاف المقدر واثبات منصوب معطوف على الضمير لكن لا من
حيث انه مجرور بالاضافة بل من حيث انه مفعول المعنى كما في نحو [illegible]
به والارحام بقراءة النصب على بعض الوجوه او مرفوع معطوف عليه بناء على
ان غلب المقام او على تقدير حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه في
وقت الاول وقت انه كان المضاف اضافة فيجوز تقديمه من المضاف اليه
انه ليس فيه غير ضارب لكونه بمعنى الاضارب لانه فيه معنى النفي حتى [illegible]
غير المغضوب عليهم ولا الضالين وما بعده لا يعمل فيما قبله ومن ثم لم يجز انا زيدا
مثل ضاربه كما اطلق جواز التقديم على الضمير عادة كتب النحو لكن في اللبيب ما يدل
على خلافه بصورة جواز قيام وما ضارب [illegible]
[illegible]
في [illegible] الفصل بينهما [illegible] المضاف والمضاف اليه بشيء في السعة [illegible]
[illegible] الفصل به ولا [illegible] القياس [illegible]
والمسموع مفعول المضاف مصدرا او غيره وظرفه [illegible]

لكثير من المشركين قتل

121

قتل اولادهم شركائهم بنصب الاولاد وجر الشركاء وكقراءة
فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله بنصب الوعد وجر الرسل
وكقوله ترك يوما نفسك وهواها سعي في ردائها وقوله
عليه السلام وهل انتم تاركوا لي صاحبي ونحو هذا غلام والله زيد
ثبت قال الرضي الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور غير عزيز و
بغيرهما عزيز قليل ولا يجوز [illegible] الفصل بينهما بشيء في الضرورة
الا بالظرف كقوله لله در اليوم من لامها لانه متسع فيه والظرف
والكوفية اكثر النحاة للفصل بالمفعول وغيره في السعة قالوا وثبت
في القراءة من الشواذ والفصل بغير الظرف في الشعر اقبح منه بالظرف
والاكثر ان يورد في الكلام جميع اجزائه حتى المضاف وقد يحذف
المضاف بقرينة دالة واكثر فيقوم المضاف اليه الاخير مقامه
نحو قوله تعالى فقبضت قبضة من اثر الرسول اي من اثر حافر فرس
الرسول فيعطى اعرابه المحذوف في الغالب ويقوم مقامه وهو اي اعطاء الاعراب
بعد الحذف في الشيء هو الغالب في الاستعمال نحو قوله تعالى واسأل القرية
اي اهل القرية وقوله تعالى يريد الاخرة على قراءة النصب وقد
يبقى المضاف اليه بعد حذف المضاف مجرورا بقاء على اصله وهو قليل الاستعمال
والشاذ وخلاف القياس نحو قوله تعالى يريد الاخرة بجر الاخرة على قراءة
اي ثواب الاخرة وقد يحذف المضاف اليه مع قرينة ايضا والاصل
ان يكون ذكره ويبقى المضاف على حاله وصيغته حين كونه مضافا من تجرده

عن التنوين ونائبه اذ عطف عليه اى على المضاف مثل الى اسم من الظاهر
او غيره اضيف الى مثل المضاف اليه المحذوف من الاول فيكون دالا عليه
فيكون كان مذكورا فابقى المضاف على حاله ولم يعد ما حذف لاجل الاشارة
ولم يأت نحو قوله يا من رأى عارضا اسر به بين ذراعى وجبهة الاسد
اى ذراعى الاسد العارض السحاب اسر به اى كونه مسرورا بالعارض
فان الاصل بين ذراعى الاسد وجبهة الاسد فحذف ذراعى الاسد
كوكبان نيران بينه لها القمر وجبهة الاسد اربعة انجم من منازل
القمر ونحو جئت قبل وبعد زيد او كسر المضاف فى حال كونه مضافا الى مثل
المضاف اليه المحذوف نحو يا تيم تيم عدى بالنصب مضافا الى عدى المقدر المدلول
عليه بالمذكور فى تيم عدى الثانى لما دل عليه فكانه لم يحذف فلم يبن ولم
يعوض عنه التنوين هذا مذهب المبرد وقال سيبويه انه تيم الاول
مضاف الى عدى المذكور والثانى مقحم بين الاول وجاز الفصل به عنده
بين المضاف والمضاف اليه لانه لما تكرر الاول بلفظه وحركته بدون تغير
صار كانه الثانى هو الاول وتمام البيت يا تيم تيم عدى لا ابا لكم ولا يلقينكم
فى سوءة عمر والبيت لجرير لما اراد عمر التيمى ان يهجوه فقال اى لا ام
لكم وانتم ضعفاء لو جاء اكابر لا يوجد لكم من يأخذكم بايديكم فتشتغلون
تحت الهجاء او لا ابا لكم اى انتم اولاد الزنا تستحقون الهجاء لا تحركوا عمر
بهجوه فلا يلقينكم فى مكروه من قبل بنى جالبه والا ارى وانه لا يعطف
عليه ولا يكرر كذلك فيتبع المضاف بعد ما ننه اى المضاف اليه لعد ما يجعل

المضاف

ما بجمع المضاف اليه كالمذكور انه لم يكن المضاف غاية وحسب
ولا غيره وليس غيره وليس كلها لا يكون بعده يحذف منه المضاف اليه
ويبنونه بالضم مخصوص بكل وبعض واذ واو وانه واى نحو قوله
تعالى وكلا آتينا ورفعنا بعضهم فوق بعض ونحو حينئذ ويومئذ
اى كل واحد وحين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا فحذف
كل وبعض من الاضافة فلا كثرة تعويض التنوين وامتناع دخول
اللام فيهما وبعضهم جوزه وقد ينصب على الحال نحو اخذ المال كله
لكونه بتقدير كله وانما لم يكن المضاف غاية وهى الجهات الست وقد يحذف
فى بحث حروف الجر وانما سميت غاية لانه صار بالمضاف اليه فحذف
صارت غاية يتم الكلام بها وحسب عطف على غاية ولا غيره
وليس غيره هذه شبه جهة للغاية فى الابهام مثلها فى قبلها اى لا
شبه المذكورة من الغاية ونحوها المضاف اليه بلا عوض ولو كان
منسوبا الى المضاف مع التنوين نحو رب بعيد كان خيرا من قبل و
كذا لو عوض نحو فساغ لى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء
الفرات اى قبل هذا اليوم بنى المضاف على الضم اما البناء فلشبهه
بالحرف فى الاحتياج واما الضم فلجبر النقصان باقوى الحركات ويؤنث
المضاف بتأنيث المضاف اليه ان صح الاستغناء به عن المضاف وكان
المضاف بعضه او كبعضه نحو قطعت بعض اصابعه ونحو اجتمعت
اهل اليمامة وقد يكتسب تذكير المضاف اليه نحو رؤية الفكر ما يؤول

والاد معنيين على اجتماع التوالي ويضاف الشيء باد في ملابسة
نحو كوكب الخرقاء، وقد يضاف المؤكد الى المؤكد نحو نفسه يوم يوم ول
وليلة ليلة وان المعمول المجزوم من اقسام المعمول بالاصالة فعل
مضارع دخل احدى الجوازم المذكورة سابقا في بحث العامل
في المضارع فانه كانت الجوازم من غير كلم المجازاة لا يقتضي شيئا
من الجملتين الشرط والجزاء، وهو اربعة احرف لم ولما ولام الامر ولا النهي
فانه كانت كلم المجازاة اي كلمة تقتضي جزاء حرفا وهو ان اسما وهو
ما عداه من اخواته تقتضي شرطا وهو الجملة الاولى من الجملة الشرطية
وجزاء وهو جملة الثانية منها والشرطية مجموع المركب منهما ثبت
اي الاول وقد صح وجه التسمية فانها تقتضيهما لانها تتعلق
امر بامر وتعم فيهما لان العلم يبنى على الاقتضاء، وتعمل الجزم على تخفيفا
لطول الكلام اعلم ان كلم المجازاة لا يكون شرطها الا فعلا والجزاء
يكون فعلا وجملة اسمية فان كانا اي الشرط والجزاء اي حدهما
مضارعين بلا لم ولما لانه لو كانه معهما فالجزم بهما وهو الاصل
في الباب لاتحاد اللفظ والمعنى او الاول اي الشرط فقط عطف
على الضمير المستتر في الجزاء كان الاول مضارعا والثاني
غيره ماضيا او غيره فقال الفاضل العصام كون الاول مضارعا
والثاني ماضيا يستهجن لكن يشبه اداة الشرط في الا بعد بالفراغ
عن عمله مع عدم تأثيره في الاقرب والله لم يوجد في الكلام

القديم

في الكلام القديم، قال البعض لم يجئ الا في الشعر ورد الشعر
والمراد من البعض صاحب المغني، وقال الشارح رحمه الله انه
مذهب الجمهور وقال الفراء لا يختص بالشعر لمجيء قوله عليه
السلام من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له و
قال به رضي الدين في شرحه لان المسئلة بمعرفة البدر يعرف بالبينة
القدر والصحيح الحكم بجوازه مطلقا لثبوته في كلام افصح الفصحاء
وكثرة صدوره عن فحول الشعراء، ولعل الفتى اختاره فاطلق
كلامه بقوله فاحفظ الفصاحتين باعتبار الثاني منهما اي كان
المضارع الثاني من المضارعين بلا لم ولما فانها مانعة عن الجزم بها كما في
الجزاء مع الجملة ولا يخفى ما في العبارة من الفصل بين الموصوف
والصفة بالاجنبي وايهام خلاف المراد فالجزم بها لفظا وتقديرا
او محلا في المضارع واجب لوجود الجازم وقابلية المحل وعدم
المانع نحو ان تخلص تنج وان تعلم فانت ناج ونحو ان تحضر تحضر
ونحو ان تعد ثم تحضر وان كان الاول ماضيا والثاني مضارعا
وهذا الوجه اصح بعد الصورة الاولى اي اذا كانا ماضيين جاز
الجزم وهو الاكثر لوجود المقتضي وصلاحية المحل والرفع في الثاني
لبعده عن تأثير الشرط المجزوم لفظا بل محلا نحو ان اتيتني اتك
او اتيك وليس اضربك في قولك ان ضربتني اضربك جزاء بل
الجزاء محذوف يدل عليه اضربك عند البصريين لان الجزاء لا

لا يتقدم على اداة الشرط لوجوب صدارتها فوجوب الرفع لعدم
جزائيته وعند الكوفيين جزاء لفظا ومعنى لم ينجزم ولم يصور
بالفاء المتقدمة فاضرب جواب معنى اتفاقاً لتوقف مضمونه على
وجود الشرط ولكنه لم يحكم بالافراد فى ذلك لما دعم انه دخلت الدار و
كذا اذا توسط الشرط بين اجزاء الجزاء المعنوي نحو اضرب
ان ضربني زيد وان كان الجزاء ماضيا والشرط ماض ايضا او مضارعا
اي جملة صدرها ماض متصرفا احترازا عن غير المتصرف بمعنى المضارع صيغة
بعد صفة ماضيا اي ليس بمعنى نفسه او مضارعا منفيا بلم او لما لا
لن او لا او ما ويجيء حكمها فلا يجوز دخول الفاء فيه اكتفاء بالربط
المعنوي لتأثير اداة الشرط معنى الى الاستقبال ويجزم فيها
محلا اذ الاول مبني والثاني مجزوم بغير الاداة نحو ان ضربت
ضربت او لم اضرب او ما اضرب وان كان الجزاء جملة اسمية
نحو المصدرة باداة الاستفهام ويجيء الكلام عليها او جملة
ماضية والشبه به كذلك الامرية اي منسوبة للماضي بانه يكون صدرها
ماضيا او بالتخفيف فتوصيف الجملة بالماضية وصف بحال جزئها
غير متصرفة وصف الجملة به وصف بحال جزئها الاول اي غير
متصرف صدرها او نعته والظاهر انه معطوف على غير متصرفة و
الضمير راجع الى الجملة ماضية بتأويل المذكور فوصفها به و يوصف
باعتبار صدرها اي جملة ماضية صدرها بعينه لا بمعنى المضارع

ويجوز

ويجوز عطفه على ماضية بتقدير او ماضيا بمعناه على انه الموصوف
بتقدير و في بعض النسخ او ماضيا بمعناه فيحتمل انه يكون في الاصل
ماضيا فسقط من قلم الناسخ الاول ما سقط وبقي ما بقي او ما
موصولة عبارة عن الماضي فما بعده اي حين اذ كان الجزاء ماضيا
بمعناه جملة مقترنة بقد ظاهرة او مقدرة لانها للتحقيق
مضمون مدخولها فاذا دخلت على الماضي تحقق معناه فيكون بمنزلة
على كونه الماضي بمعناه او مضارعا اي جملة صدرها مضارع لم يقلب
مضارعيته لظهوره انتفى نحو يجوز مقترنا بالسين او سوف او لن
او ما لانه الا لانه بهذه صفة المضارع لا الجملة او جملة فعلية
انشائية كالجملة الامرية اي المنسوبة الى الامر بانه يكون صدرها
امرا والنهيية اي المنسوبة الى النهي والاستفهامية اي المنسوبة
الى الاستفهام بانه يكون فيها معنى الاستفهام فالاولى واذا
كان جواب الشرط مصدرا بهمزة الاستفهام سواء كان الجملة
فعلية او اسمية لم تدخل الفاء لان الهمزة يجوز دخولها على
ادوات الشرط فيقدر تقدمها عليها نحو ان اكرمتك اتكرمني
كان لك قلت ان اكرمتك تكرمني قال على كرم الله وجهه فانه
نحو الله ذلك بكلمة التوحيد ويجوز مع هل وغيرها من ادوات الا
ستفهام على الهمزة لانها الاصل كقوله تعالى قل ارأيتكم ان اتاكم
عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك الا القوم الظالمون وقوله

ق نحو أرأيتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله
غير الله ويجوز دخول الفاء لعدم عراقتها فان نحو ارأيتم ان كنت
على بينة من ربي وآتاني منه رحمة فمن ينصرني من الله ان عصيته هذا كلامه
وسنعده فيه عدم الدين فيجب ح لزومه فيه كما بيانه اقسام الانشاء ح
لا بيانه اقسام الانشاء التي يجب فيها الفاء والدعائية اى المشيرة
الى الدعاء اى التي استعمل في الدعاء وان لم يكن انشاء وفي الاسم
والتمني والعرض والتحضيض يجب دخول الفاء فيه اى في الجزاء لعدم
تأثير اداة الشرط فيه وهو قلب معناه الى الاستقبال لوجود الا
ستقبال قبل دخولها وعدم وجوده بعده فلم يوجد الربط المعنوي
فاحتيج الى الربط اللفظي وهو الفاء فيه سماعا وقد يجيء مع الجملة الاسمية
اذا موضع الفاء لدلالته على المبادرة كالفاء وقد سبق انه الجزم في
هذه المواضع هو الجملة نحو ان ضربت فانت مضروب مثال الاسمية
ونحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء مثال الغير المتصرف
من الفعل الماضي فانه كرهه وعسى فعسى انه نكره هو شيئا مثال لها
من افعال المقاربة وقوله ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل وقوله
ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت مثال الماضي معناه
ومن قصد بعد علامة عدم تأثير اداة الشرط معناه الى الاستقبال
الا قليلا يحتاج الى قرينة وتغلب غيره الا قليلا كما في الترجيح
وانه تعالى تم قسم له اخرى مثال المقرونة بالسين وما ينبغي

غير الاسلام

غير الاسلام دينا فلن يقبل منه اى مثال المقرونة بلن ونحو ان ضربني
زيد فلن اضربه ونحو ان ضربك زيد فاضربه او فلا تضربه او فهل تضربه
وان اكرمتني فرحمك الله ونحو ان جاءك زيد فبينه مكرم او فما اكرمه
او فهل تكرمه وان كان الجزاء مضارعا بغيرها اى بغير هذه الاحرف المذكورة
مثبتا او منفيا بلا اى سواء كان مثبتا او منفيا بها فالوجهان اى يجوز الفاء
لضعف التأثير في المثبت لانه يحتمل الاستقبال قبل دخول الاداة
ولا وان كانت للاستقبال لكنه قد يجيء لغيره نحو جئت بلا مال المقرون
مع الرفع رفع المضارع لان الفاء مانع من الجزم ويجوز تركه فيقرؤن
مع الجزم نظرا الى وجود التأثير في الجملة لانها خصصته للاستقبال نحو
ان تضرب اضرب بالجزم او فاضرب بالرفع او لا اضرب او فلا
اضرب مذهب سيبويه انه على تقدير المبتدأ للجزم فرفعه بتقدير المبتدأ
فمن يؤمن بربه فلا يخاف اى فهو لا يخاف وقال المبرد لا حاجة اليه
وارتفاعه بالرفع والحق اعلم انه لا بد من شيء من النواسخ على
طرز الشرط لاصرف في الاظهر لا يقال ان ضربتني ولا من ضربني
ضربته وانه لا يجوز الفصل بين اداة الشرط وفعلها بشيء الا
لا ولم في المضارع فلا تقول ان لن يضرب او سيضرب او قد فعل
وانه لا يجوز جمع الانشاء شرطا وانه قد يحذف الواو [illegible] و لو المتصلة
في صحيح انه مع تقدم الدال على الجزاء اذا كان نقيض الشرط اولى
بجزائه منه نحو اكرمه ولو شتمني فاشتم جيد عن الاكرام ونقيضه

وهو الصحيح أولى بالإكرام ومنه اطلبوا العلم ولو بالصين فضم الواو
اعتراضية وقيل عاطفة على نقيض الشرط أي أكرمه إن لم يستغن وإن استغنى
وقيل للحال والمعنى أكرمه والحال أنه يستغني فرضا وتقديرا هذا آخر
البحث عن المعمول بالأصالة والآن نشرع في المعمول بالتبعية فنقول
وأما المعمول بالتبعية أي الذي عمل فيه بسبب تبعيته للمعمول بالأصالة
والانفهام ذلك من عبارته لم يعرفه فحصره أي في أنواعه خمسة بالاستقراء
والمناسب لتعبيره عن المعمول بالأصالة بالأول أنه يقول هنا والثاني
ولكن بعده غير الأسلوب ولا يجوز تقديم شيء منها أي من الخمسة
على متبوعها في السعة وفي ضرورة الشعر يقدم المعطوف نحو عليك
ورحمة الله السلام والتأكيد المعنوي نحو يبيت بها قيام الحاق بليلة
فإنه يحاق ... ذلك الشهر وعاملها أي الخمسة عامل متبوعها هو مذهب
سيبويه في الصفة والتأكيد وعطف البيان فلأنها هي بعينها
في متبوعها فكانت معها كشيء واحد فانسحب العامل عليها
وأما البدل فلأن المبدل منه في حكم المسكوت عنه فكان العامل داخلا
عليه وأما المعطوف فلأن كون الحرف واسطة بين العامل والمعمول
هو القياس ووافقه فيه المبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب
خلافا لمن خالف وإعرابها أي الخمسة كإعرابه أي المتبوع ولو موهوما
نحو لست قائما ولا ذاهب بالجر عطفا على قائما لتوهم الجر بكلمة فيه
باب النوع الأول من الأنواع الخمسة الصفة وهي أكثر ثبوتا واستعمالا

وأوفر فائدة ولذا قدم وهي تابع يدل بهيئة تركيبه مع
متبوعه على معنى كائن في مدلول متبوعه فخرج بجميع التوابع والحال لأنه
داخل في الجنس فلا يحتاج إلى أخذ قيد لإخراجه ويرد على الوصف
بحال المتعلق نحو جاءني رجل حسن غلامه فإنه يدل بهيئة تركيبه
مع الموصوف على معنى فيه وهو كونه حسن الغلام كونا مطلقا غير
مقيد بزمان النسبة إلى الموصوف وبما عرفت أن الحال غير داخلة
في التعريف فذكره لبيان مدلول الصفة بحيث يتميز عن مدلول الحال
ولو لم يخرج مثل أعجبني زيد علمه أو وجهه أو أتى القوم كلهم
لخرج بالعطف إذ دلالته على معنى في متبوعه مقيدة بزمان النسبة
لكن قيل يخرج من التعريف الوصف الكاشف لمعنى الموصوف نحو الجسم
الطويل العريض العميق فإن المقصود منه بيان معنى الجسم لا الدلالة
على معنى فيه والنعت المؤكد نحو نفخة واحدة فإن المقصود فيه
تأكيد معنى في المتبوع لا الدلالة على معنى فيه ويجوز تعددها أي الصفة
لأنه لا مانع من اجتماع أوصاف متعددة في موصوف واحد نحو جاءني
الرجل العالم الفاضل الحسيب النسيب المهيب ويجوز وصف النكرة
المقيدة أو المحكية كالمعرف بلام العهد الذهني إلا أن في المعهود
الذهني قالوا يوصف ذلك المعرف بالنكرة دلت على صفة و
بالجملة لكن حقق الرضي الجملة مجمدة صدرها مضارع مثبت مثل ولقد
أمر على اللئيم يسبني والنكرة بنكرة يمتنع دخول اللام عليها نحو

نحو جاءني الرجل مشتغلك او غير مشتغلك فالجملة لكونها كالنكرة حينئذ تؤول
بها نحو جاءني رجل ابوه عالم يؤول بعالم ابوه ولانها على معنى في المتبوع
لا المفرد الخبرية ومع الخ يمكن ان يقال لقائلها صادق او كاذب
لا الانشائية لانها لا تقع صفة الا بتاويل بعيد فاذا قلت جاءني رجل
اكرم فلانا فلت بمقولة في حقه الكرم اي مستحق لان يؤمر باكرامه
قال سعد الملة والدين التفتازاني في شرح التلخيص وتبعه الفاضل العصام
ان الصفة اذا كانت جملة لا تكون الا خبرية والخبر يكون خبرية و
انشائية لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم
بثبوت في الموصوف بمضمونها قبل ذكرها والتي جيء بها ليعرف
المخاطب الموصوف ويميزه عنده بان كان يعرف قبل من اتصاف
بمضمون تلك الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب
مصدر قبل ذكره والانشائية ليست كذلك نحو قولها صفة اي يكون
بتقدير القول والخبر لافادة نسبة غير معلومة للمخاطب حقيقة او تنزيلا
ومع كل ما يحصر بالخبرية يحصر بالانشائية ويلزم فيها الضمير الراجع الى الموصوف
لان الجملة كانت مستقلة لم تقتض الارتباط بما قبلها فاحتيج الى رابط
يربطها بما قبلها لكان نعت الجنسية والتزم فيها الضمير دون الخبر لان توجه
المخاطب اليه فوق توجهه اليها نحو جاءني رجل قام ابوه وقد يحذف الضمير
لقرينة نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس اي فيه ويوصف مطلقا
نحو بجمال الموصوف او غير مصدره اي يقع الوصف بجمال الموصوف

الا ما جمعه

127

الا ما جمعه المتكلم حال وصفه له ولو تجوزا لا ما هو حال وصفة في نفس
الامر فنحو رجل حسن لمن صفة القبيح وان كان الحسن منتفيا عنه وكذا ان
حسن الوجه بالنصب او الجر لا حسن وجهه وصائم نهاره بالرفع و
يوصف بجمال متعلقه اي ما جعله المتكلم حال المتعلق وان كان حال
الموصوف في نفس الامر فنحو جاءني رجل حسن نفسه وحسن وجهه
وصائم نهاره لمن صفة القبيح لا حسن الوجه بالنصب والجر لانه
فيه ضمير الموصوف بخلاف ما قبله ولما اختلف القسمين في بعض
الاحكام اراد تفصيلها وبيان احوالها فقال فالاول اي الوصف
بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة اشياء يوجد في كل تركيب
ثلثة ويمتنع اربعة وقد سبق ان اعراب المعمول بالتبعية فتم اعراب
المتبوع والاعراب ثلثة فالتبعية في عشرة في التعريف والتنكير
وقد سبق ان الجملة في حكم النكرة فاذا كان الموصوف معرفة او نكرة كا
ن الصفة مثله وقس عليه حال الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث لكن التبعية في الجمعية والتانيث اعم من ان يكون حقيقة
او حكما فنحو رجال عالمة تابع لمؤنث حكما وبما اي جاءني رجل وما يستوى
فيه المذكر والمؤنث في التانيث والمفرد في الافراد نحو رجل جريح
وامرأة جريح ورجل عدل وامرأة عدل ورجلان عدل ورجال
عدل بلفظ المصدر ورجال كثير نحو جاءني رجل عالم وجاءتني امرأة عالمة
ورجلان عالمان ورجال عالمون او عالمة ونساء مسلمات

او مستترة والثاني اي الحرف بحال المتعلق ينبغي في الاولين من السبعة
المذكورة فقط التعريف والتنكير دون الخمسة الباقية وفي علم حاله با
لنسبة اليها في بحث الفاعل نحو جاءني رجال راكب غلامهم وامرأة
راكب غلامها ورجل راكبة جاريته ورجلان راكب غلامهما ورجال
راكب او راكبة غلمانهم وكما تتوقف معرفة التبعية وعدم التبعية
في الاشياء المذكورة على معرفة المعرفة والنكرة والمفرد والتثنية
والجمع والمذكر والمؤنث وسبق ما عدا المعرفة والنكرة اراد ان يبينهما
فقال والمعرفة قدمها لشرفها لكونه مفهوما وجوديا ما اي اسم
وضع وضعا جزئيا وتحقيقها شيء ملتبس بعينه اي بذاته المعينة من
حيث انها معينة هذه الحيثية مدار الفرق بين المعرفة والنكرة
فرجل موضوع لمفهوم المعين بلا اعتبار تعينه والرجل موضوع لهذا
المفهوم المعين من حيث انه معين وبهذا يفرق بين النكرة والمعرف اللام
اليها وبين اسامة واسد والنكرة ما اي اسم وضع لشيء ملتبس
لا بعينه اي غير معين ما اراده الرضي لان النكرة عنده موضوعة لفرد
غير معين من افراد الجنس والجنس من غير اعتبار تعينه على ما يجيء السيد
السند وهي على هذا موضوعة للماهية الرجعية والافراد يدل عليه القرينة من
ثم اراد بيان انواع المعرفة فقال والمعرفة ستة انواع بالاستقراء
واضعف الاسم الظاهر موضع الضمير لبعد المرجع النوع الاول المضمرات
وهي ثلثة انواع لانها اما موضوع لشخص متكلم معين وهو ضمير المتكلم

مطلقا

128

مطلقا او شخص مخاطب معين وهو ضمير المخاطب او الغائب معين
بتقدم ذكره ولو رتبة او بغيره كما اذا دل المقام عليه كما في قوله
تعالى انا انزلناه اي القرآن به لانه المنزل ليس الا القرآن هذا انه
هذا على رأي المحققين من المتأخرين قالوا ان انواع الوضع الموجودة
في الخارج ثلثة جزئي وهو الوضع لمشخص بملاحظته وذلك المشخص
وهو وضع الاعلام وكلي وهو ان يوضع لمشخص باعتبار ملاحظته
انه على عام ولا بد في هذا القسم من تعدد الموضوع له كما اذا اراد
الواضع وضع انا مثلا بملاحظة انه مفهوم متكلم يحكي عن نفسه ثم
يضع لكل مشخص من افراد ذلك المفهوم فالوضع كلي عام لكونه بملاحظة
ذلك العام والموضوع له مشخص لكونه مشخصا من مشخصات ذلك المفهوم
العام ووضع لا يلاحظ بملاحظة ذلك الامر الكلي كما اذا تصور مفهوم
الحيوان الناطق ووضع بازائه الانسان فالوضع والموضوع له كلي
عام ووضع انواع المعرفة والحروف من قبيل القسم الاول من الوضع
الكلي الا العلم فان وضعه جزئي كما عرفت وقال المتقدمون من المحققين
ووضع الانواع المذكورة من القسم الثاني فهذا مثلا انا موضوع
لمفهوم متكلم يحكي عن نفسه ثم استعمل في جزئياته المشخصة
وعلى هذا يلزم انه لا يستعمل الا مجازا وهي اربعة اقسام بالنظر
الى ما قبلها اتصالا وانفصالا والى اعرابها القسم الاول مرفوع
متصل قدمه لانه لا يكون الا عمدة والاتصال اصل ولذا لا يجوز

الانفصال الا عند تعذره وقد سبق في بحث الفاعل والقسم
الثاني مرفوع منفصل وهو اثنا عشر نوعا المنفصل هو هما للمثنى
للتثنيتين ولذا ذكر بعد المفردين وقبل الجمعين وهي هن
للغيب انت بفتح التاء وانت بكسرها انتما كلاهما انتم
انتن للخطاب انا نحن وابتداء بالغائب لرعاية
الترقي ومن بدأ بالمتكلم فنظر الى اصالته والتنزل و
والقسم الثالث ضمير مشترك صورة بين منصوب
متصل ومجرور متصل لا يفرق بينهما الا بعاملهما فان
ناصبا فمنصوب نحو ضربه ضربها ضربهما ضربهم ضربهن
ضربك ضربكما ضربكم ضربكن ضربني ضربنا وانه انها
انهما انهم انهن انك انكِ انكما انكم انكن انني اننا و
يجوز اني وانا بلا نون الوقاية وبحذف نون وان
جارا فمجرور نحو له الى اخره فنقول له لها لهما لهم لهن
لك لكما لكم لكن لي لنا وغلامه غلامها غلامهما
الخ وان محتملا لهما فمحتمل لهما ولذلك اختلف في نحو
الضاربه والضاربك فسيبويه يجعله في الاول منصوبا
كما لو وقع اسم ظاهر مقامه والرماني والزمخشري
والمبرد في احد قوليه مجرورا وفي الثاني مجرورا و
الاخفش يجعله منصوبا ولما اتحد لفظ المنصوب المتصل

والمجرور المنفصل جعل الالف من اربعة ومن نظر الى اختلاف
العامل جعلها خمسة وجعل المشترك قسمين مستقلين منصوب
متصل ومجرور متصل والقسم الرابع منصوب منفصل وهو اياه
اياها اياهما اياهم اياهن اياك اياكما اياكم اياكن اياي
ايانا مذهب سيبويه ان الضمير ايا وما في اخره حروف تبين حال
الضمير المنصوب قرائن على المراد لان ايا مشترك بين المعاني
الكثيرة ومذهب الخليل والاخفش ان ايا مضاف الى ما اتصل به
وهذا في غاية الضعف اذ لا يضاف الضمير وقال السيرافي والزجاج
الضمير هو اللواحق وايا مضاف اليه وقال بعض الكوفيين انه ايا عماد
الضمير وارتضاه الرضي فعلى المذهبين الاخيرين ولا وجود للضمير
المنفصل الا في المرفوع وقال الفاضل العصام والاظهر ما قيل
ان هذه الالفاظ بكمالها ضمائر وانه لم يوجد اسم يختلف
اواخره لمعان وهذا وبابه لان كون الاسم الواحد موضوعا
لمعان كثيرة ابعد والنوع الثاني من الانواع الستة العلم وهو
ما لا يتناول الا على واحد بعينه حقيقيا كما في العلم الشخصي
او اعتبارا كما في العلم الجنسي بوضع واحد وهو قسمان
علم شخص وهو ما وضع لشخص واحد نحو زيد وعلم جنس وهو
ما وضع لامر كلي باعتبار تشخصه عند الذهن من المفهومات
وقال ابن الحاجب والشيخ الرضي انه كونه معرفة اعتباري

محض كعدل عمر ونحو اسامة فهي اذا لعلمية الجنس بمثابة وسلامة

فهي اذا علمية الجنس معنى. النوع الثالث اسماء الاشارة
وقد عرفت انه وضع كلي باعتبار امر عام والموضوع له كل جزئي
مشخص مما تحت ذلك الامر العام مثلا ذا وضعه الواضع لكل مذكر
مشار اليه بالاشارة الحسية ملاحظة بمفهوم المشار اليه
المفرد المذكر المحسوس وجعل ان لو ضعه وقع مبتدأ خبره
للمذكر المفرد وعلى الاول خبر مبتدأ محذوف اي هو للمذكر او هو
مبتدأ وذا مبتدأ ثان والجملة منهما والمثنى خبر محذوف اي هو
اي ذا لنفسه من رتبته او ذان في الرفع مبتدأ والمثنى خبره قدم
عليه لكون الضمير اقرب الى المرجع او منها مقدر وذين في النصب
والجر وللمؤنث تا بقلب الذال تاء اذ التاء علم في الفرق بين المذكر
والمؤنث اشبه النسب ولذا جعل اصل البواقي من صيغ المؤنث
وذي حولا غيره وذي بقلب الالف ياء للفرق المذكور اذ قد
يفرق بينهما بالياء نحو تضربين وفيه هو الاصل لبقاء بعض
حروف المذكر فيه وتي بقلب الالف ياء مبالغة في الفرق وته وذه
بقلب الياء هاء ساكنة في الوقف والاصل او مكسورة بلا ياء
وبلام اداه بهما هاتين اللفظين واكتفى بالايجام وتهي وذهي
بالياء وذات بالحاق التاء ولم يذكرها لقلة استعمالها والمثنى
اي المؤنث تان رفعا وتين نصبا وجرا وهذا من دلائل اصالة

ولجمعهما اي المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا ويكتب الواو
بعد الهمزة لئلا يلتبس بالى حرف الجر وعلم عليه مده وذو يكتب
المقصور بالياء والجمهور انه اصله ويلحق اوائلها اي اسماء الا
شارة حرف التنبيه الا ان ها لاشتهار اختصاص الاوائل
بالهاء ويلحق للاشارة الى القريب او المتوسط ولا يلحق للبعيد
فيجتمع مع الكاف نحو هذاك دون اللام فلا يقال هذالك ويفصل
بينهما اي بين اسم الاشارة وها والاخوات كثيرا نحو ها انا ذا وها
انتم اولاء وها انتم هؤلاء وها الثانية تكرار للاولى
نحو هذا او يتصل بها اواخرها كاف الخطاب اي كاف تدل على الخطاب
ليدل على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث وهو حرف لعدم امكان اسميته لانه لو كان اسما لكان
معمولا ولا يمكن لعدم عامله فيقال في خطاب المذكر ذاك بالفتح
وفي المؤنث ذاك بالكسر وفي تثنيتهما ذاكما وفي جمع المذكر ذاكم و
وفي جمع المؤنث ذاكن والمشار اليه في الكل مفرد مذكر وكذا اي مثل
ذا في التصرف مع حرف الخطاب او ضم ما ذكر البواقي من ذان اولاء
وتا وتان تقول ذانك ذانكما ذانكم ذانكن حال المشار اليه
مثنى مذكر واولئك الى اخره وتانك الخ وتاتي الى اخره فيكون
خمسة وعشرين ويجمع بينهما اي حرف التنبيه وحرف الخطاب لعدم
المانع من اجتماعهما وافادة كل معنى لا يفيده الاخر نحو هذاك

كما يفرد احدهما من الاخر نحو هنا وفاك ويقل ان يقال
العرب فى ظلالها تلك فى تى الحق اللام به فحذف اليا تلك كثير
بخلاف ذلك فان اللام فيه متحرك بتحريك الكاف بالفتح او الكسر
للمذكر او المؤنث ويجوز ايضا تحريك الكاف بهى فيكون فى ان وثم فيجمع
اربعة او ان لا قال الرضى فى اوله بالقصر وقال الفاضل العصام فيه
انه لو كان كذلك لكتب بالياء وفيه انه كتب بالالف لعمرو وبعث
فى الوسط باتصال الالف فالاوجه انه يجوز ان يكون مقصورا وممدودا
منه فاحفظه وذانك وتانك مشددتين اى مشددتى النون حال
كونهما للبعيد اى لاشارة الى المثنى والى البعيد لان زيادة
الحرف تدل على زيادة المعنى فاذا استعملت فى القريب والمتوسط
يكون بضرب من التاويل واختلف فى تشديدها ذانك وتانك وبيانه
فى المطولات من شروح الكافية وغيرها فائدة اذا اتصل اسم الاشارة
باللام وحرف الخطاب فى المفرد نحو ذلك او النون المشددة فى
التثنية نحو ذانك للبعيد وبالهاء نحو هذا او الكاف نحو ذاك
للمتوسط وبغير هذه المذكورات للقريب فيكون استعمال واحد منها
فى موضع الاخر استعمالا فى غير معناه كما انه استعمل اللام فى الامر الفظيع
ما فى غير معناه تنزيلا له منزلة المتسع فى كمال تعينه لكن قال الفاضل
العصام فى شرح التلخيص كثيرة استعمال كل موضع الاخر امارة
الحقيقة فاذا استعمل هذا مثلا فى القريب او البعيد او المتوسط

يكون

131

يكون استعمالا فى معناه وعلى هذا فقس هذا والمذكورات
تستعمل فى المكان وغيره من المحسوسات وان ضم بالفتح وهنا
بالضم والتخفيف وههنا وهنا بالفتح والتشديد وقد يكسر
وقد تجر هذه بمن والى وقد يتصل بهنا المشددة الكاف دونه
ثمة وثمت ونحو ذلك وهنالك فقلما اى نحو ضرورة للاشارة
الى المكان الحسى خاصة وتستعمل فى غيره لتنزيله منزلته لكن
يقال هنا للقريب وهناك للمتوسط وهنالك وثم وهنا
للبعيد والنوع الرابع من انواع المعرفة الاسم الموصول انما
اشتهر هذا الاسم فيما بين النحاة وقد سبق انه من الموضوع
بالوضع العام الموضوع له الخاص مثل الذى موضوع لكل معين مشخص
بانتسابه فى بعضه جملة خبرية معلوم ثبوته عند السامع كما اذا قلت
بقوله ولا بد اى للموصول من صلة بمعنى انه لا يستعمل فى الكلام الا
مع صلته لا يصلح ان يذكر فى الكلام ويكون جزءا منه بصلته بحيث
يستحق الاعراب المجموع لان تنزيله فى الاسمية لانه لا شىء من الاسم
يستحق للاعراب بغيره وجملة مستعملة ولانه وضع الموصول لما
يعتقد المتكلم انه المخاطب يعرف بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول
مستمرا نحو الذى يبيع خلق الاشياء او فى بعض الازمنة نحو الذى
اكرمنى او يكرمنى زيد خبرية لا محل لها من الاعراب للشبه لبست حالة
للاعراب على ما عرفت معلومة لك مع ان يلزم كونها

بحيث يطابق الصلة مع مضمونها ولو في اعتقاد المتكلم ولزوم الخبرية
معلوم من الطلب معلومية للسامع لان الانشائية لانه لا يعلم شيوعه
مدلولها حتى يكون معلوما للسامع ولو كان الخبرية غير معلومة المضمون
لا تقع صلة وبهذا ظهر الفرق بين الموصول والموصوف في تعريف
لعنت من فرقة لان الموصول معلوم انه في مضمون الصلة فيحكم
المتكلم به بخلاف الموصوف فمعنى الموصول الانسان المعهود ومعنى
الموصوف انسان فيها ضمير عائد الى الموصول وتخصيص الضمير بالذكر
اي ما حكي عن سيبويه لا يكون العائد في الصلة الا الضمير وات لان الغالب
لانه قد يوضع موضع الاسم الظاهر كقوله يا رب ليلى انت في كل موطن
وانت الذي في رحمة الله اطمع اي في رحمته والاصل انه يكون الضمير ضمير
غائب لان الاسماء الظاهرة غيب وقد يعدل عنه الى المتكلم او المخاطب
اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن واحد منهما نحو قول علي رضي الله
تعالى عنه انا الذي سمتني امي حيدرة ونحو انت الذي اكرمتني وانا و
انت الرجل الذي اكرمت او اكرمتني وذلك لرعاية جانب المعنى و
اما اذا كان المتكلم او المخاطب خبرا عن الموصول او الموصوف فلا يجوز
الا الغيبة نحو الذي قال كذا انا او انت ويجوز حذفه اي الضمير كثيرا
في المفعول نحو اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه وقليلا في غيره
مما يجوز حذفه نحو من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه اي بما هو سفه
ونحو فاصدع بما تؤمر اي به وفاقض ما انت قاض اي قاضيه ومع

الى الموصول

وهو الموصول الذي وما عطف عليه هو للواحد المذكر واللام حرف
تعريف باتفاق بين البصريين والكوفيين زيدت لتحليته بصفة
المعرفة بها لكون وصف المعرفة بالنكرة في الصورة وذلك اسم موصول
عند البصريين واللام زائدة عند الكوفيين والموصول الذي اصل
الت كعم فزكسرت فاشبعت فصار الذي وقد يشدد ياؤها
وياء التي مكسورة او مضمومة حتى توهم انه معرب كالقاضي والقياس
ان يكتب باللامين لكن تركت لتشبيه باسماء منزلة جزء الكلمة
ادخل اللزوم لام التعريف وللمثنى اي الواحد اللذان رفعا
واللذين نصبا وجرا وجاء اللتان وكذا اللتان في لغة الفصيح والاولى
كونهما معربين عند الاختلاف فيهما رفعا ونصبا وجرا كما في الزمع وهو مختار
المحقق وهو في تثنية اسم الاشارة كما مر والجمهور على انهما مبنية
والاختلاف ليس لكونهما معربة وكتب باللامين لئلا يلتبس المثنى
بينه وبين الجمع وهو على التثنية وللجمع المذكر وفيه وفي التشبيه
بالعاقل الذين في الاحوال الثلث من الرفع والنصب والجر الا
كونه وجاء اللذون في الرفع في لغة هذيل قال الزمخشري ان الذين
الجمع على لغة من سيبويه والمبني في الذين فلانه احد الذين نحو فحذف
احد الياءين ثم اعل اعلال قاضون وحكي عن بعضهم الذيون في الرفع
والذين في النصب والجر وقد يحذف النون تخفيفا والتي للواحد
في جميع ما سمعت هو للواحدة المؤنثة وللمثنى منها اي الواحدة

اللتان رفعا واللتين نصبا وجرا وللجمع منهما الالى واحسنها اللواتي
وهو غالب في المذكر وجاء فيه الالوا بحذف الياء والالى
بالهمزة والياء وهو كثير في جمع المؤنث والاول قليل واللاتي بالياء
فقط ساكنة او مكسورة واللاء بالهمزة فقط واللائين مطلقا
او نصبا وجرا واللاؤون رفعا واللائي بالياء والياء واللات
بحذف الياء اكتفاء بالكسرة واللاء بالهمزة والياء قال في شرح لب
الالباب انه هذا واللواتي جمع الجمع الاول جمع اللاتي والثاني جمع
اللائي وذا بعد ما الاستفهامية هذا عند البصريين فانهم
يخصونه الحكم بذا ولا يجوزونه في سائر اسماء الاشارة
مع شرط كونه بعد ما الاستفهامية ومع هذا يحتمل ان يكون زائدة
فمعنى ماذا صنعت يحتمل ان يكون ما الذي صنعت فجوابه امر حسن مرفوع
وان يكون شيء فجوابه الامر منصوب ومن ذا العلم وقد يستعمل في غيره
وما بغيره في الغالب الصفات من العلم والمبهم اسم ويستوي فيها
المذكر والمؤنث والافراد والتثنية والجمع وذو للمذكر وذات للمؤنث
والالف واللام قال التفتازاني رح والسيد الشريف رح في شرح المفتاح
هو بمعنى الالف واللام وهذا بناء على ما هو الحق في حرف التعريف
يعني كلام المتن هنا لكنه مخالف لما سبق منه في اسم الفاعل والمفعول
حاصله على ما سبق بمعنى الذي في المذكر او التي في المؤنث ويجيء بمعنى
تثنيتهما وجمعهما واذا انثى منفردا او مؤنث يجوز رعاية

اللفظ

اللفظ او المعنى فيقال الضارب للمؤنث والمثنى والمجموع كما يقال
الضاربة والضاربتان والضاربون لكن اذا تقدم مؤنث او مثنى
او مجموع مبتدأ او غيره يستحق المطابقة فلا يقال الزيدان الضارب
بل الضاربان وكذا غيره والنوع الخامس من الانواع السبعة
المعرف باللام سواء كان للعهد الخارجي فانه اشار ورجع جائني لما
ارسلت رجلا فاكرمت الرجل المعروف بالاتصاف بالمجيء ونحو كما
ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ونحو جائني رجال فا
كرمت الرجال مشيرا الى حصة معينة فردا او افرادا انقضت
بذكرها سابقا او بقرينة الحال فهو كضمير الغائب او للجنس
سواء اشير بها الى المفهوم مسكوتا عنها من حيث هو هو فيسمى
لام الحقيقة ولام الماهية نحو الرجل اي جنسه خير من جنس المرأة او من
حيث وجوده في ضمن بعض الافراد بلا تعيين في الخارج بل في الذهن
ويسمى لام العهد الذهني نحو ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا عهد
او في ضمن جميع الافراد ويسمى لام الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر
اي كل ناس والا فلا فرد نحو جمع الامير الصاغة هذا وكلام المتن ظاهر في
ان اللام على قسمين للعهد وللجنس والعهد الذهني والاستغراق
من فروع الجنس كما عرفت وهو الراجح عند علماء التبيين وقال
بعضهم انه اللام موضوع للاشارة الى تعيين مسمى اللفظ الذي دخلت
عليه ويسمى لام الجنس ثم انه الاشارة الى ذلك التعيين العلمي حيث

هو حصول تلك اللام الحقيقة من حيث وجوده في ضمن بعض الافراد غير
معين في الخارج فهو لام العهد الذهني او في ضمن جميع الافراد فهو
لام الاستغراق او في ضمن حصة معينة فهو لام العهد الخارجي والمعرف
بحرف النداء اي الصالح لانه يعرف به ليفيد قوله اذا قصد به اي
بالنداء او بالمنادى شيء معين نحو يا رجل وغير المعين نكرة نحو يا رجلا
والنوع السادس من الستة الاسم المضاف الى احد هذه الخمسة
اضافة معنوية لا لفظية فانها لا تفيد التعريف وقد عرفت انه مثل
غير ومثل لا تتعرف بالاضافة ثم ان الاضافة الى احدها اعم من
ان يكون بلا واسطة نحو غلام زيد وبواسطة نحو ثوب غلام زيد ثم انه مذهب
سيبويه في ترتيب المعارف ان الاعرف هو المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة
ثم المعرف باللام والموصول والمضاف في قوة مرتبة المضاف اليه والنوع الثاني
من الانواع الخمسة للمعرب بالتبعية العطف بالحروف اي المعطوف بالحروف
من عطف عليه اي كر ومال اليه لان المتكلم يكر بالعطف الى طرف النسبة
او يميل اليه وهو اي العطف تابع يتوسط اي يقع دائما فلا يرد الصفة
المصدرة بالواو على تقدير تسليمه والتأكيد المصدر بالفاء وثم للتدريج
للتنبيه بينه اي التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة ولما لم
يكن في كلام المصنف محل يناسب ذكرها فيه غير هذا المحل ذكرها هنا
فقال وهي اي الحروف العاطفة الواو وما عطف عليه هو لجمع بين
المعطوف والمعطوف عليه في الحكم مطلقا بلا ترتيب والفاء له

مع الدلالة على تعقيب المعطوف وثم لها مع المهلة وحتى مثلها لكنها
فيها ذهنية لا خارجية ومعطوفها جزء قويا او ضعيفا مما قبلها ليفيد
قوة او ضعفا نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة
فانه الضعف يتبين الموت ويتدرج من الادنى الى الاعلى وكذا في قدم
الحاج وان لم يكن في الخارج كذلك بل ربما الموت بقوم بالله سابقا الا
نبياء مختلطين وكذا القدوم واو واما وام لنسبة الحكم الى احد
الامرين او الامور فيها غير معين عند المتكلم قالوا وقد جاء او بمعنى
الى والا والاولى في نفي هذا ضرب بتحقيقي والتحقيق انه او بمعناها
ثم رايت الفاضل العصام يقول والاظهر انه بمعناه ويستفاد منه
ما يؤول الى احد المعنيين فان قولك لالزمنك او تعطيني حقي معناه
انه احد الامرين واقع البتة ويستفاد انه اللزوم ينقطع عند الاعطاء
او انه اللزوم كائن الى وقت الاعطاء انتهى فوقع التوارد بحمد الله تعالى
وحينئذ او بمعنى بل ويختص بالجحد او ليس حينئذ حرف عطف بل حرف اسـ
استيناف واذا عطف باما لزم قبل المعطوف عليه اما واذا عطف
باو يجوز تركه وانكر بعضهم كونه اما حرف عطف لانها قبل المعطوف
عليه ليست للعطف فكذا الثانية والحق هذا والعاطف الواو الداخلة
على الثانية وام متصلة لاحد الشيئين غير عاطفة وتلزم قبل
ام المتصلة همزة الاستفهام ويكون المعطوف والمعطوف عليه
في حكم لفظ واحد اذ قولك ازيد عندك ام عمرو في قوة قولك

اي بل عندك والمنقطعة غير مختصة بالاستفهام تدل على انقطاع
ما بعدها عما قبلها واستئناف كلام بعدها بمعنى بل والهمزة غالبا
اي للاستفهام مطلقا انها لابل ام شاة اي بل اهي شاة او للانكار
نحو ام يقولون افتراه وقد يكون بمعنى بل فقط بان يضرب بام عن
الاستفهام ويقصد بما بعدها الاخبار كقوله تعالى ام انا خير
من هذا الذي هو مهين اذ لا معنى للاستفهام هنا او يذكر بعدها
اداة الاستفهام كقوله ام هل تستوي الظلمات والنور وكقوله
تعالى ام من هذا الذي هو جند لكم ولا لنفي ما ثبت للاول نحو جاءني
زيد لا عمرو وهو مختص بالمثبت لا يجيء بعد نفي ولا نهي الجمهور فعنده
المعطوف به فلا يقال جاءني عمرو ولا زيد لا بكر ويعطف بها على المنادى
فيقال يا زيد لا عمرو كذا في التسهيل والمثبت اعم من اللفظي والتقديري
والمعنوي ما زال زيد قائما لا قاعدا وبل تقع بعد الاثبات والنفي باتفاق
من البصريين والكوفيين ففي الاثبات لاثبات الحكم للمعطوف
وجعل المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه بانه جعله كانه لم يذكر لانه
ذكره كان غلطا عمدا او سهوا وفي النفي والنهي نحو ما جاءني زيد بل
عمرو ولا يجيء زيد بل عمرو فكذلك عند الجمهور فان المعطوف عليه
في حكم المسكوت عنه لكن ما بعد بل اثبات لا نفي وعند المبرد بل
في النفي مثله في الاثبات فيفيد عدم مجيء عمرو وزيد كانه لم يذكر
ونقل السيد السند في شرح المفتاح عن بعضهم انه في النفي لاثبات

الحكم

لاثبات الحكم للمعطوف بعد نفيه عن المعطوف عليه وينبغي حمل هذه
على البلاغة من اداة القصر واذا ذكر قبلها لا فانها لدوام يثبت
نحو جاءني زيد لا بل عمرو فهو لنفي الثاني الحكم عن المعطوف عليه فاذا
كانت لنفيها فلتقرير النفي في المعطوف عليه نحو ما جاء زيد لا بل عمرو
ولا يجيء بل باقي على الحالين في المذكور واذا عطف بها الجملة على الجملة
يفيد الانتقال من حكم الى اخر ولكن ليست عاطفة اذا كانت
مع الواو واتفاقا بل مخففة من المشددة وشرطها مغايرة ما
بعدها لما قبلها نفيا واثباتا فمعنى نحو ما جاءني زيد لكن
عمرو ونحو زيد غائب لكن عمرو وقد تجيء عاطفة للمفرد في الكلام الموجب
خلافا لما نحو جاء زيد لكن عمرو قال الرضي ليس لهم به شاهد فقد غير العرب
وزاد بعضهم اي المفسرة والاصح انه ما بعده عطف بيان وزاد
الكوفيون ليس والاخفش والفراء الا واذا عطف اي او وقع
العطف اي اذا اريد ايقاع العطف على الضمير لا الظاهر المرفوع
لا المنصوب ويجيء حكم العطف على المجرور المتصل لا المنفصل فانه اي
المنفصل لا يشترط للعطف فيهما بارزا كانه ذلك المتصل او مستترا
ضميرا غائبا او مخاطبا او متكلما مفردا او مثنى او جمعا يجب
تاكيده اولا بمنفصل لا يصح تركه عند البصريين في السعة خلافا ل
لكوفيين يجوز بلا قبح مطلقا نحو ضربت انا وزيد ونحو زيد ضرب
هو وغلامه ونحو الزيدان ضربا هما وعمرو ونحو الزيدون ضربوا هم وعمرو

لان الفاعل المتصل كالجزء من الفعل لكونه الاتصال من الطرفين من
الفعل لكونه محتاجا اليه بعدم استقلاله في التلفظ فلا يصح العطف
عليه فانه على بعض حروف الفعل فاكد ليظهر انه منفصل في الحقيقة
ولا يجوز ان يكون العطف على التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فيلزم ان يكون تاكيدا وذا لا يجوز ههنا وقيل الا انه يصح فصل بين
المعطوف عليه والواو بين العاطف والمعطوف نحو قوله تعالى ما اشركنا
ولا اباؤنا فيجوز تركه اي التاكيد حال قيام هذا الفصل بقي لطول الكلام
به واشباه نحو ضربت اليوم وزيد ونحو ضربت انا اليوم وزيد واذا
عطف على الضمير المجرور لان العطف على المظهر لا يشترط فيه شيء اعيد
الخافض اي الجار في المعطوف حرفا كان او اسما مضافا لكي لا الانفصال
فيكون كالعطف على بعض حروف الكلمة ولم يكن له منفصل تؤكده به
دفع الاستتار [illegible] والضمير في المرفوع نائب عن التاكيد واذا
لم يكن الاسم لم يمكن البدل وايضا اذا عطف الضمير المجرور لا يعطف
الا بالجار فاطرد وعند الكوفيين يجوز بلا اعادة نحو مررت
بك وبزيد والجار في المعطوف زائد لانه في الحكم العدم والجر بالاول
بدليل المال بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد واما في
الحروف الزائدة والمجرور كما في كفى بالله وبين مضاف الى المتعدد معنى
لان الثاني زائد فكان الاول مضافا اليهما اختاره الرضي و
والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع له من الاحوال العارضة له

بالنظر

بالنظر الى الغير فقط او مع نفسه الا انه يخصص بعضه باحد حرفي
وليتحقق العروض به ايضا نحو يا زيد والحارث
ويا عمرو وعبد الله لانه لو جاز اجتماع ويا عبد الله وقيل فاذهب لزوم
تجرد الثاني من اللام وهو لزوم اجتماع اداتي التعريف
لم يوجد في المعطوف وسبب بناء عمرو العلمية لكونه مفردا
معرفة غير موجود في عبد الله وسبب اعراب عبد الله لم يثبت
في زيد واذا كان المعطوف في حكم المعطوف عليه لم يجز نحو ما زيد
قائما او بقائم ولا ذاهب عمرو الا برفع ذاهب على انه يكون
خبرا مقدما اذ لو كان منصوبا عطفا على قائما او مجرورا
عطفا على بقائم يلزم ان يكون خبرا عن زيد فيلزم ان يكون فيه
ضمير كما في قائما ولم يوجد لانه ضمير لعمرو فلم يجز الا العطف
الجملة على الجملة هذا هو المشهور وقال الفاضل العصام يجوز
عطف ذاهب على قائما وعطف عمرو على زيد فيكون من قبيل
عطف معمولي عامل على معمولي آخر وقال ايضا يمكن ان يجعل
زيد قائما وعمرو قاعدا من عطف مفردين على مفردين ويجوز
عطف شيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد بل اشياء على
معمولات عامل واحد بالاتفاق لان نائب الحرف العاطف مقام
مقامه والواحد يقوم مقام الواحد مختلفين في الاعراب
نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا او متفقين نحو ظننت زيد قائما

ثانيا وعمرا قاعدا واكلت زيد عمرا فاضلا وبكر محمدا اكرما
ولا يجوز العطف بحرف واحد على معمولي عاملين
مختلفين في المعمول اتفاقا في الكل واختلافا لان حرف العطف
على العامل ولا يقوى ان يكون حرف واحد عاملا عملين كما في ان
زيدا يضرب عمرا وخالد بكرا وان زيدا اضرب غلامه وعمرا اخوه وجوز
الاخفش اذا لم يقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور بغير لا الا كما
لتبع فلا يجوز دخل زيد على عمرو وبكر خالد لوجود الفصل نحو الا
ويجوز زيد في الدار والحجرة عمرو عنده لعدم الفصل قوله الا في
تقدم الجار على رأي الاكثر منهم الاعلم الشنتمري ونحو في الدار زيد
والحجرة عمرو ونحوه في الدار زيد والحجرة عمرو المراد به تقدم المجرور على
المرفوع والمنصوب في جانب المعطوف والمعطوف عليه وتقدم الجار
في جانب المعطوف على سامعه لانه مورد السماع هكذا الا تقدم الجار
على الرافع والناصب لانه يلزم انه لا يجوز هذا المثال بل مثال
المثل لان التقدم على العامل المعنوي لا يتصور ويحتمل ان يكون
المراد كونه الجار مقدما على ما روي عن الكسائي والفراء
والزجاج والاخفش فيجوز المثال لانه ونحو في الدار زيد وعمرو
والحجرة ومنعه سيبويه مطلقا لما ذكرنا والفراء معه على ~~الحجرة~~
ما نقل ابن مالك عنه و[illegible] يظهر ان الجار في هذه الصورة نحو حصول
العطف على معمولي عاملين نحو قوله ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء

شحمة

137

شحمة اي ولا كل بيضاء وانما جوزه الاكثر بشرط الاتصال بعطفه
المذكور قياسا على مورد السماع المذكور وقول اخر اكل امرئ
تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا اذ العطف على معمولي
عاملين خلاف الاصل فاقتصر في مورده وليس ما نحن فيه
كذلك في الرفع والثالث من الخمسة التأكيد قال في الصحاح الا
فصيح التوكيد والتأكيد والتأكيد التقرير وقد يكتفي بقوله ما
يطلق عليه لفظ التأكيد في تقسيمه ترك تعريفه مع ان معناه
اللغوي يغني عن تعريفه وشرع في تقسيمه فقال وهو قسمان
لفظي سمي به لانه يقرر اللفظ كما يقرر المعنى والمعنوي يقرر المعنى
فقط فسمي ذا (اي قسم الاول) معنويا وذاك (اي اللفظي) لفظيا فرقا بينهما وهو تكرير
اللفظ الاول (اي المعنوي) بمعنى مكررا اما بعينه او بموازنه مع اتفاق
في الاخر المقصود به تزيين الكلام او مرادفه كالثاني في المضمر
المتصل ولا يخفى ما في عبارة المصنف من المسامحة لان التكرير
ليس (اي التكرير) التأكيد الاصطلاحي الذي هو التابع ولذا فسرناه بالمكرر
فاختل المرادف لان الظاهر عطفه على المضاف اليه وهو
ظاهر الفساد ولا يمكن ان يراد به (اي المرادف) المؤكد بفتح الكاف الذي
هو الضمير المتصل لاضافته الى ضمير اللفظ الاول فهو اما مرفوع
معطوف على التكرير والضمير راجع الى اللفظ الاول او مجرور
معطوف على المضاف اليه فيكون من قبيل علفتها (اي دابة) تبنا وماء

صفة للمؤكد

بارد اي او ذكر مساويه وفيه نظر ويجري اي التكرير مطلقا
فيصح تكريره في الالفاظ كلها على نوعيها الاسماء والافعال او الحروف مفردات
او مركبات او يجري التأكيد اللفظي من المعمول فيختص الالفاظ بالا
سماء اي في الاسماء كلها لا في بعضها كالمعنوي ولكن لا بد من
التكرير نحو جاءني زيد زيد او حسن بسن وضربت انت وضرب
ضرب زيد وحرف الشرط في عامر ونحو نعم نعم او لا لا في جواب
هل عندك زيد وزيد قائم زيد قائم وضرب زيد ضرب زيد
وزيد في الدار في الدار او في الدار غلامه في الدار غلامه وتقول نعطه
يشكرك ان نعطه يشكرك وقد تدخل الفاء وتم الكلام على التأكيد اللفظي
والمعنوي وهو مخصوص بالمعارف من الاسماء اي لا يكون مؤكده
الا معرفة ولا يجري كاللفظي في الالفاظ كلها اي بسببها العموم او الخصوص
باتفاق البصريين وقال الفاضل العصام والاظهر والكوفيون
جوزوا تأكيد النكرة بما عدا النفس والعين اذا كانت معلومة
القدر نحو درهم ودينار ويوم وليلة بخلاف رجال ودراهم
وهو اي التأكيد المعنوي نفسه وعينه بمعنى ذاته وقد يرادفهما
الـ فيقال جاءني زيد نفسه وعينه فلا يكون في هذا المعنى الا
تأكيدا او يتصرف فيهما افرادا او جمعا خلافا في التثنية والجمعين هو
الاولى وفي الظاهر فيفرد للمفرد ويثنى للتثنية ويجمع للجمعين تقول
جاءني زيد نفسه والزيدان انفسهما على اللغة ... كما في قوله تعالى

فقد

فقد صغت قلوبكما لكراهتهم اجتماع تثنيتين متصلتين بمعنى
او الاول جزء من الثاني مضاف احدهما الى الآخر ونفسهما على ما
حكاه ابن كيسان عن بعض العرب والزيدون انفسهم وعند نفسها
والهندان انفسهما او انفسهما والهندات انفسهن
وينصرف في العين مثلها وكلاهما لمثنى المذكر وكلتاهما للمؤنث
ويؤكد بهما المثنى غالبا وقد يؤكد بهما غير مثنى احتمالا
معنى نحو انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما ولا تقول توقف زيد
وذهب عمرو كلاهما وقد يؤكد المذكر والمؤنث بكليهما وكله
يؤكد به الواحد مذكرا او مؤنثا والجمع اذا صح افتراق اجزائهما
بالنسبة الى ما نسب اليهما باختلاف اللفظ افرادا وجمعا وتذكيرا
وتأنيثا تقول قرأت القرآن كله والصحيفة كلها واشتريت
العبيد كلهم والجواري كلهن واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد
المهملة او المعجمة يؤكد بها واحد وجمع يصح افتراق اجزائهما بالاعتبار
نسبة الاحكام باختلاف الصيغ تقول اخذت المال اجمع واشتريت
الجارية جمعاء وجاءني القوم اجمعون وجاءتني النساء جمع ويجوز
اجراء الجموع غير المذكرات لم يجب المؤنث في كله واجمع واخواته
فتقول مررت بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالزينبات
وبالدور كلها جمعاء ... ويجري جمع المؤنث الا
في جمع المذكر السالم فلا فائدة ... نحو بالزينبات القصور

او الدور كلهن جمع ولا تقول بالرجال كلهن جمع بل كلهم اجمعين
واكتع وابتع وابصع مثل اجمع في جميع ما ذكر وجوز الكوفيون
تثنية المذكر والمؤنث تقول اجمعان واجمعاوان وكذا اخواته
لكنه غير مسموع وهذه الثلثة اتباع لاجمع جمع تبع كفرس وافراس لاجمع ع
لا تابع فانه اختلف في انه فاعل يجمع على افعال في القاموس تبع محركة
بمعنى تابع ويجمع على ما فيه ان اكتع من حول كتع بمعنى تام وابصع
من بصع العرق بمعنى سال وابضع من بضع بمعنى روى وابتع من
التبع بمعنى طول العنق مع شدة مغرزه وقيل لا معنى لها فلكونه
مثله حسن بسن ولا تتقدم هذه الثلثة عليه اي على اجمع لانه
اجمع صريح في الدلالة على معنى الجمعية وهذه فهي كالتابع ولا تذكر
هذه الثلثة بدونه عند ما ذكر في التسهيل وقيل تذكر والاختلاف
في جواز ذكر اجمع بدون اخواته كما في قوله تعالى فسجد الملائكة
كلهم اجمعون وبدون كل وذكر كل بدون النفس والعين وفي جواز
ذكر كل من النفس والعين بدون الاخر فوقوعه في الفصيح من الكلام لا بحث
يكون حجة في الفصيح بيانه تصحيح عدم التقدم وعدم الذكر ومنه
الجمعة نفسه لتمويتها لاجمع وفي الرضي والاتفاق انه لا يجوز تاخير
اجمع عن احدى اخواته والمشهور انه اذا اردت ذكر اخوات
اجمع وجب الابتداء باجمع ثم يؤتى باخواته على هذه الترتيب
اجمع اكتع ابتع ابصع ولو اريد الجمع بين الالفاظ التاكيد المعنوي

يقدم

يقدم النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمع غيره وغيره واذا اكد الضمير المرفوع
المتصل البارز او المستتر بالنفس والعين اكد بضمير منفصل اولا ثم بهما
اي اكد اولا بمنفصل ليخرج المؤكد عن كونه كالجزء وبه يبرز له صورة
الاستقلال فيدل بكونه تاكيده بمنزلة تاكيد جزء الكلمة وقيل لدفع
الالتباس بالفاعل نحو زيد ضرب هو نفسه او عينه وضربت انت نفسك
او عينك وضربت انا نفسي او عيني اعلم انه فائدة التاكيد اللفظي
غالبا دفع توهم السامع ان المتكلم غلط او تجوز اي اذا قلت جاءني
زيد يجوز انه يكون يتوهم السامع ان اردت انه تقول جاءني عمرو
فغلطت فقلت زيد وانه سماه ان جاءني خبر زيد او غلامه فتجوزت
فدفعته بتكريره فلذا فائدة المعنوي في النفس والعين دفع توهم
التجوز وفيما عداهما من الالفاظ المعنوي دفع توهم السامع عدم
شمول المؤكد المراد منه من الاجزاء اي اذا قلت قرأت القرآن يتوهم السامع
انك قرأت بعضه فدفعته بقولك كله او اجمع وفيه هذا قوله تعالى فسجد
الملائكة كلهم اجمعون كل هي يفيد شمول السجود لكل الافراد الملائكة
فاجمعون تاكيد على تاكيد هذا ما بنى عليه الرضي وقال سعد الملة و
الدين التفتازاني انه الاول يفيد الشمول والثاني الاجتماع على السجود
في زمن واحد لانه من الجمع كانه قيل ما شذ واحد منهم السجود وسجدوا
مجتمعين والرابع من التوابع البدل وهو في اللغة اسم بمعنى الخلف
من الشيء والمناسبة ظاهرة وفي الاصطلاح المقصود ان التابع المد

فقصد النسبة اليه نحو جاءني زيد اخوك او نسبة له الفعل نحو ضربت زيدا
اخوك بالنسبة الثانية في الادخال خرج ما عدا العطف بالحروف دونه
اي المتبوع حال من الضمير المستكن في المقصود ان بها وان ذلك التابع المتبوع ما
في كونه مقصودا بسبب نسبة في الادخال بانه يكون ذكر المتبوع توطئة
وتمهيدا لذكر التابع فيلزم انه يكون مقصودا لاجل ذكر التابع ليحصل
الاجمال والتفصيل لانه في ذكر الشيء اولا مجملا ثم تفصيله تقرير في الذهن
لانه وقوع بعد الطلب فخرج العطف لان المتبوع فيه غير مقصود
واجيب بانه يقع قصدا ثم يعرض عنه ويقصد الى التابع فكانا مقصودين
على سبيل التعاقب بخلاف البدل وفيه انه بدل الغلط ثلثة اقسام قسم
تقصد فيه الى المبدل منه كما ثم توهم انه ما سبق به لسانك والتفت
غالطا فيه وتقصد الى البدل ويسمى هذا بدل بداء وغلط الثاني من
الاول في الاولى وكيف الى يسمى البداء فلانه بدا رشى وقسم تقصد
الى المبدل منه بسبب من المقصود الذي هو البدل ثم تتدارك بالبدل
وقسم يتدارك به سبق لسانك الى البدل فالقسم الاول كان
كالعطف ببل في كونه متبوعه مقصود معه بالنسبة على سبيل التعاقب
واقسامه اي البدل اربعة بالاستقراء بدل الكل من الكل وهو البدل
منه اي بدل هو كل المبدل منه اذ كان صدق المبدل منه على شيء ولعله
بانه يكون ما صدق عليه احدهما بعينه صدق عليه الاخر نحو جاءني زيد اخوك
ونحو الحمد لله رب العالمين وبدل البعض من الكل اي بدل هو بعض

البدل

المبدل منه فالاول قوله في تعريفه بيانية ان كان مدلول البدل
جزء مدلول المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه ونحو البعض ان سمع الله
لمن حمده وبدل الاشتمال اي بدل بسبب اشتمال احدهما على
الاخر فالاول قوله لاولى ملابسة انه كان بينهما اي بين
البدل والمبدل منه تعلق واتصال معنوي كافي تقديره اي كون
البدل كالمبدل منه وكونه [illegible] اي انه اشتمال احدهما
على الاخر ليس بشرط ليكفي التعلق فيشمل نحو اعجبني زيد جاره كانني
بحيث تشتاق النفس اي نفس السامع بعد ذكر الاول وهو المبدل
منه اي يكون ذلك الانتظار بسبب ذكر الاول لكونه دالا على
الثاني اجمالا لكون النسبة اليه غير صحيحة مع ويتشوق اي النفس
الى ذكر الثاني وهو البدل فيكون اجمالا وتفصيلا مقصودا من
الابدال فخرج المثال المذكور لان التعلق بينهما ليس
بهذه المثابة فهو من بدل الغلط نحو سلب زيد ثوبه فانه
من قيل سلب زيد يتشوق السامع الى شيء يصح اسناد السلب
اليه من متعلقات زيد من الجلد والثوب وغيرهما وكذا مثل اعجبني
الاستاذ علمه وتعجب الفرس عرقه وبدل الغلط اي بدل بسبب غلط
المتكلم انه كان ذكر المبدل منه غلطا صريحا بسبق اللسان والغلط
فيه حقيقي او النسيان نحو رأيت رجلا حمارا وحماره [illegible] هو المبدل [illegible]
الثاني عند الحذف والاخير البيان [illegible] وقال ولا يقع اي بدل الغلط

في كلام الفصحاء بل يورده وتنبيها لان الفصيح لا ينبغي ان يكون الغلط
فيه والعطف ببل بخلاف غيره من فانه يتبعه بسهوه في البدل وان فسر الاول
بشرط فيه التدارك المسمى ببدل البداء فانه يقع في كلام ... وقل فانه
هذا ثابت في الاسماء لم يتعرض له ولا يذهب عليك انه اشتهر من
انه ذكر المبدل انما يقع فيه مع بدل الغلط وانه يجري في الفاظ الطلب فقد
الف كتب الاقلم فتقول قام جاء زيد وذهب عمرو في الاول لانه ... سبق
الثاني لا يختص بضمير ... وجب وصف النكرة المبدلة
المبدلة من المعرفة يدل على ان المطابقة بينهما تعريفا وتنكيرا غير لازمة
نحو جاءني رجل غلام زيد بدل الكل فلا منع من نحو مررت بزيد رجل وان بدل البعض
وبدل الاشتمال فلا بد فيهما من ضمير المبدل منه ... لا محالة وانما وجب
في بدل الكل ليكون ... التعريف ... المقصود والنقص
من غيره ... وقيل لا يجب ... الا اذا اشتمل البدل على
الزيادة ... نحو زيد الرجوع ...
الى ... والحق ... الوصف اللفظي
والمعنوي ... نحو قوله تعالى بالناصية
ناصية كاذبة ولا يبدل الاسم الظاهر من ضمير ... الا
من المضمر الغائب لانه ... اعرف المعارف فابدال
الظاهر عنهما يوجب ابدال الانقص مع اتحاد ... البدل
منه والبدل لكونه مقصودا بالنسبة لا يجوز ان يكون انقص

وهذه

وهذه الثلثة وانما اختلفت في عدم جواز الابدال من المضمر
مطلقا لان المضمر في رتبة اعرف الا انه سومح في الغائب لعدم
كونه متكلما نحو ضربته زيدا او مع الاخفش مررت بك المسكين
وعليك الكريم وكذلك طرد الجواز في المضمر كلها
وان بدل البعض والاشتمال والغلط فيجوز فيها ابدال الظاهر
من المضمر اي مضمر كان لتغاير معناهما نحو اشتريتك نصفك
واعجبتك وضربتك الحمار وضربتني الحمار ... المناسب
من انواع التوابع عطف البيان وهو تابع غير صفة يوضح
متبوعه ولا يلزم منه ان يكون التابع اوضح من المتبوع لامكان
حصول الايضاح من اجتماعهما كما اذا كان شخص مكنيا
بابا عمرو واشخاص كثيرة اسمهم زيد وواحد منهم كنيته
ابو عمرو وخلطت جاءني ابو عمرو زيد حصل الايضاح ولا يدل
عطف على ... حاصل فيه اي في متبوعه فيسمع به الصفة
الموضحة قال الفاضل العصام فلا يجعل ما يحتمل كونه صفة
عطف بيان وجعل صاحب الكشاف في فائدة عطف البيان
في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام المدح نحو اقسم
بالله ابو حفص عمر ابو حفص كنية عمر بن الخطاب وعمر
بيان له وتمامه ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان
فجر وقصته معروفة لمجموع ما ذكرنا من المعمولات ...

فذلكة ما ذكر من المعمول بالاصالة ومعمول بالتبعية اذا احكمت
الباب الثالث من الابواب الثلثة التي في الرسالة مجموعها
في الاعراب وهو في اللغة اما من اعراب بمعنى اوضح لايضاح
المعاني بعضها من بعض او من عربت معدته اي فسدت و
الهمزة للازالة بمعنى ازالة الفساد لازالة الفساد والتباس
بعضها ببعض وفي الاصطلاح شيء حركة او حرفا او حذفا
جاء من قبل العامل بسبب تعلقه بالمعمول ومجيء واحد من
عليه او بسبب المشابهة التامة على ما بين في بحث العامل والجيء
من العامل ظاهر في الحركة والحذف والحرف في الاسماء الستة
لان الاخر ساكن قبل العامل فيتحرك بمجيئه وفي الحذف مثل لم
او في نون تجد ثم يحذف بدخوله واما في الحرف في غيرها
ففيه ظاهر لانه موجود قبل العامل مثلا مسلمين ومسلمان
ومسلمان ومسلمين جميع موجودة قبل دخول العامل
وبعد العامل لم يوجد الا ما يوجد قبله والذي يظهر ان
حروف الاعراب لا تدل على معنى قبل العامل بل معنى الجمع و
التثنية يفهم من صيغتها على الاشهر من الاقوال وتدل على
التعدد على ما هو المختار عندنا لكن وبعد دخوله تدل على المعاني
المختلفة او عليها وعلى معنى التعدد فباعتبار دلالتها على المعاني
يعتبر حدوثها بالعامل لان حدوث المعاني بالعامل فحروف

الاعراب

الاعراب قبل العامل ليست باعراب وان كانت موجودة فان
فالاعراب من حيث انه اعراب لا يكون الا بعد العامل هكذا ذكره
البعض في الامتحان وطرده في جميع التثنية معربا كان مفردها
او مبنيا لان التثنية لما كانت مطردة ارادوا ان يجعلوها
على وتيرة واحدة من الاعراب نحو به اي بسبب اخر المعرب
والذي يقتضيه تعميم الاعراب للفظي والتقديري والمحلي كما في
كما في التقسيم الرابع تعميم الاختلاف لها ولكن يا باه اضافة
الاخر الى المعرب فلابد من تخصيص الاعراب للاولين وجعل
البحث عن المحلي مستطردا او من انه يراد بالمعرب ما فيه
الاعراب معربا او مبنيا والمراد بالاخر ما كان اخرا عند لا
الاضافة لو فرضت فيشمل الحقيقي كدال زيد والحكمي كتاء
قائمة وياء بصري و لم اي للاعراب مطلقا تقسيمات اربعة
بالاستقراء متداخلة يدخل اقسام بعضها في بعض لانها
متغايرة لا متباينة مثلا اقسام التقسيم الاول ذوات
الاعراب وهي توجد في التقسيمات التي بعدها كتقسيم
الاسم الى المعرب في المبني باعتبار وتقسيمه الى المعرفة
والنكرة والى المفرد والتثنية والجمع التقسيم الاول
من تقسيمات الاربعة تقسيمه بحسب الذات والصفة اي
ذات الاعراب حقيقة ولكونه ذات الشيء مقدما قدم فنفصل

جلانه وجبلين وحدانه وحدين والنون حذف به

فهو اى الاعراب اما حركة وهى الاصل لخفتها ولكونها ادلّ على
المقصود ولذا قدم او حرف وهو تضعيف الحركة او مشابه
له وليس باصل او حذف ولا يكون الا حذف الحركة او الحرف والنون
اخر والحركة ثلث بالاستقراء ضمة سميت بها لانضمام الشفتين
بها وفتحة لانفراج الفم وكسرة لتسفل المنسوب كانه
منكسر نحو جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد والحرف
اربعة واو والف وياء لانها الحركات اشباعها نحو جاءنى
ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه ونون لانه مثل حرف
اللين والخفة نحو يضربان ويضربون وتضربين والحذف
ثلثة حذف الحركة نحو لم يضرب وحذف الاخر نحو لم يغز و
حذف النون نحو لم يضربا فالمجموع اى مجموع الاقسام الحاصلة
من هذا التقسيم عشرة وقد ظهرت والتقسيم الثانى
منها تقسيم بحسب المحل اى محل الاعراب وما هو فيه
اى تقسيم محله فهو اى المحل اما معرب او كائنا بالحركات
لا بالحروف والمحضة اى الخالصة لا يشوبها حذف او بالحروف
المحضة لا يقارنه الحذف او معرب بالحركة مع الحذف اى
مقارنة للحذف او بالحروف المقارنة مع الحذف والاول
وهو ما بالحركة المحضة اما تام الاعراب معرب بالحركات
الثلث فى الاحوال الثلث غير محمول بعضها على بعض

صفة

صفة كاشفة لتام الاعراب او بدل منه او خبر مبتداء محذوف
بالضمة رفعا اى مرفوعا او فى حالة الرفع او ذو رفع رفعا
والفتحة نصبا والكسرة جرا من قبيل فى الدار زيد والجرة
عمرو وهذا النوع من الاعراب اصل من وجهين من حيث
انه بالحركة وقد عرفت ومن حيث انه بالحركة الثلث
فى الاحوال الثلث لانه الاشتراك خلاف الاصل فهو
اى المحل الذى هو تام الاعراب بالحركة الاسم لا الفعل المفرد
لا المثنى والمجموع بقرينة المقابلة بهما والجمع المكسر
مذكرا او مؤنثا ونحو رجال اذا سمى به اما داخل فى المفرد
اعتبارا بعلميته او فى الجمع المكسر لاعتبار واحد وتعميم
الجمع لا يكون فى الاصح وفى الحال وقد مر الجمع المكسر و
احترز به عن السالم مذكرا كان او مؤنثا المنصرف فانه صفة
المفرد والجمع وهذا النوع لانه اصل فى المعربية فلم يدخل
فيها نقص فى الاعراب فخرج غير المنصرف والاسماء
الستة على ما سيجئ من تصريفه نحو جاءنى رجل ورجال
ورأيت رجلا ورجالا ومررت برجل وبرجال او ناقص
الاعراب عطف على تام الاعراب كائنا بالحركتين وهو
قسمان قسم جره محمول على نصبه لعلة تجىء فى بابه ان
شاء الله تعالى واشار اليه بقوله اما معرب بالضمة

رفعا والفتحة نصبا وجرا فهو اى هذا القسم غير المنصرف
وسنبانه نحو جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد وقسم
نصبه محمول على جره وهو ما اشار اليه بقوله واما بالضمة رفعا
والكسرة نصبا وجرا وهو جمع المؤنث السالم وقدمه نحو جاءتني
مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات قال الفاضل
العصام ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات لانها اخف و
الاصل في الاعراب بالحركة ان يكون بالحركات الثلث لانه
الاشتراك خلاف الاصل والاصل في الاعراب على ما ارى انه
يكون بالضمة والكسرة لان الاصل حفظ الكسرة التي من خواص
الاسم فعلى هذا لو قدم هذا القسم على قسم الاول من قسم
ان تعين كما في الكافية لكان فيه اشارة الى ما ذكره الفاضل
لكن المص راعى خفة الفتحة فلذا قدم غير المنصرف مع انه اكثره
مفرد فناسب ان يذكر قريبا من المفرد بعد الاعانة وانما حمل
فيه النصب حملا على جمع المذكر السالم لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل
من كل وجه والثاني وهو ما بالحروف المحضة ايضا اى كما بالحركات
المحضة اما تام الاعراب وهو الاصل بعد الاعراب بالحركة لانه
في الاشتراك التباس بعض ببعض فالاول بالحروف الثلثة
في الاحوال الثلث بالواو رفعا لانه من جنس الضمة والالف
نصبا لانه يناسب الفتحة والياء جرا لانه متولد من الكسرة

فهو

فهو اى المعرب المذكور الاسماء الستة المشهورة للاضافة معربة
بالحركات الثلث الى غير ياء المتكلم لانها اذا اضيفت اليه يكون
اعرابها بالحركة تقديرا السر فان الاسماء المضافة الى المفردة
لان المثنى والمجموع منها مثلهما من غيرها الملكية اذا المصغر
منها معرب بالحركة نحو جاءني ابيك ورأيت ابيك ومررت
بابيك نحو جاءني ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه والاسماء
الستة ابوه واخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال
واصل هذه الاسماء فعل بفتح الفاء والعين وناقص واوي
الا فوه فانه فعل بالسكون واجوف فانه اصله فوه بدليل
فويه والجمع على افواه ثم حذفت اللامات فجعلت حي او
او العين اعرابا لمناسبات ذكرت في المطولات والاصح التي
ومن لغات هذه الاسماء اخ واب وفم وهن مشددات
مطلقا واخ واب وهن كيد مطلقا قال المالكي هو في هن
افصح اللغات واخا وابا وحا كعصا مطلقا وهو اشهر
خبث ودلو وفم هذه ذكره المحقق والحكم الذي اعرابه بالحروف
اما ناقص الاعراب بالحرفين اما بالواو رفعا والواو اصل
في الرفع لانه كالضمة في الحركة والالف جمع رفعا للضرورة
للنظر الى المعنى فقدم الجمع وعطفه على المثنى والواحد والياء
نصبا وجرا فهو اى المعرب بهذين الحرفين جمع المذكر السالم

وقد مرّ ونحو سنوه ورضوه من الجموع الشاذة منه لصدق
تعريفه عليه وقد جاء اعرابها بالحركة على نونه في الاخر وكذا
نحو اربعين حيث يجوز انه يجعل نونه محل الاعراب ولما لم يشمل
جمع المذكر السالم علما اولى لانه لا مفرد له من لفظه انما هو اسم
جمع ذو وكذا المقصود التثنية له انه لم يلحق مفرده ما ليدل على
انه معه الكثرة منه احتيج الى قوله واولو كتب الواو بعد الهمزة
حملا على اولى وفرقا لئلا يلتبس بالى الجارة والى قوله وعشرون
واخواتها من ثلثين الى تسعين نحو جاءني مسلمون واولو
مال وعشرون ورأيت مسلمين واولي مال وعشرين ومررت
بمسلمين واولي مال وعشرين او معرب بالالف رفعا
والياء نصبا وجرا فهو اي المعرب بهذين الحرفين من اقسام
الاعراب المثنى وقد مر واثنان وكذا اثنتان وثنتان
وكلا وكذا كلتا مضافا الى مضمر ولا بدّ له من الاضافة
فاذا اضيف الى مظهر جعل اعرابه بالحركة تقديرا في الاحوال الثلث
لان الحركة اصل والاسم الظاهر اصل واذا اضيف الى مضمر جعل
اعرابها كاعراب المثنى لان الحرف فرع والمضمر خلف عن المظهر فرع
له فروعي الجانبات فيه نحو جاءني مسلمان واثنان وكلاهما ور
ورأيت مسلمين واثنين وكليهما ومررت بمسلمين واثنين
وكليهما وانما جعل اعراب الجمع وملحقاته بالواو والياء والمثنى

وملحقاته بالالف والياء لان حرف الاعراب في الاسماء
ثلثة فقد اعطي كلها بلا منها لزم اللبس فاعطي الواو للجمع
لانه اعطي له في الضم والالف للمثنى لانه اعطي له في الضم
ثم اعطي الياء لهما وكسر ما قبلها في الجمع للمناسبة وفتح
في التثنية للفرق ثم حمل النصب فيهما على الجر والثالث
وهو محل اعرابه بالحركة مع الحذف ما يكون الاتمام الاعراب
وهو قسمان باعتبار المحذوف لانه محذوفه اما حركة
اعرابية او حرف من حروف العلة فالقسم الاول وهو ما يحذف
حركة الفعل المضارع الذي لم يتصل باخره ضمير مرفوع اشعة
ضمير منصوب او لم يتصل نحو يضربك ويضرب وهو اي المضارع
صحيح وهو في عرف هذا الفن ما ليس باخره حرف علة او
الاخر ويويده ما في القسم الاتي اي والى ان الاخر حرف
صحيح فرفعه اي رفع ذلك المضارع كائن بالضمة ونصب
بالفتحة وجزمه بحذف الحركة التي هي الاعراب فلا يرد ما
حرك لالتقاء الساكنين مثل لا تقرب الغلام نحو ينصر ولن
ينصر ولم ينصر والقسم الثاني وهو ما كان محذوفه حرف علة الفعل
المضارع المذكور الذي لم يتصل باخره ضمير انه كان اخره حرف
علة واوا او ياء او الفا فرفعه بالضمة تقديرا حذفها لا
لاستثقالها عليها وجزمه بحذف الاخر لان الجازم يحذف

ونصبه بالفتحة لفظا في اخره واوا او ياء وتقديرا في الف
وجزمه بحذف الاخر لان الجازم يحذف الحركة فاذا لم يجد حذف
الاخر لانه حرف العلة مشابه للحركة وجاء تقديره بالفتحة في الضرورة
كقوله الكفور ابى الله ان اسمو بام ولا اب وقد لا يحذف الاخر
في الجزم في الضرورة قال ولا ترضاها ولا تملق وقال الم ياتيك
والانباء تنمي فيقدر انه متحرك فحذف الحركة للجزم نحو يغزو ويرمي
ويخشى ولن يغزو ولن يرمي ولن يخشى ولم يغز ولم يرم
ولم يخش والرابع وهو معرب بالحرف مع الحذف لا يكون الا نا
قص الاعراب وهو الفعل المضارع الذي اتصل باخره ضمير مرفوع
غير النون في جمع المؤنث لانه اذا اتصل باخره نون جمع المؤنث يكون
مبنيا على الاشهر وقيل معرب وكذا اتصل نون التاكيد وغير النون
الالف في التثنية والواو في جمع المذكر والياء في الواحدة المخاطبة
فرفعه بالنون لان الضمير حرف لين لا يتحمل الحركة فجعل
بالنون لمشابهته حرف اللين ونصبه وجزمه بحذفها لان النون لما
كانت علامة الرفع حذفت مع الناصب والجازم لانها لا بدل
لها لما كانت الفتحة بدلا عن الضمة في المفرد نحو يضربان وتضربان
ويضربون وتضربون وتضربين ويرميان ويرمون وترمين
ويخشيان ويخشون وتخشين ولن يضربا ولن يضربوا
ولن تضربي ولن يرميا ولم يضربا ولم يرميا ولم يخشيا فالمجموع

اي

اي لمجموع اقسام الاعراب الحاصلة من التقسيم بحسب الحق
تسعة والمراد محال الاعراب بالنظر الى الاعراب الموزع عليها
تسعة لانه اما بالحركات المحضة ثلثة قسم تام الاعراب وقسم
ناقص الاعراب او بالحروف المحضة كذلك او بالحركة مع الحذف
قسمان تام الاعراب او بالحروف مع الحذف قسم واحد ناقص
الاعراب ولما سبق الاشارة الى انقسام الاسم الى المنصرف
وغير المنصرف وكانت تلك اعلاما مخفية يحتاج الى معرفتها اراد
ان يبينها فقال والمراد بالمنصرف كون المعرب بكسر القاف
اي الذي لهما او من التصرف بالفتح وهو التغيير والتحويل سمي به
لكونه خالصا في الاسمية لا يشوبه جهة الفعلية بعد مشابهة
دخول غير المنصرف فقدم مع انه المقصود الاصلي بيان غير المنصرف
لاصالته ولكونه مفهوما وجوديا وعدميا في اصطلاح هذا الفن
جاز ان اسم معرب بالحركة تنقض عليه في ايضاح المقصد وقد عبر
البعض في مقابلته وقوله دخله الجر والتنوين به الاسم مطلقا
ليصح التعريف ايضا لان التخصيص لغلبة والمعرب بالحروف
وهو خارج بقوله دخله الجر اذ المراد به بالكسر اذ ما من اسم
الا وقد دخله الجر فلا فائدة في ذكره الا بانه يراد به الكسر وما
بالحروف لا يدخله باللام والمضاف وتضعيفها في ذاتها وخرج
غير المنصرف نحو زيد بغير المنصرف سمي به لعدم ما ذكر فيه الاسم

او لكونه في تخفيفه بادخال الكسرة او تحول من جانب الفعلية بعد تحقق

الكسرة والتنوين اي كانه قابلا له لذاته فخصص قابلا للمعرف بالاسم لح

لافتقر فانه لا يوصف بالانصراف وعدمه معرب لا مبني فانه
ايضا لا يوصف بهما بالحركة لا بالحروف فانه ما بالحرف لا يسمى
بالمنصرف وغير المنصرف لا يدخله الجر قد صح تشبيهها على اصالته
في المنصوبية لا كما زعم البعض من انه تابع للتنوين ذكره الفاضل
العصام والتنوين كما في المنصرف لانه لما شابه الفعل من وجهين
منع منه وقال الاخفش والمبرد والزجاج مبني في حالة الجر على الفتح
لخفته وقال الرضي مشابهة الاسم للفعل على ثلث مراتب اقواها
كونه بعضه بعينه وهو في اسم الفعل واثرها العمل والبناء
الذي هو الاصل في الفعل واوسطها المشاركة في الحروف
وشيء من المعنى واثرها العمل وادناها المشابهة بغير ذلك
وهو تحقق الفرعيتين اللازم لوجود سببين من الاسباب
منع الصرف او واحد يقوم مقامهما واثرها منع علامة الاعراب
وهو التنوين ويتبعه منع الكسر او طردهما معا على اختلاف
القولين ثم المشابهة في الفرعيتين على ما بينوها ان الفعل
فرع الاسم في الوجود حيث لا يكون بدونه [illegible] [illegible] غالبا
وفي الافادة حيث لا يفيد بدونه فاعلا وهو اسم غير
منصرف فيه فرعيتان وسيقع تحقيقه ان شاء الله تعالى ولما
كان تعريفهم لا يفيد للمبتدي تركه وتبيينه بما هو اقرب
لفهمهم فقال وهذا اي غير المنصرف على نوعين النوع الاول

سماعي

سماعي اي منسوب الى السماع بانه لا يكون لمنع صرفه اطراد بل
يتوقف على سماع من العرب نحو احاد وموحد بمعنى واحدا
واحدا تقول جاءني القوم احاد وموحد بمعنى واحدا بعد
واحد وكذا غيره من ثناء ومثنى بمعنى اثنين اثنين
وثلث ومثلث بمعنى ثلثة ثلثة ورباع ومربع بمعنى اربعة
اربعة فهذه ثمانية وزنه فعال ومفعل وهي اربعة مسموعة
اتفاقا وقد جاء في الشعر خماس لا عشار وفيما فوق هذه
الاربعة الى التسعة جوزه المبرد والكوفيون قياسا
ولم يسمع الاصح بياء النسبة نحو خماسي الى تساع هذا وانما
لم يحكم بالسماع في العشرة مع وجوده في الشعر لانه لا
ينفع في مفعل ولا في فعال في التسعة ثم انهم قالوا الفرعية
فيها من حيث انها معدول عنه مكررا كالاغنى اليه التكرار
في معناها والاصح كونه عنه مكرر اللفظ لانه قالب المعنى
والذي اداهم على اعتباره صيانة قاعدتهم انه منع الصرف
لا بد من علتين فلما وجدها غير منصرف ولم يجدوا فيها
الوصفية احتاجوا الى اعتبار علة اخرى ولما لم يصلح للاعتبار
الا العدل اعتبروه وهكذا في سائر ما لكن العلة الموجودة
في بعضها الوصفية وفي بعضها العلمية وسيظهر ان شاء الله
تعالى ولهذا جمع اخرى لانهم تصرفوه هكذا اخر اخرا ثم

اخرون او اخر اخرى اخريان اخريات واخر وتحقيق
العدل فيه انه اسم التفضيل يستعمل باحد وجوه ثلثة بمن
واللام والاضافة فلما لم يجب واستعمل بلا واحد منها حكم
بانه معدول عن احدها بعضهم عما بمن وبعضهم عما باللام و
بعضهم عما بالاضافة ولكل وجهة والذي بعث على انه معدول
عما بمن كونه باللام والاضافة غير مخل لمنع الصرف والباعث
لمن جعله عن اللام انه لو كان بمن وجب افراده وفي الاضافة
لم يوجد شرط حذف المضاف اليه والآخر ليس بشيء لانه من عدم
الفرق بين تقديره الشيء والعدل عنه ولا ينافي كونه اسم
تفضيل عدم المعنى لانه قيل انه اخر في الاصل بمعنى اشد تأخرا
ثم استعمل بمعنى غير من جنس ما سبق فلا يقال جائني زيد
وحمار اخر ونحو الصفات لد لانه علم منها على معنى قائم بالغير حال
من الامثلة والعام ما فهم من النحو من معنى التمثيل ويحتمل انه يكون
صفة وانه لم يساعده قوله جموعا واعلاما فالعلة فيها العدل
والوصف لان العدل فرع المعدل والوصف فرع الموصوف
قيدها به لانها لو اخرجت من الوصفية بجعلها اعلاما فانه
لا تذكر فالاكثر انها منصرفة لان العدل فيها تابع للوصفية
وقد زالت والمعتبر العدل الموجود لا الاصلي الغائب ومنهم
من اعتبره وذهب لا منعه وانه للمؤنث منعت بالاتفاق

لا للعدل

لا للعدل بل للتأنيث والعلمية ونحو جمع وكتع وبتع وبصع جمع
جموعا وفيها العدل ايضا لانه جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذا
الكتع واخواته وتحقيق العدل فيها انه فعلاء انه فرض
صفة فجمعه فعل بضم فسكون مثل حمر احمر او انه اسم
ففعالى كصحراء وصحارى فعلم انه معدول عن احدهما
والسبب الآخر الوصفية الاصلية وقيل شبهة العلمية
لانه لا تؤكد بها الا المعارف ولما اختلف في اعتبار الوصفية
لم يعتد بها فيها ونحو عمر وزفر وزحل علم نجم وقزح اسم
جبل في مزدلفة حال كونها اعلاما وتحقيق العدل انها
كانت في الاصل على فاعل كعامر ثم عدل الى فعل كعمر والسبب
الآخر العلمية حتى لو نكر صرف والنوع الثاني قياسي منسوب
الى القياس وهو القاعدة بانه يمكن فيه بيانه قاعدة كلية
ولا يتوقف على السماع كما سيظهر ان شاء الله تعالى وعنده
القاعدة مثل قوله هو كل علم لانه لو نكر انصرف على وزنه اي
هيئة مخصوصة في لغة العرب بالفعل بانه لا يوجد فيها في
الاسم الا منقولا عن الفعل كضرب علما منقولا من الماضي
المجهول لانه وزنه فعل لم يوجد في الاسم الا وئم ودئل
وقد تكلم فيها وشمر فانه فعل بتشديد العين على صيغة
المعلوم او المجهول من الاوزان المخصوصة بالفعل وانه علم

لفرس الحجاج منقول من مضى اسرع في المشي ويونس
اعتبر كونه على وزن الفعل لاختصاصه به نحو ضُرِب وكتف و
عضد وجعفر اعلاما غير منصرف وعيسى بن عمر و منقولة
من الفعل نحو ضرب معلوما ومجهولا غير منصرف لاما ذكر من
الامثلة واما بقم وشلم فاسمان اعجميان فانه سمي بهما
منقلا من الحرف للعجمية والعلمية وانقطع واجتمع واستخرج
معلوما ومجهولا وغير ذلك من ماضي غير الثلاثي والافعال
والمفعلة والفعللة وملحقاتها او كائن في نحو اوله اي اول
ذلك العلم احدى زوائد المضارع اي الحروف التي بها يكون المضارع
مضارعا وهي حروف اتين حال كونه ذلك العلم غير قابل حال
من المضاف اليه في اوله لانه يصح ان يقال للزائد في اوله
انه زائد فيه فهو من قبيل فاتبعوا ملة ابراهيم حنيفا للتاء الاسمية
وهي التي يوقف عليها هاء لانها لاختصاصها بالاسم
تقوي جانب الاسمية فيضعف مشابهته للفعل فاما كان
بالتاء يكون منصرفا بالتانيث والعلمية لا بوزن الفعل و
العلمية مثل يعملة وارملة اذا سمي بهما نحو يزيد ويشكر
واحمد وتغلب فيمنع صرفه لوزن الفعل والعلمية ومنه قوله لا
افعل التفضيل والصفة المشبهة اي ما كان على وزن افعل
اسم تفضيل او صفة وليس في الاصل وهو من حيث انه اسم تفضيل

اوصفة

او صفة لا يقبل التاء ولذا لم يقيده بعدم قبول التاء
وقبول اسود حيث يقال في مؤنثه اسودة ليس من
حيث انه صفة بل من حيث انه غلب فيه الاسمية فلا يمنع
صرفه نحو افضل افعل تفضيل وابيض للصفة والسبب الوصف
ووزن الفعل لان الوصف فرع الموصوف ووزن الفعل
فرع وزن الاسم لانه الاصل في كل نوع انه يعلم اجنبي
فالاعلم فرع فيه ومنه قوله لا اسم اعجمي اي منسوب الى
العجم بانه وضعه العجم استعمل في اول نقله الى العرب
اي في ابتداء نقله اليه علما بانه لا يستعمل العرب بعد نقلهم
الى لغتهم غير علم سواء كان علما في العجم او اسم جنس نقل
علما ولفظه احسن في تعبيره هنا حيث يشمل الوجهين بلا
تكلف وانه لم يجعل علما في اول نقله بل بعد ذلك كانه
كسائر الاسماء العربية فانه كان فيه طلع العلمية وقيده
لانه لو لم ينقل علما ربما يتصرف فيه بنقلهم كادخال اللام
وغيره فيضعف العجمية فلو نوشر وعواد والمراد انه ذلك
الاعجمي زائد على الاحرف الثلاثة او متحرك الاوسط
لان الحركة بمنزلة الحرف تبع فيه ابن الحاجب فاما سيبويه
والاكثر النحاة فلم يعتبروا تحرك الاوسط وارتضاه
الرضي قالوا الملك مثلا ضعف الاسماء لابي نوح عليه السلام

مع العلمية بسبب اخر فانه غير منصرف والا فلا كما في اشترط العلمية

لم يسمع الانصراف فان زيدا جعله شرطا لوجوب المنع
حتى جعل نوحا جائز المنع لا واجب الصرف فان الرضي وليس
بشيء لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من الكلام نحو
قالون فانه في لغة العجم بمعنى الجيد ثم نقل الى لغة العرب علما
لاحد رواة نافع لجودة قراءته فمنعه من كان غير علم في العجم
وابراهيم فيه لغات ابراهيم وابراهام وابراهوم وابراهم
مثلثة الهاء وابراهم بفتح الهاء بلا الف كذا في القاموس
وشتر اسم حصن بديار بكر وفي القاموس شتر قلعة بارانه
بين برذعة وكنجة وكذا سقر علما للطبقة من طبقات
النار ولذا قالوا ان فيه تانيث معنويا واعتبار العجمة لتقوية
التانيث لا لكونه سببا مستقلا ثم انهم قالوا ان جميع اسماء
الانبياء عليهم السلام لا ينصرف الا محمدا وصالحا وشعيبا وهودا
ونوحا ولوطا لانتفاء شرط العجمة وفيه صور كنوح حيث
قرنه سيبويه مع هود ونقضه على اسم جيم والاعراب
فيه عنده تشتيت وتزييفا منهم فانه ذكره الفاضل العصام
منه قوله كل مؤنث على او غيره بالالف مقصورة كانت
او ممدودة نحو حبلى وسلمى وحمراء واسماء والالف الممدودة
الهمزة اذا اصلها حمرى بالقصر ثم زيدت الف المد للصوت
فانقلب ساكنا فقلبت الثانية همزة فسميت ممدودة

لكونهما سببا علة ما قبلها والتانيث بالالف سبب واحد
قام مقام سببين للزومها للبناء علمية وبناء الكلمة عليه
فلا يقال حبل ولا حمر بخلاف التاء فانه تبنى على الحروف
وانه اتفق في بعض الاسماء لزومها كغاية وقمحة ونحو كذا
في الرضي منه قوله علم لا اسم جنس فيه تاء التانيث الموقوف
عليها هاء نحو اخت وبنت ليس مما فيه تاء التانيث لفظا
اي حال كونه معنويا لا مقدرا على المذكر او مؤنث زائد على ثلاثة
او متحرك الاوسط او لا لمه محتج فيما لا يقوم مقامات الوجوه
لفظا لاشتراط العلمية ليلزم التانيث لان العلم مصون عن
التغيير نحو فاطمة اسم مؤنث وحمزة وطلحة اسمان لمذكر او تقديرا
اي مقدرا فيه التاء والالف لا لزومها لا تقدير ذكره الرضي
وهو اي الحال ان العلم الذي فيه التاء المقدر زائد على ثلاثة
الاحرف الثلاثة فهو حال من ضمير فيه بعد تقديره بتقديره
على مؤنث او مذكر نحو زينب سمي به مذكر او مؤنث او هو
متحرك الاوسط حال كونه علم مؤنث نحو قدم اسم امراة وجه
الاشتراط ان التاء المقدر فيضعف في غيره فلابد من القوة
وهو الزيادة والحركة الوسطية لان الحرف الرابع كالتاء
بدليل تقيب بالمدد والحركة بعض الحروف فيصلح
للتقوية وجب انه يقول او عجمة كما في الكافية ولعله سقط

من قلة الناسخ لانه ماه وجور علمين لقريتين من بلاد العجم
لا ينصرف فانه مع كونهما ثلاثيين ساكني الاوسط لتقوى التانيث
بالعجمة ولو انفرد لم يجب منعه بل لا يجوز في نحو نوح ولو سمي به
او بالمنزلة الوسط مذكر صرف وجوبا لضعف تانيثه وكذا لو سمي
مؤنث تانيثه بتاويل غير لازم كالفاظ الجموع فان تانيثها بتاويلها
بالجماعة ولا يلزم لجواز تاويله بالجمع فاذا سمي به مذكر ينصرف
مثل رجال وكذا ما يغلب استعماله في المذكر كعنق وذراع
ولو كان علم المونث غالبا لانه لا زائد على الثلاثة ساكن الاوسط
لا متحركه يجوز صرفه نظرا الى ضعفه ومنعه بالنظر الى وجود السببين
والاجود المنع ثم بعده وقال بعض انه لو كان المونث منقولا من علم
المذكر يمتنع صرفه اعلم انه اسماء القبائل والبلدان التي لا يظهر
فيها سبب سوى العلمية فمنها ما سمع عدم انصرافه ومنها ما
سمع انصرافه ومنها ما سمع فيه الامران ومنها ما لم يسمع فيه شيء
فيجوز الصرف لاعتبار رجالهما بالاسم القبيلة او القرية والبقعة والانصراف
لاعتبار الحي او المكان قال الرضي ما جهل استعمالهم اياه
يجوز فيه الامران وقال الفاضل العصام ونحن نقول الاقيس
الصرف لانه الاصل الا انه يثبت انه غير المنصرف اكثر فاشتهر
ح بل الارجاع الى الاصل والالحاق بالاغلب ومثل قوله
للعلم لانه المركب لو لم يكن علما لم يكن اسما فلا يتصور

انصرافه

انصرافه وعدم انصرافه مركب من اسمين في الاصل لا من
فعل واسم مثل يزيد مع ضميره المستكن وتابط شرا علمين
فانهما باعرابهما فقد يبقى عند العلمية فلا يظهر عدم الانصراف
ولا من فعل وحرف مثل قدقح ولا من حرف واسم مثل النجم
ونصر علمين منصرف فانه وضاربة علما غير منصرف للتانيث
والعلمية لا للتركيب ليس احدهما عاملا في الاخر في الاصل
اي ليس مثل عبد الله ومثل ضارب زيدا ولا مثل مضروب
غلامه فانه الجزئين على ما كانا عليه ولا الثاني في صوتا في الاصل
لانه مبني وسيجيء ولا متضمن لمعنى الحرف حرف عطف او جر
قبل العلمية كخمسة عشر وجاري بيت بيت لانه مبني في الاصل
محكي بناؤه ولو قيل ليس بينهما نسبة لكان اشمل لانه
مثل سيبويه الناطق وزيد انسانه علمين منصرف فانه مع
انه يصدق عليه انه ليس احدهما عاملا الخ نحو بعلبك
علم بلد بالشام والبعل الزوج واسم صنم ودق العنق وسمي
مكة بكة لدقها اعناق الجبابرة وحضرموت علم الاقليم كـ
سنايين ومثل قولهم ما اي اسم فيه الف ونون زائدتان
ويقال مذنبه تانه ويقال معنا عثانه لا في التانيث
فيه فامتنع وجود التاء وقيد في كونها مذنبة غير حال
كونه ذلك الاسم علما او وجه كانه المفرد تركيبهم دخول التاء

بالعلمية وبشرط المشابهة او وصفا لا يدخله التاء سواء
كان له مؤنث لا يدخله التاء نحو فعلى لانه لا يجتمع فعلى وفعلانة
او لم يكن له مؤنث نحو عمران مثال للعلم والسبب فيه الالف
والنون والعلمية وسكران مثال للوصف له مؤنث لا تاء له وهي سكرى
ولحيان مثال الوصف ليس له مؤنث لاختصاص الاول به
بمعنى عظيم اللحية ولعدم قيام معناه بالمؤنث
كما في الثاني اختلف في هذا القسم والمختار عدم انصرافه
والسبب الوصف قيل انهما لا يستعملان الا في غير النداء و
الاضافتين او باللام فالانصراف متعين فانصرافهما معدوم
مبني على القياس دون الاستعمال ومنتهى الجموع اي جمع صار او اصبح
كمساجد فانه جمع مسجد في الاصل ثم جمع على الفتح وبعده
على تحقيقي او تقديري كسر او حرف على تقدير عربية كما هو مذهب
المبرد والعبرة بالمساواة وان لم تستق كان على وزن فعالل او
فعاليل اي صيغة بان كان اوله مفتوحا وثالثه الف بعدها
حرفان او ثلثة اوسطها ساكن نحو مساجد ومصابيح ولو
في الاصل مثل جوار وهو غير منصرف على الاصح اذ اصله جواري
بالتنوين لان الاعلال مقدم على منع الصرف فلما اعل مثل
اعلال قاض سقط تنوين التمكن ثم عوض عن الياء المحذوف
تنوين اخر وقيل انه قبل الاعلال ايضا غير منصرف فلما حذفت

ضمة

ضمة الياء لاستثقالها عليها عوض عنها تنوين فحذفت
الياء لالتقاء الساكنين وقيل انه منصرف بعد الاعلال لفوات صيغة
منتهى الجموع وقيل صرف هذا الجمع قياس بعض العرب والمعتبر
في تعيين الوزنين خصوص الحركات والسكون وترتيبهما
واعداد الحروف وزيادتها غير معتبرة يقال له في علم
التصريف وزنه تفعل فيقال وزن احمر فيعل لا افعيل
والوزن في ذلك العلم شيئان احدهما هذا والاخر وهو
المشهور المتبادر منه الاطلاق ان يعتبر خصوص الحركات
والسكون وترتيبها والاصول والزوائد فيعبر عن الاصول
بالفاء والعين واللام وعن الزوائد بلفظها فيقال وزن اكرم
افعل لا فعلل وكارم فاعل وليس وزن فعالم وفعالل
وزنا عروضيا لانه لا يعتبر فيه خصوص الحركة بل مجردها فيقال
وزنه ظاهر فعولن ويجوز صرفه اي لا يمتنع جعل غير المنصرف
منصرفا بادخال الكسر والتنوين لضرورة الشعر بان يحتاج
عدمه بالوزن كقوله صبت علي مصائب لو انها صبت على
الايام صرن لياليا او مناسبة كقوله تعالى ذكر نفي ان
لنا ان ذكره هو المسمى ها كررنا بتخفيف اولان سبب
اي لتصير تناسب بين المنصرف وغير المنصرف سواء
وقع في الفواصل والاسجاع اولا نحو قوله تعالى سلاسلا

على قراءة نافع والكسائي سلاسلا ليناسب اغلالا بعده وقواريرا
ليناسب قوارير تقديرا بعده وكل ما اى اسم لا ينصرف اذا
اضيف الى شيء او دخله لام التعريف انصرف وجد فيه السببان
او لم يوجد لضعف السببية بعروض خاصة الاسم او عدم الوجود
نحو مررت بالاحمر واحمرنا وقد وجد السببان فيهما ومررت
بعمكم لم يوجد السببان لان العلم اذا اريد اضافته نكر اولا ومررت
بعثماننا وجد فيه سبب واحد هو الالف والنون وقيل لا ينصرف
مطلقا وقيل ان وجد السببان لا ينصرف والا ينصرف والتقسيم
الثالث من التقسيمات الاربعة تقسيمه بحسب النوع اى
نوع الاعراب فهو اى الاعراب بحسب النوع اى نوع الاعراب
اربعة بالاستقراء رفع سمي به لان الشفتين ترفعان عند
عند ادائه ونصب لنصبهما بعد الفتح وهما مشتركان بين
الاسم والفعل غير مختصين بواحد منهما لان كلا منهما يكون مرفوعا
ومنصوبا بحسب عامله وجر لانجرار الشفة السفلى عند ادائه
كسقوط الجسم المنكسر وذكروا كون الشيء مضافا اليه وهو
مختص بالاسم فكذا علامته وجزم لقطعه الحركة او الحرف مختص
بالفعل لانه اثر الجازم وهو من خصائص الفعل وعلامة الرفع
اى علامة هي الرفع فالاضافة بيانية لان الاعراب عند المحقق
ما به الاختلاف من الحركة والحرف لا الاختلاف نفسه كما عند

عبد القاهر ومن تبعه اربعة بالاستقراء ضمة في الا
سم والفعل وواو في الاسماء الستة وجمع المذكر السالم
وملحقاته والف في التثنية وملحقاته في الاسم ونون
في المضارع المتصل به الضمير المرفوع غير النون وعلامة النصب
خمسة بالاستقراء فتحة في الاسم والفعل وكسرة
في الاسم والف في الاسماء الستة وياء فيما هو
بالحروف غير الاسماء الستة وحذف النون في الفعل
وعلامة الجر ثلثة كسرة في المنصرف وفتحة في غير المنصرف
وياء فيما بالحروف وعلامة الجزم ثلثة حذف
الحركة في المضارع صحيح الاخر وحذف الاخر في
المعتل الاخر حذف النون في المتصل بآخره ضمير
والتقسيم الرابع من التقسيمات الاربعة تقسيمه
بحسب الصفة فهو اى الاعراب بحسبها ثلثة
لفظي اى منسوب الى لفظ المعرب يظهر في اللفظ
اى لفظ المعرب صفة كاشفة للفظي او جملة مس
ستأنفة مسوقة لبيانه وهو الاصل لانه
علامة وحقها الظهور وتقديري اى منسوب
الى تقديري اى يقدر في الاخر ولا يظهر في اللفظ
ومحلي اى منسوب الى المحل اى محل لو وقع فيه المعرب

لمظهر الاعراب واذا اعتبر الاعراب بحسب صيغة
في محله ويظهر اللفظي من بيان قسميه فلنذكر الاخرين
اي التقديري والمحلي حتى يعلم انه ما عداهما لفظي لانه
بيانهما وبيان محالهما يدل على ان ما عداهما لفظي
ومحاله غير محالهما لانحصار الاعراب في هذه الثلثة
سكن اخره للتخفيف نحو بارئكم بسكون الهمزة في
قراءة ابي عمرو والادغام نحو الرحيم مالك يوم الدين
ضرورة لا يقدح في انه ما عداهما لفظي لان الكلام مبني
على ما اشتهر من الاستعمال وهو معتبر بما سكن للوقف
وما اشتغل اخره بحركة مجانسة لحركة اخرى نحو للملائكة
اسجدوا بضم تاء الملائكة على قراءة ابي جعفر واحمد بكسر الدال
لا قراءة حسن البصري وبجر ضب خرب بجوار فمن قبيل ما
اشتغل اخره بحركة غير اعرابية فيكون من التقديري
المذكور في الكتاب لانه نادر لا يعبأ به لكن يتم المضارع
المجزوم المدغم كالنبي نحو لم يمد بحركة الدال فانه جزمه
تقديري والحجازيون لا يدغمون والقران انه نزل بها نحو
ولا تمنن فليملل ومن يرتدد وانه نصبر وتتقوا لا يضركم
كيدهم شيئا بادغام لا يضركم فانه مجزوم فالاعراب التقديري
ما اي اعراب لا يظهر في اللفظ اي لفظ المعرب بل

يقدر

يقدر في اخره اي يعتبر فيه لمانع مانع في احد في الاخر لا
في المتقدم اي شيء يمنع ظهوره فيه لتعذره او استثقال
غير الاعراب الحقيقي صفة بعد صفة لمانع اذ لو كان
المانع الاعراب الحقيقي لكان الاعراب محليا لا تقديريا
عند البعض كما سيأتي ان شاء الله تعالى نحو مررت بزيد
ولا يكون الاعراب التقديري الا في المعرب لانه لو لم
تقع المانع لكان لفظيا مثل غلامي لو لم تقع الاضافة
ظهر الاعراب لانه المانع غير اشتغال الاخر كالاعراب
اللفظي اي انه الاعراب اللفظي لا يكون الا في المعرب
وهو ظاهر وذلك اي الاعراب التقديري على ما ذكره
في سبعة مواضع بعض مما ذكروا بادراج بعضها في
بعض وزاد عليه فحصر سبعة الاول مفرد لا مثنى
ولا مجموع معرب بالحركة اسما او فعلا لا معرب بالحرف
في الاسماء الستة اخره الف وان حذف لالتقاء
الساكنين فيكون منونا وكالمقصور فانه ذلك
المفرد اسما لا فعلا فاعرابه في الاحوال الثلث اي
حال الرفع والنصب والجر تقديري لتعذر ظهوره على الالف
نحو العصا وعصا والمعزى ومعزى وانه كان ذلك
المفرد فعلا فرفعه ونصبه تقديري لوجود الالف فيهما

ولو تثنية وجوده لفظي لانه يحذف الالف وهو لفظي نحو يخشى
ويخشى الله ولن يخشى ولن يخشى الناس ولم يخش
والموضع الثاني ما اي اسم مفرد او غيره معرب بالحركة
او بالحروف اضيف الى ياء المتكلم وانه حذفت او قلبت
الفا حال كونه غير التثنية فانها اذا اضيفت الى
ياء المتكلم يكون اعرابها لفظيا لوجوده في اللفظ
نحو مسلماي في الرفع ومسلمي بتشديد الياء
في النصب والجر فانه كانه والاسم المذكور جمع المذكر السالم في رفعه
تقديري فقط لانه يجتمع فيه واو وياء والاولى ساكنة فيما
فيقلب الواو ياء فيصير الاعراب تقديريا لانه رفعه
بالواو ولم يوجد ونصبه وجره لفظي لانهما بالياء وقد
وجدت مرئية واشار اليه بقوله فقط فالاولى وتقديره
في قوله تقديري نحو جاءني مسلمي اصله مسلموي قلبت الواو
فادغمت وانه كانه المضاف الى ياء المتكلم الذي هو غير التثنية
غيره اي غير جمع المذكر السالم مفردا من الاسماء الستة
او غيرها او جمع مكسر منصرفا او غير منصرف او جمع مؤنث
سالما فالحكم اي حكم اعرابه من الرفع والنصب والجر تقديري
لان اخره اشتغل بالكسرة المجانسة للياء او الفتحة في مثل
عصاي بحركة اخرى موافقة او مخالفة وجمع بعضهم الجمع

لفظيا

ونصبه لفظي لوجود الكسرة وهذا تحكم لانه الكسرة موجودة
في كل حال وقبل الياء ساكنة وذهب الجمهور الى انه المضاف
الى ياء المتكلم مبني لاكتسابه البناء من المضاف اليه
وضعفه ابن الحاجب في اماليه والرضي بانه الاضافة الى
الضمير لا توجب البناء نحو غلامك وغلامه وغلامها و
وشبهها المتصل نحو غلامي وابي ورحاي ورياني ومسلماي
ومسلمي ويا ابن عم ويا ابن عمي والموضع الثالث
ما اسم معرب بالحركة او بالحروف مفردا او مركب في اخره
اعراب حركة او حرف محكي لا حقيقي جاء من عامل في تركيب
فانه محكي مثل المعنى الحاكي العامل فيه وتسميته اعرابا
لكونه اعرابا بحسب الحكاية اي انما جعل تقديريا لاشتغال اخره
بالمحكي اما جملة في الاصل حال من ضمير اخره لانه يجوز
انه يقال في اعراب المحكي منقولة الى العلمية اي جعلت
علما واستعملت حكما نحو تأبط شرا فانه معرب باعراب
تقديري في الاحوال الثلث وذهب غير واحد الى
انها مبنية واعرابها محكي كما كان قبل العلمية والفرق عند المحقق
انها قبل العلمية مستحقة للاعراب من حيث انها جملة وبعد
العلمية من حيث انها اسم مفرد او حال كونه مفردا غير مركب
ولا جملة في قول العرب لمن زيد في قول بني تميم انه الحكاية

مخففة بالكلية لا توجد واليه ذهب كثير من النحاة
منهم سيبويه نحو من زيدا بنصب زيدا مقولا لمن قال ضربت
زيدا فحكي زيد بنصبه في الاعراب بالحركة نحو ومنين عن
ثمرتان في الاعراب بالحروف واعرابه بالمقدر جوابا
لمن قال الف ثمرتان وكائن لنا اي كالمذكور من معرب
في اخره اعراب محكي في كونه اعرابه تقديريا لاشتغال الاخر بالحال
بالحكاية علم مركب جزء الثاني معمول قبل العلمية كالاعراب
وصفا فالجزء الثاني مشغول باعراب الحكاية نحو انه زيد
عالم حرف لا يكون معمولا اصلا حرف جر واقلا من زيد
كما سبق وهو زيد عالم عالم معنوي ومن زيد عالم حرف
جر وان من زيد على انه استفهامي قبيح نابت نشرا تقول
جاءني انه زيدا ورأيت انه زيدا ومررت بانه زيد وكذا
غيره بخلاف نحو عبد الله فان المضاف اليه معمول لا اعراب
وهو المضاف في نحو مضروب غلامه في الاصح نائب الفاعل
وكذا العلم مركب جزء الثاني معمول لانه الاعراب نحو ضارب
زيدا فان اعراب الجزء الاول منهما اي من الجزئين او من
عبد الله او من مضروب غلامه اي الاعراب الذي يظهر في الجزء
الاول فان الاعراب بمجموع لفظي انه كان لفظيا قبل العلمية
وانه تقديريا فتقديري نحو المنزل غلامه ومكي غلامه

لقا

لقابلية ظهوره فيه بحسب الظاهر اي قبل العلم
نحو جاءني عبد الله ورأيت عبد الله ومررت بعبد الله والجزء
الثاني مشغول باعراب الحكاية كما صرح فيه الى تمام الجزء
الجوز في حالة الجر اذ او ما في اخره بث بحالي نحو خمسة عشر
علما ومثله سيبويه لان الكلام فيه فقبل العلمية كان الجزءان
مبنيين لتضمنهما الحرف فاذا كان علما يكون اعرابه تقديريا
لكونه اسما مفردا او لاشتغال اخره على الاشهر وقيل
مبني اعرابه محكي كما قبل العلمية والموضع الرابع ما على
معرب اسم او فعل لانه في محل اخره وهو تفنن في التعبير
حيث ترك في ما قبله واتى به فيه ياء مكسور ما قبلها
اصلية او منقلبة عن واو وان حذف لالتقاء الساكنين
فانه كانت الكلمة اسما فرفعه وجره تقديري لان الياء
المضمومة او المكسورة المتحرك ما قبلها يجب اسكانها
لاستثقالهما عليها وان نصبه فلفظي لان الياء المفتوحة
المكسورة ما قبلها لا يستثقل لخفتها نحو جاءني القاضي بالياء
وقاض بحذفها ورأيت القاضي وقاضيا ومررت بالقاضي
وقاض وانه كان ما في اخره ياء مكسور ما قبلها فعلا فرفعه
فقط اي لا نصبه وجزمه لانهما لفظيان لوجود الفتحة
لكسر ما قبلها وخفتها عليها ووجود الحذف في اللفظ

تقديريا بحذف الضمة لاستثقالها انه لم يلحق باخره ضمير
مرفوع فانه ان لحق فان كان النون يكون اعرابه محليا وانه لم
يكون لفظيا نحو يرمين ويرميان ويرمونه ولن يرمونا ولم
يرموا فعلى هذا فالانسب تقييد الاسم بما اذا لم يلحق
باخره علامة التثنية والجمع نحو قاضيان وقاضون والا
فالاصح تخصيصها بالمفرد والذي لم يشعر به شيء الشارح
وترك قيود انه لم يلحق الخ نحو يرمي ويشتري وادعي ويدعي
ويغزي والموضع الثاني ما ليس فيها ضم اذا لم يوجد اسم اخره
واو مضموم ما قبلها فرفعه فقط لا نصبه وجزمه لفظي
لخفة الفتحة مع الواو المضموم ما قبلها ووجود الحذف
لفظا ايضا كيغزو اخره يا تقديري بحذف الضمة لا
ستثقالها على الواو وان لم يلحق باخره ضمير مرفوع نحو يغزو و
يدعو واعدوا والموضع الثالث من ستة اسماء جاء اعرابه بالحروف
الواو والياء والالف وليس فيه اعرابه بعده ملاقي لساكن
بعده الا كلمة في اولها همزة وصل تحذف عند الوصل
فيجتمع ساكنان اولهما حرف مد فيحذف لفظا فيكون الاعراب
تقديريا فان كان ذلك الاسم من الاسماء الستة المذكورة
من المضافة الى غير ياء المتكلم المفردة المكبرة فاعرابه
اي ذلك الاسم في الاحوال الثلث تقديري لعدم وجوده

في اللفظ

في اللفظ نحو جاءني ابو القاسم ورايت ابا القاسم ومررت
بابي القاسم وان كان ذلك الاسم المعرب بالحروف الملاقي لساكن
جمع المذكر السالم فينظر ان كان ما قبل حرف الاعراب مفتوحا نحو
مصطفون ومصطفين فتحرك الواو والياء لالتقاء الساكنين لان الساكنين
اذا لم يكن اولهما حرف مد يحرك الاول بالضمة لمجانسة الواو والياء
بالكسرة لما ذكر فيكون اعرابه لفظيا في الاحوال الثلث
لوجوده في اللفظ نحو جاءني مصطفو القوم بالواو المضمومة
ورايت مصطفي القوم ومررت بمصطفي القوم بالياء
المكسورة فيهما وان لم يكن ما قبل حرف الاعراب مفتوحا ولا
يكون الا مضموما في الواو ومكسورا في الياء يحذف فان اي
الواو والياء لوجود شرائط الحذف وهو كونهما مدتين عند
التقاء الساكنين فيكون اعرابه تقديريا في الاحوال
الثلث جاءني ضاربو القوم ورايت ضاربي القوم ومررت
بضاربي القوم وان كان ذلك الاسم تثنية تحذف تقديريا
بحذف الالف لالتقاء الساكنين بالكسر تحكما فيكون اعرابه فيهما
لفظيا نحو جاءني غلاما ابنه يحذف الالف من اللفظ ورايت
غلامي ابنه ومررت بغلامي ابنه بكسر الياء فيهما و
الموضع السابع من المواضع السبعة الموقوف اي الذي و
قف عليه نائب الفاعل بالاسكان حال كونه مما كان

اعرابه بالحركة لان اعرابه بالحروف يكون اعرابه في الوقف
لفظيا لفظا دونه ويعرف بونه فانه كان كذلك الموقوف
عليه غير منون بتنوين التمكن وتنوين العوض في نحو على
بشد سواء كان منونا بتنوين المقابلة اولا او كان في اخره
تاء التانيث الموقوف عليها هاء . فاعراب الثلث اي اعرابه
فيها تقديري لعدم ظهوره في اللفظ نحو جاءني احمد ورايت
احمد ومررت باحمد ورايت الرجل وكذلك نحو ضاربة مما اخره
تاء التانيث وكذلك نحو ضاربات مما هو منون بغير تنوين
التمكن حال كونه كائنا بغير حقا اي بلا تاء التانيث فرفعه وجره
تقديري لسقوط الحركة بالوقف دون نصبه فانه يوقف
عليه بالالف المقلوب من التنوين في اللغات المشهورة
فيكون فيه تقديريا ايضا نحو جاءني زيد ومررت بزيد ورايت
زيدا بالالف او زيدا ايضا بالاسكان وقد يوقف عليه في الرفع بقلبه
واوا وفي الجر بقلبه ياء نحو جاءني زيدو ومررت بزيدي فيكون لفظيا
فيهما ايضا واما الاعراب المحلي وهو ما لا يظهر في اللفظ ولا يقدر
في الاخر بل يعتبر في المحل لمانع في نفسه وهو البناء او لمانع في الاخر
غيره مما ذكر في التقديري وهو الاعراب الحقيقي على ما ذكره
المص فنحو ضربن احدهن وحسن المقابلة بان يقول
الاول الاسم لم يظهر وجه التخصيص بالاسم لانه لما كونه

الاشتغال

الاشتغال المذكور في الاسم يكون في الفعل ايضا لانه اذا لم يتغير
فانه مجزوم لفظا ومحلا بان لم يضرب لا المبني فانه لا يتصور
في المشتغل اخره باعراب غير محلي بل باعراب حقيقي جاء من عامله
لان المشتغل به الاعراب تقديريا كما في نحو مررت بزيد فانه يحكم
على محل زيد بالنصب على المفعولية لا على انه مفعول به غير صريح
فيه تنبيه على ان النصب محل ورد لما مر من المجرور بالحرف يجري على السنة
المعربين وكذا المجرور بالمضاف في ضرب زيد ومررت بزيد فزيد مرفوع المحل على الفاعلية
في المثال الاول ان كان من اضافة المصدر الى الفاعل
ويجوز ان يكون الرفع على التاكيد وان يكون منصوب المحل
على المفعولية ان كانت الاضافة الى المفعول وان ثبت
في المثال الثاني هذا وقد سوى الفاضل العصام بين
معرب في اخره اعراب محلي وبين معرب في اخره اعراب
حقيقي في ان اعرابهما تقديري وصرح ان المجرور في الامثلة
المذكورة منصوب او مرفوع تقديرا قال لا نقول هو معرب
محلا لا تقديرا لان ما نقول ليس بمعنى حتى يكون معربا محلا
وما اشتهر ان المجرور في محل النصب او محل الرفع فمن قبيل
التسمي الحكم في محل التقدير ومنه قول المفصل المعرب
ما اختلف اخره لفظا او محلا ويؤيده ما قالوا المانع
من الظهور في الاعراب التقديري شيء في الاخر وفي

في المحلي نفس اللفظ بمعنى انه قابلة له لفظه والاعراب
والمص حقق مراده في علقة على الامتحان والموضع الثاني
من الموضعين اللذين فيهما الاعراب المحلي المبني الذي فيه
موجب الاعراب من المعاني المختلفة والمشابهة التامة
ولما توقف معرفة احواله على معرفة اراد ان يبينه
فقال بالفاء التفصيلية فهو اي المبني الذي نحو بعده
وهو المبني العارض الذي يكون معمولا لوجود الموجب
ما اي لفظ او غيره فتذكر الضمير على ان حركة او حرفه
وسكونه باعتبار الالفاظ والبحث النحوي عن احوال
الاخر فان المراد بالحركة والسكون حركة الاخر وسكونه
لا بعامل دخل عليه اي لا بسبب فلا يلزم دخول الاسماء
المعدودة فيه وانه الراجح ومذهب الزمخشري وهو كونها
معربة لانه اعتبر قابلية الاعراب عند التركيب لا قابلية
بالفعل وهي بالتركيب هو ملتبس بخلاف المعرب من
اعرابه اي اوضح اوازال فساده لانه اوضح فيه الاعراب
او ازيل فيه فساد الالتباس ببعض الاعراب ببعض او وضح
فيه الاعراب المعاني اوازال فيه فساد الالتباس بعضها
ببعض فهو محل الايضاح او الازالة فهو في الاصطلاح الفاً
لتفصيل المجمل او جوابية ما كان حركة مختصة او الاخر جائي

زيد

زيد ويضرب او حرفه نحو جائني ابوك ويضربان وسكونه
نحو لم يضرب اي حركة اخره وسكونه بعامل دخل عليه
او سبب دخوله عليه ولما كان المبني والمعرب اللذان بالحركة
والسكون الاصل الاشهر قصر التعريف عليهما ولم يعبد
مشتملا لما بالحرف وفي مقام التفصيل اعطى كل نوع
حقه ثم لا يخفى انه هذين التعريفين تعريف بالخاصة
لا بالماهية تسهيلا للمبتدئين وتيسيرا لهم ولما اراد اتمام
الفائدة ببيان مطلق المبني اظهر فقال والمبني المطلق
ما هو نوعان بالاستقراء المبني الاصل اي مبني هو الاصل في البناء
يتفرع بناء النوع الثاني عليه ومبني العارض اي الاصل فيه
الاعراب وعرض له البناء بسبب يقتضيه لازم او غير
لازم والنوع الاول وهو مبني الاصل انواع اربعة
بالاستقراء الحرف وهو الاصل في هذا النوع لانه لا يقع
معمولا اصلا ولذا قدمه والماضي لعدم موجب الاعراب
فيه والامر بغير اللام اي الامر الحاضر المعروف لانتفائه ايضا
هذا عند البصريين وعند الكوفيين معرب كما سبق
ولاختلاف فيه اخره الجملة قال الجملة لا تتصف باعراب
ولا بناء لان المتصف بهما الكلمة والمص نظر الى انه ليس
فيهما موجب الاعراب من المعاني المختلفة والمشابهة التامة

فهو هاهنا نقل الفاضل العصام عن حواشي المتوسط
للسيد السند ان البعض عد هاهنا واضطرب كلام الرضي
في مواضع من كتابه في تعريف المبني المطلق ما لا يكون فيه موجب الاعراب
او ما بين سببه مناسبة لوثنه في منع الاعراب والنوع الثاني
على نوعين لان المبني لازم بناؤه ولا ينفك عنه وغير لازم
ينفك عنه واللازم منهما قال اي لفظ لا ينفك عن البناء
اي لا يستعمل معربا اصلا وهو اي المبني اللازم المضمرات بجميع
افرادها لانها وجب بناؤها لمشابهتها الحرف في الاحتياج
لان الحرف يحتاج الى المتعلق وهذه الى المصحوب في المتكلم والمخاطب
وتقدم الذكر في الغائب وقبل لحرف الخطاب والفصل في الصورة
واسماء الاشارة لجميع افرادها الا التثنية وكذا تثنية
ما يجيء من الموصول عند البعض لان التثنية في كلها على وتيرة
واحدة وجب بناؤها لمشابهتها للحرف في الاحتياج الى ما يعين
المراد من الاشارة والوصف والموصولات وبناؤها لـ
لمشابهتها الحرف لا تحتاج الى الصلة لانه وضع بعضها كوضع
الحرف غير اي واية فانهما معربان لرجحان جانب الاسمية
بلزوم اضافتهما الى المفرد الا اذا حذف صدر صلتها فانه
ح يجوز بناؤها وهي الآن كذا شبهها بالحرف في الاحتياج نحو
ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن

عتيا

عتيا اي ايهم هو اشد وبني على الضم لشبهها الغايات
من حيث انه الصدر منوي وفي مثل كم رجلا وفيه نظر لانه
لم يلزم الاضافة الى الجملة وكذا حيث في الاغلب واسماء
الافعال بكلا قسميها لانه قائم مقام الامر والماضي
وقد سبقت المذكورات من حيث البيان وما اي لفظ
كان على وزن فعال حال كونه مصدرا لم يقل مونث
مع ان النحاة ذهبوا الى ان اقسام فعال المذكورات
هذه كلها مونثة تنبيها على ضعف دعوى تانيثه
اذ لم يقم دليل عليه مع تشكيك الرضي فيه ولم ينكر ما
ينكر عليهم دعوى كونه معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور
او صفة ينبغي ان يصفها بالمونثة نحو يا فساق ويا
خباث بمعنى يا فاسقة ويا خبيثة وهذا مختص
بالنداء ولا يكون الا صفة معرفة ومنها ما يكون صفة
غير مختصة بالنداء وكقطاط بمعنى قاطة اي كافية وزام
اي لازمة او علما للمونث نحو حذام اسم امراة وغلاب كذلك
عند اهل الحجاز تقييد للاخير قال في الصحاح في باب الشين
المعجمة والاشعار جاءت على لغتهم كقوله اذا قلت حذام
فصدقوها فان القول ما قالت حذام بكسر الميم في الموضعين
قيل لكونها على وزن فعال بمعنى الامر وقد علم دأب المناسبات

وقد عدوا من المناسبات الموجبة للبناء المشاكلة وضبط
صاحب المفصل انواع المناسبة الموجبة للبناء بانها اما
ان يشبه الاسم المبني الاصل كالآن او يشبه بمبنيات الشبهه
للحروف الاحتياج او وقوعه موقوعه كنزال او مشاكلة ما
وقع كيفي را او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى فانه واقع موقع
كاف ادعوك المشابه لكاف ذلك او اضافته اليه كالخف في
الى الجملة والاصوات والمشهور ان الاصوات ليست من قسم
من اقسام الكلمة لانها ما وضع فيها وانما بحث عنها في اقسام
الكلمة المبنية بمشاكلتها بالمبني وهو اي الصوت في عرف
النحاة كل لفظ لم يقل اسم لانه ليس منه كل مرفت حكي به صوت
صوت الانسان صادرا عنه بمقتضى الطبع او صوت غيره
ولم يقل لفظا لان ما يصدر من الحيوانات العجم والجمادات
لم يتركب من الحروف لانه ليس به مخرج فلا يكون لفظا وذلك
اللفظ ما بان يصدر الانسان من نفسه ذلك الصوت
كغاق اي كلفظ به قاصد الاصدار مشابه صوت الغراب
فلا يكون معمولا لعدم التركيب او لحكم ما يصدر منه قال زيد
غاق او وي او قال الغراب غاق او غاق صوت الغراب فح يكون
معمولا للتركيب مبنيا على الكسر فيما سكن ما قبل الاخر لتعذر زوال
التقاء الساكنين وقال المصنف اعرابه تقديري او صوت به

للبهائم

للبهائم اي لاجل البهائم لحثه او زجره وليس البهائم
من اهل فهم الوضع حتى يوضع لها الالفاظ وانما ترتب
الاثر على القاء اللفظ عليها لتكرر ذلك في سمعها
وتمكنها في ضبطها فاذا سمعت اللفظ تنبهت
للمقصود كنخ مفتوحة النون ومكسورة الخاء المشددة
ومفتوحتها وقد تخفف ساكنة لاناخة البعير وكذا
هيخ وايخ بكسر اولهما وسكون الياء ويجوز الكسر والسكون
فان البعير اذا سمعت واحدا من هذه اناخت لتكرر
سمعها به وقيل انها اسم فعل ماخوذ من الدخ وقال
المحقق والحق انه لدخوله في عده بعض قسم اخر وهو لفظ
موضع صادر عن الانسان واقع على معنى بالطبع كنخ عند
الايجاب وويل للتندم ولو للتوجع واف للتعال وحكم اخره
على يقتضيه الطبع ذكره في الامتحان وتمام البحث ههنا
ان الاصوات الجارية على لسان الانسان اما منقولة
الى باب المصادر وتزمت المصدرية ولم تقم الاسم
فعل مثل واها للتعجب وحكمها حكم المصادر ولم تلزم
وصارت اسم فعل مثل صه ومه فحكمها حكمه واما منقولة
باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا مثل دجه
وهي اقسام منها ما يعرض للانسان عند عروض معنى كالندامة

والتعجب والوجع والسرور كوى واخ واخ فدلالتها على معانيها
طبيعية غلبت بكلمة ومنها ما جرى على لفظ الانسان كى
اذا قال غاق قاصدا الا صدار ما يشبه صوت الغراب
وهو ليس بكلمة ايضا وكى اذا قال قال زيد والغراب
غاق او قاق صوت الغراب او قال زيد عند التعجب والندم
وى او عند اناخة البعير نخ وهذه مبنية كما سبق لكن
لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية لها ومنها
ما يصوت به للبهائم وقد سبق ايضا ولما لم يكن جميع
المركبات من المبنيات على ما يظهر من القيود قال وبعض
المركبات وهو البعض الذي من المبنيات كل كلمتين فعلين
او اسمين او حرفين او مختلفين حقيقيين او حكميين
ليشمل نحو سيبويه ولو قيل لفظين لكان ابعد من
التكلف ليس احديهما عاملة في الاخرى قبل العلمية فخرج
تأبط شرا وغلام زيد وان زيدا ومن زيد وزيد اضرب
ولو قيل ليس بينهما نسبة لخرج مثل زيد قائم ورجل
فاضل من المركب الاسنادي والتوصيفي ونحو النجم
والصعق كالكلمة الواحدة لشدة الامتزاج فلا يرد على
نحو كل كلمتين جعلتا اسما واحدا بان جعلتا علما فان كان
الجزء الثاني مما جعلا على صورتها سواء كان الاول اسما نحو

سيبويه

نحو سيبويه او فعلا نحو جادويه او حرفا نحو انى ويه بنيا اى
الجزءان الاول لكونه جزء من الاسم ولكون اخره في الوسط
والثاني لكونه مبنيا قبل التركيب وقد سبق منه ان ما
في اخرها محكي معرب باعراب تقديري وما ذكرها
سهو له الى مسلك الغير وكسر الثاني لان اصله
السكون فحرك لالتقاء الساكنين والاصل في تحريك الساكن
الكسر وفتح الاول للخفة نحو سيبويه اسم امام النحاة عمرو بن
عثمان الشيرازي وقد يسكن نحو ويه وان لم يكن الجزء الثاني
صوتا بني الجزء الاول على الفتح تشرفا ما ذكر انه كان اخره
حرفا صحيحا معربا بالتركيب نحو بعلبك وحضرموت اسم
بلد وقبيلة او مبنيا ابقي على بنائه نحو اين وورد وبني الجزء
الاول على السكون ان كان اخره اى اخر الجزء الاول حرف علة
لثقل الحركة عليه نحو معدي كرب واعرب الجزء الثاني في حال
كونه غير المنصرف للتركيب والعلمية والاعراب وعدم الانصراف
صفة مجموع الجزئين لكونها كالحروف المركبة منها الكلمة
لكنهما ما ظهر في الجزء الاخير حكم عليه بهما على اللغة الفصيحة
اى بناء الاول واعراب الثاني مع منع الصرف على اللغة الفصيحة
وفيه لغتان اخريان اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى
الثاني ومنع الصرف المضاف اليه واعرابهما معا واضافة

ورأيت بعلبك صح

الاول وحرف الثاني تقول هذا بعلبك ودخلت ببعلبك
بالحركات الثلث في الاحوال الثلث في بعر وفتح الكاف
في بك على الاول وكسرها مع التنوين في الثانية كما ذكر في مركب
بعد اسمي وحيث اراد استيفاء احكام المبني من المركب زاد
قوله وان لم تجعلها اي الكلمتان اسما واحدا بان يراد بكل جزء
معناه كخمسة عشر حيث يراد بخمسة معناه وبعشرة معناه
ولكن يتضمن الثاني حرفا عاطفا او جارا بان فهم منه معنى الحرف
حيث فهم من خمسة عشر معنى خمسة وعشرة فان لم تكن الكلمة الاولى
على لفظ اثنين اي لفظا هو اثنين بنيا اي اللفظان او الجزءان
ليس ما ذكر معناه ما ذهب اليه في الامتحان فاله فيه التضمن
للجزئين فلذا بنيا وتبع وهذا الكتاب الجمهور قالوا بني الاول لكون
اخره كالوسط لشدة الامتزاج والثاني لتضمنه الحرف على الفتح [illegible]
البناء وخفة الفتحة وشرط التركيب انه ان كان اخرهما حرف علة
كما ذكر نحو بادي بدي الاول اسم فاعل من بدا الشيء والثاني
فعيل بمعنى مفعول منه مضاف اليه للاول وانتصابه على الحال
فمعنى بادي بدي مبتدئا فهو وان كان مضافا ومضافا اليه فكان
ينبغي ان يكون معربا الا انهما شبهتا بخمسة عشر لافادتهما معنى
المفرد فهو متضمن لمعنى الحرف ~~مضاف~~ حكما وبني الاول فقط على
السكون انه كان اخره فقط حرف علة مثال كونه اخر الجزئين حرفا صحيحا

انه اخرهما حرفا صحيحا وبنيا على السكون ان كان اخرهما صح

نحو

نحو احد عشر واحدى عشرة اخراو لهما حرف علة ساكن وثلثة
عشر وثلث عشرة و[illegible] وحادي عشر وحادية عشرة
وما زاد عليها منتهيا الى تسع عشرة وتاسعة عشرة
ويتضمن الحرف ظاهر في ثلث عشر واخواته لان المعنى ثلث
وعشر لا هو في حادي عشر واخواته لانه لا يصح ان يقال
المعنى حادي وعشر فالوجه ان كان في الاصل فاراد وان
تاحد وامن الجزئين اسم فاعل ليدل على واحد في مرتبة
معينة ولم يتيسر لان فاعل لا يبنى من جميع حروفهما وفي اخذ
بعض من كل مظنة التباس فاخذ وامن الاول ليدل على
المقصود وثني اولى الامر فكان متضمنا فمعنى حادي عشر
واحد من احد عشر وفتح العشرة فاعتبر هكذا في اخواته
ونحو هو اي زيد مثلا جاري بالاضافة بيت بيت اي لا
صقا بيت الى البيتين او ملاصقا بيتي وبيته اي
مجتمعين ومتفرقين اي هو الجار جد وتفرق والحال بين بين
اي بين هذا او بين ذلك وان كان الاولى من الكلمتين
لفظ اثنين بني اللفظ الثاني للتضمن المذكور واعراب
الاول وحذف نونه وهو لفظ اثنين هذا مذهب
جمهور النحاة لوجود الاختلاف فيه كما في الذيل ان وقع

ولان نون المثنى والمجموع لم يعهد حذفهما في غير
هذا الموضع الا للاضافة فصار كأنه مضاف في
التركيب والاضافة لا يوجب البناء، وقال ابن درستويه
هي مبنية كسائر من الصفة ولا تخرج مثلها واختلافه
كاختلاف هذان وهذين على مذهب من نحو جاء اثنا
عشر رجلا ورأيت اثني عشر رجلا ومررت باثني عشر
رجلا وبعض الكنايات لان كلها ليس من المبنيات
والكنايات في اللغة في الاصطلاح ان يعبر عن شيء
معين لفظا او معنى بلفظ غير صريح الدلالة عليه
لغرض من الاغراض كالابهام على السامع نحو جاءني
فلان اي زيد وكان كيت وكيت وشناعة المعبر عنه
مثل هن للفرج او الفعل القبيح والاختصار كما في الضمير
الغائب واظهار الفصاحة ككثير طويل النجاد والمراد
ههنا ما يكنى به بعض المعين ويتفرد تعريفه الا ما هو
بالتصريح بخلافه قال وهو اي المبهم كم مفردة عند البصرية
ومركبة من الكاف وما الاستفهامية عند الكوفية وحذف
الفها لكونه مع حرف الجر قياسا وسكن ميمه للتخفيف
فكانهم جروا والمعنى الاستفهام في الخبرية يكون للكثير
استفهامية للاستفهام عن العدد فيكون نصبها ينصب

ينصب ما بعده على التمييز ويكون مفردا لحمله على تمييز العدد
الاوسط وهو احد عشر وما فوقه الى تسعة وتسعين نحو
كم رجلا ضربت وكم رجلا ضربته وكم ضربة ضربت وكم ضربة
ضربتها وكم يوما سرت فيه وكم يوما سفرك وكم زمان
سفرك وبكم درهم اشتريت وكم غلاما لك غلامين
ويكون للخبرية اي للخبر عن العدد والظاهر المناسب
لقوله للاستفهام وللخبر كما في بعض النسخ سميت بها
وان كانت لانشاء التكثير باعتبار ان متعلقها
خبر فرقا بينهما بمعنى التكثير فيضاف اي ما بعده عند
الجمهور وعند الفراء مجرور بتقدير من الخلاف يظهر عنه
فصل التمييز فيوجب الجمهور نصبه حملا على تمييز الاستفهامية
لامتناع الاضافة والفراء يسوغ الجر بمن المقدر ويجوز
في تمييزها الافراد والجمعية نحو كم رجل ورجال لان تمييز
العدد المضاف اما مفرد او مجموع فجوز فيها دفعا للتحكم
ويجوز دخول من في تمييزها عند الزمخشري حيث جوز
ان يكون كم خبرية والثانية في قوله تعالى سل
بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة والكره الرضي في
الاستفهامية وقال لم يعثر عليه في استعمال ولا كتاب
من كتب النحو وكم استفهامية وخبرية صدر الكلام و

واعرابها اعراب تمييزه لو لم يكن تمييزا في كلام
استعمل فيه مع كم واشير اليه بالامثلة وبناؤها لكون وا
ضعها وضع الحرف ولكون الاستفهامية متضمنة بمعنى
حرف الاستفهام وحمل الخبرية عليها او لكونها بمعنى رب وكذا عطف
على كم يكون للعدد وكناية عنه ويجيء الكناية عن غيره نحو جئت
يوم كذا اي يوم الجمعة مثلا واعرابه مثل اعراب كم ولا صدر له وبناؤه
لكون ذا قد دخل عليه الكاف وصار الكل مثل كم ينصب ما بعده ه
على التمييز للعلة المذكورة في كم نحو عندي كذا درهما ومن هذا
القبيل كاين واصله اي دخل عليه الكاف وصار اسما مبنيا على
السكون اخره نون ولذا يكتب بالنون واعرابه مثل ذكر
ولا صدر الكلام ويكون للتكثير غالبا نحو قوله تعالى وكاين من
نبي قاتل معه ربيون كثير فما وهنوا او للاستفهام نادرا فلا وجه
لعدم ذكره هنا وكيت وذيت بفتح التاء على الاشهر وجاء الضم
والكسر لا يستعملان الا مكررين بالعطف يكونان للحديث
اي للقصة وكناية عنها يقال قال فلان كيت وكيت وكان .
من الامر ذيت وذيت بنيا لانهما بمعنى الجملة والكلمات المتضمنة
بمعنى ان مثل اسماء الشرط او للاستفهام كما ومن وكيف
وجه البناء ظاهر غير لدى واية فانهما معربان كما سبق وبعض
الظروف الزمانية او المكانية واي قال بعض لان كلها ليس

من

من البنيات نحو امس لليوم المتقدم على يومك وبناؤه
عند الحجازية وعند بني تميم معرب غير منصرف بسبب
تضمنه معنى حرف التعريف ولذا كان معرفة تقول جئت امس
الدابر وبني على الكسر لان الاصل في البناء السكون فلما كان العين
ساكنا حرك اللام بالكسر دفعا لالتقاء الساكنين وقط لاستغراق
نفي وقوع امر في الزمان الماضي نحو ما رأيته قط اي جميع ازمنة
الماضي وقد يستعمل للتأبيد بمعنى نحو كنت اراه قط اي
دائما في الزمان الماضي وفيه خمس لغات احدها هذه وهي
فتح القاف وضم الطاء المشددة وهي اشهرها وتخفيف
الطاء مع فتحه وضم القاف مع ضم الطاء المشددة او المخففة
والخامس ان يسكن الطاء مع فتح القاف بناؤها
لكون وضع بعضها وضع الحرف وحمل باقيها عليها
وعوض لاستغراق نفي وقوع امر في الزمان المستقبل
تقول لا افعله عوض اي ابدا والاشهر فيه البناء
على الضم وجاء الفتح والكسر وقيل هو معرب اذا اضيف يقال لا افعله
عوض العائضين بالنصب اي دهر الداهرين فعلة بناؤها
قطع الاضافة ومذ ومنذ بمعنى اول مدة معينة باضافتها
الى الجملة السابقة فمعنى ما رأيته مذ يوم الجمعة ويوم
الجمعة سابق اول مدة عدم الرؤية فكانه مضاف

الجملة السابقة التزم فيهما للعلم بها فحينئذ مفرد
معنى المدة كأملت ذا المذكور ومعناه منذ يوم لقيتني فيه أو بجميع
المدة والمعينة بالجملة السابقة على ما عرفت في تبيين المقصور
بالعدد مثل ما رأيته منذ يومان أو ثلاثة أيام وقد يقع مصدرا
وفعلا أو أن أو أنّ فيقدر زمان مضاف إليها مفرده في المعنى
الأول وما يدل على العدد في الثاني في نحوها القطع إضافتها
أو لكون صورتها على صورتها حرفين قالوا إن أصلهما منذ ومذ
خفف فصار منذ بدليل تصغيره وبعد التسمية على منيذ وجمعه
أمناذ وقال صاحب المغني إن قولهم منقول عن العرب
فلم يوثق به مع أن منذ لغة عامة العرب ومنذ مخصوص بالحجازيين
وقال الفاضل العصام يؤيده ما قالوا إن منذ إذا سمي به
لا يشدد آخره والفاظ الموضوعة على حرفين إذا سمي
بها يشدد آخرها مثلا إذا سمي بقد يقال قدّ بتشديد
الآخر وإذا موضوع للاستقبال حتى يجيء الماضي مستقبلا
ويستعمل في الماضي وكثر استعماله في الشرط المقطوع بوقوعه
بخلاف إن فإنها تستعمل في المحتمل الوقوع وعامله الشرط
عند المحققين وقيل مع إضافته إليه ونظيره كلم المجازاة وقيل
بدونها والجزاء عند الجمهور ويجيء بمجرد الظرفية وللمفاجأة ويختار
بعده المبتدأ بخلافه وللزوم إضافته إلى الجملة قال

الفاضل

وقال الفاضل العصام بناء لما ما في آخره ألف مقصور بالمقايسة
إلى غيره لما يشاركه في علة البناء والا فلا تجيء المبنية من العرب
في اللفظ وإذ بناؤه علامة للماضي ويجوز أن يقع بعده الفعلية
والاسمية نحو قوله تعالى وإذ يرفع إبراهيم القواعد ونحو إذ المجرمون
ناكسو رؤوسهم وقد يجيء للتعليل والمفاجأة وما قيل إنه
بمعنى حين وقيل بمعنى إذا لأنه يستعمل في الماضي مثله واستحسنه
ابن هشام والمص يحتمل أن يميل إليه بما قربه وقال
ابن خروف إنه حرف لوجود غيره وحمل عليه كلام سيبويه وإنما
يكون مثل لو تشبيها بها ولو حرف وأيّد بصحة لما أسلم دخل
الجنة لأنه لو كان للظرفية لزم أن يكون وقت الدخول
وقت الإسلام وأجيب بأنه محمول على المبالغة وسبب
بنائه كون صورته صورة حرفا ويلزم أن يكون
شرط ماضيا وجوابا أيضا يكونه ماضيا بالاتفاق نحو قوله تعالى
فلما نجاكم إلى البر أعرضتم ويجوز أن يكون جملة اسمية مع إذ
للمفاجأة أو الفاء عند ابن مالك نحو قوله تعالى فلما نجاهم
إلى البر إذا هم يشركون وقوله تعالى فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد
وعند ابن عصفور يجوز أن يكون مضارعا ومتى للاستفهام
والشرط للزمان وأنى وأين فيهما للمكان ويكون أنى
بمعنى كيف وبمعنى متى ومن أين وبناؤهما لتضمنهما معنى حرفهما

وايان في الاستفهام يستعمل في التفخيم من الزمان مثل
ايان يوم القيمة فلا يقال ايان يوم الحجامة وكيف في
للحال والصفة والظرفية في المتبادرية واذا كان بعده اسم
فهو خبر مقدم وان فعل غير ناقص فالغالب انه حال نحو كيف
جئت وقد يكون مفعولا مطلقا نحو قوله تعالى الم تر كيف فعل ربك
ذكره الرضي وان ناقصا فهو خبره وحيث للمكان ويضاف
الى الجملة غالبا وهذا وجه بنائه وقد يضاف الى المفرد نحو حيث
سهيل وبعضهم يرفع سهيل على انه مبتدا محذوف الخبر اي
حيث سهيل موجود ذكره الرضي وعدم اضافته لفظا انه [illegible]
كلف التسهيل واذا اضيف الى مفرد قيل معرب والاشهر
البناء وقد يجرد عن الظرفية نحو الله اعلم حيث يجعل رسالته
لانه مفعول يعلم المقدر ولدى بالالف المقصورة والكسر
بناؤه لكونه بمعنى عند وهو معرب بالاتفاق وقال الرضي يثبت
الفه مع الظاهر وينقلب يا مع الضمير يقول كنت لدى زيد ولديك
كالف على والى وحكى سيبويه لداك وعلاك والاك ولا يضاف
الى الضمير مقصورا لا اسم لالف سوى هذه الثلثة ولدن
بفتح فضم فسكون مثل عند وهو اصل اللغات وقد جاء لدن
بفتح فسكون او ضم فسكون فكسر النون دفعا لالتقاء
الساكنين ولدن بفتحتين فسكون او بفتح فكسر فسكون

وبما

وبما حذف النون نحو لد بفتح فسكون ولد بضم فسكون ولد
بفتح فضم فتلك لدن ثمان لغات ولدى بمعنى عند الا انه لا يستعمل
الا فيما هو حاضر قريب منك وعند يستعمل في بعيد هو في
ذراك ايضا ولدن لا يكون الا مع من لفظا كثيرا او تقديرا
نادرا ويكون بجميع لغاته على حالة واحدة ولا يضاف محذوف
النون من لغاته الى الضمير قيل وجه بنائه وضع بعضها وضع
الحرف وحمل باقيه عليه والكاف عطف على بعض الظروف
لا على مع فقول نحو كلي لا يحفى الى المبني [illegible] ما ذكر والكاف
الذي هو بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن
اسنان مثل البرد الذائب في بياضها ولطافتها وفي حديث
ليأتين على امتي على بني اسرائيل اي مثل ما اتى وعلى بمعنى
فوق نحو من عليه اي من فوقه وعن بمعنى الجانب نحو من
عن يمينه وتارة من اسامي الاسمية الى اللاتي نسبت
الى الاسم لكونها اسماء والدليل على اسميتها وقوعها فيما
يختص بالاسم كالفاعل والمجرور وغير اللازم من نوعي المبني
العارض منه ما اي اسم من الظروف او من غيرها قطع من الاضافة
بحذف المضاف اليه بلا تعويض تنوين ولو عوضت اعرب
لان التنوين لما اقيمت مقام المضاف اليه كان كانه لم
يقطع من الاضافة وذلك في غير الظرف كثير نحو كلا آتينا

راجعون وكلا ضربنا له الامثال وفي الظرف قليل نحو فساغ لي
الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات قال الرضي
رحمه الله هذا فرق في المعنى بين ما اعرب من هذه الظروف
المقطوعة وما بني منها وهو الحق وقيل المحذوف منوي في المبني
منسي في المعرب منويا فيه لفظ المضاف اليه ولو كان منسيا يعرب
مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل ولم يسمع المنسي في غير
الظروف قبل وبعد وتحت وقدام وخلف ووراء اعلم ان الجميع
من الظروف المقطوعة المذكورة وفوق وامام واسفل ودون
واول ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما عداها نحو يمين وشمال
واخر وسميت هذه الظروف غايات كما سبق وجه بنائها
الافتقار كالحرف وقد عرفت انه لم يبن نحو كل وان كان فيه الاحتياج
لنيابة التنوين مناب المضاف اليه ونحو لا غير وليس غير ثم ان
المضاف اليه المحذوف هو المستثنى وفي ليس ضمير عند الرضي فنحو قولك
جاءني زيد ليس غير كانك قلت جاءني زيد ليس الجائي الا كذا وعند
الفاضل العصام ان نحو ليس غير ولا غير ملحق بنحو واحد وليس
في ليس ضمير والتقدير ليس غير جائيا كما ان تقدير لا غير لا غيره
جاء فلا لنفي الجنس وعند البعض حرف عطف فمعنى جاءني زيد لا غير
جاءني زيد لا غيره وسبب القطع عن الاضافة لكثرة الاستعمال
او شابهه بالغير في عدم التعرف بالاضافة وبني على الضم

لشبهه به ومنه الآن فهو عطف على ما وقت حضر جميعه
او بعضه ويلزم اللام وظرفية غالبة لا لازمة ولذا اخر
الى هذا المحل ولو قدم على لا غير لكان انسب لكنه اراد
ان يجمع جميع ما قطع عن الاضافة ظروفا او غيرها قال
الفاضل العصام لم يذكر لعلة بنائه وجه يقرب الى
القبول وقيل هو معرب لثبوت من الآن بالكسر ومنه المنادى
وهو ما دخل عليه احد حروف النداء لفظا او تقديرا نحو يا زيد
ويوسف اعرض عن هذا المفرد الذي ليس بمضاف ولا
مشبه به نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا فانهما معربان المعرفة
بعد النداء فان النكرة بعده معرب وستاتي نحو يا رجلا
فانه اي المنادى المذكور مبني لوقوعه موقع كاف ادعوك
المشابه لكاف ذلك على ما اي شيء من الحركة والحرف يرفع
ذلك المنادى لو كان المعمول المرفوع به اي بذلك الشيء
لفظا او تقديرا او محلا وهو الضمة في مثل يا زيد ويا رجل
والالف والواو في مثل يا زيدان يا مسلمون وانما بني
عليه للفرق بين حركة المبني والمعرب من المنادى وجوزوا فيها
كذا في الرضي لكن هذا ليس بمطلق بل انه لم يلحق باخره الف
الاستغاثة او الندبة اي الف لحوق وقت الاستغاثة
او الندبة وظاهر ان هذا الشرط للمبني على الضم فافهم

لا مطلق المبني على ما يرفع به نحو يا زيدان اذ المبني على الالف
والواو ويلحقه الالف المذكورة بلا تغيير نحو يا زيداناه و
يا زيدوناه وبه تبين هذا قوله وان لحق باخره الف بني على
الفتح لان الالف، على الفتح اي يتصور في المبني على الضم ولا
باوله لام استغاثة او تعجب او تهديد فانه يعرب على ما ياتي
نحو زيد مثال للمنادى المبني على الضم المعرفة قبل النداء وبعد النداء
ويا مسلمان مثال للمبني على الالف المعرفة بعد النداء ويا مسلمون
مثال للمبني على الواو ويا زيدان ويا زيدون في تثنية العلم وجمعه
بلا تعريف باللام لان وجوب اللام في تثنية العلم وجمعه في غير
صورة النداء، وفيها لا يجوز لئلا يجتمع علامتا التعريف ويا قائم
ويا فتى وهذا ويا سماء ويا ارض ولما كان المراد بالمفرد
ما يقابل به المضاف وشبهه اراد ان يبين حكمهما فقال وان
كان اي المنادى مضافا اي شيء كان او غيره او مشابها به
وهو اسم جيء بعده بشيء من تمامه وهو اما معمول مثل يا طالعا
له جبلا ويا حسنا وجهه او وجها ويا خيرا من زيد او معطوف
عليه بحيث يكون معه كشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين لانه
المجموع اسم لمعنى معين بخلاف نحو يا زيد وعمروا او نعت هو
جملة او ظرف نحو يا حليما لا يعجل او يا رجلا من تميم فكلا ما ذكر مشابه
للمضاف سواء جعلته علما او لم تجعل فاذا لم تجعله علما جاز ان

يشرف

يتعرف بالقصد كما في يا رجل او لا يتعرف كما في يا رجلا فيقول
في المعرفة يا حسنا وجهه ظريفا وكذا ما عداه واراد
ان يشير الى حكم ما يقابل المعرفة وهو النكرة فقال
او كان نكرة نصب على انه مفعول به اي لا يبنى على ما يرفع
به اما المضاف فشبهه فلان الاضافة من خواص الاسم فيضعف
المشابهة واما النكرة فلعدم مناسبتها للكاف او لعدم
تعرفها بفعل مقدر وهو ادعو بالنيابة حرف النداء منابه
هذا مذهب سيبويه واتباعه نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد فاصل
يا عبد الله ادعو عبد الله وكذا اصل يا زيد ادعو زيدا فحذف
لنيابة حرف النداء منابه وقال المبرد نصب المنادى بحرف
النداء لسده مسد الفعل ونقل عن ابي علي انها اسماء
افعال ونحو يا رجلا مثال النكرة بان يراد واحد غير معين
واراد ان يبين حكم ما لحق اخره الف فقال وان لحق
باخره اي المنادى المبني على الضم الف ذكرت بني على الفتح
لان الالف يقتضي فتح ما قبلها نحو يا زيداه واراد بيان حكم
حكم ما لحقه اللام فقال وان اتصل باوله لام مذكورة
يجب جره لانها حرف جر يختص بالاسم فيضعف المشابهة
نحو يا لزيد وقت الاستغاثة يا للماء للتعجب ويا للداهية
للتهديد ويجوز ان يكون يا لزيد مثالا للثلثة وهذه اللام

مفتوحة لان المنادى قائم مقام ضمير الخطاب واللام الداخلة
عليه نحو لك فكذا هذه ولئلا يلتبس بالمستغاث له
اذا حذف المستغاث نحو يا لزيد ولعمرو وقد يكسر لام التعجب
والتهديد لما كان البحث عن المبنيات ولم يكن كل تابع
للمنادى منها بل بعضها اراد ان يبينه فقال والبدل
اي بدل المنادى والمعطوف عليه الخالي عن اللام اي
لام التعريف اذ المحلى بها ليس حكمه حكم المنادى بل يجوز فيه [illegible]
الرفع والنصب اذا عطف على المضموم حكمه اي حكم كل منهما حكم المنادى
المستقل اي الذي دخل عليه حرف النداء اي اذا كان تابعا للمبني
يكون مبنيا اذا كان سبب البناء موجودا لان كلا منهما مقصود
بالذكر فيكون كانه باشره الحرف نحو يا رجل زيد في المبني ونحو يا زيد
وعمرو فيه ايضا واذا كان سبب البناء مفقودا يكون حكمه حكم
مستقل سبب بنائه مفقود على ما عرفت نحو يا رجل كلا جميلا
او يا رجل وطالعا جبلا وقرن كثير من النحاة التاكيد اللفظي مع البدل
نحو يا زيد زيد ويا رجل رجل وقرن الرضي عطف البيان معه لانه
عنده البدل والبدل هو نحو يا عالم زيد وغير ما ذكر من التوابع يرفع
على لفظ المبني على ما يرفع به وتنصب على محله وفي غير المبني تتبع لفظه
وعند المحقق الرضي في المرفوع كالمجرور اي وما لم يكن للمنادى مستقل
ظرف وكان معرفة المنادى موقوفة على معرفة حرف النداء اراد ان

يبينها

يبينها فقال وحروف النداء ستة على ما ذكره المصنف حيث عد المندوب
من المنادى وهي حروف وعلى ما ذكره بعضهم ثمانية بزيادة [illegible]
واشهرها احدها يا لانها اشهر استعمالا ومعنى اما معنى فانه يستعمل
للقريب والبعيد واما استعمالا فانه يكون محذوفا ومذكورا
ولا يحذف منها الا هو وينادى اسم الله والاسم المستغاث
وايها وايتها لا بغيره وينادى به وبها لا بغيرهما كذا في القاموس
وعند الزمخشري للبعيد واستعماله في القريب لتنزيله منزلة
البعيد واستبعده الرضي لاستوائه استعماله في القريب والبعيد
وايا وهيا للبعيد واي واو بهمزتين بينهما الف هذه الثلثة
للبعيد واي بالقصر للقريب وقيل للمتوسط وقيل للبعيد ذكره في المغني
وثامنها الهمزة للقريب ووا المختص بالندبة لا يستعمل في غيرها ومنه
اسم لا التي لنفي الجنس اذا كان اي الاسم مفردا اي غير مضاف ولا
مشبه به اذ المضاف والمشبه به منصوب اذ الاضافة ترجح جانب
الاسمية نكرة متصلة بلا اذ بالتعريف والانفصال لا يكون مبنيا
بل يجب الرفع والتكرار غير نكرة ويجيء بيان النكرة نحو لا رجل
في الدار بناؤه على الفتح ولا مسلمات بالكسر ولا رجلين بالياء
المفتوح ما قبلها ولا مسلمين بالياء المكسورة ما قبلها بناؤه
لتضمنه معنى من الاستغراقية لانه جواب هل من رجل وبناؤه على ما ينصب به
يكون بناؤه على ما عليه قبل البناء كذا في الرضي ومن الشارح [illegible]

جمع المؤنث نحو لن تغزه باتصال الضمير المرفوع المتحرك بمنزلة الكلمة
والاعراب في الاخر وعلى السكون لمجيء الماضي او نون التاكيد ثقيلة او خفيفة
لشبه ما ذكر وعلى الضم في جمع المذكر حذف واوه كما اذا كان ما قبلها مفتوحا
لاجل اما قبل نون التاكيد في جميع انواع جمع المذكر بحرف واحد وعلى الكسر
في المخاطبة حذف الياء او لم يحذف وعلى الفتح فيما عداه من متحرك الاخر
لطول الافعال باتصالها وخفة الفتحة وفي التثنية وجمع المؤنث
ما قبلها الف ولا يحذف لا التقاء الساكنين لئلا يلتبس بالمفرد
في التثنية ولئلا يبطل الغرض في الجمع هذا مذهب سيبويه ومن تبعه
وقيل ان المضارع المتصل به ما ذكر من النون معرب اعرابه تقديري
نحو يضربن لجمع المؤنث الغائب وتضربن لجمع المؤنث المخاطب وهل يضربن
مفردا والياء مفتوح او جمع والياء واواه محذوف مكسور وهذه الالفاظ التي
عدت من غير اللازم يجب بناؤها من حيث انها بالحالات المذكورة ويحتمل
ان يراد بالالفاظ الالفاظ المبنية مطلقا من اللازم وغير اللازم اي يجب
بناؤها مطلقا في اللازم وبالحالات المذكورة في غير اللازم ويمتنع
اعرابها وانما جاز البناء اي القول لا يجب ولا يمتنع في الظروف
المضافة الى الجملة ليس على اطلاقه بل في غير لازم الاضافة وفي واجب الاضافة
يجب البناء فانك تقول يوم يقدم زيد ويوما يقدم فيه زيد ففي صورة
الاضافة يمتنع الضمير الى المضاف في الجملة المضاف اليها بخلاف صورة عدم الاضافة
فانه يلزم فيها الربط وقد جاء مثل ذا في المضاف اليها او الى اذ المضافة

اليها

اليها فانها اي الظروف المذكورة يجوز بناؤها لاكتسابها اياه من
المضاف اليه بناء وسطا او بناؤها على الفتح للخفة ويجوز اعرابها بالاتصال لعدم
لزوم اضافتها فصحة البناء فيها عارضة بخلاف ما تقدم من الظروف
اللازمة الاضافة الى الجملة ولو باعتبار الغالب كما في حيث نحو قوله تعالى هذا
يوم ينفع الصادقين صدقهم قرئ بالفتح والضم في اليوم بالفتح علامة
البناء والضم اعراب ونحو حينئذ ويومئذ وساعتئذ وبعدئذ ومثل حينئذ
يجوز ايضا بناؤها واعرابها اتفاقا قرئ قوله تعالى ومن خزي يومئذ
بفتح يوم وجره ثم اعلم ان الظاهر ان اضافة هذه الظروف الى اذ من
قبيل اضافة المساوي فتجوزوا فيها قال الرضي ان هذه الظروف
ليست في الحقيقة مضافة الى اذ بل الى الجملة فلما حذفت الجملة
جيء باذ بعد هذه الظروف بدلا منها مع تنوين العوض ليكون
التنوين كان ثابت في الظروف المبدل منها لان يدل على المبدل
المبدل منه وقال غيره انها من اضافة العام الى الخاص لان اذ كان
خاصا باضافة الى الجملة وكذلك اي مثل الظروف المذكورة في جواز
البناء على الفتح مثل وغير مع ما وان وان المصدريتين وان
المشددة يجوز فيهما البناء لاضافتهما الى ما تضمنه مبني الاصل والاعراب
لعدم لزوم الاضافة صفة الخصوص بعدها ولا يجوز في التثنية
والجمع الا الاعراب تقول ضحت مثل ما قام زيد او غير ما قام ومثل ان
قام ومثل ان زيدا قائم والاسم المكررة وفصل اسم غير المكررة التصحيح

اى بلا المفرد غير المضاف والمشبه به النكرة لا المعرفة
والمنفصل معرب مرفوع وكذا المعرفة والمضاف وشبهه
معرب منصوب اذا لم يفصل وقد سبق نحو لا حول عن
معصية الله تعالى ولا قوة على طاعة الله تعالى الا بعون الله
وتوفيقه فانه يجوز فيها وهى اى الاسمين على الفتح على ان يكون
فيها النفي الجنس ولا قوة معطوفا على لا حول عطف مفرد ولا باس
بتقدير خبر واحد مع تعدده لانه توارد عاملين متماثلين على معمول
واحد فحينئذ يجوز اتفاقا اى لا حول ولا قوة موجود ان الا بالله
اما على مذهب سيبويه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر فعلى ان الاسمين
مبتداء والخبر خبر المبتداء فلا قوة مبتداء معطوف على مبتداء فيكون
جملة واحدة مثل زيد وعمرو قائمان واما على مذهب غيره فلان
لا التكرير عاملة في الاسم والخبر فيعطف لا الثانية مع اسمه على
الاولى والخبر لهما فيكون مثل ان زيدا وان عمرا قائمان ويجوز تقدير
خبر واحد لهما لانه قوة لا شيء من الامرين فلا كاسمه واحد في العمل
اى لا حول ولا قوة موجود الا بالله وعطف جملة على جملة اعنى لا حول
الا بالله ولا قوة فحذف خبر الجملة الاولى بقرينة الثاني ونصبها على
الغاء لا فيهما وجعلها مبتداء الوجود وشرطه جواز الالغاء وهو التكرار
لا تشكل في جواب بغير الله حول وقوة فرفعا فيه ليطابق السؤال
ويجوز فيه عطف مفرد على مفرد وعطف جملة على جملة وفتح لا الاولى على ان

يكون

على ان يكون لا لنفي الجنس مع نصب الثاني معطوفا على لفظ الاول
لان حركته كحركة الاعراب لعروضه بسبب عارض او محل القريب
لان تابع المبني تابع محله ولا زائدة فيه ويجوز في عطف الاعتبار
ان المذكوران ومع رفعه على عطف على محل القريب البعيد
ولا زائدة ويجوز ان تكون المشبهة بليس ولا يجوز على هذا ان عطف
الجملة على الوجه الا ان يجوز في عطف عطف المفرد على مذهب سيبويه بان
عنده لا يعمل لا لنفي الجنس في الخبر اذ لان اسم مبني كما عرفت فيكون
مع اسمه مبتداء والخبر بعده خبر المبتداء واما على مذهب غيره فيتعين عطف الجملة
لانه لو كان عطف مفرد لاجتمع عاملان مختلفان لا ولا المشبهة على معمول
واحد وبفتح الاول على الغاء لا لنفي الجنس لوجود شرطه الذى هو التكرار
ويجوز ان يكون لا المشبهة بليس لا يكون عاملا لانتقاض نفيه بالا مع
فتح الثاني يكون لا لنفي الجنس ويجوز ان يكون عطف الجملة
وعطف المفرد تدبر وهذه الوجوه خمسة اوجه تجوز في امثال اى
امثال لا حول ولا قوة الا بالله في كون لا مكررة بعدها نكرة منفصلة
مفردة نحو لا بيع ولا شراء في المسجد وصفة اسم لا لنفي الجنس
اى التى باشره لان هو المبني وعطف على الظروف اوله اسم لا المبني
مجرد وصفة اسم اى لا المعرب فانه صفة معرب رفعا او نصبا
مثل لا غلام رجل ظريف او ظريفا فخرج باضافة الصفة الى الاسم
نحو لا ماء ماء باردا على ان يكون باردا صفة المؤكد فان التاكيد اللفظي

يجوز بناؤه حملا على المتبوع على المتبوع إلا أنه لا يقال له اسم لا بالمعنى
المذكور ولا يجوز في صفة المبني المفردة أي غير المضافة ولا الشبيهة
فإنهما معربان نحو لا رجل حسن الوجه أو حسنا وجهه المتصلة أي
باسم المبني فخرج المنفصلة عنه نحو لا رجل فيها ظريف ولا رجل ظريف
كريما فإنه أي الصفة المذكورة بشرطيها بالوصف أو النعت يجوز بناؤه
أي الصفة المذكورة على الفتح لحمله على لفظ المتبوع لاتحادهما معنى وعدم
الفصل بينهما نحو لا رجل ظريف بالفتح ويجوز إعرابها رفعا حملا على محله البعيد
ونصبا حملا على محله القريب أعني لفظه المشبه بالحركة الإعرابية نحو لا رجل ظريف
بالرفع وظريفا بالنصب والنكرة المعطوفة على اسم لا المبني بلا تكرير لا نحو
ونصب لا يجوز بناؤه خلافا لبعض لوجود الفاصل وهو حرف العطف مثل لا أب وابنا و
وابن ... في القواعد ... بالنصب ... ينبغي أن يكون الحكم فيها كالحكم في النعت
المشار إليه على ما مر ذكره إلا أنه ليس ... هذا آخر ما أردنا جمعه في هذه
ونفعه لنا في القراءة مع توزع البال وتشتت الحال النهي كالنعت على ما به
وأتممت نحو ... بإتمامه ووفقنا لشكر يكون به حفظ لعيب فضلك ومزيده
واجعله موجبا لجزيل الثواب وحسن المآب ودافعا للعتاب والعقاب
اللهم إنك أنت الولي بالسؤال الغفران في ذنوب في الأقوال
والأفعال والصلاح الأعمال في الحال والاستقبال وحسن ذكر الإيمان
عند ترقي الأرواح يوم لا ينفع بنون ولا مال فإنك ذو ... مع ...
... من ... ... السواد ... ... تمت ...